

الجزء الثانى من كتاب

شرح العلامة على بن خضر العمروسى
المالكى رحمه الله على مقدمته فى فقه الامام
مالك رضى الله عنه

أول هذا الجزء (باب الايلاء)

ويليه توضيح المسالك لمؤلفه

الشيخ محمد على سلامة الزرقانى المالكى
المدرس بكلية أصول الدين

﴿ تنبيه ﴾ : جعل المتن بأعلى الصحيفة . ويليه تعليقات المؤلف المذكور

طبع على نفقة أمين عبد الرحمن الجزيرى صاحب مطبعة الارشاد

شارع الشيخ حموده بالازهر

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الاولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

(باب الایلاء)

الایلاء : حلف المسلم

(الایلاء) لغة الامتناع (١) ثم استعمل فيما كان الامتناع منه يميناً ، وشرعاً عرفه ابن عرفة بقوله : حلف زوج على ترك وطء زوجته بوجوب خيارها (٢) في طلاقه ورسمه هنا بقوله : (حلف الزوج (المسلم) حراً أو عبداً بالله أو بصفة من صفاته النفسية أو المعاني أو بما فيه التزام من عتق وصدقة فلا ينعقد من كافر خلافاً للشافعي (٣) لعموم الآية، وجوابه إن قوله تعالى : (فإن فاءاً فإن الله غفور رحيم) ، يمنع ادم حصولها

(١) قوله : (لغة الامتناع) لقوله تعالى : (ولا يأتل أولوا الفضل منكم) (ثم استعمل الخ) أي في عرف اللغة.
(٢) قوله : (بوجوب خيارها) هذه الجملة صفة لقوله : (حلف زوج) وإنما أوجب هذا الحلف خيار الزوجة لانه هو السبب في امتناعه عن الوطء الذي يترتب عليه خيار الزوجة فكان الحلف في الحقيقة هو الموجب ، وتعريف ابن عرفة المذكور تعريف بالحكم المترتب على الایلاء فهو يشبه التعريف بالثمرة ، وأما التعريف الذي ذكره الشارح فهو تعريف بالحد الاصطلاحي لا شتماله على الجنس والفصل كما هو مبين في الشرح.

(٣) قوله : (خلافاً للشافعي الخ) فإن الشافعي قال : ينعقد الایلاء من الكافر لعموم قوله تعالى : (للذين يؤلون من نسائهم) الآية فإن الموصول من صيغ العموم أما عندنا فلا ينعقد من الكافر، ونقول : إن الموصول ليس باقياً على عموم بل هو خاص بالمسلمين ، والدليل على ذلك قوله تعالى : (فإن فاءاً فإن الله غفور رحيم) ووجه الدلالة أن الكافر لا تحصل له المغفرة والرحمة إذا فاء بوطء زوجته وقد يقال من قبل الشافعي : إن الكافر يعذب عذاب الكفر وعذاب المعصية بالایلاء ، والذي لا تحصل مغفرته إنما هو عذاب الكفر ، وأما عذاب المعصية فيغفر ، ويمكن رد هذا بأن التعبير بصيغة المبالغة في المغفرة والرحمة دليل على الاطلاق ومعلوم من قوله تعالى : (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) أن الكافر لا تناله المغفرة ما لم يسلم.

المكلف الذي يتأتى منه الوطء على ترك وطء زوجته غير المرضعة أكثر من أربعة أشهر للحرج .
أو شهرين للعبد

للكافر بالقيضة إلا أن يتحاكموا إلينا (١) فنحكم بينهم بحكم الاسلام فينظر هل يمينهم تستلزم منع الوطء فيلزمه الإيلاء أم لا ؟ فلا يلزمه (المكلف) ولو سفيها أو سكر حراما أو أخرس فهم منه بإشارة ونحوها أو أعجميا بلسانه فلا ينعقد من صبي ولا مجنون (الذي يتأتى) أى يمكن أن يتصور العقل (٢) (منه الوطء) حالا عاوما لا يشمل المريض اذا لم يقيد بمدة مرضه وإلا فلا إيلاء عليه ولو طال مرضه ولم يقصد الضرر وإلا طلق عليه لاجل الضرر فلا ينعقد من محبوب وخصى وشيخ فان وعين لعدم تأتى الوطء منهم ثم ق بقوله : حلف قوله : (على ترك وطء زوجته) ولو غير مطيقة وغير مدخول بها وإسكن لا يضرب له أجله حتى تطيقه ولو مدخول بها ، وحتى يدعى لدخول كبيرة مطيقة ، وتمضي مدة التجهيز قاله اللخمي فاحترز بترك الوطء عما اذا حلف على الوطء كوالله لا طأنها فلا إيلاء لأن بره في وطئها وبوطء عما لو حلف ليهجرتها أو لا يكلمها ، وهو مع ذلك يصيبها فلا يلزمه إيلاء بذلك فان ترك وطأها طلق عليه للضرر وبزوجته من سريره ، وأم ولده اذا حلف على ترك وطئها أكثر من أربعة أشهر فلا إيلاء عليه لأنها لاحق لها في الوطء ، ولا فرق بين الزوجة التي في العصمة أو التي تتجدد كقوله : إن تزوجت فلانة فوالله لا أطأها أو للرجعية فيضرب له فيها الأجل ويؤمر بعد انقضائه بالقيضة فيرتجع ليصيب أو يطلق عليه طلاق أخرى لاحتمال أن يكون ارتجع وكنتم إن لم تنقض العدة ، وإلا فلا شيء عليه ثم وصف الزوجة المولى منها بقوله : (غير المرضعة) ولدها بنفسها فلا إيلاء في الحلف على عدم وطء المرضع كوالله لا أطأها حتى تقطم ولدها فلا يكون موليا فان مات الولد حل له وطؤها إن كانت نيته استصلاح الولد (٣) وإن نوى بيعه حولين فهو مول إن بقى أكثر من أربعة أشهر ؛ وقوله : (أكثر من أربعة أشهر للجرأ) أكثر من (شهرين للعبد) ظرف للترك كقوله : والله لا أطأها خمسة أشهر مثلا وظاهره أن الكثرة معتبرة ولو قلت كيوم . وهو ظاهر المدونة مع نص أبي عمران ، وصرح به في الموازية وهو ظاهر

(١) قوله : (إلا أن يتحاكموا إلينا الخ) أقوله تعالى : ﴿فإن جاءوك فاحكم بينهم﴾ الآية

(٢) قوله : (الذي يتأتى أى يمكن أن يتصور العقل) الخ احتراز عن الخصى والمحبوب والشيخ الفاني الذي لا يحصل منه الجماع عادة فهو لا ينعقد منهم إيلاء ؛ هذا من جهة الزوج ؛ أما من جهة الزوجة فلا يشترط إمكان وطئها فينعقد الإيلاء ولو كانت رتقاء أو قرناء أو نحو ذلك

(٣) قوله : (إن كانت نيته استصلاح الولد الخ) ومثل ذلك إذا لم يقصد شيئا أو إذا قصد المضارة يكون موليا

فيضرب له الأجل ، فإن وطئ أو أزال ملك من حلف بعقته . أو عجل الحنث . أو كفر
انحل الأيلاء

المختصر وابن الحاجب ، وقال عبد الوهاب : لا يكون مولى إلا بزيادة مؤثرة ، ومفهوم أكثر أنه لو حلف
على ترك الوطء أربعة أشهر لا يكون مولى وهو كذلك على المشهور ، وروى عبد الملك أنه يكون مولى
بالأربعة ، وهو مذهب أبي حنيفة فإذا حلف الحر على ترك الوطء أكثر من أربعة أشهر أو العبد على
أكثر من شهرين (فيضرب له الأجل) الذي للزوجة القيام بعد مضيه ، وهو أربعة أشهر للحر وشهران
للعبد فالأجل الذي يكون به مولى غير الأجل الذي يضرب له ، فكلامه هنا في الذي يضرب له وفيما
مر في الأجل الذي يكون به مولى فإن كانت يمينه صريحة في ترك الوطء وأطلق أو حتى تموت أو أموت فابتداء
الأجل من اليمين وفائدته أنها إذا رفعته للحاكم بعد أربعة أشهر فلا يستأنف له وبعد مضي بعضها حسب ، وإن
كانت يمينه محتملة لمدة الأيلاء ولا أكثر من يوم الرفع والحكم سواء كانت على بر كوالله لا أطاك
حتى يقدم زيد الغائب أو حتى يموت عمرو أو على حنث كان لم أدخل الدار فانت طالق هذا ظاهر
المختصر ولكن الذي رجحه شراحه في صيغة البر أنها كالصريحة فالأجل فيها من اليمين وحيث ضرب
له الأجل (فإن وطئ) من تلقاء نفسه انحل عنه الأيلاء (أو) لم يبطأ لكن (أزال ملك من) أي
مملك (حلف بعقته) بأن قال : إن وطئت فمبدي هذا حر وباعه أو أعتقه أو خرج عن ملكه
بوجه من وجوه الملك فإن الأيلاء ينحل عنه أيضا فإن ترك وطئ زوجته حينئذ فإنه يكون مضارراً لها
فيطلق عليه بلا أجل (أو عجل) مقتضى (الحنث) أي ما يوجب الحنث فيما يمكن فيه ذلك كما إذا قال :
إن وطئت فزوجتي فلانة طالق فطلقها ثلاثاً أو آخر طليقة أو بائناً أو رجعيّاً وانقضت العدة فينحل عنه
الأيلاء ، وتولانا : مقتضى اندفع ما يقال الحنث فعل ما حلف على تركه وهو وطئ المحلوف أن لا يبطأها ولم
يحصل هنا ، والجواب أنه ليس المراد به هنا ذلك بل غيره وهو ما يوجب الحنث ففيه مضاف محذوف فإن
كان الطلاق رجعيّاً ولم تنقضى العدة فلا ينحل وكذا ينحل بفوات دراهم محلوف بالتصدق بها وهي معينة
وفوات زمن محرم معين كحلفه بصوم محرم (١) لا وطئ زوجته خمسة أشهر ثم مضى المحرم ولم يصم مع
أن هذا ليس من تعجيل الحنث ، فالمراد بتعجيل الحنث الخلوص من عهدة اليمين (أو كفر) عن يمينه
حيث كانت تقبل التكفير كحلفه بالله أو بنذر لا يخرج له لا يبطأها ولو قبل الحنث (انحل) عنه (الأيلاء

(١) قوله : محرم أي شهر محرم

وإلا طوب بالفيئة . فان امتنع طاق عليه بلا تلوم وإلا اختبر مرة ومرة . فان ادعاه صدق

وإلا (ينجل بوجه مما سبق (طوب) من الزوجة الحرة كانت صغيرة مطلقة أو كبيرة رشيدة أو سفية عاقلة أو مجنونة أى بعد عقلها ومنها ومن سيدها ان كانت أمة (بالفيئة) بعد الأجل وهي تغيب الحشفة في القبل وافتضاض البكر إن حل الوطء لا في حيض ونحوه وإن حث إلا أن يكفر فينجل الأيلاء (فان امتنع) بأن قال بعد المطالبة بالفيئة والأمر لا أطأ (طاق عليه) أى طاق عليه الحاكم إن كان وإلا صالحوا البلد، ويجري هنا ما تقدم في امرأة المعترض في كون الحاكم يطلق أو يأمرها به ثم يحكم (بلا تلوم (١) وإلا) بأن قال: أطأ ووعده (اختبر) بمدة يؤخره لها الحاكم (مرة ومرة) إما بمعنى وقتنا فوقنا فيكون ظرفاً أو اختباراً مرة ومرة فيكون مفعولاً مطلقاً أو حال كون الاختبار مرة ومرة فيكون حالاً ولا بد من مرة ثلثة أيضاً كما في النقل، فالاختبار ثلاث مرات ويكون ذلك قريباً بعضه من بعض (فان ادعاه) أى ادعى الزوج الوطء (صدق) يمينه بكراً كانت أو ثيباً فان نكل حلفت

(١) قوله: (فان امتنع طلق عليه بلا تلوم) أى إن امتنع من الفيئة صريحاً بأن قال: لا أطأ طلق عليه القاضي أو جماعة المسلمين بلا تلوم أى انتظار وإمهال لمدة أخرى وهذا الطلاق رجعى فله مراجعتها مادامت العدة باقية بشرط انحلال اليمين عنه في العدة وانحلالها يكون إما بالوطء في العدة، وإما بتكفير ما يكفر في العدة كما إذا كانت يمينه بالله، وإما بتعجيل الحث في العدة كعتق وطلاق بائن وما أشبه ذلك، ومثل انحلال الأيلاء رضا الزوجة المولى منها في قول ابن القاسم فان لم ينجل الأيلاء بوجه من هذه الوجوه حتى انقضت عدتها فلا يكون له حق الرجعة ولو راجعها تكون الرجعة باطلة، ثم له أن يعقد عليها من جديد عقداً مستوفياً لشروطه .

ثم إن المرأة المولى منها إذا حل أجل الأيلاء وقبل أن يطلق عليه ورضيت بالمقام معه بلا وطء فلها ذلك وسقطت عنه الفيئة مادامت راضية فاذا رجعت عن الرضا وطلبت الفراق فلها ذلك من غير أن يضرب له أجل جديد فاما أن يفى وإما أن يطلق عليه لانه أمر لا صبر للنساء عليه فكانها أسقطت مالم تعلم مقدارها ونظيرها في ذلك امرأة المعترض لها طلب الفراق بعد الرضا وكذلك امرأة المعسر لها ذلك وأما امرأة العنين فليس لها حق الرجوع متى أسقطت حقها ورضيت بالمقام مع زوجها لعامها بأن العنة لا يرجى زوالها بخلاف من تقدم فان كلا منهن ترجو زوال المانع، فالأولى ترجو الفيئة، والثانية ترجو زوال الاعتراض، والثالثة ترجو اليسار لذا كان لكل الرجوع بعد الرضا دفعا للضرر إلا أن امرأة المعسر لها التلوم والانتظار مرة بعد أخرى بخلاف امرأة المولى والمعترض، والفرق أن الأجل في الأولى بالاجتهاد، وأما في الآخرين فهو سنة متبعة فاذا حكم فيهما الحاكم لا ينقض حكمه .

وإلا أمر بالطلاق ثم طلق عليه (والظهار)

وبقيت على حقها فان نكحت بقيت زوجة ويحل يمينها ان كانت بالغة ولو سفهية فان كانت صغيرة مطيقة فالظاهر أنه يطلق عليه الآن لتعذر اليمين منها (وإلا) بأن مضت مدة الاختبار ولم يدع الوطاء أو ادعاه وأبى من الحلف وحلفت (أمر بالطلاق) ولا يدخل تحت إلا ما اذا قال لا أفى لتقدمه في قوله : فان امتنع طلق عليه (ثم) إن طلق فالأمر ظاهر وإلا يطلق (طلق عليه) أي طلق الحاكم أو صالحوا البلد كما تقدم، ومحل هذا التفصيل إن كان حاضراً صحيحاً غير محبوس وأما الغائب والمريض والمحبوس فالقيئة في حقهم تكون بما ينحل به الإيلاء من عتق عبد معين حلف بعقده أو بمجبل حنث كطلاق بائن أو بتكفير ما يكفر قبل الحنث كالحلف بالله فان لم تكن اليمين مما تكفر قبل الحنث كطلاق فيه رجعة وصوم لم يأت زمنه وعتق غير معين فان كان مريضاً أو محبوساً ففيئتها الوعد وإن كان غائباً بعث له إن قويت غيبته كشهريين فان قدم وإلا طلق عليه فان بعدت طلق عليه بعد الأجل من غير بعث، ولما كان الظهار شبيهاً بالإيلاء في أن كلا منها يمين تمنع الوطاء ويرفع ذلك الكفارة ذكره عقبه فقال : (والظهار) مأخوذ من الظهر (١) لأن الوطاء ركوب والركوب غالباً إنما يكون

(١) قوله: (والظهار مأخوذ من الظهر الخ) وكانت عادة كثير من العرب وغيرهم إتيان النساء في قبلهن من جهة ظهورهن استبقاءاً للحياء وطلباً للستر وكراهية اجتماع الوجوه والاطلاع على العورات وكونه مأخوذاً من الظهر إنما هو باعتبار الأصل وإلا فهو مصدر ظاهره إذا عاونه وظاهر من امرأته إذا قال لها: أنت على كظهر أمي، والأصل في الظهار قوله تعالى: (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله والله يسمع تحاوركما إن الله سميع بصير الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم - إلى قوله تعالى: وللkāfirين عذاب أليم) وسبب النزول أن أوس بن الصامت ظاهر من امرأته خولة بنت ثعلبة فشكت ذلك إلى النبي ﷺ وراجعته فنزلت كما هو مذكور في كتب التفسير وغيرها بروايات كثيرة، وكان الظهار طلاقاً في الجاهلية وأول الإسلام حتى ظاهر أوس، وبعضهم قال: إنهم كانوا في الجاهلية الأولى إذا كره أحدهم امرأته ولم يرد أن تزوج بغيره آلى منها أو ظاهر فتصير لا ذات زوج ولا خلية فتتكح ثم تغير الحال في الجاهلية الأخرى وصدر الإسلام فصار طلاقاً إلى أن كانت القصة المذكورة.

وقد قال العلماء بحرمة، وقد عده الله تعالى منكراً من القول وزوراً، وقد فرض للخروج منه كفارة وحكمتها التغليظ على الفرس بما تبذل من مال أو تجهز من مشقة الصوم حتى يكون ذلك رادعاً وزاجراً. ثم إن مذهب المالكية تخصيصه بالمسلمين لقوله تعالى: (منكم) الذي هو خطاب للمؤمنين فلو قال الكافر لزوجه: أنت على كظهر أمي لا يعتبر ظهاراً ولو ترافعا ليألنا لا نحكم به بينهم بخلاف الإيلاء كما تقدم

تشبيه المسلم المكلف من تحمل . أو جزءها بمن تحرم

على الظاهر، وأشار إلى معناه شرعا مضمنا له أركانه الأربعة وهي المشبه والمشبّه والمشبه بها والصفة مقدما أولها وهو المشبه - بكسر الباء - بقوله : (تشبيه المسلم) زوجا أو سيدا لا الكافر ولو تعاكوا لنا بخلاف الأيلاء لأن الحق لها في الأيلاء فرما تسقطه عند الترافع فيسقط، والظاهر حق الله فلا يكون بين الكفار وإلا أن يسلم ولو مجوسيا ويظهر من زوجته المجوسية ثم تسلم بالقرب فيصح (المكلف) وإن عبدا أو سكران بحرام لاصبي ومجنون وسكران بحلال ومكره ومراة لفهم التذكير من الأتيان بالوصف مذكرا وشمّل السفیه ولولیه التكفير عنه باعتق إن كان موسرا فان لم يعتق عنه لاجحافه بما له أولاه لا يأمن من عوده للظهار أو لمصلحة براها لم يجزه الصوم عند ابن القاسم، وللزوجة الطلاق في غير ضرب أجل وإن لم يكن له مال صام من غير منع وليه فان أبي فضارر قاله اللخمي، وذكر المشبه - بفتح الباء - بقوله : (من تحمل) زوجة أو أمة حلا أصليا فيصح من حائض وتقساء ومحرمه ورجعية وسواء شبه كلها (أوجزأها) ودخول الأمة فيمن تحمل هو المشهور، وقوله تعالى : (الذين يظاهرون منكم من نسائهم) خرج مخرج الغالب (١) وذكر المشبه به بقوله : (بمن تحرم) أصالة كأمه وشمّل ما إذا قال لزوجه : أنت على كظهر أمي المبعضة أو المكاتبه أو المعتقة إلى أجل أو المشتركة أو المتزوجة وشمّل الدابة أيضا، وخرج بأصالة ما إذا

لأن الأيلاء حقها فلها إسقاطه بخلاف الظهار فهو حق الله تعالى ولا يكون بين الكفار، وأيضا الكافر ليس من أهل الكفارة، وأما الشافعية فلم يشترطوا فيه الاسلام، وأجابوا أولا عن الآية بأن قوله : (منكم) ليس من مفهوم الصفة حتى يكون دليلا وإنما ذكر للتصوير والنهجين لأن الظهار كان مخصوصا بالعرب، وثانيا عن كون الذمي ليس من أهل الكفارات بأن الكفارات من قبيل الغرامات والنية فيها للتمييز فقط فلا يشترط فيها الاسلام كما في قضاء الديون، فالذمي يكفر بالاعتاق والاطعام لا بالصوم، ويجاب عن هذين بأن الأصل في القيود أن تكون لعائدة غير بيان الواقع وأن الكفارة ذكرت مرتبة، ومنها الصيام وهو لا يتأتى من الذمي، ثم إن الظهار كما يكون من الزوجة يكون من الأمة لقوله تعالى : (الذين يظاهرون منكم من نسائهم) ولفظ النساء عام في الزوجات والأماء بدليل ماورد أنه كان صلى الله عليه وسلم يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار وهن إحدى عشرة، والزائد على التسع مارية وريحانة، ولا يقال : إن إطلاق لفظ النساء عليهما للتغليب لأننا نقول هو كذلك في الآية بالتغليب لذا كان مذهب المالكية أظهر .

(١) قوله : (خرج مخرج الغالب) أي فيكون القيد لبيان ما هم عليه على حد قوله تعالى : (وربائبكم اللاتي في حجوركم) وهذا غير الجواب بتغليب النساء على الأماء

أوجزها وصرح به بظاهر مؤبد تحريمها وغيره كناية فيحرم عليه أن يستمتع بها قبل أن يكفر بعق رقية مؤمنة كاملة سليمة من العيوب غير العور

قال لاحدى زوجتيه: أنت على كظهر زوجتي الحائض أو النفساء أو المطلقة رجعيا فلا يصح الظهار (أو جزئها) أي من تحرم فشمّل التعريف الأقسام الأربعة وهي تشبيه جملة بجملة كانت كأمي، وجملة ببعض كانت كظهر أمي، وبعض بجملة كفرجك كأمي، وبعض ببعض كيدك كيد أمي، ولذا أسقطت لفظ ظهر من قولي بمن تحرم لشمّل الأقسام الأربعة ولئلا يتوهم أن الخالي من ظهر ليس بظهار؛ وصيغته تنقسم إلى صريح وكناية ظاهرة وخفية فأشار إلى الصريح بقوله: (وصرح به) أي الظهار أن يشبه زوجته (بظاهر) امرأة (مؤبد تحريمها) أي ما فيه ظهر مؤبد التحريم بنفس أو رضاع أو صهر أو لعان كظهر أمي أو أم زوجتي أو مملوكتي (وغیره) أي غير ما ذكر مما فيه ظهر مؤبد التحريم (كناية) إما ظاهرة وهي ما خلت من أحدهما كانت كيد أمي أو كظهر أجنبية أو أبي أو ابني أو غلامي أو فلان الأجنبي أو كأمي أو أنت أمي إلا أن يقصد الكرامة في هاتين الصيغتين أو الإهانة لزوجته فلا يلزمه ظهار، وإما خفية وهي ما خلت عنهما معا نحو كلّي أو اشربي أو اخرجي أو اسقني الماء فإن نوى الظهار لزمه وإلا فلا؛ وإذا نوى بالكناية الظاهرة الطلاق فإنه ينوي في الفتيا والقضاء بها إلا أن ينوي أقل كما إذا قال: أنت كفلاثة الأجنبية فيلزمه الثلاث في المدخول بها وغيرها ولا ينوي فيما دونها في غيرها؛ فإن نوى بالظاهرة فإنه يؤخذ به فقط في الفتوى؛ وأما في القضاء فيلزمه الطلاق والظهار معا فإذا تزوجها بعد زوج فلا يقربها حتى يكفر. وحيث قلنا: ينعقد الظهار بأي صيغة (فيحرم عليه) أي الزوج (أن يستمتع بها) أي بالمظاهر منها فقط ولو بقبلة أو مباشرة (قبل أن يكفر) أي قبل كمالها (١) وأولى قبل الشروع فيها ولو عجز عن كل أنواع الكفارة؛ والكفارة متنوعة إلى ثلاثة أنواع على الترتيب: أحدها أن يكفر (بعق رقية) لاجنين لعدم صدق الرقبة عليه ويعتق عليه بعد وضعه (مؤمنة) لأن الله وصف الرقبة في كفارة القتل بالإيمان وأطفالها في كفارة الظهار؛ والمطلق يحمل على المقيد لأن القصد القرابة (٢) والكفر ينافيها (كاملة سليمة من العيوب) التي لا تجزى معها كقطع أصبع وعمى وبكم وجنون وإن قل ومرض مشرف وقطع أذنين وصمم وهرم وعرج شديدين وجذام وبرص وفالج إن يمس بعض الأعضاء (غير العور) وأما العور وهو فقد النظر باحدى عينيه فلا يمنع الاجزاء، وأما من فقد من كل عين بعض نظرها

(١) قوله: (قبل كمالها) أي الكفارة وبعد الشروع فيها

(٢) قوله: (لأن القصد القرابة) أي لأنها حق لله تعالى جزاء المظاهر على ما صدر منه

محروقة للظهار ليس فيها شائبة حرية ثم صوم شهرين متتابعين ثم إطعام ستين مسكيناً أحرار
مسلمين لكل مد وثلاثين برا فان اقتات غيره فعليه ولا يكفر العبد إلا بالصوم ما لم يأذن له سيده
في الاطعام

فالظاهر الأجزاء كقطوع الأذن أو أقل من أصبع (محروقة للظهار) فان لم تتحرر له بأن تبين أنه يعتق
عليه بقراءة أو تعليق كقوله اذا اشتريته فهو حر فلا يجوز له لأنه يعتق عليه بمجرد الشراء بسبب القراءة
أو التعليق لا بسبب الظهار (ليس فيها) أي الرقبة (شائبة حرية) بأن تكون كاملة الرق فان كان فيها
شائبة حرية كمكاتب ومدبر وأم ولد وولدها ومعتق لاجل ومبعض فلا تجزيء (ثم) عند العجز عن
العتق وقت إخراج الكفارة ككفر (صوم شهرين) بالمال كالميلين أو ناقصين ان بدأ به ، فان ابتدأ
أثناء شهر كمله ثلاثين يوماً من الثالث (متتابعين) فعلا ونية فلا يكفي تتابعهما بدون نية ولا هي بدون
تتابعهما (ثم) عند العجز عن الصوم ككفر (إطعام) أي تمليك (ستين مسكيناً) لا أقل وفاقاً للشافعي
وخلافاً لابن حنيفة القائل بأنه يكفي إطعام مسكينين يومين لأن المقصود سد الخلة وقد سد خلة
ستين ويرد بان حاجة الستين محقة عند الإخراج ولا كذلك الواحد في ستين يوماً ولما يتوقع في الجمع
الكثير من اجابة الدعاء ومصادفة ولي ويشترط في المساكين أن يكونوا أحراراً لا عبيداً لأنهم
أغنياء بساداتهم لجبرهم على الاتفاق أو البيع أو تبديل عتق من فيه شائبة ليصير من أهلها وأن يكونوا
مسلمين لأن الكفار ليسوا من أهل القرب وإلى هذا أشار بقوله (أحرار مسلمين) بالجر صفة لستين
(لكل مد وثلاثين) بمدّه عليه الصلاة والسلام وذلك مد بمد هشام (برا) تمييز لجنس المخرج (فان اقتات)
المخرج مع أهل البلد بان كان غالب قوتهم (غيره) أي البر مما يخرج في زكاة الفطر من شعير أو سات
أو ذرة أو دخن أو تمر أو غير ذلك (فعليه) شعباً لا كيلاً خلافاً للباقي عياض معناه أن يقال اذا شبع
الرجل من مد حنطة وثلاثين يقال كم يشبعه من غيرها أي فيخرج ذلك القدر وظاهر جعلهم لها كزكاة
الفطر انه اذا اقتبت غير الاصناف التسعة يخرج منه لأمع وجود شيء منها وإلا وجب الإخراج منه ولا يجزيء
ترض ولا قيمة واذا أعطى الدقيق بريعه (كذا في النسخة الخطية (١) أجزاءه) ولا يكفي العبد إلا بالصوم فلا
يجزؤه العتق ولو أذن له سيده فيه لأنه لا ولاء له ولا فرق في ذلك بين الظهار وغيره (ما دام) (لم يأذن له سيده
في الاطعام) فان أذن له في الاطعام عند العجز عن الصوم فله ان يطعم وله تركه حتى يتمكن من الصوم
في المستقبل ولما كان ينشأ عن اللعان تحريم الملاعة مؤبداً كما ينشأ عن الظهار معلقاً ناسب تعقيبه به فقال

واللعان بين كل زوجين مكلفين

(١) (واللعان) (١) لغة البعديقال لعنه الله اي ابعده من رحمته وكانت العرب تطرد الشرير المتمرد لثلاثا تؤاخذ بجرائره وتسميه اعيانا سمي به لبعدهما عن النكاح «بتأييد» الحريم أو لذكر اللعنة فيه في خامسة الرجل ولم يسم غضبا بخامسة المرأة تغليبا للذكر والسبق لعانه و كونه سببا في لعانها شرعا قال ابن عرفة حلف الزوج على زنا زوجته او نفي حملها اللازم له وحلفها على تكذيبه إن أوجب نكولها حدها بحكم قاض فخرج بقوله اللارم الحمل غير اللازم له فلا لعان فيه كما اذا أتت به لا قبل من ستة أشهر من يوم العقد أو كان الزوج خصيا وخرج بقوله وحلفها النخ ما إذا حلف ونكحت ولم يوجب النكول حدها كما إذا غصبت فأذكر ولدها وثبت الغصب فلا لعان عليها واللعان عليه وخرجه بقوله بحكم قاض لعان الزوج والزوجة من غير حكم فانه ليس بلعان شرعى ولا يكون اللعان إلا (بين كل زوجين) فلا يكون بين سيد وأمه ويشكل على المصر ما وقع لأبي عمران ان اللعان يكون في شبهة النكاح وإن لم تثبت الزوجية إلا أن يقال لما كان الولد لاحقابه ودرأ الحد عنه كان في حكم الزوج (مكنتين) فلا لعان بين صبيين أو صبي

(١) «باب اللعان» الأصل في مشروعيته . قوله تعالى (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم) الى قوله « ان كان من الصادقين » وقد ذكر الواحدى في سبب نزول هذه الآية عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قل لما نزلت (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء) الى قوله (الفاسقون) قال سعيد بن عباد ، وهو سيد الأنصار ، أهكذا نزلت يارسول الله ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألا تسمعون يامعشر الأنصار إلى ما يقول سيدكم . قالوا يارسول الله إنه رجل غيور والله ما تزوج امرأة قط إلا بكرا وما طلق امرأة قط فاجترأ رجل منا على أن يتزوجها من شدة غيرة ، فقال سعد والله يارسول الله إني لا علم أنها حق وأنها من عند الله ولكن قد تعجبت أن لو وجدت الكاع يتفخذها رجل لم يكن لى أن أهيجه ولا أحركه حتى آتي بأربعة شهداء فوالله إني لا آتي بهم حتى يقضى حاجته فما لبثوا إلا يسيرا حتى جاء هلال بن أمية من أرضه عشيا فوجد عند أهله رجلا ، فرأى بعينه وسمع بأذنه فلم يهيجه حتى أصبح وغدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال يارسول الله إني جئت أهلى عشيا فوجدت عندها رجلا فرأيت بعيني وسمعت بأذنى فذكره رسول الله ﷺ ماجاء به واشتد عليه ، فقال سعد بن عباد الآن يضرب رسول الله ﷺ هلال بن أمية ويبطل شهادته فى المسلمين . وقال هلال والله إني لا رجوا أن يجعل لى منها مخرجا ، فقال هلال يارسول الله إني قد أرى ماقد اشتد عليك

مسلمين برميها بزنا متيقن أو نفى حمل ادعى فيه الاستبراء.

وبالغ فإن كان الزوج هو البالغ التمتع فقط (مسلمين) فلا لعان بين كافرين فإن ترافعوا إلينا ورضوا بأحكامنا حكمنا بينهم بحكم المسلمين فلو كان الزوج مسلماً والزوجة ذميمة لا عنها لنفى الحمل لا لرمى بالزنا ولا فرق بين الفاسقين والراقيين وغيرها (برميها) أى بسبب رمي الزوج والزوجة (بزنا متيقن) له بحس أو حس بكسر الحاء أو رؤية ولا فرق بين أن يكون الزوج أعمى أو غيره ولا بد أن يكون الرمي فى زمن نكاحه أو عدة نكاحه وسواء كان حصول الزنا فى نكاحه أو قبله كما لو قال لها رأيتك تزنى قبل أن أتزوجك يحترز بذلك عما إذا خرجت من العدة فتذفها أو قذفها قبل نكاحه ثم تزوجها ولم تذفها بعد أن تزوجها فيحد فى الصورتين ولا لعان وحيث لا عن لرميها بالزنا فإن أنت بولد ستة أشهر من يوم الرؤية فأكثر انتفى بهذا اللعان وإن أنت به لأقل لحق به إلا أن يدعى الاستبراء قبل الرؤية فلا يلحق به إن أنت به لستة أشهر من يوم الاستبراء فإن أنت به لأقل لحق به (أو) بسبب رميها (نفى حمل) فلا بد من لعانه وإن مات الولد أو تعدد بطناً أو بطوناً كما إذا كان غائباً ووضع أكثر من ولد فلما قدم نفى الجمع فيكفى لعان واحد وأشار بقوله (ادعى فيه الاستبراء) بعد وطئه بحيضة إلى ما يعتمد الزوج عليه عند نفى الحمل وهو إما الاستبراء بحيضة وأنت بولد ستة أشهر أو أكثر من يوم الاستبراء فيعتمد

مما جئتكم به والله يعلم إنى لصادق فوائده إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد أن يأمر بضره إذا نزل عليه الوحي وكان إذا نزل عليه عرفوا ذلك فى تربدجده فأمسكوا عنه حتى فرع من الوحي فزات (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهاد إلا أنفسهم) الآيات كلها فمرى عن رسول الله ﷺ ، فقال أبشر يا هلال فقد جعل الله لك فرجاً ومخرجاً ، وقال قد كنت أرجوا ذلك من ربى ، وذكر باقى الحديث وقد روى سبب النزول بهذا المعنى أيضاً البخارى وأبو داود والترمذى بعبارات مختلفة ، ومن ذكر سبب النزول تعلم أن فى اللعان حكمة عظيمة كان لتعبير رسول الله ﷺ عنها بقوله أبشر يا هلال الخ . الأثر العظيم وهى التخفيف على الروح وتنفيس كربته وخروجه من المأرق الحرج الذى كاد يقع فيه . إذا أيقن أن زوجته قد زنت وهو يعلم بذلك فكأن يكون شديداً على نفسه إذا أيقن أنها قد أتت بولد ليس منه وهى على فراشه أن يلحقه نسب هذا الولد مع قطعه بنفسه قد جعل الله له المخرج من تلك الحالة باللعان وليكون ذلك تغليظاً على النساء وتشديداً عليهن حتى يحفظن فروجهن فسبحان الحكيم العظيم الذى أحاط بكل شيء علماً والذى جعل التشريع كفيلاً بحفظ الأعراض والأنساب .

أن يبدأ الزوج فيشهد بالله لرأيتها زنى أربعا أو ما هذا الحمل منى . ثم يخمس باللعنة ثم تشهد بالله ما رأيته زنى وتخمس بالغضب ويجب أشهد واللعن والغضب وبأشرف البلاد وبحضور جماعة أقارب أربعة

في نفيه على ذلك ويلعن . وإن لم ينع رؤية على المشهور أو أن تضع ولدا ولم يطأها بعد وضعه حتى أنت بولد ستة أشهر فكثر من وضع الأول أو وطئ بعد وضع الأول بشهر مشلا أو أمسك عنها وأنت بولد لاقل من ستة أشهر من يوم الوضء فيعتمد على ذلك ويلعن لأن الولد في الثانية ليس هو الوطء لنقصه عن الستة أشهر ولا في بقية الأول لقطع الستة عنه ومثل ذلك إذا وطئها بعد وضع الأول وأمسك عنها ثم أنت بولد لمدة لم يلحق فيها لكثرتها خمس سنين فأكثر فيعتمد على ذلك ويلعن لأن محل قطع الخمس سنين للولد إذا لم تكن في عصمته وهذه في عصمته فلا ينتفى إلا بلعان فإن وطئ بعد أن رماها بالزنا أو بنفى الحمل أو آخر اللعان اليوم واليرمين بلا عذر في نفى الحمل لا في رمي الزنا امتنع اللعان وحد وحق به الولد وبقيت له زوجة مسلمة أو كتابية وأخبر عن المبتدأ الذي هو اللعان بقوله (أن يبدأ الزوج) وجوبا فإن بدت هي فهل تعيد بعده وجوبا أولا ؟ خلاف وحيث بدأ (فيشهد بالله) أى يقول أشهد بالله الذى لا إله إلا هو (لرأيتها زنى) في رميها بالزنا يكرر ذلك (أربعا) وزيادة الذى لا إله إلا هو قول ابن المواز . قال الملقاني المذهب قول ابن المواز لأن التمين في كل حق بالله الذى لا إله إلا هو (أو ما هذا الحمل منى) في نفى الحمل ومذهب المدونة أن يقول في نفيه لزنت وإن كان لا يلزم من نفى الحمل الزنا تشريدا عليه إله ينكل فيقرر النسب لتشوف الشارع له (ثم) بعد الإيمان الأربعة (يخمس باللعنة) بأن يقول لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين (ثم) بعد الفراغ من شهادته (تشهد) الزوجة أى تقول أشهد (بالله) الذى لا إله إلا هو (ما رأيته زنى) في « ردها » رؤية الزنا وهذا الحمل منه في ردها نفى الحمل ومذهب المدونة ما زنت في ردها نفى الحمل تقول ذلك أربعا أيضا (وتخمس بالغضب) بأن تقول غضب الله عليها إن كان من الصالحين (ويجب) لفظ (أشهد) في حق الرجل والمرأة فلا يجزئ أحدا أو أقسم مثلا ويجب (المعن) (١) في خامسة الرجل لأنه مبعد لأهله وولده فناسبه ذلك إذا المعن معناه لغة البعد كما مر (ويجب) (الغضب) في خامسة المرأة لا غضابها زوجها وأهلها وربها فإن عكس لم يجز (و) يجب أن يكون (بأشرف) موضع في (البلد) كالجامع في المسلمين وتلاعن الذمية في كنيسة ولا تجبر عليه وتؤدب عند امتناعها (و) يجب أن يكون (بحضور جمعة أقارب أربعة) لتظهر

(١) ويندب أن يكون بأثر صلاة وتخويفهما من عذاب الآخرة

ويترتب على لعانه رفع الحد أو الأوب عنه وإيجابه على المرأة إن لم تلعن وقطع نسبه
وعلى لعانها فسخ النكاح وتأيد حرمتها ورفع الحد عنها والرضاع من امرأة مطلقا محرمة إن حصل
في الحولين أو شهرين بعدها

شعيرة الاسلام وأقل ما تظهر به أربعة لا لاحتمال نكولها أو إقرارها لأن إقرارها يثبت «بائنين» على
المذهب (ويترتب على لعانه) أي الزوج ثلاثة أشياء أولها (رفع الحد) عنه إن كانت الزوجة حرة مسلمة
(أو الأوب عنه) إن كانت أمة أو ذمية (و) ثانيها (إيجابه) أي ما ذكر في الحد والأوب . فلول
(على المرأة) المسلمة ولو أمة . والثاني على الذمية وقيل الحد والأوب فيهما بقوله (إن لم تلعن) لأنها
حينئذ كالمصدقة لا يمانه (و) ثالثها (قطع نسبه) من حمل ظاهر أو سيظهر (و) يترتب (على لعانها) ثلاثة
أيضا : أولها (فسخ النكاح) اللازم بلا طلاق قبل البناء وبعده لكن لها نصف الصداق إن حصل قبل
لانتهاه بالله أن على إسقاطه (و) ثانيها (تأيد حرمتها) عليه ولو ملكها به ذلك أو أنفس (كذا) حملها (و) ثالثها
(رفع الحد عنها) إن كانت مسلمة أو الأوب إن كانت ذمية ولما فرغ من اللعان شرع يتكلم على شيء من
مسائل الرضاع وذكره عقبه لكونه سببا للتجريم كاللذان فقال (والرضاع) بفتح الراء وكسر هاء مع التاء
وتركها أو أنكر الأصمعي الكرمية وهو من باب سبع (١) وعند أهل نجد من باب ضرب الحاصل (من امرأة)
آدمية أي وصول لبنها خوف الرضيع ولو ظنا أو شككا احتياطا لا تلحق ورد فلا يحرم على المشهور
ولا لبن جنية ولا ذكر ولو كثر على المشهور (مطلقا) سواء كان حصوله منها وهي عجزوز قعدت عن الولد
أو صغيرة لا تطيق الوضء أو كافرة أو غير متزوجة ولو خشي مشكلا أو ميتة علم بشيها لبن كما في المدونة
ابن ناجي وكذا إذا شك هل هو لبن لانه أحوط وأرلى غير من ذكر لا إن شك في وجوده فلا يحرم
وسواء أكان وصوله خوف الرضيع برضاع أو بوجور بفتح الواو ما يدخل في وسط الفم أو سموط
بسین مهملة مفتوحة أوله ماصب في الأنف ووصل للجوف أو لدود ماصب من جانب الفم أو حقنة
حصل بها غذاء وهي دواء يصب في الدبر يصعد إلى الجوف وسواء كان اللبن خالصا أو خلط بلبن
آدمية ويصير ابنا لا متساو لهنهما أم لا أو بطعام أو شراب إلا أن يستهلك حتى لم يبق نطفة فلا يحرم
كماء أصفر أو أحمر أو لبن بهيمة أو وصل من الاكتحال به أو من أذن أو مسام رأس ونحوه فلا
يحرم أيضا (محرم) إسم فاعل خبر عن قوله والرضاع أي ناشر الحرمة وذكر شرط التجريم بقوله
(إن حصل في الحولين) من يوم الولادة أو حصل في شهر أو شهرين وقيل والثلاثة (بعدها) أي الحولين

(١) الذي في البناني أنه عند نجد من باب تعب وعند تهامة من باب ضرب

إلا أن يستثنى ولو فيه ما حرمه النسب ويقدر الطفل فقط ولداً لصاحبة اللبن ولصاحب ومن حين
وطئه لا تقطاعه واشترك مع القديم ولو بحرام لا يلحق فيه الولد

مادام مقصورا على الرضاع أو تأكل معه ما يضر به الاقتصار عليه فلو فطم ثم أرضعته امرأة بعد فصاله
يوم أو يومين أو ما أشبه ذلك حرم لأنه لو أعيد اللبن لكان له قوة في غذائه وعشائه فلو فصل فصلا
بيننا فلا اعتبار بما يحصل له من اللبن بعد ذلك كما أفاده بقوله (إلا أن يستغنى) استغناء بيننا عن اللبن
الطعام بحيث يصير اللبن غير غذاء له ولو أعيد له لم يكتفه عن الطعام فلا يحرم (ولو) حصل الاستغناء (١)
(فيهما) أى فى الخولين وسواء استغنى فيهما بمدة بعيدة أو قريبة على المشهور وهو مذهب المدونة
خلافاً للأخوين وأصبغ في بقاء التحريم إلى تمامهما

وقوله (ما حرمه النسب) أى والصهر مثله مفعول محرم : أى الذوات أو أعيان التى حرمها السب لقوله
عليه الصلاة والسلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب إلا ست مسائل (٢) ١- تنهاها المختصر بقوله إلا أم
أخيت أو أختك وأم ولدك وجدك وأخت ولدك وأم عمك وعمتك وأم خالتك وخالتك فقد
لا يحرم من الرضاع انتهى : أى وقد يحرم من ، لكن لما رخص كذوى ولدين رضع كل واحد منهما
امرأة وهما زوجتا رجل واحد ، فإن أم كل واحد منهما تحرم على الآخر لأنها زوجة أبيه رضاعاً فلو
كانتا زوجتي رجلين لم تحرم أم أحدهما على الآخر (ويقدر الطفل) الرضيع (فقط) دون أخوته وأخواته
وأصوله هذا هو المراد فقط . وأما فروعه فأنهم كفوا في حرمة المرضعة وأمهاتها وبناتها وعماتهن وخالاتهن
عليهن (ولدا لصاحبة اللبن) حرة أو أمة ذات زوج أو سيد مسلمة أو كافرة (و) يقدر أيضاً ولداً (لصاحبه)
أى اللبن سيد أو زوج كأنه حاصل من بطنها وظهره (من) حين (وطئه) الذى ينزل فيه لا من عقده
عليها ولا بمقدمات الوطء ولا بغير إنزاله (لا تقطاعه) أى اللبن بعد مفارقتها لزوجته أو سريره ، فلو استمر
اللبن ولم تزوج فنسب للأول ولو تعددت السنون من غير حد كما فى المدونة ، وسواء خرجت عن
عصمته ومملكه أم لا تزوجت أو لم تزوج (و) لو طلقها الزوج الأول أو مات ولبنه فى ثديها ووطئها
زوج ثان : أى وانزل (اشترك) الزوج الثانى (مع) الزوج (القديم) فى الولد الذى ترضعه بعد ووطئه
الثانى ويكون ابناً لهما : وانتشرت الحرمة بينه وبين كل منهما ، ولو تعددت الأزواج كان ابناً للجميع
مادام لبن الأول فى ثديها . ونثبت الحرمة بين الرضيع وصاحب اللبن (ولو) كان اللبن (بحرام) أى بسبب
وطئه ، حرام (لا يلحق فيه الولد) كما لو زنا بأمرأة ذات ابن أو حصل بوطئه لبن لم يكن فانه يصير من

(١) الأولى أن يقول وسواء رضع فيهما بعد الاستغناء بمدة قريبة أو بعيدة على المشهور

(٢) لم تدخل واحدة منها فى الحديث حتى تستثنى فالغرض من ذكرها بيان معنى اللفظ فى المعنى
السبى والرضاعى فإن أم أخيك فى النسبى هى أمك أو زوجة أباك وليست كذلك فى الرضاعى

ويثبت برجلين ورجل وامرأة وبامراتين إن فشا قبل العقد (باب عدة الحرة) المطيقة للوطء في الطلاق بخلوة بالغ غير محبوب إن أمكن وطؤها فيها

شرب من هذا اللبن كإنبه أو تزوج بخامسة أو بحرم بنسب أو رضاع عالما . وأخرى لو كان بحرام يلحق فيه الولد كما إذا تزوج بمن ذكر جاهلا « ويثبت » الرضاع بين الزوجين « برجلين » عدلين ولا خلاف في ذلك ومثلهما الرجل والمرأتان ، وسواء حصل فشو أم لا « و » يثبت أيضا « برجل وامرأة » بشرط أن يكون فاشيا قبل العقد من قولهما (و بامراتين) أيضا بشرط الفشو قبل العقد وسواء كانتا أمهما أو أجنبيتين قاله أبو الحسن ، لأن هذا أمر لا يطلع عليه غالبا إلا الذماء ، فقوله « إن فشا قبل العقد » راجع لصورتى الرجل والمرأة والمرأتين وهل يشترط مع الفشو العدان أو لا يشترط ؟ تردد فإن لم يحصل فشو قبل العقد فإنه لا يثبت كما أنه لا يثبت بامرأة ولو فشا قبل العقد من قولها على المشهور ، ولم فرغ من الكلام على الرضاع شرع يتكلم على العدة والعقود والسكنى والاحداد والاستبراء . فقال

« باب » في بيان ماذكر وأسباب العدة موت أو طلاق أو فسخ كما يدل على ذلك تعرض ابن عرفة لها بقوله مدة منع (١) النكاح لمسخته أو موت الزوج أو طلاقه وأنواعها قرء وشهرو وحمل وأصنافها معتادة وآيسة وصغيرة ومرتابة بغير سبب أو به من رضاع أو مرض أو استحاضة وبدأ بالعدة المأخوذة من العدد بفتح العين لأنها أكد توابع النكاح . فقال « عدة الحرة » مسلمة أو كتابية طلقها مسلم أو أراد نكاحها من طلاق ذمى . فلو أراد نكاحها ذمى من طلاق ذمى فلا تعرض لهم إلا أن يتحاكموا إلينا ، ولكن لا يطلق على ترخص الكافرة الاستبراء إذا كان من طلاق ذمى لأن أنكحهم فاسدة وإنه أقر عليها إذا أسلم ترغيبا في الإسلام « انطيقه للوطء » لأنه لا يقطع لعدم براءة رحمها لا أن لم تعلقه فلا تخاطب بها وإن وطئها زوجها للمقطع بعدم حملها لأن وطئها كالجرح واحترز بقوله « في » حاة « الطلاق » لها من حاة الوفاء ، فسيأتي الكلام عليها « بخلوة بالغ » خلوة اهتداء أو زيارة ولو مريضاً مطبقاً أو وهى حائض أو تنفساً أو صائمة لا يمكن حمل المطيقة من وطئه لا بخلوة صبي إذ لا يولد لمثله ، ولو قوى على الوطء ، إذا خلع عنه أبوه أو وصيه « غير محبوب » لا بخلوة محبوب بالغ مقطوع الذكر والائنتين فلا عدة على زوجته تزيلا له منزلة الصغير الذى لا يولد لمثله ، وأما الخصى القائم الذكر المقطوع الاثنتين ، فلمشهور أن وطئه يوجب العدة على زوجته إذا طلقها ، ثم وصف الخلوة بقوله « إن أمكن وطئها » أى الزوجة الحرة « فيها » أى الخلوة لا إلا لم يمكن وطئها فيها فلا عدة عليها كالحظنة تفصر عن زمن الوطء وكما إذا أقبل وانصرف

(١) هذا التعريف فيه دور لأن معرفة مدة منع النكاح متوقفة على معرفة العدة فالأولى تعريفها بأنها المدة التى جعلت دليلا على براءة الرحم لفسخ النكاح أو لموت الزوج أو طلاقه

ثلاثة قروء طهرا فتعتمد بطهر الطلاق وإن لحظت وذات الرق قرآن والجميع للاستبراء ولو اعتادته في كالسنة أو أرضعت أو استحاضت وميزت فإن لم تميز أو تأخر بلا سبب

بمحضر ساء من أهل العفة أو امرأة واحدة عدلة لا إن كن من شرار النساء فعليها العدة واخبر عن المبتدأ الذي هو عدة بقوله «ثلاثة قروء» ولو في مجمع على فساد حيث درأ وطؤه الحد والافزنا، وسيأتي أنها تمت في قدر عدتها لكن لا يسمى عدة، بل استبراء. وقروء جمع كثرة لقراء ويجمع جمع قلة على أقراء وقوله (أطهار) بدل من قروء لانت له لأن الأصل في النعت التخصيص فيوم إن القروء تارة تكون أطهارا وتارة غير أطهارا وليس كذلك وكونه صفة كاشفة خلاف الأصل في النعت ولا يصح قراءته بالاضافة لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه ويعنى بقوله أطهار أن القروء هي الأطهار التي بين الدمين وهو مذهب الأئمة الثلاثة (١) خلافاً لابن حنيفة في أنها الحيض وحيث قلنا إنها الأطهار وطلقها طهرا (فتعتمد بطهر الطلاق) أي الطهر الذي طلقت فيه (وإن لحظت) يسيرة وحاضت بعدها فتحسبه قرأ وتحل برؤية الحبضة الثالثة فإن طلقها حائضاً فلا تحل إلا برؤية الحبضة الرابعة (و) عدة الزوجة ذات الرق أي الثمن ومن فيها شائبة حرية كمكاتب ومذبرة ومبغضة وما أشبه ذلك إذا طلقها زوجها حراً أو عبداً (قرآن) بفتح القاف على الأشهر ولو في مجمع على فساد حيث درأ الحد والافزنا والاقراء الثلاثة للحر أو القرآن للأمة ولو بشائبة (الجميع للاستبراء) على الراجح بدليل سقوط العدة عن غير المدخول بها ليقين البراءة لا الأول فقط والباقي تعبد وقاعدة الخلاف تظهر في الذمية فيلزمها الثلاث على الأول لا على الثاني فتكتفي بقراء الطلاق فقط على أن الكفار غير مخاطبين بالتعبد وتظهر أيضاً في المتوفى عنها التي تعمد لعدة الطلاق لفساد دكاها فعليها الإحداد في الجميع على الأول لا على الثاني فيلزمها في الأول فقط ثم بالغ على أن الحرية والأمة تعتمد كل منهما بالاقراء ولو طال ما بين الدمين بقوله (ولو اعتادته) أي اعتادت المعتدة الحيض «في كالسنة» أي في كل سنة أو أكثر إلى عشر سنين مرة واحدة فلا تعمد إلا بالاقراء ولا تخرج بذلك عن كونها من أهل الاقراء فإن جاء وقت مجيشه ولم تحض حلت وإن حاضت انتظرت الثانية والثالثة كذلك وعطف على ما في خبر أو قوله «أو أرضعت» فتعتمد بالاقراء مطلقة زمن الرضاع حيث حاضت فيه الثلاث فتحل للأزواج قبل تمام رضاعها وإن لم تحض فيه لم تحل إلا بالثلاث بعد مدة الرضاع ولم تحض فقد حلت للأزواج لأننا قد عرفنا أن الرضاع هو الذي رفع حيصها فلم تدخل تحت الآيات حينئذ «أو استحاضت و» قد «ميزت» دم الحيض من الاستحاضة برائحة أو لون أو كثرة فتعتمد بالاقراء الثلاثة «فإن لم تميز» بين الدمين «أو تأخر» الحيض «بلا سبب» من رضاع أو استحاضة وكن حاضت في عمرها مرة ثم انقطع عنها

(١) وحجتهم في ذلك اشتراك لفظ القراء بين الطهر والحيض ووجود البناء في إسم العدد في الآية وأما أبو حنيفة فقد نظر إلى أن البراءة بالحيض فحمل لفظ القراء عليه

أو لمرض تربصت تسعة ثم اعتدت بثلاثة كعدة من مآثر الحيض والبالغة ، لو رقيقة ، فإن حاضت في السنة انتظرت الثانية والثالثة ثم إن احتاجت لعدة فالثالث واستبراء الحرة لزوجها

سنتين كثيرة ولدت أم لآتم طلقت ولم ترحيضتها (نو) تأخر (لمرض) حصل قبل الطلاق أو بعده (تربصت) في هذه المسائل الثلاث (١) (تسعة) أشهر استبراء على المشهور لروايل الريبة لأنها مدة الحمل غالباً (ثم اعتدت بثلاثة) وحلت بعد السنة وقبل إن التسعة عدة أيضاً ثم شبه بالثلاث فقط قوله (عدة من لم تر الحيض) لصغر معاطفها الوطاء أو لم يكونها لم يأتها دم أصلاً أما من حاضت في عمرها ثم انقطع عنها فلا بد من الإقراء أو سنه بيضاء ولا نكتفي بالثلاثة الأشهر إلا من لم تترى الحيض في عمرها (والبالغة) من الحيض ويدن على أن التشبيه في الثلاثة فقط لا يبان بلفظ عدة والأفقال كمن لم تر الخ وقوله (ولو رقيقة) مبالغة في جميع ما تقدم من قوله ولو اعتدته في كالسنة وما بعده ونحسب الأشهر بالآهلة كاملة أو ناقصة إن وقع الطلاق أول شهر وإلا كملت الأول من الرابع بالعدد ويلغى يوم الطلاق المسبوق ، (الحرة) (فإن حاضت) التي أمرت بسنة تسعة أشهر استبراء وثلاثة عدة (في) أثناء (السنة) ولولا آخر يوم منها رجعت إلى اعتدادها بالإقراء و (انتظرت) الحيضة (الثانية) أو مضى سنة بيضاء (والثالثة) أو مضى سنة بيضاء لادم فيها وليس المراد أنها تنتظر الحيضة ولو مضت لها سنة بيضاء لا تحل ودنه في حق الحرة وتحل الأمة بالثانية أو مضى سنة بيضاء (ثم إن احتاجت) من تربصت تسعة ثم اعتدت بثلاثة ولم يأت فيها دم (عدة) من طلاق زوج آخر فالثلاثة الأشهر عتبتها لأنها صارت آيسه و (استبراء الحرة لزوجها) أي لأجل زنا حصل منها

(١) (قوله تربصت في هذه المسائل الثلاث الخ) الأصل في ذلك ما في الموطأ عن سعيد بن المسيب أنه قال قل عمر بن الخطاب (أيما امرأة طلقت فحاضت حيضة أو حيضتين ثم رفعتها حيضتها ونها تنتظر تسعة أشهر فإن بان بها حمل فذلك وإلا اعتدت بعد التسعة أشهر ثلاثة أشهر ثم حلت) وما روى فيه عن سعيد بن المسيب أن عدة المستحاضة سنة وفيه عن مالك (الأمر عندنا في المطلقة التي ترفعها حيضتها حتى يطمئنها زوجها أن تنتظر تسعة أشهر فإن لم تحض فيهن اعتدت ثلاثة أشهر فإن حاضت قبل أن تستكمل الأشهر الثلاثة استقبلت الحيض فإن مرت بها تسعة أشهر قل أن نحيض اعتدت ثلاثة أشهر فإن حاضت لثانية قبل أن تستكمل الأشهر الثلاثة استقبلت الحيض فإن مرت بها تسعة أشهر قبل أن تحيض اعتدت ثلاثة أشهر فإن حاضت الثالثة استكملت عدة الحيض فإن لم تحض استقبلت ثلاثة أشهر ثم حلت ولزوجها عليها في ذلك الرجعة قبل أن تحل إلا أن يكون قد بت طلاقها أو معنى ترفعها أي لم تأنها

(٣ عمروسي) جزء ثاني

أو شبهة أو غيبة غاصب أو ساب أو مشتر كد لها عدة الحرة مطلقا في الوفاة أربعة أشهر وعشرة

(أو شبهة) غطا أو بنكاح فاسد مجمع عليه كحرم بنسب أو رضاع (غيبة) (غاصب) عليها (أو غيبة) (ساب أو) غيبة (مشتر) اشترى الحرة جهلا أو فسقا ثم خُصت من ذلك لأن غيبة كل مظنة الوطء ، ولا تصدق المرأة في دعواها عدم الوطء في واحد من الثلاثة ولو وافقها الغاصب ومن ذكر معه على عدم الوطء أحق الله كعتها أي قدر عدتها على تفصيلها السابق فان كانت من ذوات الحيض استبرأت ثلاثة قروء والصغيرة والآيسة بثلاثة أشهر وستة لمن تأخر حيضها بلا سبب أو استحاضت ولم تميز أو سربضة ولا فرق فيما ذكر بين المتزوجة وغيرها وقائدة الاستبراء في الحرة المتزوجة مع أن الولد للمراش عدم حد من رمى من ولدته بعد ستة أشهر من زناها بأنه ابن زنا وحد رامي من ولدته لاقل من ستة أشهر وما تقصها ويحرم على الزوج أن يطأها أو يتلذذ بها من استبرأها حيث لم تكن ظاهرة الحمل منه ، وإلا ففيل يكره ، وقبل يجوز ، وقبل يندب تركها ، ذكرها ابن عرفة واستثنوا من كون استبراء الحرة كعتها استبرأها لاقامة الحد عليها في الزنا واردة واستبرأها الذي يعتمد عليه الملاعن فانه بغيضة في هذه الثلاثة ونظمها الأجوري بقوله

والحرة استبرأوها كاعدة إلا في لعان وزنا ورده

فانها في كل ذي تستبرا بغيضة فقط وقت الضرا

انتهى فعلم منه ومن المصنف أن استبراء الحرة من زنا ونحوه له ثلاثة أحوال أولها ليطأها زوجها أو ليعقد عليها زوج فلا بد من قدر العدة ثانيا لاقامة الحد عليها ، فغيضة فقط إن كانت ذات زوج أو سيد والا حدث من غير حيضة ، وهي الحالة الثالثة (وعدة) الزوجة (الحرة مطلقا) دخل بها الزوج أم لا صغيرة أو كبيرة مسلمة أو ذمية ، وهذه الزوجة الرجمية (في حالة الوفاة) لزوجها حر أو عبد صغير أو كبير في النكاح الصحيح أو المختلف فيه (أربعة أشهر وعشرة) أيام وهي تستدعى الميالي ، فلو تزوجت بعد عشر ليال ، وقبل مضي اليوم العاشر ففسخ على المشهور ، فان كان النكاح منمقا على فساده فحكمها فيه كحكم المطلقة ، فيجرى على ما تقدم من استبرائها بثلاثة اقراء إن كانت حرة ، وقرأين إن كانت أمة ، وإن كانت صغيرة أو آيسة فبالأشهر ،

(١) (قوله أو غيبة غاصب الخ) المراد بالاعية أن يغلق عليها بابه ويخلو بها ولذا قال في ادونة ما نصه

(فل إذا غاب عليها أدى غصبها وجب عليه الاستبراء قل لأن مالكا قال لي في الرجل يبتاع الجارية الحرة فيغلب بها ويفق غيبها بابه قد يحق أنها حرة فقوم على ذلك البينة فيقر بأنه لم يمسه وتقر المرأة بأنه لم يمسه قل ما أرى أن تتزوج حتى يستبرئ رحمها بثلاث حيض لأنه قد أغلق عليها بابه وخلابها اه

إن تمت قبل زمن حيضتها وقال النساء لاربية بها وإلا انتظرتي. إن دخل وتمصفت بالرق
فان لم تحض

وعلى المدخول بها الاستبراء عليها (إن تمت) (الأربعة أشهر وعشرة للحرة المدخول بها قبل موته) (قبل
زمن حيضتها) أي تمت حقيقة كن عادت لها ألا تحيض إلا بعد تلك المدة فيلزمها العدة عقب طهرها أو حكمها
كعقمة أو عادت لها أن تحيض أثناء المدة أو تأخرت لرضاع سابق على الموت وأولى إذا حاضت فيها فقال النساء عند
رؤيتهن لها لاربية) أي حمل (بها) قيل أو لم يقلن شيئا (وإلا) بأن لم تتم الأربعة أشهر وعشرة قبل زمن حيضتها
بأن كانت تحيض أثناءها ولم تحض أو استحيضت ولم تميز أو تأخر لمرض على الراجح أو تمت قبل زمن
حيضتها لكي قال النساء بها ربية أو أرتابت هي من نفسها (انتظرتها) أي الحيضة الواحدة أو تمام تسعة
أشهر فن زالت الربية حلت وإلا انتظرت رفعها أو أقصى أمد الحمل (إن دخل) شرط في قوله إن تمت الخ
فان لم يدخل بها فعدتها أربعة أشهر وعشرة تمت قبل زمن حيضتها أم لا لأنها إن كانت تنتظر الحيضة
إن دخل خوف الحمل (وتمصفت) عدة الزوجة في الوفاة (بالرق) أي بسببه ولو بشاة شهران وخمس
ليال حيث كانت صغيرة أو آيسة أو شابة لا يأتها حيض أصلا ويقال لها في عرفنا بعة أو يأتها وأنها
ولو مدخولا بها في الجميع فان كان شأنها أي لا يأتها فيها لبعدها أو شأنها أن يأتها فيها ولم يأت وهي
غير مدخول بها فكذلك وإن كانت مدخولا بها فأشهر لها بقوله (فان لم تحض) في الشهرين وخمس ليال

(١) (قوله إن تمت الخ) حاصله أن المعتدة الحرة التي ليست حاملا المتوفى عنها زوجها إذا كانت
مدخولا بها تعتد بأربعة أشهر وعشرة أيام بشرطين (أولهما) أن تتم تلك المدة قبل زمن حيضتها (الثاني)
أن تقول النساء إذا رأيتها فيما إذا تمت المدة قبل زمن حيضتها إنه لاربية من جهة الحمل بها وأما إذا لم تتم
الأربعة أشهر وعشرة أيام قبل مجيء زمن حيضتها كما لو كانت تحيض في كل أربعة أشهر فتأخرت
حيضتها إما لغير سبب أو مرضت أو استحيضت ولم تميز أو تمت قبل زمن حيضتها لكي قال النساء بها ربية
أو أرتابت هي انتظرت في كل حالة من هذه الأحوال الحيضة لأن أخيرها ولو لمرض أو استحاضة وقول
النساء يوجب الشك في براءة رحمها فلا تحل إلا بالحيضة أو تمام تسعة أشهر فعليها انتظار أو الاجل
فان حاضت أولا لا تنتظر تمام التسعة أشهر وان تمت الأشهر المذكورة أولا فكذلك لا تارة فان زالت
الربية حلت ولا انتظرت رفعها أو أقصى أمد الحمل

فثلاثة أشهر إن بنى بها وعدة الحامل مطلقا وضع حملها اللاحق كله وإن علقه وزوجة المفقود في بلاد الاسلام

وعادته الحيض بعد المدة المذكورة أو فيها وتأخر غير رضاع أو مرض على غير ما لابن عرفة (ثلاثة أشهر) عتقها (إن بنى بها) فإن تأخر لرضاع أو مرض مكثت ثلاثة أشهر أيضا لكن عتقها منها شهران وخمس ليال وباني لزوج الربة لأعدة وفائدة ذلك سقوط الاحداد عنها وحقها في السكنى فيه وإنما رفعت لثلاثة أشهر إن تمت عدتها قبل زمن حيضتها بخلاف الحرة أقصر أمد عدتها فلا يظهر الحمل فيها وبحل اكتفائها بثلاثة أشهر إن لم ترتب وإلا تربصت تسعة فإن حاضت أثناءها حلت فإن لم تحض وتمت التسعة حلت إن زالت الربة ونفيت استنزلت زواله أو أقصى أمد الحمل فإن مضى أقصاه حلت إلا أن يتحقق وجوده بطنها على ما مبهم من توضيح صاحب المختصر من الحرة المربة بامتلاء بطن (وعدة الحامل مطلقا) حرة مسلمة أو كتابية أو أمة مسلمة من مسلم أو كافر في وفاة أو طلاق (وضع حملها) بشرطين أشار إلى أحدهما بقوله (اللاحق) المطلق أو الميت أو يصح استلحاقه كالتنقي باعان ولو لم يستلحقه وإلا فلا تنقضي أمد بوضعه ولا بد من أربعة أشهر ونشر في الوفاة والاقراء في الطلاق بعد نفاسها حيضة أو ولو حاضت زمن الحمل كما إذا أتت به لدون ستة أشهر من يوم العقد أو كان الزوج صبيا حين الحمل أو مجنونا أو ادعته مغربية على مشرق وأشار للشرط الثاني بقوله (كله) بعد الموت أو الطلاق ولو بالحنطة تعدد الحمل أو أحد ولولا زيد من أقصى أمد الحمل ولو مات وتسقط النفقة لأنها للحمل وانظر لوقي في بطنها عضو من أعضائه كما لو مات بعد أن خرج بعضه وقطع هل لا بد من خروجه أم لا لا يوضع بعضه فإن طلقت أو مات عنها بعد خروج بعضه حلت بخروج باقيه ولو قل لدلالته على براءة الرحم هذا إذا كان مشغوعا فوق الـ وإن علقه وهو الدم المجتمع الذي إذا صب عليه الماء الحار لا يذوب ولم يفرع من الكلام على أمد شرع يتكلم على المفقود أقسامه الأربعة فقال (وزوجة المفقود في بلاد الاسلام) (١) حرا كان أربعا صغيرا أو كبيرا كانت الزوجة حرة مسلمة أو كتابية أو أمة مسلمة صغيرة

(١) (قوله وزوجة المفقود) (نحو) (الاحتمال في ذلك ما روى في الموطأ عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال أمة امرأة بقرت زوجها فلم تدرك أين هو فأنها تنتظر أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشرًا ثم تحل وفي المدونة عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب ضرب للمفقود من يوم جاءته امرأته أربع سنين ثم أمرها أن تعتد عدة المتوفى عنها زوجها ثم تصنع في نفسها ما شئت إلا انقضت عدتها اهـ ولا شك أن قضاء عمر بخضرة الصحابة وعلمهم حجة إذ لم يعلم أن أحدا أنكر عليه ذلك

تعتد كالوفاة بعد أن يضرب له الأجل أربع سنين وستين للعبد إن دامت نفقتها ويقدر خلاق
يتحقق بدخول الثاني وفي المعتك بين المسلمين قربت تعتد

أو كبيرة من فقد الفتح بفقء بالكفر فقدأ وفقداناً بالكفر والضم والمفقود هو الذي يغيب فينقطع
أثره ولا يعلم له خبر (تعتد كالوفاة) الحرة بأربعة أشهر وعشر والأمة بشهرين وخمس ليال بني بها أم لا
وإما قال كالوفاة لأن هذا تموت لا موت حفيقة ولا نفقة لها فيها ولو حاملاً لأنها متوفى عنها فإن
تبين تقدم موته ردت ما أنفقت بعد الوفاة بخلاف المطلقة لا ترد ما أنفقت إذا تبين تقدم الطلاق لتفريطه
أعدم أعلامها ولا تعتد كالوفاة إلا بعد أن ترفع أمرها للقاضي أو الوالي أو والي الماء وهو الساعي سمي
بذلك لخروجه عند اجتماع المواشي على المياه إن شاءت ولها أن لا ترفع وترضى بالبقاء في عصمته حتى
يتضح أمره فإن لم يكن واحداً من الثلاثة بيلدها فلجاء المسلمين من صالحى جيرانها وغيرهم العدول
والواحد كاف فإن رفعت للوالي أو الى الماء مع وجود القاضي حرم وصح وإن رفعت لجماعة المسلمين مع
وجوده بطل وإن رفعت لهم مع وجود الوالي أو والي الماء فالظاهر الصحة وحيث رفعت لواحد فمأذرك
فانه يكلمها إن ثبت الزوجية وأن زوجها غائب وانها باقية في عصمته الى غيبته ثم يكشف عن أمره
بأن يسأل معارف زوجها وجيرانه وأهل سوقه ثم يرسل إلى البلد الذي يظن به إنه خرج إليه ويكتب
في كنه الخبر صفة زوجها وحرفته واسمه واسم أبيه فإذا عاد إليه الخبر أعدم معرفة موضعه فانه (يضرب
له الأجل) وهو (أربع سنين) إن كان حراً (أو سنتان للعبد) وأبداؤه من وقت العجز عن خبره بعد
الكشف عنه وقيل من يوم الرفع والراجع ان هذه المدة تعبد لفعل عمر وأجمع الصحابة عليه وقيل
لأنها غاية أمد الحمل أو غاية ما ترجع به المكاتبه في بلاد الاسلام ذهاباً وإياباً ومحل التأجيل المذكور
(إن دامت نفقتها) بأن يكون للمفقود مال تنفق منه في الأجل فإن لم يكن له مال طلق عليه من الآن
كالعسر وكذلك لو كان له مال لا يكفي في الأجل فانها تطلق عليه قبل الأجل بعد فراغ ماله (ويقدر)
حين إرادتها الشروع في العدة (طلاق) من المفقود لميبتها عليه لاحتمال حياته ولكن لا (يتحقق وقوعه
حكماً كما في الارشاد الا (بدخول) الزوج (الثاني) بها فإن جاء الأول قبل دخول الثاني كان الأول
أحق بها وبعد دخوله بات من الأول وتأخذ من المفقود جميع المهر وان لم يكن دخل بها كاليت
(و) زوجة المفقود (في المعتك) في الثمن الواقعة (بين المسلمين) بعضهم بعضاً (قرات) الدار أو بعدت

بعد انفصال الصفيذ ويورث ماله حينئذ كالمتتبع لبلد الطاعون أو في زمنه وبين المسلمين والكفار تعتد بعد سنة بعد النظر وفي أرض الشرك تبقى للتعيم وهو سبعون والسكنى لكل مطلقة

(تعتد بعد انفصال الصفيذ) أي من حين فراغ القتال ويحتمل أمر من فقد في ذلك القتال على الموت حيث شهدت البيعة المدة أنه حضر المعترك فإن شهدت أنه خرج مع الجيش فقط فتكون زوجته كالمفقود في بلاد المسلمين ويجري فيه مأمرو وما ذكره هنا خلاف ما نقله ابن عرفة عن مالك وابن القاسم أنها تعتد من يوم النقاء الصفيذ ونجاء بانها تشرع في العدة بعد الانفصال وتحسبها من يوم النقاء الصفيذ (ويورث ماله حينئذ) أي حين الشروع في العدة بعد انفصال الصفيذ (كالمتتبع) أي المرتجل المرجح من بلده (بلد الطاعون) ففقد (أو) فقد في نده من غير انتجاع لكن في زمنه أي زمن الطاعون وما في حكمه مما يكثر منه الموت كسعال ونحوه فتعتد زوجته بعد ذهاب الطاعون والوباء ويورث ماله حينئذ ويحمل على الموت ولا يضرب له أجل المسفود (و) زوجة المفقود في المعترك (بين المسلمين والكفار تعتد بعد سنة) كائنة (بعد النظر) في أمره من السلطان ثم تزوج ويورث ماله حينئذ (و) زوجة المفقود (في أرض الشرك) ومثلها زوجة الأسير (تبقى للتعيم) اب دامت نفقتها وإلا فإنها الصلاق وإذا ثبت لهما الطلاق بذلك فبخشية الزنا أولا لأن ضرر ترك الوطء أشد من ضرر عدم النفقة ألا ترى أن إسقاطها النفقة يلزمها وإسقاط حقها في الوطء لها أن ترجع فيه وأيضا النفقة يمكن تحصيلها لها بتسلف أو سؤال بخلاف الوطء ثم إذا بقيتا للتعيم حكم بموته واعتدت زوجة كل عدة وفاة وقسم ماله على ورثته فإن جاء بعد القسم لتركته لم يمس القسم ويرجع له مناعه وكذلك أم ولد المفقود في بلاد الإسلام وماله يبقين للتعيم فيورث حينئذ (وهو) أي التعيم أي نهايته (سبعون سنة) من يوم ولد وتسميها العرب دفاة الأعناق وهو الراجح واختار الشيخان أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني والماضي أنه ثمانون وحكم ابن زرب وغيره بأنه أحوط ونجوز شهادتهم على ما يتقرونه بغلبة ظنهم ، ولما أنهى الكلام على أحكام المفقود الأربعة شرع في الكلام على ما يتعلق بالسكنى للمعتدات فقال (والسكنى) واجبة (١) (لكل) معتدة (مطلقة)

(١) (قوله والسكنى واجبة الخ) الأصل في وجوب السكنى للمطلقة ما روى في الموطأ أن بنت سعيد

ابن زيد بن عمرو بن نفيل كانت تحت عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان فطلقها ألبنة فانتقلت فأنكر ذلك عليها عبد الله بن عمر

مدخول بها والمتوفى عنها إن دخل

مادامت في العدة ثبت الطلاق قبل موت الزوج أو بعده كان الطلاق بائنا أو رجعيًا كانت حاملًا أم لا استمر الزوج حيا أو مات فبستمر المسكن في البائن وكذا في الرجعي على التفصيل الآتي في قوله والمتوفى عنها إن دخل الخ لأنها متوفى عنها بدليل انتقاله أي الرجعية لعدة الوفاة كما مر (مدخول بها) إذ غيرها لعدة عليها ومثل المطلقة في وجوب السكنى لها المحبوسة بسببه بغير طلاق كمتعصبة ومرئى بها غير نائمة ومعتمدة ومن فسخ نكاحها لفساد أو قرابة أو رضاع أو صهر أو لعان لنفى حمل أو لرؤية وهي مدخول بها إذ غيرها لا استبراء عليها فلا يأتى لها سكنى وسواء أطلع على موجب الفسخ في حياته أو بعد موته وسواء فسخ ما يحتاج لفسخ في حياته أم لا على المعتمد خلافا لقول المختصم في حياته (و) السكنى واجبة أيضا (المتوفى عنها) وهي في عصمته بشرطين أحدهما (أن دخل) الزوج بها أطاقت الوطء أم لا سكن معها

وما روى فيه أيضا أن سعيد بن المسيب سئل عن المرأة يطلق زوجها وهي في بيت بكراء على من الكراء ؟ فقال سعيد بن المسيب على زوجها قال فإن لم يكن عند زوجها قال فعليها قال فإن لم يكن عندها قال فعلى الأمير

والأصل في وجوب السكنى للمتوفى عنها ما روى في الموطأ أيضا عن زينب بنت كعب بن عجرة أن القرية بنت مالك بن سنان وهي أخت أبي سعيد الخدري أخبرتها أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ تسأله أن يرجع إلى أهلها في بني خديرة فن زوجها خرج في طلب أعبد له أبقوا حتى إذا كانوا بطرف القدوم لحقهم فقتلوه قالت فسأت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أرجع إلى أهلي في بني خديرة فإن زوجي لم يتركني في ممكن يملكه ولا نفقة قالت فقال رسول الله ﷺ نعم قالت فانصرفت حتى إذا كنت في الحجرة ناداني رسول الله ﷺ أو مر بي فنوديت له قال كعب قلت فرددت عليه القصص التي ذكرت له من شأن زوجي فقال أمكني في بيت حتى يباع الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرا قالت فلما كان عثمان بن عفان أرسل إلى فسألني عن ذلك فأخبرته فأنبهه وقضى به وعلى هذا فلا يجوز لكل من المطلقة و توفى عنها الانتقال من بيتها إلا إذا حصل لها مر لا تستطيع الفرار عليه كما لو خافت سقوط بيت أو دابة أو قية لبس فيها مسلمون وخات اللصوص وغير ذلك مما لا يؤمن عليها في نفسها كما في المدونة

والمسكن له أو نقد كراهه والأحداد أن تترك المعتدة من وفاة

أم لا (و) ثانيهما أن كان (المسكن له) بملك ولو منفعة خلو (أو) اجارة وقد (نقد كراهه) كله قبل موته واحترزت بقولي وهي في عصمته عن طلفت باننا مات عنها فلها السكنى كان المسكن له أم لا نقد كراهه أم لا لأنها مطلقة وهي لها السكنى بلا شرط كما تقدم وبقوله كراهه عما إذا نقد بعضه فلها السكنى بقدر ما نقد ولو أقل من مدة العدة فإن لم يدخل بها والحال ما ذكر من كون المسكن له أو نقد كراهه فلا سكنى لها كبيرة كانت أو صغيرة مطيقة أم لا . لا أن يكون أسكنها معه في حياته وهي مطيقة سواء أسكنها إيكفها عما كره أم لا فلها السكنى فإن كانت غير مطيقة فإن أسكنها معه لا إيكفها فكذلك وإن أسكنها إيكفها من الكفاة وهي الحضانة فلا سكنى لها بعد موته . ويجب على الزوج أن يسكن من لها السكنى على ما كانت تسكن قبل ذلك فتلزم المسكن الذي كان مشتاه ومضيفها في شأها ومضيفها ولا تنتقل عنه إلا لعذر كسقوطه أو خوف جار سوء وإن انتقلت فتلزم الثاني والثالث حتى تخرج من العدة ولا تخرج ليلا ولها الخروج نهارا ولا تبين إلا في بيتها حفظا للنسب ثم شرع يتكلم على الأحداد لكونه من تعلقان

عدة الوفاة فقال (والأحداد) (١) لغة مأخوذ من الحد وهو المنع يقال حددت الرجل من كذا إذا منعته ومنه الحدود الشرعية لأنها تمنع ويقال للبواب حداد ويقال حدث وأحدث وشرعا (أن تترك المعتدة) كبيرة أو صغيرة والترك واجب متعلق بالمكف وبولي الصغيرة ابتداء ودواما فيجب عليها أو على وليها نزع ما باني وسواء كانت مسلمة أو كفاية مات زوجها المسلم وهذا إما كانت معتدة (من وفاة) حقيقة أو حكما كمن فقد زوجها لا من طلاق لأن الأحداد يمنع نشوف الرجال اليها لأنها إذا تزيت يؤدي إلى اختلاط الأنساب وهو حرام ومأدى إلى الحرام حرام . وأما المطابقة فلا إحداد عليها رجعية كانت

(١) قوله والأحداد النخ والأصل في ذلك ما روى في المدونة عن نافع أن عبد الله بن عمر قال إذا توفي عن المرأة زوجها لم تكتحل ولم تنظف ولم تحتضب ولم تلبس المعصر ولم تلبس مصبوغا الأبراء ولا تزين بحلى ولا تلبس شيئا يريد به الزينة حتى تحل ولا تكتحل بكحل تريد به الزينة إلا أن يشتكى عينها ولا تغيب عن بيتها حتى تحل وما روى في الموطأ وفي المدونة أن رسول الله ﷺ قال لا يدخل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر وفي رواية تؤمن بالله وبرسوله أن تحمد على ميت فوق ثلاثة أيام الأعلى زوجها

كل ما فيه زينة من حلى وطيب ومصبوغ إلا الاسود وكحل إلا الضرورة واستبراء الامة

أو باتنا بالبتات أو دونها وأن الزوج باق يذب عن نفسه إن ظهر حمل وقوله (كل ما فيه زينة) مفعول ترك وبين ما فيه زينة بقوله (من حلى) كخلخال وسوار وقرط وخاتم ولو من حديد وتزع ماد كمر عند طرو الموت . وأخذ من هذا جواز ثقب أذن المرأة لليس القرط ويؤيده أن سارة حلفت لثمنين بهاجر حين علمت بنكاح الخليل لها بعد هبتها له فحفظتها وثقبت أذنهما بأمر الخليل وطيب) فلامسه ولا تعمله ولا تبخر فيه لأن في ذلك داعية إلى النكاح (ومصبوغ) من ثياب وجباب حرير أو كتان أو قطن أو صوف (إلا الاسود) فلا تترك لبسه بل يجوز لها لبسه ما لم يكن زينة قوم ومالم تكن ناصعة البياض (وكحل) معطوف على حلى أى فترك الكحل وكل ما فيه زينة في بدنها كما ترك ما فيه زينة في اللبس كما تقدم فلا تمشط بحناء أو كتم بفتح أوله وثانيه بمناء فوقية صبغ يذهب حمرة الشعر ولا يسوده ولا يدخل الحمام ولولضرورة ولا تطلى جسدها بنورة بخلاف استحداها أى حلق عاتقها وامتشطها بسحو الزيت والسدر فيجوز (إلا للضرورة) فيجوز أن كنعها ولو بطيب وتمسحه نهارا إن كان بطيب وإلا لم يجب مسحه على ظاهر المذهب قاله لا بى ثم شرع يتكلم على الاستبراء بعد العدة لشبهه بها وهو لغة الاستبراء والبحث عن الامراض لا مشتق من التبرى وهو التحلص وشرعا قال صاحب الفهرست (١) في توضيحه الكشف عن حال الارحام عند انتقال الاملاك مراعاة لحفظ الانساب (واستبراء الامة) واجب كانت وخشا (٢) أو بكرا أم لا لخبر أبى داود فى سبى أوطاس ألا لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل

(١) قوله وشرعا قال صاحب المختصر (خ) والفرق بين الاستبراء والعدة من وجهين أحدهما أنه يكون لذوات الحيض بحيضة واحدة (وثانيتها) أن المستبرأه لا يلزمها في الوفاة الاحداد ولا ملازمة المنزل بخلاف المتوفى عنها في العدة

(٢) (قوله كانت وخشا الخ) الوحش بسكون الخاء الخقير من كل شئ . واوخش الرذل أى من الناس فهو أخص مما قبله والمعنى أن من ملك جارية من وحش الرقيق وهو الذى لا يراد للوطء غالبا وإنما يراد للخدمة فإنه يجب عليه استبراؤها وكذا من ملك أمة كرا وكانت تطيق الوطء فإنه يجب عليه استبراؤها لاحتمال إصابتها خارج الفرج وحملها مع بقاء البكارة لآل في جنيتها خروجها يمكن دخول ماء المنى منها فتحمل لذا وجب الاستبراء مراعاة لحفظ الانساب

(٤ عروسي) جزء ثاني

المطابقة بنقل الملك أو بموت سيد أم الولد أو بالعتق

حتى تحيض حيضة انتهى قل النوى في تذيب الأسماء والمغات : أو طاس واد في بلاد هوارن وبه كانت غزوته عليه الصلاة والسلام لام هوارن يوم حنين انتهى ولوجوبه شروط ثلاثة ألا توطن البراءة ولا يكون وطؤها مباحا ولا تحرم في المستقبل فإن تيقنت البراءة فلا يجب الاستبراء كمودعة ومرهونة وأمة زوجته وشريكه وولده الصغير حاضت كل تحت يد المشتري قبل الشراء ثم اشتراها ممن ذكر ومبيعه بالخيار للمشتري أو للبائع أو لغيرهم قبضها المشتري وحاضت عنده أيام الخيار فامضى من له الخيار حيث لم تخرج ولم يبيع عليها سيدها في الجميع وإلا وجب الاستبراء لاساءة الظن حال خروجها أو لولوج سيدها عليها وإن كان وطؤها مباحا حال انتقال الملك فلا يجب الاستبراء ولكن اشترى زوجته أو أعتق جاريتها وتزوجها وإن كانت تحرم في المستقبل فلا يجب الاستبراء كمشتري أو موهوب محرمه بنسب أو رضاع أو صم كاخت زوجته وكمشتري المدكور وطئها بعد العدة فإن لم يكن عليها عدة طلاق لم يطأ حتى يستبرأها ووصف الأمة بقوله (المطابقة) للوطء للاحتراز عن غير المطابقة فلا يجب الاستبراء فيها واستبراء الأمة واستبراء الأمة المذكورة يكون إما (بنقل الملك ببيع أو هبة أو صدقة أو غنيمة ومثل نقل الملك إذا رجعت من غضب بعد غيبة (١) الغاصب عليها ولا تصدق هي ولا هو في عدم الوطء فيجب على من انتقل الملك إليه أن يستبرأها كما يجب على البائع الاستبراء أيضا إذا أراد بيعها أو تزويجها إذا لم يقطع بعدم وطئها لها ويجوز اتفاق الدائع والمشتري على استبراء واحد قبل عقد الشراء أو بعده وكما يجب على المالك أيضا الاستبراء إذا وطئت الأمة باشتباه (أو) أي ويكون الاستبراء أيضا (بموت سيد أم الولد) لأنه مفهوم لأم الولد بل وغيرها من اتقن مثلها وإنما خص أم الولد بالذكر لدفع ما يتوهم أنها كالحرّة وسواء حصل استبراء من السيد قبل موته أم لا (أو) أي ويكون الاستبراء أيضا (بالعتق) لأم الولد أو غيرها فليس لغير السيد أن يزوجه قبل استبرائها لكن أم الولد لا بد من استبرائها ولو استبرأها السيد أو انقضت عدتها من زوجها قبل عتق سيدها لها فلا استبراء عليها حيث استبرأها سيد قبل العتق والفرق أن أم الولد فراش لسيدها فالحيض في حنفها بعد العتق كالعدة في الحرّة وأما السيد فله أن يزوج أم الولد وغيرها

(١) قوله ومثل نقل الملك إذا رجعت من غضب بعد غيبة الخ) يعني أن الأمة إذا غضبها شخص مانع وغاب عليها غيبة يمكن شغلها منه فإذا رجعت إلى سيدها فانه يجب عليه استبرأؤها بحيضة أما إذا غضبها أو سباه صبي وغاب عليها لا يجب استبرأؤها وإنما وجب الاستبراء بالغصب لأن من تعدي بالغصب الشأن فيه أن يتعدي للمس

وضع الحمل وإلا فحيضة فإن تأخرت أو لم تحض وأرضعت أو أسحيمضت ولم تميز فثلاثة أشهر
الاربية فتسعة ، يحرم في زمنه الاستمتاع ، وتتواضع العلية أو وخش أقر البائع بوطئها

بعد العتق من غير استبراء وأخبر عن قوله واستبراء الأمة بقوله (وضع الحمل) كله وإن دما اجتمع سواء
كان لاحقاً أم لا (وإلا) بأن لم يكن بها حمل (فحيضة) واحدة من يمكن حيضها (فإن تأخرت) الحيضة
للن أو أم الولد لا سبب (أو لم تحض) الأمة أى تكن من ذوات الحيض للمعسر أو كبر (و) تأخرت
الحيضة لسبب بأن (أرضعت أو استحيمضت ولم تميز) بين دم الحيض والاستحاضة (فثلاثة أشهر)
تمكثها من يوم الشراء أو العتق (إلا) أن يكون تأخير الحيضة (اربية) نجس بطن (تسعة) أشهر أى
سنة أشهر زيادة على الثلاثة فإن زالت الرية حلت وإلا مكثت أقصى أم الحمل إن لم نزل الرية قبل
(ويحرم) على من ملك أمة ووجب عليه استبرأؤها (في زمنه الاستمتاع) بجميع أنواعه وطناً وقبلة
ومباشرة وخلوة بها وإن لم يقربها رائة أو وخشا سبية أو غيرها حاملاً من زنا أو غيره شاباً أو شيخاً
وأما من هي في ملك سيدها وهي بينة الحمل منه وحصل فيها زنا أو غصب أو اشتباه فلا يحرم عليه وطؤه
لها ولا استمتاعه بها ولما كانت المواضعة نوعاً من الاستبراء وإن خالفته في بعض الأحكام كالنفقة
والضمان فإن النفقة زمن المواضعة على البائع وضمانها منه وإن شرط النقد يفسدها بخلاف الاستبراء أفردت
بالكلام عليها وهي كما قال ابن عرفة المواضعة جعل الأمة مدة استبرائها في حوز مقبول خبره عن
حيضها (١) ولو قال ابن عرفة بدل عن حيضها من براءتها لشمل الصغير واليائسة فإن مواضعة كل ثلاثة
أشهر ولما كانت المواضعة لا تنجب كما في التحرير لابن رشد إلا في اثنتين في التي ينقص الحمل من تمها
وفي التي وطئها البائع أشار لها بقوله (وتواضع) أى توضع (٢) وجوبا للأمة (العية) التي تراء للعراش
(أو وخش) بسكون الحاء المعجمة أى خسيصة حقيرة (أقر البائع وطئها) فإن لم يقر لم تتواضع وإنما

(١) (قوله مقبول خبره عن حيضتها) عن حيضتها متعلق بخبره يعنى أخباره عن حيضتها مقبول وقوله
ولو قال ابن عرفة لا حاجة إليه لأنه لا يلزم منه قصر المواضعة على من تحيض لأن المعنى أن من يقبل
خبره عن حيضة الأمة إذا كانت تحيض تجعل الأمة عنده مدة استبرائها

(٢) (قوله وتواضع أى توضع الخ) تتواضع بضم التاء مبنياً للمفعول وقد استعمل لفظ تفاعل هنا متعدداً
وهو قليل وهو خبر معناه الطلب والأصل وليتواضع المتبايعان والمفعلة الملى غير بابها فلما راد أصل الفعل
وهو الوضع نى يجب وضعها عند أمين ولو أسقط المشتري حقه من الرد ؛ اميب لاحمال الحمل واعظ عليه
يقراً بفتح وكسر اللام وتشديد الياء مفرداً وبكسر العين وسكون اللام جمعاً كصبية وصبية

عند أمينة باب نفقة الزوجة الممكنة المطلقة للوطء واجبة على الزوج البالغ إذا لم يكن أحدها مشرفا بقدر وسعه وحالها

يستبرأ المشتري (عند أمينة) من النساء كما هو الشأن أى المستحب ويجوز وضعها عند مأمون له أهل لا غير مأمون ولو ذا أدل ونهيا نهى كراهة في المأمون ومنع في غيره عن وضعها عند أحدهما مدة استبرائها من حيثها خوف تساهل المشتري في إصابتها قبل الاستبراء نظرا لعقد البيع أو البائع نظراً لكرهها في ضمانه ولما أنهى الكلام على النكاح وشروطه ومواضعه شرع في الكلام على النفقات وبدأ بأقوى أسبابها وهو الزوجة ويليها في الرتبة نفقة غيرها من ملك وقرينة فقال :

{ باب نفقة الزوجة }

من قوت وإدام وكسوة ومسكن معتبر كل بالمادة فلا يجاب لا نقص منها ولا تجاب هي لا زيد منهم وسواء كانت الزوجة حرة أو أمة الممكنة من نفسها بأن تدعو هي أو مجبرها أو وكيلها للدخول ولو لم يكن عند حاكم خلافا لا شبه بعد مضي زمن يتجهز فيه كل منهما عادة لا بادعائه هو له اتفاقاً ثم محل اعتبار الدماء إن كان الزوج حاضراً أو في حكم الحاضر وإلا فيكفي ألا تمتنع من التمكن بأن يسألها المأخض هل تمككه أم لا فإن أجبت بالتمكن وجب لها ذلك إلا فلا شيء لها (المطيق للوطء) لانه غير تظفه ولا مطيق لها مانع كرتق إلا أن يدخل الزوج بكل وتسلذ وأولى إن وطىء الصغيرة غير المطلقة وأخير عن المبتدأ الذي هو نفقة بقوله (واجبة على الزوج) حراً كان أو عبداً (البالغ) لأن الصغير ولو أطاق الوطء ولو بالغة ودخل بها وافتضاها (إذا لم يكن أحدهما) أى أحد الزوجين (مشرفاً) على الموت أى بالغاً في السياق وهو الأخذ في نزع الروح فتجب مع المرض الخفيف الممكن معه الاستمتاع ومع الشديد الذي لا يمكن معه الاستمتاع ولم يبلغ صاحبه حد السياق على مذهب المدونة خلافاً لسيحون فن بلغ أحدهما حد السياق سقطت أى قبل الباء وأما بعده فلا تسقط ببلوغها حد السياق وتكون النفقة (بقدر وسعه) (١) أ الزوج (وحالها) أي الزوجة إن ساواها حاله

(١) (قوله بقدر وسعه "نح") لقوله تعالى « لينفق ذو سعة من سعته » وقوله فإن زاد حاله الخ حاصل ما في المقام أنه إن كان غنياً بقدر على الضمان مثلاً وهي فقيرة يناسبها العدى اعتبر حاله متوسطاً وإن كانت مساوية له فقراً وغنى كان يكون الاتى بها الضمان وهو بقدر عايه وكان يكون للاتى بها العدى وهو لا يقدر على خلافه فالأمر ظاهر وهو اعتبار حاله وإن كانت غنية لا يناسبها إلا الضمان وهو فقير لا قدرة له إلا على العدى يراعى قدر وسعه فقط

وتقدر على قدر حاله بيوم أو جمعة أو شهر أو سنة والكسوة بالشتاء والصيف ويجوز إعطاء الثمن عما لزمه وتسقط بالأكل معه وبمنع الوطاء والاستمتاع وبخروجها بلا إذن ولم يقدر عليها

فإن زاد حالها اعتبر معه فقط فإن نقصت حالها عن حالته وعن وسعه اعتبر وسعه متوسطا لحالها فقط فيفرض لها الماء لشربها ووضوئها وغسلها وظاهره ولومن جنابة من غير وطئه والزيت لأكل ووقود والدهان والخطب لطبخ وخبز والملح لأنه مصلح واللحم المرة بعد المرة في الجمعة لمتسع ومرة في كل جمعة لمتوسط والظاهر أن الفقير يفرض عليه على قدر وسعه ولو في كل شهر مرة والحصير لثراشها وأجرة القابلة والزينة التي تستضر بتركها من كحل ودهن وحناء معتادين والأخدام لمن هو أهل له من زوج وزوجة ولو بأكثر من واحدة فإن لم تكن أهلا للخدمة أو هو فقير ولو كانت هي أهلا فعليها الخدمة الباطنة من عجن وكنس وفرش وطبخ له في جميع ذلك لاضيفه فيما يظهر واستقاء بالدار أو خارجها ولومن بحر في نساء عادت هن ذلك وغسل ثياب لخدمة الطاهرة من غزل ونسج وخياطة وتطريز كالأل يلزمه كحلة لها ودواء وأجرة حجامه وثياب تزين بها عند خروجها لزيارة أو غيرها (وتقدر) النفقة (على قدر حاله) أي الزوج (يوم) حيث كان رزقه مياومة (أو جمعة) كأرباب الصنائع بقرى مصر (أو شهر) بأرباب المدارس وبعض الجند (أوسنة) كأرباب الورق (و) تقدر (الكسوة) مرتين في السنة فتكسى (بالشتاء) ما يناسبه (والصيف) ما يناسبه أي بكل شتاء وكل صيف إن خلقت كسوة كل في العام الثاني فإن لم تحلق بل كانت تكتفي بها كأول عام أو قريبا منه اكتفت بها ومثلها لغطاء والوطاء شتاء وصيفا (ويجوز) للزوج (إعطاء الثمن عما لزمه) لزوجته من الأعيان بناء على أن المفروض عليه أولا الأعيان من ماء وحطب ولحم وغيرها وقيل المفروض عليه أولا الثمن (وتسقط) النفقة من الزوج (بالأكل) أي بأكل الزوجة (معه) أي لاشيء لها عليه بعد ذلك ولو كانت مقررة أو كانت الزوجة محجورا عليها لأن السفينة لا يحجر عليه في نفقه وكسوتها معه تسقط بها عنه أيضا لكن إن كانت غير محجورة وإلا فلا تسقط كسوتها المقررة أو المعتادة (و) تسقط أيضا النفقة عن الزوج (بمنع) أي بمنعها (الوطء) منعاً معتبراً فيمن توطأ لا لعذر أو يسيراً (و) بمنعها (الاستمتاع) بغيره فيمن لا توطأ كل ارتقاء فهو من عطف المفاير (و) تسقط أيضا (بمخرجها) عن محل طاعته بشروط أشار لأولها بقوله (بلا إذن) منه ولثانيها بقوله (ولم يقدر عليها) أي على ردها بنفسه أو بارساله لها أو بحاكم ينصف أي ولم يقدر على منعها ابتداءً فإن قدر عليه وام بمنعها لم تسقط لأنه كخروجها باذنه فإثمها كما في الطراز أن تكون ظالمة لامظلومة ولا حاكم

ولم تحمل وبالعسر فإن أعسر بعد يسر فالماضي في ذمته ولها الفسخ إن عجز عن نفقة حاضرة
لاماضية ولا إن علمت فقره

ينصفها . رابعها أن يكون الزوج حاضرا بلا إذن سادسها أشار له بقوله (ولم تحمل) لأن النفقة حيث
لم تحمل لها خاصة ومع حملها لها شريك فلا تسقط جملة (و) تسقط أيضا (بالعسر) (١) للزوج أي في زمنه
فقط دخل بها أم لا كان حاضرا أو غائبا فإذا أنفقت على نفسها شيئا زمن إيساره فلا ترجع به عليه لحملها
على التبرع (فإن أعسر) الزوج (بعد) حصول (يسر) له قبلها (فالماضي) المتجمد زمن اليسر من النفقة باق
(في ذمته) كسائر الديون تأخذه منه إذا أيسر وسواء فرضه حاكم أم لا ولا يسقط العسر إلا زمنه
خاصة (ولها) أي للزوجة ولو محجورا عليها أن تختار (الفسخ) بطلقة رجعية بعد الرفع للحاكم (إن عجز)
الزوج (عن نفقة حاضرة) كستقبله إن أراد سفرا سواء أثبت عجزه أم لا والكسوة كذلك (لا)
إن عجز عن نفقة (ماضية) فليس لها الفسخ لصيرورتها دينا كسائر الديون أي ولها المقام معه بغير نفقة
فاللام للتخيير وإذا اختارت الفسخ فلا يخلو إما أن يثبت عسر أم لا فإن لم يثبت عسر أمره الحاكم
بالنفقة والكسوة أو الطلاق وإن ثبت عسر فلا يأمره نفقة ولا كسوة لأنه لا فائدة فيه بل يأمره
بالطلاق فإن لم يطلق في الحالين تلوم له باجتهاده من غير تحديد يوم أو يومين أو ثلاثة أو شهر أو شهرين
كما قيل بكل منها ولا نفقة لها على الزوج في زمن التلوم إن ثبت عسر وإلا رجعت عليه ولو طلق فإن
طلق بعد التلوم وعدم وجدان النفقة فالأمر ظاهر وإلا طلق الحاكم أو يأمرها به ثم يحكم به قولا
ولا فرق بين أن يكون الزوج حاضرا وهو ظاهر أو غائبا ومعنى ثبوت العسر في الغائب عدم وجود
مانفق منه بوجه من الوجوه بشهادة البيئة على ذلك مع يمينه أنه لم يترك لها مانفق منه لا ظاهرا ولا باطنا
وليس له بعد الفسخ رجعتها إلا إذا وجد في العدة يسارا يقوم بمثلها (ولا إن علمت) (عند العقد) (فقره)
أي ولو أيسر بعد ذلك ثم أعسر نظرا للحالة الأولى فلا تطلق عليه بالعجز عن النفقة إلا أن يشتهر
بالعطاء (٢) وينقطع عنه فلها التطليق

- (١) (قوله وتسقط أيضا بالعسر) المراد بسقوطها هنا عدم اللزوم لانتفاء تكليفه حين العسر وقوله
لحملها على التبرع يعني أنها تعتبر متبرعة بما أنفقته على نفسها حال عسر فلا ترجع به
(٢) (قوله إلا أن يشتهر بالعطاء الخ) أي يقصده الناس بالعطاء ودخلت عامة بذلك ثم انقطع العطاء
عنه وكذلك إذا دخلت على أن زوجها من السؤال أي الطائفين على الأبواب وترك السؤال بعد ذلك
فيكون لها طاب الفسخ في الحالين ولكن بعضهم يرى أن الأول معذور لأنه لا اختيار له في انقطاع
العطاء عنه بخلاف الثاني فإنه قادر على رفع الضرر باعادة السؤال وهو ظاهر

ونفقة رقيقه ودابته إن لم يكن مرعى وأبويه الفقيرين وولده الذكر إلى بلوغه عاقلا

ولما فرغ من الكلام على أقوى أسباب النفقة وهو الزوجية شرع في الكلام على "السيين الباقيين" وهما الملك والقرابة ومتعلقهما فقال :

(ونفقة رقيقه ودابته) كذلك أي واجبة كوجوب نفقة الزوجة (إن لم يكن مرعى) يكفيها وإلا وجب عليه رعيها بنفسه أو بأجرة وشمل الرقيق آمن وغيره من أم ولد ومدبر ومعتق لأجل وأما الخدم فنفقته على مخدومه بفتح الدال في أعلى المشهور والمكاتب نفقته على نفسه فإن امتنع من الاتفاق على رقيقه ودابته أو عجز بيع ما يصح بيعه ويغير بين ذكاة ما يؤكل لحمه وإخراجه عن ملكه وأما أم الولد فقيل تزوج وقيل تعتق واختير وأما المدبر والمعتق لأجل فيقال لهما أخدا بما ينفق عليهما إن كان لهما خادمة وإلا اعتقا كما أنه إذا كلف الرقيق والدابة مالا بطبقا من العمل وتكرر ذلك منه فيباعان عليه مالم يرفع الضرر وسكت عن القيام بالشجر وهو واجب أي سقيه أو دفعه لمن يعمل فيه مساقاة ولو بجميع ثمره لما في ترك سقيه من إضاعة المال للنهي عنه (و نفقة (أبويه الفقيرين) الآخرين ولو كافرين أو أحدهما والولد مسلم وكذا لو كان الجميع كفارا لأنه من رفع النظام كذلك أي واجبة على الولد الموسر صغيرا وكبيرا ذكر وأنثى واحدا أو متعدد مسلم أو كافر صحيح أو مريض قال التتائي هي على الصغير من باب خطاب الوضع وعلى الكافر لخطابه بفروع الشريعة على الأصح بما فضل عن قوته وقوت زوجات الذكر ولو أربعا لأن نفقة خادمه ودابته ينبغي إلا أن يحتاج لهما ولا يلزم بتكسب لينفق على من ذكر وظاهره وجوب الاتفاق على الأب الفقير ولو كان قادرا على الكسب وهو قول الباجي ومن وافقه وقال اللخمي يجبر على عمل الصنعة وهو المعتمد وعليه صاحب الجواهر قال الخطاب وهذا هو الظاهر قياسا على الولد فإنه يشترط في وجوب نفقته على أبيه عجزه عن التكسب لكن بصنعة لا تررى به بخلاف صنعة الأبوين فيجبران عليها ولو كان فيها عليهما معرفة لا تصافهما بها قبل وجود الولد غالبا وكذا يلزم الابن أن يزوج أباه زوجة نفقه وينفق عليها وعلى خادمها حيث كانت أهلا للاخدام ولا تسقط نفقة الأم بتزويجها بفقير وتوزع النفقة على الأولاد على قدر اليسار على الأرجح من الأقوال التي ذكرها صاحب المختصر (و نفقة (ولده الذكر) الآخر الفقير الحاجز عن الكسب كذلك أي واجبة على الأب الحر الموسر بما فضل عن قوته وقوت زوجته أو زوجاته (إلى بلوغه عاقلا) لا إن بلغ مجنونا فنستمر على الأب

قدرا على الكسب والأثني إلى دخول الزوج كذلك ورضاع الولد لازم للام المتزوجة أو الرجعية
بلا أجر إلا لعلو قدر

ولو كان يحن حيناً بعد حين لأنه صدق عليه أنه بالغ مجنوناً (قادراً على الكسب) لا إن بلغ عاجزاً بزمانه
أو عمى فتستمر على الأب فلو أكسب بعض كفايته وجب على الأب تنميتها ولو طرأ جنونه أو عجزه
بعد بلوغه لم تعد على الأب خلافاً لعبد الملك كما أن نفقة الولد الرقيق على سيده ونفقة الموسر في ماله
إلا أن ينفذ قبل بلوغه أو يدفعه الأب قراضاً ويسافر به العامل ولا يوجد مسلف فتعود على الأب
ونفقة القادر على الكسب عليه إلا لمرءة عليه أو على أبيه أو عليهما أو تكسده صنعته فعلى الأب (و) نفقة
الأثني (الحررة) (إلى دخول الزوج) البالغ ولو غير مطيقة أو يدعى إلى الدخول وهي مطيقة (كذلك)
أي واجبة على أبيها الحر فقلوله كذلك خبر عن قوله ونفقة رقيقه وما عطف عليه فادخل بها زوجها
أو دعى له فنها تسقط عن الأب لوجوبها على الزوج حينئذ فلو طلقها زوجها قبل بلوغها أو بكرة ولو
بعد بلوغها أو دخل بها زمنه وطلقها كذبت أو مات عنها فإن نفقتها تعود على الأب (١) إلى أن تزوج
كل لا إلى بلوغ الصغيرة فقط لا إن طلقها بالغة قادرة على الكسب (١) أو دخل بها زمنه وصحت ونبت
ثم عادت الزمانة عند الزوج ثم طلقها زمنه بالغا ثيباً فلا تعود على الأب (ورضاع الولد) ذكرنا وأثني
(لازم للام المتزوجة) بأبيه (أو) المطلقة (الرجعية) لأنها كالزوجة (بلا أجر) تأخذه على ذلك لأنه
عرف المسلمين على توالي الأعصار في كل الأعصار (إلا لعلو قدر) بأن تكون من أشرف الناس ولبعض
علو القدر يكون بالعلم والصلاح أي أو مرض أو آلة لبن فلا يلزمها رضاعه ولو رضيت الشريفة بالرضاع

(١) (قوله فإن نفقتها تعود على الأب الخ) حاصله أن نفقة الأثني على أبيها تعود عليه في ثلاث
حالات «الأولى» أن يطلقها زوجها أو يموت عنها وهي صغيرة بكرة أو ثيباً «الثانية» أن يطلقها أو
يموت عنها وهي بكر صغيرة أو كبيرة «الثالثة» أن يطلقها أو يموت عنها وهي بالغ زمنه وقد كان الزوج
دخل بها وهي زمنه واستمرت على ذلك حتى مات عنها أو طلقها وهي زمنه ولا بد أن تكون فقيرة في
الأحوال الثلاث وفيما عدا ذلك لا تعود نفقتها على أبيها

(٢) (قوله قادرة على الكسب) أي بغير السؤال وأما القدرة على الكسب بالسؤال فغير معتبرة

إلا أن يقبل غيرها أو يعدم الأب أو يموت ولا مال للصبي وحضانة الذكر للبلوغ والأنثى لا خول
الزوج الأم ثم

فلها الأجر من مال الأب () من أعـم من منه لعدم وجوبه عليها كما أن ابن ولو غير شريفة لا يلزمها
الارضاع ولها الأجرة (إلا أن لا يقبل) الولد (غيرها) شريفة أو بائنا ويلزمها مليا كن الأب أو معدما
وتجب لها في هذه الحالة الأجرة كما في المدونة من مال الأب (أو يقبل غيرها) (يعدم الأب أو يموت)
معدما (ولا مال للصبي) ويلزمها بما فإن مات مليا أخذت الأجرة من ماله لأنه مقدم على
مال الصبي . فإن مات الأب معدما وللصبي مال فتمه ويلزمها أن تستأجر من يرضعه
إن لم يكن لها ابن في الحالة التي لزمها أرضاءه . ثم شرع يتكلم على الحضانة بمعج الحاء أشهر من
كسرهما مأخوذة من الحض بكسر الحاء وهو ماتحت الأبط إلى الكشح وهو ما بين الحصرة والضمع
وهي لغة كما في الباب الحفظ والصيانة وشرعا صيانة عاجز والقيام بمسألة انتهى ابن عرفة هي محصلة
قول الباجي وحفظ الولد في مبيته ومؤنة طعمه ولباسه ومضجعه ومظيف جسمه فقال (وحضانة
الذكر) المحقق من ولادته (للبوغ) ون لمع ولو زما أو نأحزا عن الكس أو مجنونا سقطت حضانة الأم
واستمرت نفقته على الأب كما مر (و) حضانة (الأنثى) من ولادتها (لدخول الزوج بها لا بدعائه له
المسقط لفقة المطيقة كما مر وقد تسقط الحضانة وتسند النفقة كما إذا زوجها لغير بائع فيبينهما عموم
وخصوص من وجه سقوطهما في دخول البالغ بها والحضانة فقط بدخول غير البالغ بها والنفقة فقط
بدعاء بالغ للدخول بمطابقة واحترزة بالمحقق عن إحثي المشكل فنه لا يخرج من الحضانة مادام مشكلا وقوله
(للأم) خبر حصانه أي ثابتة للأم (٢) ولو كافر حيث طلق أو مات زوجها وأما وهي بي عسمة
فالحضانة حق لها قاله ابن عرفة والبلوغ متعلق بحضانة ويصح أن يكون خيرا والأم خير بعد خبر ومع
كون الحضانة للأم كون تهاهـه وتديبه رعتـه لهـه تب وللمعم والمعمـة للولي أبا أو غيره (ثم) بمسألة

(١) (قوله فلها الأجرة من مال الأب الخ) مال الصبي مقدم على مال الأب فالأولى أن يقول في
مال الولد فإن لم يكن في مال الأب أن كان مليا فن لم يكن له مال وجب عليها الارضاع مجا نفسها
أو تستأجر له من يرضعه

(٢) (قوله أي ثابتة للأم) لأصل في ذلك حديث ابن عمر «قالت امرأة طلها زوجها ومعه ابن معه رسول
الله أن ابني هذا كان بطني له وعاه وتديني له سقا وحجري له حواء وإن أباه طعنني وأراد أن يزعه
منى فقال ﷺ نت أحق به مالم تشكحى ويدخل بك الزوج» ويقاس غير الأم عليها

(• فقہ) جزء ثاني

أمها ثم الجدة للأب ثم الخالة ثم شقيقاتهم ثم الجدة للأب ثم الأب ثم الأخت ثم العمّة ثم الأكنفاء من بنات الأخ أو الأخت ثم الوصي

إذا تزوجت أو حصل لها مسقط (أمها) لأن شفها عا ولد منها كشفقة أم (ثم جدة للأم) (١) أي جهة المحضون للأم من قبل أمها أو أبيها وتقدم التي من جهة الأم على التي من جهة الأب أي فإن لم يكن المحضون جدة من قبل أمه أو كانت وسقطت حضانتها فإن الحق في الحضانة تنتقل إلى جدة أمه وإن عات (ثم الخالة) المحضون أخت الأم شقيقها أو لأم فلا حضانة للتي للأب (ثم خالتها) أي للأم وإن نزل إرجاع لضمير أمير الأقرب في الذكر لأن خالة الخالة قد تكون أجنبية من المحضون كما لو كانت خالتها من أبيها وأسقط مرتبة بعد خالتها وهي عمه الأم ولا حضانة لعمه الخالة (ثم) بعد هذه المسقطه (الجدة) للمحضون (للأب) أي من قبل الأب أعم من أم الأب وأم أبيه وإن عات (ثم الأب ثم الأخت) للمحضون شقيقه ثم لأم ثم لأب (ثم لعمه للطف) ويليه عمه الأ - ويليه أخته الأب (ثم) إن فقد من تقدم أو قدم به مع تقدم (الأكنفاء من بنت الأخ) شقيق أولام أو لأب (أو) بنت (الأخت) كذلك والأكنفاء من نكحة أي الأشد كفاية بغير المحضون لأن المكافاة وقيل تقدم بنت الأخ مطلقا وقيل بنت الأخت مطلقا ثم الشخص الوصي (٢) إذا راوأتي إن كان المحضون ذكرا وكذا أنثى والوصي ذكرا والمحضونة غير مطيقة كطليقة إن تزوج الوصي بأمها أو جدتها وتلذذ حتى صار محرما وإلا

(١) (قوله ثم الجدة للأم) الأم بمعنى من والكلام على حذف مضاف أي من قبل الأم فلا يتوهم قصر الجدة على جهة الأم غريبة وقوله من قبل أبيها أو أمها وفي الترتيب بين التي من جهة الأم طريقتان أحدهما أن التي من جهة الأم تقدم على التي من جهة الأب ولو كانت بعيدة والثانية أن محل تقديم التي من جهة الأم إذا كانت مساوية في الدرجة مع التي من جهة الأب أو أقرب منها أو أمه لو كانت التي من جهة الأب فإنها تقدم والطريقة الأولى للمنفى والثانية للأجبروري ومحل استحفاها للحضانة إذا انفردت بالسكنى عن الأم التي سقطت حضانتها ومثلها كل التي ثبتت حضانتها لا بد أن تنفرد بالسكنى عن سقطت حضانتها (٢) (قوله ثم الشخص الوصي الخ) أراد به ما شمل مقدم القاضي ووصي الوصي ثم أن الحضانة تثبت للوصي مطلقا ذكر أو أنثى إذا كان المحضون ذكرا أو كان أنثى غير مطيقة للوطء أما إذا كان المحضون أنثى مطيقة ون كان الوصي أنثى ثبت لها الحضانة وأن كان ذكرا فإن كان متزوجا بأم المحضونة أوجبتهما وتلذذ بها حيث صارت المحضونة من محارمه وله الخصامه والا فلا حق له فيها هذا تفصيل مافي الشارح

ثم الأخ ثم ابنه ثم العم ثم ابنه ثم المولى لأعلى ثم الأسفل وقدم الشقيق ثم للأم ثم للأب في
الجميع ويشترط في الحاضر العقل والكفاية والأمانة وعدم كراهة منعه والشد.

فلاحضانه له على الراجح (ثم الأخ للمحضون الشقيق ثم للام ثم للأب ثم الجد من قبل الأب (ثم ابنه)
أى الأخ ثم العم ثم ابنه) قرب كل أوعد (ثم المولى الأعلى) وهو المعنى كسر من المذكر وعصبه نسبا
ثم ولاء ولاحضانه لمولاة النعمة إلا تعصيب فيها ابن عرفة الاظهر نسبها على الاجبى ثم قياسا على
استحقاقها لولاية النكاح وتوكل كما تقدم (ثم المولى الأسفل) وهو الذى رسمورتها اسنان انتقاله
حضانه وهو مولى على فوجته مات وله عتيق فان الحضانه تنتقل لعتيقه (وقدم الشقيق ثم الام ثم الأب
في الجميع) أى جميع المراتب التى يمكن فيها الشفاعة والأب احتراز من الأب والجد والوصي والمولى وأراد
الشخص الشقيق ذكرا أو أنثى وكذا يقال فى الاثنين بعده وفى الذخيرة أسقط مالك وابن نهم
حق الأخ والأخت للأب لأب العادة تباغض أبناء الضرائر وقيل لهما والسكن رجح بعض ما فى
الذخيرة ويقم فى المتساويين من عنده صيانة وشفقة فان تساويا فيها قدم الأسن لأنه أقرب إلى
الصبر والرفق بالمحضون من غيره فان تساويا فالظاهر القرعة فان كان فى أحدهما صيانة وفى
الآخر شفقة فالظاهر تقديم ذى الشفقة . ثم شرع يتكلم على شروط الحاضن فقال
(ويشترط فى الشخص (الحاضن) ذكرا أو أنثى (العقل) وماءطف عليه لا إن كان مجنونا ولو غير
مطبق أو به طيش فلا حضانه لكل (والكفاية) أى القيام بأمر المحضون وسلاحضانه لزم أو كبير
لا يمكنهما التصرف أو بمشقة (و) يشترط فيه أيضا ولو أباً وأماً (الأمانة) فى الدين لا فاسق قرب
أب شريب يذهب يشرب ويترك ابنته أو يدخل عليها الرجال ولولمصلحة فلاحضانه له ويأخذها إلا بعد
حادث (وعدم كجزام مضر) ربحه أو رؤيته وكذا كل عادة يخفى بربحها أو رؤيتها على الولد ولو كان
به مثله لأنه قد يحصل له زيادة بانضمامه (١) لمن به ذلك كبرص وجرب دامى وحكة (و) كذا يشترط
فيه (الرشد) بأن يكون بالغاً حافظاً لأنه فان لم يكن رشيداً ففيه تفصيل فان كان بالغاً ذكراً أو أنثى أو

(١) (قوله لأنه قد يحصل له زيادة بانضمامه) أى زيادة مرض للولد . هذه الزيادة تحصل على سبيل
جرى العادة وليست بطبيعة المرض وبهذا يمكن الجمع بين حديثي (لاعدوى ولا طبة) (وفر من المجزوم
فرارك من الأسد) وحاصل الجمع بينهما ان الأمر اس لا ممدى طلبها وهو المراد بالحديث الأول ولكن
ولكن الله تعالى جعل مخلطة المريض للمصحيح سبباً نادياً لأعدائه وقد يتخلف ذلك عن سببه كما فى
غيره من الأسباب العادية وعلى هذا فالتنفي والاثبات لم يتواردا على جهة واحدة فلانما فى بينهما

ويشترط في الذكر من محضن والأنتى الخلو عن زوج دخل بها غير محرم

تدبر غير حائض ماله فلا حضنة له ما وإن كان صبيا حائضا ماله فلا حضنة له (١) بالغ على الراجح (١) ويكون محضونه مع الحائض له (و) يشترط (في الذكر) الحائض أن يكون عنده (من يحضه) أى يملك للحضنة من الأموال من زوجته متوقفة لشروط الحائض أو سرية أو أمة خادمة أو مستأجرة كذلك ويشترط في الحائض الذكر لمطيقه أن يكون محرما لها ولو في زمن الحضنة كأن يتزوج بأمة المحضون وإلا فلا حضنة له ولو مأمونا (ذا أهل أو) يشترط في (الأنتى) الحاضنة حرة أو أمة أما أو غيرها (الخلو عن زوج) ولو غير الغ (دخل) بها حالة كونه (غير محرم) للمحضنون بأن لم يكن لها زوج أصلا أو لها ولم يدخل أو دخل وهو محرم فن دخل بها وهو غير محرم سقطت حضنتها ومثل المحرم ما إذا كان وليا للمحضنون فإن لم يكن محرما له أو غير ولى الكى لا ينيل الولد غير أمه أو لا يكون للولد حاضن أو كان غير مأمون أو عاجزا أو كان الأب عبدا والام التي تزوجت حرة أو أمة ولم يوجد مستحق سوى الأب ولم يكن قائما بأمر مالكة وإلا انتقلت لغيره في الأولى وله في الثانية ويشترط أيضا حرز المكان حيث يخاف على البنت بأن تكون مطيقة ويشترط أيضا في ثبوت الحضنة للحاضن ذكر وأشئ أن لا يريد الولي الحر للمحضنون الحر أن يسافر سفر ثقلة على مسافة سنة برد ولا يريد الحاضن ذلك أيضا وإلا سقطت الحضنة إلا أن يسافر الحاضن مع أولى فلا تسقط وكل من أسقط حقه في الحضنة (٢) ثم أراد أن يعود له فليس له ذلك إلا أن يكون سقوطها لعذر من مرض أو حرج فرض أو سفر ثقلة أو عدم ابن ثم يزول العذر فتعود الحضنة إلا أن

(١) قوله لانه كالبالغ على الراجح) فالرشد يطلق على حفظ المال المصاحب للبلوغ وعلى حفظ المال وإن لم يتصاحب بلوغ فتى فتفق الرشد بأحد طلاقية برب حق الحضنة

() (قوله وكل من أسقط حقه في الحضنة) أى بعد وجوبها له وهذا شامل لما إذا أسقطتها الأم للأب وهي في عصمته لأن الحق لها وهما زجا ولما إذا خالها على استناتها ولما إذا سقطت جرة المحضون حضنتها بعد استناتها أما إذا خالع زوجته عن إسقاط حضنتها وإسقاط حضنة أمها بعدها فلا تسقط حضنتها مالا لأنها لم تسقطها بوجوبها لها بل قبل ثم إذا أسقط من له الحضنة حقه انتقل الحق لمن بلى مرتبة المسقط لامن أسقط اه

نسكت سنة بعذر والد أو يالف الولد غيرها بحيث يشق نقله منه فلا تأخذه ممن هو بيده كما أن الحصانة تعود للأثم بعد موت الجدة أو تزوجها والام خالية لموت زوجها أو طلاقها وكذلك تستمر الحصانة بيد الحاضنة إذا مات زوجها أو طلقها قبل علم من انتقلت له حين الزوج ولا مقال لمن انتقلت له شرعا أولم يموت الزوج ولم يطلق ولكن علم من انتقلت إليه بالزوج والدخول وأنه مسقط لـحصانة المتزوجة وسكت سنة من وم اعلم بلاعذر فلا تنقل الحصانة له بل تستمر بيد المتزوجة ويقضى للحاضن بقبض نفقة المحضون (١) والسكنى على الادب ولا يستحق الحاضن أجره لاجل الحصانة ولما أنهى الكلام على النفقة والحصانة وكانت الحصانة تستدعي البيع لان الحاضن عليه حفظ المحضون. اه قبض نفقته وتحصيل مابه قوامه بالنفقة إن كانت عينا ونحوها وهو إن ما يحصل بالبيع أوقعه متصلا بها فقال .

« باب »

في البيع الشامل للصرف والمراطلة (٢) لذكره لهما فيه وهو من الابواب المحتاج اليها إذ لا يخلو المكف غالبا من بيع أو شراء فيجب على كل مكلف أن يعلم ما يحتاج اليه لانه لا يجوز له أن يقدم على فعل شيء حتى يعلم حكم الله فيه ثم يجتهد في العمل بما علم ويحترز من اعماله فيتولى أمر بيعه وشرائه بنفسه (٣) إن قدر وإلا فغيره بمشاورته ولا يتشكل في ذلك على من لا يعرف الاحكام أو يعرفها ويتساهل في العمل

(١) قوله ويقضى للحاضن بقبض نفقة المحضون، أى جميع ما يحتاج إليه من طعامه وكسوته وغطائه ووطئه وليس لأبى المحضون أن يقول للحاضن ابعثه لياكل ويشرب عندي ثم يعود إليك لما في ذلك من الضرر بالطفل والاخلال بتمميته لأن الأطفال لا ينضب وقت أكلهم وشربهم ولما فيه من الضرر على من هو في جوارحه للمشقة في ذلك ومن أهم قواعد الدين رفع الضرر والخرج والمشقة

(٢) قوله الشامل للصرف والمراطلة (الصرف هو دفع أحد القدين من الذهب والفضة في مقابلة الآخر كـ مع ذهب في مقابلة فضة وبالعكس والمراطلة بيع ذهب بذهب بالميزان بأن يضع ذهب أحدهما في كفة وذهب الآخر في كفة حتى يعتدلا فيأخذ كل منهما ذهب صاحبه

(٣) (قوله فيتولى أمر بيعه وشرائه بنفسه) أي يندب له ذلك ندبا أكيدا قال صاحب المدخل ينبغي للعالم بل يجب عليه إذا اضطر إلى قضاء حاجته في السوق أن يباشر ذلك بنفسه فنه السنة ويبرأ من الكبر وإن عاقه عائق استتاب من له علم بالاحكام اه قال العدوى وأراد صاحب المدخل بقوله يجب أى يتأكد اه

البيع مباح

بمقتضاها لغلبة الفساد وعمومه في هذا الزمان فإن فعل منقما على تحريمه من غير علم أثم من جهة القدوم والاهل وإن فعل مختلفا فيه أثم من جهة أنه قد تم غير عالم وحكمة مشروعيته التوصل الى ما في يد الغير على وجه الرضا وذات مفض الى عدم المنفعة والمقابلة والمرقة والخيانة والحيل المكروهة . وأشار إلى حكمه بقوله (البيع) من حيث ذاته (مباح) أي جائز جوازا مستوي الطرفين لقوله تعالى « وأحل الله البيع وحرم الربا » وغير أحمد والطبراني أفضل الكسب بيع مبرور وعمل الرجل بيده وقد يعرض وجوبه كمنشأ لشراء طعام أو ثياب ونحوه كمن أقسم على إنسان أن يبيع سلعة لا ضرر عليه في بيعها لأن إبرار القسم مندوب في مثل ذلك وكراهته كبيع هر أو سمع لا لاخذ جلده وتحريمه كالبيع المنهي عنه كما يأتي وهو لغة مصدر باع الشيء أخرجه عن ملكه أو أدخله فيه بعوض فهو من أسما الإضداد يطلق عن البيع وشراء (١) كالقراء للطهر والحيض ومن إطلاقه على الشراء خبر لا يبيع أحدكم على بيع أخيه أي لا يشتري لأن النهي إنما وقع على المشتري لا البائع وإن كان لغة قرين استعمال باع إذا أخرج واشترى إذا أدخل وهي أفصح وعليها اصطلاح الفقهاء تقريرا للفهم (١) وأما شراء فيستعمل بمعنى باع كما في قوله تعالى « وشروه بضمن » أي باعوه ففرق بين شري واشترى وإنما كان شروه بمعنى باعوه لأن الضمير لاخوة يوسف فليكن مع قوله « وكانوا فيه من الزاهدين » فلو جعل الضمير في شروه للسيارة لم يكن مع ولوجهم ضمير وشروه للسيارة وضمير كانوا للاخوة لزم تشتيت مرجع الضمير . وشراء عرفه ابن عرفة بالمعنى الأعم بقوله عقد معاوضة على غير منافع ولا متعة لذة فتخرج الاجارة والكراء (٢) والنكاح وتدخل هبة ثواب والصرف والمراطلة والسلام والغالب عرفا أخص منه بزيادة ذومكيسة أحد عوضيه غير ذهب ولا فضة معين فيه غير المعين فتخرج الارصة : أي تخرج هبة

(١) قوله يطلق على البيع وشراء (يخ) أي يطلق على الإخراج والإدخال أي على إخراج الشيء من الملك وإدخاله في الملك أي على سبيل الاشتراك المقتضى

(٢) قوله تقريرا للفهم بخلافه على اللغة الأولى فليس فيه تقريب للفهم لاحتياج المشترك في فهم المراد منه الى قرينة

(٣) قوله فتخرج الاجارة والكراء (٣) لأن الاجارة شراء مافع الحيوان العاقل والكراء شراء مافع غير العاقل وهما خارجان بقوله على غير مافع وأما نكاح فخرج بقوله ولا متعة لذة أي تخصيصا أو تركا فيشمل الخلع ولا حاجة لزيادة هذا إذا قلنا أن متعة اللذة من قبيل المافع وهو غير مشهور عند الفقهاء

وأركانها ما يدل على الرضا من قول أو فعل

الثواب بقوله ذو مكابسة أى مغالبة لأنه يتضمن فيها على الواهب بمولاه (وأركانها) ثلاثة أولها الصيغة وبدأ بها انقصر الكلام عليها فقال وهى (ما يدل على الرضا) من المعاقدن وبين ما يقرب (من قول) من الجانبين كعت واشترت أو بعنى فيقول الآخر بعتك أو أبيعك أو اشتري منك بكذا ويرضى الآخر إلا أنه فى الماضى لا يقبل منه عدم إرادة البيع وأما فى الأمر والمضارع فيقبل منه مع يمينه فإن مكمل لزمه البيع ولا فرق بين أن يتقدم القبول على الإيجاب أو يتأخر وعطف على قوله (أو فعل) من الجانبين أو من أحدهما كالإشارة من أخرس أم لا إلا أن يكون الآخرس أعمى فتتمنع معاملة وتعذر الإشارة منه (١) وكالمعاطاة من الجانبين أو من أحدهما وحقيقتها أن يعطيه الثمن فيعطيه الثمن من غير إيجاب ولا قبول فإن حصلت من الجانبين لزم العقد أو من أحدهما صح فقط فنأخذ ما علم ثمنه برضى البائع أو بعينه فلا وأكله قبل دفع ثمنه فقد أكل حلالة لا انعقاد البيع وإن لم يلزم فيلزمه دفع ثمنه وله أن يبدله قبل دفع ثمنه لانحلال البيع فليس فيه بيع طعام غير متماثل لا بعد دفع الثمن فلا يجوز لبيع طعام بطعام غير متماثل

(تنبيه) يجوز للشخص أن يشتري وقت السعة قوت سنة أو أكثر لا وقت الخيق وإنما يشتري مالا يفيق على غيره كقوت شهر أو أيام فإن اشتري مالا يضييق أو اشتري كثيرا وقت السعة ثم حصل للناس ضرر وجب عليه بيع ما زاد على قوته وقوت من تلزمه ثمنه إن خيف بحبسه إتلاف المبيع (٢) باتفاق الباجي والفرطى وابن رشد فإن مست الحاجة ولم يكن الخوف المذكور بل دونه وجب عند ابن رشد وقال الباجي لا وانفق على جواز احتكار غير الطعام حيث لا ضرر على الناس فى احتكاره وفى الطعام حيث

(١) قوله فتتمنع معاملة وتعذر الإشارة أى لأن شأن الآخرس عدم السماع وإلا فلو وجد البيع لآتمنع معاملة الظاهر أن المعاملات الخاصة بالآخرس الأعمى الأصم تكون مع وليه أو مع من يقيمه السلطان أو نائبه عليه لأنه حينئذ يكون بمنزلة غير الرشيد فى المال

(٢) (قوله والمبيع) جمع مهجة قل فى تماموس المهجة اندم أ - دم العيب والروح اه والمعنى أن خيف

بحبس الطعام إتلاف الأرواح

والعاقدين يشترط في صحة عقده التمييز ولزومه التكليف والرشد

لا ضرر خلاف (١) (و) ثاني الأركان (العاقدين) وهو البائع والمشتري (ويشترط في صحة عقده) (٢) أي العقد الصادر منه (التمييز) والتمييز من إذا كلم بشيء من مقاصد العقلاء فهمه وأحسن الجواب عنه لا أنه إذا دعى أجاب لأنه يكفي لشموله للمهيمه ولا ينضبط التمييز بسن فلا يعقد من غير تمييز لصغر أو إغماء أو جنون أو سكر بحلال أو حرام منهما أو من أحدهما فإن كان السكران بحرام عنده نوع تمييز وينعقد بيعه ولا يلزم على اشهور كقراره وسائر عقود سدا للزريعة لأنها لو فتحت هذا الباب مع شدة حرص الناس على أخذ ما يده وكثرة وقوع البيع منه لآدي أنه لا يبقى له شيء بخلاف طلافه وعقده وجاياه وما يعلق به ق لا غير فيلزم ذلك لا الو . لزمه ذلك لتساكر الناس ليتلفوا أموال غيرهم ويستبيحوا دماءهم وغيرها (و) يشترط في (لزومه) أي العقد للعقد التكليف والرشد والمراد بالمكلف البالغ الطائع فإن صدر العقد من صبي أو سفیه أو مكره، كراهها حراما على البيع أو سلبه وهو طلب مال ظاهرا فباع شيئا لو فاته فلا يلزم وإن صح ويكون لازما من جهة المشتري علم باكره البائع أم لا مع إثم ماله وسواء باع نفسه متاعه أو باعه قريبه أو غيره باذنه أو الو باع قريبه أو زوجته مال أنفسهمما لتخليصه ولو من العذاب فليس يبيع مكره لاخيرهما في ذلك فهو حسيبة منهما إلا الوالدين إذا عذب ولدهما بين يديهما أو علما بتمذيبه فباعا أو أحدهما شيئا من متاعهما فهو إكراه فلا حسيبة إنوله تعالى ولا تضار والدته بولدها « وإذا زال الإكراه عن البائع فله رد البيع وبرد الثمن في الإكراه على البيع لأنه قبضه حيث كان قائما أو أتلفه بلا سبه فلا رجوع للمشتري به حيث ثبتت بينة وأما في الإكراه على سبب البيع فيرد البيع من غير ثمن عليه إذا علم أن الظالم أو وكيله قبضه من المكره أو من المشتري أو جهل الحال أو علم أن المكره قبضه وتلف بغير سبه فإن علم أنه صرفه في مصلحة أو بقي عنده أو أتلفه عمدا رجع عليه به وخارج بالإكراه الحرام الإكراه الشرعي كجبر القاضي المديان على البيع لوفاء الغرماء أو المنفق

(١) (وفي الطعام حيث لا ضرر خلاف) في البناني سئل مالك رحمه الله عنه التبرص بالطعام وغيره رجاء الغلاء قال ما سمعت فيه نهى ولا أرى بأسا أن يحبس إذا شاء ويبيع إذا شاء ويخرجه إلى بلد آخر اه ومن اشترى ما يضيق على الناس فله يؤخذ منه بالسعر الذي اشتراه وأما من اشتراه وقت السعة أنه يؤخذ منه بسعر وقته

(٢) (قوله في صحة عقده) الأولى حذف لفظ صحة لأن التمييز شرط في وجود العقد لافي صحته لأن فقد التمييز يمنع انعقاد البيع فلا توجد حقيقة

والمعقود عليه ويشترط فيه الطهارة والانتفاع والقدرة عليه

للمنفقة أو من عليه الجزية أو الخراج الحق لوفاء ذلك فانه جائز ولازم إلا أن يكون معسرا فيكره على بيع ما ترك المفاخر كذلك كراه الضلم ومن الاكراه الحق الاكراه على بيع الأرض للطريق أو لتوسيع المسجد والطعام إذا احتسج له وإكراه الكافر على بيع عبده المسلم أو الصغير أو المصحف في ملكه ومالك الداء لمن به عطش أو لزعه (و) ثلث الأركان (المعقود عليه) وهو الثمن والمثمن (ويشترط فيه) أى فى صحة العتد عليه (الطهارة) والانتفاع والقدرة على تسليمه والاباحة وملكه لبائعه ولاحق للغير فيه ولا غرر فنولد الطهارة أى مع الاختيار وأما مع الاضرار المبيع لأكل الميتة فلا كفرس مذكاة مع شافعى اضطر مالكي إلى أكلها فيجوز شراؤها حينئذ من الشافعى فان انتفت الطهارة بأن كان نجسا كزبل (١) أو متنجسا لا يقبل التطهير كزيت تنجس فلا يصح بيعه . وأما ما يقبل التطهير كذوب فيصح بيعه مع وجوب البيان عند البيع مطابقا كان الغسل يفسده أو ينقصه أم لا كان المشتري يرضى أم لا كان جديدا أم لا كما جزم بذلك الخطب (والانتفاع) به انتفاعا شرعيا حالا أو مالا كشراء صغير آدمى أو بهيمة ولو قلت المنفعة كماء و تراب فان كان لا ينتفع به كبحر أم أشرف على الموت أى قوى مرضه واشتد ولم يبلغ السياق فلا يصح بيعه . وأما المباح فيجوز بيعه إذا أشرف ولم يبلغ السياق أى نزع الروح . فان بلغ السياق منع بيعه للضرر لأنه لا يدري هل ينتفع به حيا أم لا فيصير لحما وعلى عدم الانتفاع به حيا هل تدرك ذكاته أم لا فمن فى السياق أخص من المشرف أو كات المنفعة غير شرعية كآلة هو فلا يصح بيعها (والقدرة) لبائع ومشتري الحسية الشرعية (عليه) أى على تسليمه وتسليمه ومنه النحل فى جبحه فيجوز شراؤه وهو طائر عنه ثم إن اشتراه وهو فيه دخل الجبح كما إذا اشترى الجبح نفسه فيدخل النحل ولا يدخل العسل فى الوجهين فان لم يقدر على تسليمه حسا منع بيعه كابل توحشت وعبد أبق حال إناقه ولم

(١) قوله بأن كان نجسا كزبل الخ) فى الزبل ثلاثة أقوال الجواز مطلقا وعدم الجواز مطلقا والجواز عند الضرورة والأخير عليه العمل عندنا اهـ باني . وأما الزيت المتنجس فلا يظهر فى القياس أن بيعه جائز ممن لا يغش به إذا بين ، لأن تنجيسه بسقوط النجاسة فيه لا يسقط ملك ربه عنه ولا يذهب جملة المنافع منه ولا يجوز أن يتلف عليه فجاز له أن يبيعه ممن يصرفه فيما كان له أن يصرفه فيه اهـ دسوقي .

وعدم النهى والجهل

بعلم كونه عند أحد أو علم أنه عند الامام فيمنع بيعه على المشهور من منع شراء ما فيه خصومة فإن علم أنه عند غيره جاز وإن علم المشتري صفته وكذا البائع إن غاب عنه مدة يظن تغيره فيها عادة ويمنع النقد فيه بشرط وكفصوب لغير غاصبه حيث كان الغاصب ممن لا تأخذه الأحكام مقرا به أم لا اتفاقا وكذا إن كان ممن تأخذه ولكنه منكر وعليه بينة على المشهور من منع شراء ما فيه خصومة للضرر لا إن كان ممن تأخذه وهو مقربه فيجوز بيعه لغيره حينئذ وأما بيعه لغاصبه فيجوز بشرط أن يعزم الغاصب على رده لربه وإذا باعه الغاصب لأجنبي أو وهبه له أو تصدق به عليه ثم ورثه من المفسوب منه فلا نقض ما ذكر لا انتقال ما كان لمورثه له وقد كان لمورثه النقض ولذا لو تعدى شريك في دار فباع جميعها ثم ورث حظ شريكه فلا نقض البيع في حصة غيره وأخذ حصته (١) بعد بيعه لغيره فلا ينقض بيعه إن اشتراه ليتحلل بذلك فعله أو احتمال الأمر . وأما لو اشتراه إيمانه فقط وقد بنى ذلك قبل الشراء فلا نقض بيعه للأجنبي وقولنا الشرعية احتراز عما إذا قدر على تسليم المبيع حسا وامتنع شرعا كما إذا كان يترتب على تسليمه إضاعة مال كعمود عليه بناء للبائع فلا يجوز بيعه إلا إذا انتفت الإضاعة وأمن كسره ويكون نقض البناء الذي عليه على البائع ونقض العمود على المشتري (وعدم النهى) عن بيعه أيضا ولو كان بعض المبيع كفلتي خل فاذا أحدهما خمر وشاتين أحدهما ميتة وعبدان استحق أحدهما بحرية ومشتري دار فوجد بعضها حبسا فيفسد العقد في الجميع لجمع الصفقة حلالا وحراما حيث علما أو أحدهما بالحرمة عند العقد وأما إذا جهل كل منهما ذلك عند العقد فلا يفسد . ثم إن كان النهى عنه وجه الصفقة وجب رد الباقي وإلا لزمه التمسك بما ينوبه من الثمن (و) عدم (الجهل) (٢) منهما أو من أحدهما فان حصل الجهل للجملة كبيع شيء بزنة حجر أو صنجة مجهولين منع البيع أو للتفصيل كعبدى رجلين لم يشتركا فيهما على السوية بيما بثمن واحد منع أيضا ولو علمت الجملة فان اشتركا فيهما سوية جاز لعدم الجهل وأما إن علم التفصيل وجهلت الجملة فيجوز كبيع جرة بنامها مجهولة القدر كل صاع بكذا فيمتنع للجهل بالثمن والمثمن

(١) (قوله وأخذ حصته) أى بالشفعة يعنى له هذا الحق .

(٢) (قوله وعدم الجهل) أى بكل من الثمن والمثمن قدرا وكية وكيفية وصفة فلا بد من كونهما معلومين للبائع والمشتري وإلا ففسد البيع .

ويتوقف ملك الغير وما تعلق به حق الغير على رضاه

وقت العقد فلا يقال هذا التعليل جارفا إذا بيعت بتمامها لما تقدم من التعليل وعمل اشتراط علم المثلث عند تسر العلم كسواء حاضر بخاضرة بمكيال بادية مجهولة له وشراء بادية بمكيال حاضرة مجهولة له وإلا جاز كسواء حاضر في بادية بمكيالها المجهول له وباد بمكيال حاضرة فيها مع جهله له فلا أقسام أربعة والمراد بعلم المثلث حقيقة أو حكما فدخل بيع سمن وزيت وزن بطروفه كل رطل بكذا على أن توزن ظروفه بعد تفريغه ويطرح وزنها من الجملة كما بمصر فهذه جائزة ودخل أيضا بيمه كل رطل بكذا على أن يوزن بطروفه ويتحرى الظرف ويطرح على ما أفني به عبد الباقي بن سراج من جواز هذه أيضا وظاهره وإن لم يكن الظرف زقا ووافقه غيره إذا كان زقا (١) فقط قال مالك لأن الناس قد عرفوا وزنها أي الزقاق فإن لم يعرفوه لم يحز ذلك والمراد بالناس ما يشمل المتبايعين لا غيرهم فقط لئلا يجهلا ويحتمل أن شأن ذلك أن يعرفه الناس ويتساهل فيه وكان الزائد على الظرف أن لو وجد هبة كما يقع في وزن البصل عندنا بمصر ولا يجوز نقض الوزن ليزيده بعده شيئا يسيرا يرى أنه وفي له حقه به كما يقع عندنا بمصر وشدد في منعها صاحب المدخل (ويتوقف) بيع (ملك الغير) على رضاه ذلك الغير ولو علم المشتري بأنه فضولي والمعتمد حرمة بيع الفضولي وهو لازم من جهة المشتري منحل من جهة المالك فله إجازته ويطالب الفضولي فقط بالثمن لانه بإجازة ييمه صار وكيفا ولا طاب له على المشتري وله رده بالقرب فإن سكت مع العلم عاما فلا رد له وليس له إلا الثمن إلا أن يسكت مدة الحياة فلا شيء له وهذا إذا كان غائبا حال بيع الفضولي فإن حضر المالك بيع الفضولي وسكت لزمه البيع (٢) فإن سكت عاما فلا ثمن له أيضا وحيث نقض المالك بيع الفضولي فله المشتري منه الغلبة إن اعتقد أن الفضولي مالكة أو لم يعتقد شيئا أو علم أنه غير مالكة لكن له شبهة اعتقد بها نفي عدائه كحضنه أطفالا كأنهم يقوم بهم وتحفظهم ككونه من ناحية المالك ويتعاطى أموره ويؤم أنه وكيله ثم يقدم المالك ويشكر أو ادعى الفضولي أن المالك وكله ولم يكذبه . قال في الارشاد وحكم شراء الفضولي كبيعه (و) يتوقف (ما تعلق به حق الغير) كرهن باعه رهنه بعد قبض المهرن له (على رضاه) أي ذلك الغير كالمهرن فله إجازته وله رده إن كان

(١) الزق بالكسر السقاء أو جلد يجر ولا ينتف للشراب وغيره وجمعه أزقاق وزقاق كذئاب وذؤبان اه قاموس .

(٢) قوله (لزمه البيع) ولا يعذر بجهله وله الثمن ما لم يسكت عاما فلا ثمن له .

ويجوز بيع جزاف مرئى مجهول محذور لهما مستوية

دينه عرضا من بيع أو بيع بغير جنس الدين أو بقدر لا يقي بالدين ولم يكمل له . فان كمل له أو كان قدر الدين عجله له وأما لو باعه قبل قبضه فيمضى حيث فرط المرتهن كأن لم يفرط على أحد أو بدين والآخر لا يمضى . ولما اشترط في المعقود عليه عدم الجهل وكان الجزاف مما استثنى في ذلك تخفيفا وهو كما قال ابن عرفة بيع ما يمكن علم قدره دون أن يعلم أى دون أن يعلم بالفعل . ذكره بشروطه فقال (ويجوز بيع جزاف (١)) أى صودف جزافا لا ما كان مدخولا عليه فلا يجوز أن تأتى للحام مثلا وعنده صبرة خم عجرفة وتقول له زدنى وأولى جزفلى ثم تشتري وكذا للطعام فتدفع له درهما فيأخذه ويجعل لك شيئا من البازير أو الفلفل مثلا فى كاعد وكذا إذا كان عنده قبل مجيئك فيدفعه لك وتأخذه وتذهب من غير فتح . بل الشرط أن تمتح وتظهر ما فيها لما سيأتى من اشتراط الرؤية . وأشار إلى شروطه بجعلها أوصافا له فقال (مرئى) عند العقد أو قبله واستمر على معرفته لوقت العقد . ورؤية بعضه المتصلة به كافية كما فى مغيب الأصل وكصبرة وظرف مملوء فيكفى رؤية مظهر منها ولا يشترط رؤية باطنها ولا يكفي رؤية بعض منفصل فأراد المرئى الحاضر فلا يصح بيع الجزاف الغائب عن مجلس العقد ومحل اشتراط الرؤية ما لم يلزم منها تلف المبيع وإلا لم يشترط كقلال الخل التى يفسدها الفتح فيجوز بيعها بطينة إن كانت مملوءة أو علم المشتري قدر نقصها من البائع أو غيره ولا بد من يأن صفة ما فيها من الخل (مجهول) قدره كيل أو وزن أو عدد لهما . لا إن علماه أو علمه أحدهما ولا يجوز أن أعلمه بعلمه حال العقد فسد العقد وإن علم بعد العقد بعلمه خير لأن الذى علم قصد غرر الذى جهل (محذور لهما) أى المتبايعين بالفعل مع كونهما من أهل الحزر كما يستفاد من نسبة الحزر لهما أى بأن يكونا من قوم اعتادوه (٢) (مستوية

(١) (قوله ويجوز بيع جزاف) الجزاف مثلث الجيم وهو فارسي معرب وبيع الجزاف هو بيع الشيء بلا كيل ولا وزن ولا عدد والأصل منعه لما فيه من الجهالة لكنه خفف ورخص فيه فى كل ما شق علمه من المعرود أو قل جهله من المكيل والموزون فلا تشترط المشقة فيهما والذى فى الفاموس الجزاف والجزافة مثلثان والمجازفة الحدس فى البيع والشراء معرب كزاف وبيع جزاف مثلثة اه ومنه يعلم أن المعنى السابق اصطلاحى .

(٢) (قوله بأن يكونا من قوم اعتادوه) أى وإلا فلا يصح ما لم يوكل من يحزره من أهل الحزر ، فيكفى ذلك . فالشرط حزر المبيع بالفعل من أهل الحزر سواء كان الحزر منها أو ممن وكلاه .

أرضه في عدة مشقة لم يكتر جدا ولم تقصد أفراده البيع برؤية المثلي

أرضه (١) أي لا انخفاض ولا ارتفاع فيها حال العقد في ظن المتبايعين وأن يكشف الغيب عن الاستواء فإن علما أو أحدهما عدم الاستواء لم يجز وإن كشف الغيب عن عدم الاستواء فإن كان في الأرض علو فالخيار للمشتري وإن كان فيها حفرة فالخيار للبائع فهو في الجواز فإن اتفقا لا يجوز ويحيز من عليه العز منهما (في عدة مشقة) فإن عد بلا مشقة ولا يجوز بيعه جزافا وأما ما يكال ويوزن فيجوز بيعهما جزافا ولو لم يكن في الكيل أو الوزن مشقة لأنهما مضى المشقة بخلاف العد لتيسره لغالب الناس (لم يكتر جدا (٢) المنفي كثرة الكثرة فالشرط وجود الكثرة لا جدا فإن لم يكتر بأن قل جدا بحيث يسهل عدّه أو كثر جدا بحيث يتعذر حرره فلا يجوز بيعه جزافا ومثل الكثير ما لا يمكن حرره لتداخل بعضه تحت بعض كما اعتصموا راحية بنفس وحمام البرج داخل منفردا عن بيع البرج وأما مع برجه فجاز لأنه تبع له والمشهور قول ابن النسيم أنه يجوز اتخاذ البرجة والنحل وعلى أرباب الزرع والشجر حفظهما قال في المدونة ولا يصاد حمام البرجة ومن صاد منه شيئا رده إن عرف ربه وإن لم يعرف ربه فلا يأكله أي وموضعه بيت المال كمال خل صاحبه وإذا دخل حمام برج لرجل في برج لآخر ردها إلى ربه إن قدر وإلا فلا شيء عليه (ولم تقصد أفراده) أي حالة كون الجزاف غير مقصود الأفراد كالجوز وصغار السمك فإن قصد أفرادهم كبيع بذر عنب أو عدة مسكوكات من بذر عنب منع بيعه جزافا ومثل لنقد العلوس والجواهر إلا أن يقل ثمن أفراد الشيء البيع فيجوز بيعه جزافا كلبطبخ والارج والموز والحاصل أن ما بيع جزافا إما أن يعد بمشقة أم لا وفي كل إما أن تقصد أفراده أم لا وفي كل إما أن يقل ثمنها أم لا ومتى عد بمشقة فإن لم تقصد أفراده جاز بيعه جزافا قل ثمنها أم لا وإن قصدت جاز جزافا إن قل ثمنها ومنع إن لم يقل ثمنها في حصة واحوار في ثلاثة (و) يجوز (البيع برؤية المثلي) مكيل كقمح أو موزون كقطن وكتان ومن المثلي كماله صوان (٣) كبندن وجوز فيكفي في بيعه رؤية بعض

(١) (قوله مستوية أرضه) أي بحسب ظنهما أو لهما فإن ظهر في الأرض علو فالخيار للمشتري أو انخفاض فالخيار للبائع .

(٢) (قوله لم يكتر جدا) حاصله أن ما كثر جدا يمنع بيعه جزافا سواء كان مكىلا أو موزونا أو معدودا لنعذر حرره وما كثر لا جدا يجوز بيعه جزافا مكىلا كان أو موزونا أو معدودا لا مكان حرره وأما ما قل جدا فيمنع بيعه جزافا .

(٣) (الصوان) بكسر الصاد وبضمها ما يصون الشيء كقشر الرمان وجوز ولوز

وعلى البرنامج ومن الأعمى وبرؤية لا يتغير بعدها

الصوان وإن لم يكسر شيء منه ليرى ما بداخله ثم اذا كسره ورأى فيه عيبا قليلا لا ينفك عن مثله فلا خيار له وإلا خير وخرج المقوم فلا يكفى في بيعه رؤية بيعه على ظاهر المذهب كما قال في التوضيح وقال ابن عبد السلام ظاهر الروايات مشاركة المقوم للمثلى (و) يجوز البيع والشراء لما في العدل (على البرنامج) (١) أى معتمدا فيه على الاوصاف المكتوبة في البرنامج والمراد به الدفتر المكتوب فيه صفة ما في العدل وكان الاصل منه لكنه أجبر لما في حل العدل من الحرج على البائع من تلويثه ومؤنة شد، ان لم ير ضمه المشتري فأقيمت الصفة مقام الرؤية فان وجد على الصفة لزوم والا خير المشتري فان ضاع البرنامج بعد قبض المشتري للمتاع واختلف هو والبائع في موافقة المتاع لما في البرنامج ومخالفته فالقول للبائع يمينه أنه موافق ومثل البرنامج الوصف في الثوب الذى في نشره افساده والا فلا بد من تقليبه (و) يجوز البيع والشراء وجميع المعاملات إلا بيع الجزاف وشرائه (من الأعمى) (٢) غير الأصم للضرورة على المذهب أى البيع للأعمى هذا هو الذى يتوهم فيه عدم الخواز وأما بيعه هو ما يملكه فلا إشكال في جوازه وسواء ولد أعمى أو طرأ عمه في صغره أو كبره خلافا للأبهري في منعه بيع من ولد أعمى وفي معناه من تقدم إبصاره في صغره أو كبره بحيث لا يتخيل الألوان والخلاف فيما لا يدرك إلا بحاسة البصر لا فيما يتوقف على شم أو ذوق كسنت وسكر فيجوز قطعا فان كان الأعمى أصم منع بتا معاملته ومناكحته إلا مجبرة أو مجبرا لتعذر الإشارة له بخلاف الأعمى الأصم فتجوز معاملته (و) يجوز البيع لشيء على اللزوم (برؤية) متقدمة شأن المبيع أنه (لا يتغير بعدها) الى يوم العقد ان لم يبعد ولو حاضرا مجلس العقد فان تنازع المتبايعان في بقاءه على الصفة أو تغير فان قطعت العادة لاحدهما فالقول قوله بلا يمين وان رجحت فالقول قوله يمين وان أشكل فالقول للبائع يمينه أنه باق على الصفة كمن دفع دراهم دينارا أو قرضا أو غيرها ثم ادعى الآخر أنها ناقصة أو رديئة فيحلف الدافع في النقص على البت وفي الغش على نفي العلم بأن يقول مادفعت الا جيادا في علمي مالم يتحقق فيحلف على البت ويرأى ان اتفقا على أن قبضها على المفاصلة أو اختلفا لان القول للدافع يمين أنه على المفاصلة وان اتفقا على أنه قبضها ليربها فالقول قول القابض أنه رديء أو ناقص ومفهوم لا يتغير بعدها أنه لو كان يتغير بعد الرؤية لم يجز على البت ويجوز على خياره بالرؤية

(١) البرنامج بفتح الباء وكسر الميم الدفتر المكتوب فيه أوصاف ما في العدل .

(٢) (قوله من الأعمى) أى بشرط أن يكون المبيع غير جزاف . لأن الجزاف يعتبر فيه

وبيع الغائب على خياره بالرؤية وعلى الصفة إن كان في رؤيته مشقة والنقد فيه ومراطة عين بمثلها

(و) يجوز (بيع الغائب) الذي لم يتقدم له رؤية ولم يوصف (على خياره) أى اختيار المشتري لا الخيار المبوب له فلا يشترط (بالرؤية) المبيع ولو بعد جدا ليحذف غرضه بالرؤية ويكون البيع حينئذ منجلا من جهة المشتري قبل الرؤية وبعدها. لازما من جهة البائع لا على الماروم أو السكت فيفسد في غير النواية فن السكوت فيها لا يضر لانها معروف (و) أى وكذا يجوز بيع الغائب الذي لم ير بالزوم (على الصفة ١)) كان الواصف له البائع أو غيره ان لم يبعد فان بعد هو والمبيع على الماروم برؤية متقدمة كخراسان من أفريقية من كل ما يظن فيه التغير قبل ادراك عقارا كان أو غيره منع بيعه على الزوم لا على خياره بالرؤية فيجوز ومحل بيع الغائب بالزوم على الصفة (ان كان في رؤيته مشقة) بأن كان غائبا عن مجلس العقد ولو بالبلد على المعتمد كما قال الخطاب خلافا لما ظهر المختصر من أن ما في رؤيته مشقة. ما كان على يوم لا أقل فلا بد من رؤيته وأما ما يبيع برؤية متقدمة أو على خياره بالرؤية فلا يشترط فيه هذا الشرط (و) يجوز (النقد فيه) أى الغائب المبيع بالزوم على الوصف أو رؤية سابقة أى تطوعا عقارا أو غيره إن كان الواصف له غير بائعه وأما مع الشرط فيجوز إن كان عقارا ولو بعد لا جدا لأنه لا يسرع إليه التغير لا غيره فيمنع ان بعد بأن زاد على يومين كما أنه ان كان الواصف له بائعه عقارا أو غيره يمنع النقد فيه أيضا لتردده في المسألتين بين السلمية والتمنية لأن البائع قد يزيد في الوصف كمنافق سلعته وأما البيع على خياره بالرؤية فلا يجوز النقد فيه ولو تطوعا لتردده بين السلمية والتمنية أيضا وضمان المبيع بالزوم على الوصف من المشتري ان كان عقارا وإلا فمن البائع إلا لشرط في الصورتين (و) يجوز (مراطة عين) ذهب أو فضة (بمثلها) كانا مسكوكين أو أحدهما أم لا اتحدت السكة أم لا كان التعامل عددا أو وزنا بصنجة معلومة القدر أم لا توضع في إحدى الكفتين والذهب أو الفضة في الأخرى فإذا اعتدلا زال الذهب أو الفضة ووضع ذهب الآخر أو فضته أو بكفتين توضع عين أحدهما في كفة وعين الآخر في الأخرى وهذه منصوبة المتقدمين والوجه الأول هو الراجح عند المتأخرين لحصول التساوى بين القدين فيها. اعتدل الميزان أم لا وظاهر هذا عدم اغتفار الريادة في المراطة وهو كذلك ومحل جوازها اذا لم يدر الفضل من

(١) (قوله على الصفة الخ) إعلم أن بيع الغائب فيه ست صور ، لأنه إما أن يباع على الصفة أو بدونها وكل منهما إما أن يباع على البت أو على الخيار أو على السكوت وكلها جائزة ما عدا صورتين وهما إذا يبيع بدون الصفة على الزوم أو السكوت .

والمبادلة في القاييل المعدود بأن وزنه منه بسدس سدس وقضاء قرض بمساو وأفضل صفة وإن
 - لا الأجل بأقل صفة وقدر لا أزيد عدداً أو وزناً

الجانبين كما إذا كانا جديدين أو رديئين أو أحدهما جيد كغربي والآخر رديء كمصري أو سكندري
 أو بعض أحدهما أجود من بعض الآخر وبعضه مساو كغربي ومصري تراطل بمصري كله وأما إذا
 دار الفضل من الجانبين كما إذا كان أحد التقدين بعضه أدنى من بعض الآخر وبعضه أجود كغربي
 وسكندري تراطل بمصري لأن في قرضهم أن المغربي أجود والسكندرية أدنى والمصرية متوسطة فلا
 يجوز لأن رب المصرية يغتفر جودتها بالنسبة لرداءة السكندرية نظراً لجودة المغربية ورب المغربية يغتفر
 جودتها لجودة المصرية بالنسبة للسكندرية (و) تجوز (المبادلة) في العين بشروط أن تكون بلفظ المبادلة
 بمعنى تجوز المبادلة أي يجوز العقد معبراً عنه بهذه الصيغة وأن تكون على وجه المعروف لا المباحة وأن
 تكون (في القليل) وأن يكون الثبيل سنة دينار أو دراهم فأقل وأن يكون التعامل عدداً لا وزناً كما أشار
 إليه بقوله (المعدود) وأن يكون واحداً بواحد لا واحداً باثنين وأشار لما يتضمن موضوع المسألة مع الشرط
 السابق بقوله (بأن وزن منه بسدس سدس) لأن الموضوع أن أحد التقدين أزيد من الآخر ويشترط
 في الزيادة أن تكون في كل دينار أو درهم سدساً على مقابلة من الجانب الآخر لا أزيد لأنه الذي تسمح
 به النفوس غالباً ولأن التعامل لما كان بالعدد صار النقص اليسير غير منظور إليه وأما لو كانت الدراهم
 أو الدينارين متساوية في الوزن من الجانبين فتجوز في التقليل والكثير من غير شرط ومحل جوازها أيضاً
 ما لم يدر الفضل من الجانبين وإلا منعت كما إذا كان أحد التقدين أجود جوهرية أو سكة وأقص
 وزناً يبدل بأردأ جوهرية أو سكة كامل وزناً (و) يجوز (قضاء قرض بمساو) لما في الذمة لدخولها
 عليه (وأفضل) منه (صفة) كريف عن كلب لاتحاد وزنها وفضل صفة الريال حل الأجل أم لا إذ هي
 زيادة يسيرة لا يمكن فصلها فلم ينعوا بسبب زيادتها وظاهره في الطعام وغيره وهو المذهب (وإن حل الأجل)
 أو كان ابتداء جاز القضاء (بأقل صفة وقدر) معاً كمنصف أردب قمح رديء عن أردب قمح كامل جيد
 وأولى بأقل صفة فقط كأردب شعير أو قمح رديء عن أردب قمح جيد وككلب عن ريال من غير زيادة
 شيء من الكلب أو قدره فقط لأن ذلك كان حسن اقتضاءً لأن لم يخل امتنع إذ يدخله ضم وتعجل (لا) يجوز
 قضاء قرض (أزيد عدداً) من المفضى عنه في التعامل به عدداً للسلف بزيادة كانت مساوية له في الوزن
 أو أقل أو أزيد فلو كان التعامل وزناً فلا يضر زيادة العدد في القضاء مع اتحاد الوزن كقضاء نصف قرش
 أو أربعة أرباع قرش عن كامل فيكون جائزاً (أو) أزيد (وزناً) في التعامل به وزناً فلا يجوز حل الأجل
 أم لا للسلف بزيادة إلا أن تكون يسيرة كرجحان ميزان على ميزان فيجوز فإن كان التعامل بهما ألفي

وبحرم البيع والصرف الا أن يكون الجميع دينارا أو يجتمعا فيه والصرف المؤخر

جانب العدد واعتبر الوزن كما في نصوص ذكرها الأجهوري ومثل القرض فيما تقدم تمن المبيع من العين إلا في الأكثر عددا أو وزنا فيجوز فيه دون القرض لأن العلة في القرض وهي السلف بزيادة متفية في قضاء تمن المبيع وسواء حل الأجل فيه أم لا (وبحرم البيع والصرف) أي جمعها في عقدة واحدة كأن يبيع نوبا ودينارين «١» بمائتي درهم مثلا لتنافي أحكامها لجواز الأجل والخيار في البيع دونه ولأنه يؤدي لترقب الحل بوجود عيب في السلعة «٢» فإن وقع فسخ مع القيام ومضي مع الفوات على المذهب قال ابن رشد واستثنى أهل المذهب صورتين من منع اجتماع البيع والصرف للبسارة أولاها قوله (إلا أن يكون الجميع) الصرف والبيع أي ذو الجميع (دينارا) كأن يشتري شاة وخمسة دراهم بدينار فانه جائز كأن الصرف تابعا أو متبوعا أو متساويين والثانية قوله (أو) يكون العقد في كثير (ويجتمعا) أي البيع والصرف (فيه) أي الدينار كأن يشتري عشرة أثواب وعشرة دراهم بأحد عشر دينارا أو صرف الدينار عشرون درهما فلو ساوى الثياب مائتي درهم وأعطاه معها عشرين درهما منع ولا بد من وجود المناجزة في سلعة البيع مع الصرف ولا يجوز اجتماعه مع قرض ونكاح وشركة وجعل ومنه المغارسة ومسافة وقراض ولا يجوز اجتماع واحد مع الآخر والهبة كالبيع (و) يحرم (الصرف المؤخر) «٣» ولو كان التأخير قريبا منهما أو من

(١) قوله كأن يبيع نوبا ودينارين الخ) أي ويكون صرف الدينار الواحد مائتا درهم

(٢) قوله لترقب الحل بوجود عيب في السلعة) يعني أن وجود عيب في السلعة يترتب عليه فسخ البيع فينحل عقد الصرف ومثل وجود عيب بالسلعة استحقاقها فانه يؤدي إلى ما ذكر كما يؤدي كل منهما إلى الصرف المؤخر وعلى كل فلا يعلم ما ينوب الصرف أينحل أم يكون مؤخرا ألا في ثاني الحال هذا والقول بمنع الصرف والبيع في عقد واحد هو المشهور خلافا لأشهب حيث قال بجواز جمعها في عقد نظرا إلى أن العقد قد احتوى على أمرين كل منهما جائز على انفراده وأنكر أن يكون مالك حرمه قال وإنما الذي حرمه الذهب بالذهب مع كل منهما سلعة والورق بالورق مع كل منهما سلعة قال ابن رشد وقول أشهب أظهر من جهة النظر وإن كان خلاف المشهور

(٣) قوله ويحرم الصرف المؤخر الخ) لما ورد في الموطأ أن رسول الله ﷺ قال (الذهب بالورق ربا الا هاء وهاء والبر بالبر ربا الا هاء وهاء والتمر بالتمر ربا الا هاء وهاء والشعير بالشعير ربا الا هاء وهاء اه وهاء بالمد أشهر من القصر وبهمزة مفتوحة حالة المد وتكسر في لغة وكررها لأنها من جانبي المتبايعين

(م ٧ عمروسي) جزء ثاني

وربا الفضل في النقد المتحد وفي الطعام المتحد المدخر والنساء في النقد والطعام مطلقا وبيع

الغرر

أحدهما مع فرقة بدن فلا يفسد إلا مع الطول لامع القرب فيكره وهذا مع حضور النقدين أو أحدهما وأما لو غاب النقدان فيفسد وإن لم يحصل طول ولا فرقة بدن كما لو عقده ووكّل في القبض أو عكسه إلا أن يقبض الوكيل بحضرة الموكّل فيجوز على الراجح وكما لو كان لرجل على آخر ديناراً وللآخر عليه فضة وكانا مؤجلين أو أحدهما فلا يجوز طرح الفضة في الدينار فإن حلاً جاز ويقال له صرف ما في الذمة وليس مقاصة لعدم اتحاد النوع لأنها يشترط فيها اتحاد النوع كذهب وذهب أو فضة وفضة وأما الصرف فهو بيع الذهب بالفضة أو أحدهما بالفلوس ويحرم التصديق في الصرف عدداً أو وزناً أو جودةً لئلا يفتقر نقصاً يجده فيكون من أكل أموال الناس بالباطل كما يحرم التصديق في مبادلة ربويين لك لا يجد نقصاً فيؤدي إلى التفاضل (و) يحرم (ربا الفضل) وهو الزيادة ولو بسيرة كتاباً وسنة وإجماعاً لقوله تعالى «وحرم الربا» وقوله عليه الصلاة والسلام في الصحيح لعن رسول الله آكل الربا وهو كله وكاتبه وشاهده وقال هم سواء (في النقد) ذهباً كان أو فضة (المتحد) الجنس فلا يباح درهم بدرهمين ولا دينار بدينارين فإن لم يتحد الجنس كذهب بفضة فلا حرمة إذا كانت يد بيد (و) يحرم ربا الفضل أيضاً (في الطعام المتحد) الجنس (المدخر) أي الذي لا يفسد بالتأخير ولا حد له على ظاهر المذهب وإنما المرجع فيه للعرف وهل يشترط اتخاذه للعيش غالباً كقمح وأرز ودخن وذرة وهي أجناس فإن لم يتخذ للعيش غالباً كتين فلا يدخله ربا الفضل لكن المشهور ربوية التين أو لا يشترط ذلك فيدخل البيض والزيت فيدخلهما ربا الفضل على المشهور قولان فإن لم يتحد الجنس كقمح بقول فلا يدخله ربا الفضل بل يجوز التفاضل في الجنس (و) يحرم ربا (النساء) بالمد وهو التأخير (في النقد) مطلقاً اتحد جنسه كذهب بذهب أم لا كذهب بفضة لا (و) في (الطعام مطلقاً) اتحد جنسه كقمح بقمح لا (و) لا كقمح بقول لا (و) سواء كان بقتات ويدخر كما ذكر أم لا كشمس وخوخ وطبخ وكخس وبقية البقول (و) يحرم (بيع الغرر) أي ما فيه غرر «١» والغرر ثلاثة أقسام ممتنع إجماعاً كطير في الهواء وسمك في الماء

أي خذ وخذ وهما اسماء فعل وأصله هلك أبدات الكاف همزة وهذا الحديث كما يدل على حرمة الصرف المؤخر يدل على حرمة ربا النساء في الطعام أيضاً وهو ظاهر

(١) (أي ما فيه غرر) الغرر هو التردد بين أمرين أحدهما موافق للفرض والثاني على خلافه

كبيعها قيمتها إلا غررا يسيرا لم يقصد وما في البطون أو الظهور وبيعتان في بيعه

ومختلف فيه والمشهور المنع وهو ما أشار له بقوله (كبيعها) أي السلعة من غير ثمن معين بل (قيمتها) عند أهل المعرفة حالة جهل كل أو أحدهما بالثمن ففاسد لأنه يبيع مجهول وجائز إجماعا وهو ما أشار له بقوله (إلا غررا) مشروطا بكونه (يسيرا) للضرورة كأساس دار فانها تشتري من غير معرفة عمق أساسها وعرضه وإجارتها مشاهرة مع احتمال نقصان الشهور وكجبة مخشوة ولحاف والحشو مغيب وشرب من سقاء ودخول حمام مع اختلاف الشرب والاستعمال وأما يبيع نحو طريحة مخشوة فليس من ذلك بل من الفرر فلا يجوز إلا بالوزن ويتجرى ظرفه أو يوزن أو يلفى كما تقدم في بيع السمن بظروفه ومشروطا بكونه (لم يقصد) أي لم تكن العادة قصده فبشرط البسارة خرج الكثير كبيع الطير في الهواء والسماك في الماء فلا يفتقر إجماعا كما تقدم وبشرط عدم القصد خرج بيع الحيوان بشرط الحمل عافلا كان أو غيره فيفسد البيع إن قصد استعادة الثمن كانت عليه أو وخشا ظاهرته أو خفيته وطئها من ادعى الاستبراء أم لا أو قصد التبري إن وطئ، ولم يستبر عليه أو وخشا لعدم الفرر وفي خفيته في الوحش لزيادته في ثمنها دون العلية لأن فيه غررا لكون المشتري يجوز عدمه ووجوده فينقص من ثمنها كثيرا فان لم يصرح بقصده حمل على قصد الاسترداء في جميع الحيوان غير الآدمي وكذا في الآدمي إذا كان الحمل يزيد في ثمنها فان كان ينقص من ثمنها حمل على قصد التبري فان لم يشترط الحمل في العقد فلا مانع (و) يحرم بيع (ما في البطون) من الأجنة كسائر الحيوانات (أو) يبيع ما في (الظهور) من الماء بأن يشتري ما يتكون من ماء الفحل في بطن الأنثى ومثله إذا استأجر الفحل على ضرب الأنثى حتى تعق أي تحمل لما في ذلك كله من الفرر أما إذا استأجره زمانا معلوما كيوم أو يومين أو مرات فانه يجوز فان أعقت قبل المدة انفسخت الاجارة ويرجعان للمحاسبة ودليله إعراضها عن الفحل (و) يحرم (بيعتان) «١» جعلها بيعتين باعتبار تعدد الثمن في السلعة الواحدة أو المثلثين في السلعتين (في بيعه) أي في عقد واحد فالمراد بالبيعة العقد أو في السببية أي بسبب بيعه مثال ذلك أن يبيعه سلعة على اللزوم إما بعشرة نقدا وإما بأكثر لأجل ثم يختار بعد البيع

(١) (قوله ويحرم بيعتان الخ) الأصل في ذلك ما في الموطأ وخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة وصححه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة اه خرس وقوله أو في السببية الخ مقابل المحذوف تقديره وفي إما باقية على الظرفية أي بيعة متضمنة لبيعتين أو في السببية أي بسبب بيعه أي بيعتان ناشئتان عن بيعة

والمزابنة وبيع الحيوان بلحم جنسه إن لم يطبخ والتدليس والغش والكالي بالكالي

للجهل بالثمن وقت العقد فلا يدري هل هو العشرة أو الأ* كثر فإن لم يكن على الالتزام وقال المشتري اشتريت بكذا فلا منع وكذلك إذا باعه سلعتين مختلفتين بغير الجودة والرداءة كثوب ودابة بثمن واحد فيمنع للجهل بالثمن وقت العقد حيث وقع على الالتزام أيضا على الخيار وأما إذا اختلفا بالجودة والرداءة مع اتفاقهما فيما عدا ذلك فيجوز للدخول على الأ* جود غالبا حيث كانا غير طعام وأما لو كانا طعامين كصبرتي قمح أو طعاما مع غيره كصبرة ونوب منع حيث اختلف الطعامان نوعا وكيلا وصفة لما يؤدي إلى التفاضل بين الطعامين لأن من خير بين شيئين يعد متقلا فاذا اختلفا واحدة بعد أنه اختار قبلها غيرها فيكون قد باعها بما اختارها وأما لو اتحدا في الثلاثة أو في النوع والكيل وإن اختلفت الصفة كسمراء ونحوه جاز على المشهور (و) تحرم (المزابنة) (١) بيع مجهول بمجهول أو بمعلوم من جنسه كصبرتي قمح بمجهولتين أو إحداها . يفت إحداهما بالأخرى (و) يحرم (بيع الحيوان) من ذوات الأ*رج من مباح الأ* كل (بلحم جنسه) منها لأنّه معلوم بمجهول وهو معنى المزابنة وكذا بلحم مكروه الأ* كل بناء على أنهما جنس وأما بغير جنسه فيجوز نقدا لا إلى أجل إلا أن يكون الحيوان غير مأكول اللحم كفرس فيجوز بلحم غنم أو طير نقدا أو إلى أجل قدم الحيوان أو اللحم ومحل منع بيع الحيوان بلحم جنسه (إن لم يطبخ) فان طبخ اللحم صار جنسا آخر فيجوز سواء طبخ بأزار أم لا كما قال الأ*قفهسي (و) يحرم (التدليس) وهو أن يعلم بالعيب في سلعته وبيعهها كاتاله عن المشتري (و) كذلك يحرم (الغش) بخبر ليس منا من غشنا وهو أن يفعل بالمبيع فعلا يظن به المشتري جودة المبيع وهو ليس كذلك في نفس الأ*مر كبل القماش بالنشاء ليشتد ويصفق وسبك ذهب جيد مع رديء ونفخ لحم وخلط لبن بهاء وأما نفخ الذبيحة قبل السلخ فلا كراهة فيه للاحتياج إليه ومثله خلط اللبن بيسير الماء لاخراج زبدته (و) يحرم (الكالي بالكالي) بخبر عبد الرزاق نهى عليه الصلاة والسلام عن الكالي بالكالي وهو الدين بالدين مهموز من الكلاء بكسر الكاف وهي الحفظ واستشكل أن الدين مكلوء لا كالي وإنما الكالي صاحبه لأن كلا من المتبايعين يكلأ صاحبه أي يحرسه لأجل ماله قبله ولذا وقع النهي عنه لافضائه للمنازعة والمشاجرة وأجيب إما بأنه مجاز في المقرد أطلق على المكلوء لعلاقة الملازمة كما في إطلاق دافق في قوله تعالى « من ماء دافق » على مدفوق أو مجاز في (١) (قوله ونحو المزابنة) مأخوذة من الزبن وهو الدفع فكل واحد من المتبايعين يدفع صاحبه عما

بروم فمن تقتضى مدافعة من الجانبين فلذا منعت

وبيع دين على ميت أو غائب أو حاضر إلا أن ينز ويبيع العربون

إسناد ما في معنى الفعل للابسه أي كاليء كعيشه راضية أي راض صاحبها فهو مجاز عقل أو مجاز بالحذف أي بيع مال الكاليء بمال الكاليء في قدر مال على هذا الأخير وبيع « ١ » عليه وعلى الأولين وحقيقة تشمل ثلاثة أقسام « ٢ » فسخ دين في دين وبيع دين بدين وابتداء دين بدين أما فسخ الدين في الدين فهو أن يفسخ ما في ذمة مدينه في أكثر من جنسه إلى أجل كعشرة في خمسة عشر وهو ربا الجاهلية يقول رب الدين لمدينه إما أن تقضيني وإما أن تربني لي فيه أما لو أخره بالعشرة أو حط منها درهما وأخره بالتسعة في عرض مؤخر أو في معنى يتأخر قبضه كغائب أو أمة مواضعة أو سلعة فيها خيار أو فسخه في منافع غير معين كركوب دابة غير معينة أو معين على المشهور وأما بيع الدين بالدين فهو أن يكون لشخص على آخر دين فيبيعه لثالث بدين أو يكون لشخص على آخر دين ولثالث دين على رابع فيبيع كل ما يملك من الدين بما لصاحبه في الدين ولا يتصور في أقل من ثلاثة وأما ابتداء الدين بالدين فهو أن يؤخر رأس مال السلم أكثر من ثلاثة أيام إذا كان من أحد التقدين على ما يأتي في بابه (و) يحرم (بيع دين على ميت) ولو علم المشتري تركته لأن المشتري لا يدري ما يحصل له بتقدير دين آخر وكلامه في بيعه بالنقد وإما بالدين فهو ما قبله (أو) على (غائب) ولو قربت غيبته أو ثبت بينة وعلم ملاؤه بخلاف الحوالة عليه فإنها جائزة كما يأتي (أو) على (حاضر) ولو بينة (إلا أن يقر) والدين مما يباع قبل قبضه وبيع بغير جنسه وليس ذهباً بفضة ولا عكسه وليس بين مشتريه ومن عليه عداوة ولا قصد إعنائه فلا بد من هذه الخمسة شروط لجواز بيعه زيادة على قوله يقر أو اشتراط حضوره ليعلم حاله من فقر أو غنى إذ لا بد من علم ذلك لاختلاف مقدار عوضه باختلاف حال المدين من فقر أو غنى والمبيع لا يصح أن يكون مجهولاً قال المأذرى: واشتراط جواز بيعه قبل قبضه للاحتراز عما لو كان طعاماً من بيع واشتراط بيعه بغير جنسه لأنه إذا بيع بجنسه وكان المباع غير حال فقد يتغير سوقه عند حلوله بزيادة ففيه سلف بزيادة فمنع بجنسه ولو حال ولم يتغير سوقه سدا للزريعة لظهور التعليل في بعض الصور (و) يحرم (بيع العربون)

(١) أي بقدر لفظ مال على الوجه الأخير وبقدر لفظ بيع عليه وعلى الأولين

(٢) قوله وحقيقته تشمل ثلاثة أقسام (الخ) قد عرفت أن بيع الكاليء بالكاليء هو بيع الدين بالدين وتقسيمه إلى ثلاثة أقسام ومن جعلها بيع الدين بالدين يقتضى تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره وهو باطل ويجب أن يبيع الدين بالدين لغة يشمل الأقسام الثلاثة لأن كلاماً من فسخ ما في الذمة في مؤخر وبيع الدين بالدين وتأخر رأس مال السلم يمال له بيع الدين بالدين لغة الذي هو بيع الكاليء بالكاليء إلا أن الفقهاء خصوا كل واحد منهما باسم يخصه فيكون المقسم هو المعنى اللغوي والأقسام اصطلاحية

وتفريق أم من ولدها مالم يشغر وفسخ

ويقال أربون بضم أول كل وفتح (١) ويقال له عربان وأربان بضم أول كل ففيه ست لغات وهو أن يشتري سلعة بشمن على أن يعطى المشتري البائع شيئا من الثمن على أن المشتري إن كره البيع لم يعد إليه مادفعه للبائع وإن أحبه حاسبه به من الثمن أو تركه له مجانا لأنه من أكل أموال الناس بالباطل فإن أعطاه على أنه إن كره البيع أخذه وإن رصيه حاسبه به جاز ويختم عليه إن كان لا يعرف بعينه لئلا يتردد بين السلفية والتمنية (و) يحرم (تفريق أم (٢)) أى والدته نسب مسلمة أو كافرة غير حرية مجنونة أو عاقلة لأب أو جد أو جدة أو خالة ولا أم رضاع (من ولدها) وإن من زنا وظاهره ولو مجنونا وأمه كذلك إلا أن يخاف من أحدهما حصول مزر بالآخر ولو كان الجنون بأحدهما فقط فتمنع التفرقة في العاقلين والمجنونين أو أحدهما ولعل وجه منعها في جنونها مع عدم توليها احتمال عود عقلها قبل انفار له لأن علة منع التفرقة التوله الوارد في خبر ألا لا توله والمدة بولدها وتوله بمنزلة فوقية مضمومة فواو مفتوحة فلام مفتوحة مشددة فهاء أى لا يفعل ما يوجب الوله أى ذهاب العقل بالتفريق وفي خبر آخر من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة

ومحل منع التفرقة (مالم يشغر) بفتح أوله وتشديد ثانية وهو بمنزلة فوقية أو ناء مثله مفتوحة ويجوز أيضا ضم أوله وسكون ثانية مع المثناة فقط أى مدة عدم نبات بدل رواضعه بعد سقوطها فان نبات جاز التفريق والظاهر أن المراد نبات كلها لا بعضها ولو المعظم والظاهر أيضا أنه إذا نباتت كلها جاز التفريق وإن لم ينبت نباتها. وأن يراعى زمن سقوطها المعتاد حيث لم تسقط بالفعل ولا بد من كون الانفار معتادا فلا تفريق إذا عجل به الانفار وأسنان الرواضع ما نبت مدة الرضاع ومحلله أيضا مالم ترض الأم بالتفريق فان رضيت جاز لأنه حق لها على المشهور ومنع التفرقة خاص بالعاقل لا غيره فتجوز على المشهور (وفسخ)

(١) (قوله بضم أول كل وفتح) وعند ضم الأول في كل تسكن الراء وفي حالة فتحه تفتح الراء وهو اسم مفرد لا جمع ولا اسم جمع وقد ثبت أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع العربان وأيضا فيه غرر وأكل أموال الناس بالباطل

(٢) (قوله ويحرم تفريق أم الخ) لقوله عليه الصلاة والسلام (من فرق بين والدته وولدها) وفي رواية من أمر بتفريق والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة) وهو حسن صحيح نقله الخرش وقد نقله الشارح بإحدى روايته

ان لم يجمعاها في ملك وبيع وشرط يناقض المقصود

العقد المتضمن للتفرقة (إن لم يجمعاها في ملك) ومحل الفسخ حيث لم يفت المبيع وإلا لم يفسخ ويجبران على جمعها في حوز قالة اللخمي ومثل فسخ البيع إن لم يجمعاها في ملك. فسخ هبة الثواب ودفع أحدها صداقا والمخالعة به لإجارة أحدها أو تزويج الأم فلا فسخ لعدم التفرقة في الملك (و) يحرم (بيع وشرط (١) يناقض المقصود) من المبيع كان لا يبيع عموما أو إلا من نفر قليل وأما ألا يبيع من فلان أو من نفر

(١) (قوله ويحرم بيع وشرط الخ) أعلم أن الشروط المتعلقة بالبيع أربعة أقسام (الأول) شرط ما يقتضيه العقد كتسليم المبيع والقيام بالعيب ورد العوض أو ما يقتضيه ككونه لا يؤول إلى غرر أو فساد الثمن أو المئمن وغير ذلك وهذا القسم صحيح لازم يقضى به مع الشرط ولا يقضى به دون الشرط إلا ما اقتضاه العقد فإنه يقضى به ولو لم يشترط (القسم الثاني) ما يؤول إلى الإخلال بشرط من شروط صحة البيع المتقدمة كشرط ما يؤدي إلى جهل وغرر في العقد أو في الثمن أو في المئمن أو إلى الوقوع في ربا الفضل أو ربا النساء وهذا النوع يوجب فسخ البيع على كل حال فانت السلعة أو لم تفت وترد بعينها إن كانت قائمة وترد قيمتها عند الفوات (القسم الثالث) ما يكون من الشروط منافيا لمقتضى عقد البيع مثل أن يبيع السلعة بشرط أن لا يبيعها المشتري أو لا يهبها أو على أن لا يتخذ الجارية أم ولد وهذا النوع يفسخ مادام البائع متمسكا بشرطه لأن فيه تحجج على المشتري (القسم الرابع) ما يكون الشرط فيه غير صحيح إلا أنه ضعيف فلم تقع له حصة من الثمن وهذا النوع يصح فيه البيع ويبطل الشرط هذا تفصيل الإمام مالك رضي الله عنه في البيع المشتمل على شرط وذهب أبو حنيفة رضي الله عنه إلى تحريمه مطلقا متمسكا بما ورد من أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع وشرط وذهب ابن شبرمة إلى الجواز مطلقا عملا بما في الصحيحين من أن جابرا رضي الله عنه باع من رسول الله ﷺ ناقة واشترط حلابها وظهرها إلى المدينة وذهب ابن أبي ليلى إلى بطلان الشرط مع صحة البيع لحديث عائشة رضي الله عنهما أمرني رسول الله ﷺ أن اشتري بريرة وأعتقها وإن اشترط أهلها الولاء فإن الولاء لمن أعتق فجاز البيع وبطل الشرط ومن هذا كله تعلم أن الإمام مالك رضي الله عنه عرف الأحاديث كلها واستعملها في وجوها بعد أن أمعن النظر فيها فحمل ما ورد بالمنع والبطلان على ما كان منافيا لمقتضيات العقد من الشروط كان يؤدي إلى جهل أو غرر فإن البيع والشرط فيه فاسدان وحمل ما ورد بالجواز على ما كان من مقتضيات العقد أو من مصلحته فإن انعقد وشرط فيه صحيحان ولا يفيد مصلحة في البيع ولا يفسده ولا يزداد في الثمن ولا ينقص منه يصح فيه البيع ويبطل الشرط اهـ ملخصا من البنائي نقلا عن ابن رشد وغيره مع زيادة توضيح

أو يخل بالثمن وصح إن حذف بيع النجش وبيعه بالنفقة عليه حياته وبيع الحاضر للعمودى وتلقى السلع أو تلقى صاحبها وأخذها في البلد

قليل فيجوز ومثل ألا يبيع ألا يهب ألا يخرج به من بلد أو على أن يتخذها أم ولد أو يعزل عنها أولا يجيزها البحر إلا شرط العتق فانه جائز وإن كان مناقضا لمقتضى العقد (أو) أى ويحرم بيع وشراء (يخل بالثمن) بأن يؤدى الشرط إلى جهل فيه إن كان السلف من المشتري فان كان من البائع فالجهل في الثمن إذ الانتفاع غير معلوم وذلك كاشتراط السلف مع البيع كان السلف من البائع أو من المشتري وينسخ البيع إن لم يفت المبيع فان فات ففيه الأكثر من الثمن والقيمة إن كان المشتري سلف البائع لأنه أخذها بالنقص فعومل بتقيض قصده فان كان السلف البائع ففيه الأقل منهما لأنه أملك ليزداد فعومل بتقيض قصده (وصح) البيع (إن حذف) الشرط المناقض والمخل بالثمن وبقي شرط يقتضيه العقد كشرط تسليم المبيع والقيام بالعيب وشرط لا يقتضيه ولا ينافيه كشرط رهن وجهل وأجل وخيار (و) يحرم (بيع النجش) والنهى يتعلق بالبائع حيث علم الناجش وإلا تعلق بالناجش فقط وجعل من البياعات باعتبار بناء غيره عليه مستقبلا وهو أن يزيد في سلعة على قيمتها من غير إرادة شرائها لغير غيره فيقتدى به فخرج استفتاح نحو شيخ سوق ابني عليه غيره فانه جائز للاستفتاح من يجهل قيمتها كما لابن عرفة ويخير المشتري في النجش بين رد المبيع والتماسك به إن كان قائما وإلا ففي القيمة وتمن النجش حيث علم البائع بالناجش وإلا فلا خيار له (و) يحرم (بيعه) ذاتا أو منفعة (بالنفقة عليه حياته) لما فيه من الفرر ويرد مع القيام ويغرم المشتري القيمة يوم القبض مع الفوات ويرجع بقيمة ما أنفقه على البائع في الحالين إن كان مقوما وبمثله إن كان مثليا معلوما والافقيمتة أيضا ويتقاصان فمن له فضل أخذه (و) يحرم (بيع الحاضر) سلعا (لعمودى) أى يحرم أن يكون الحاضر سمسارا للعمودى في سلع لا تسمى لها عند العمودى ولا يعرف ثمنها بحاضرة ونيس المراد أن يكون العمودى مشتريا من الحاضر فانه جائز كجواز بيع الحاضر للعمودى سلعا عمودى مثله وبيع حاضر حاضر سلعا عمودى يعرف سعرها بحاضرة أو اشتراها فيتولى بيعها له وكذلك يحرم شراء الحاضر للعمودى بسلع نالها بغير ثمن ولا يعرف ثمنها بالحاضرة وأما غيرها فيجوز ودليل النهى ما ورد في الخبر من قوله عليه الصلاة والسلام لا يبيع حاضر لباد وقوله يدعو الناس في غملاتهم يرزق الله بعضهم من بعض (و) يحرم (تلقى السلع) التي مع صاحبها قبل هبوطه البلد لخبر لا تلقوا الجلباء (أو تلقى صاحبها) قبل هبوطه ليشتري منه ما وصل قبله أو يصل بعده (و) مثل ذلك (أخذها) أى شراؤها (في البلد) من صاحبها

بصفة ولا يفسخ وكل بيع نهى عنه فهو فاسد الا لدليل وينتقل الضمان فيه بالقبض ويرد

المقيم أو الذي قدم قبل وصول السلع له أو لسوقها إن كان لها سوق (بصفة) ولو لقوته (و) إذا وقع (لا يفسخ) بل صحيح وهذا إذا كان منزله في البلد أو داخل ستة أميال فإن كان على ستة أميال إلى يومين له أخذ ما يحتاجه لقوته لا للتجارة فإن زاد على اليومين جاز له الشراء ولو للتجارة وهذا التفصيل إن كان لها سوق فإن لم يكن لها سوق جاز مطلقا قرب أو بعد ولو للتجارة وليس من التلقى الخروج لشراء ثمر الحوائط ونحوها التي يلحق أربابها الضرر بتفريق بيعها وكذا بشراء الطعام وغيره من السفن بالساحل إلا أن يأتي من ذلك ضرر وفساد فهو كاحتكاره (وكل بيع نهى عنه) مما تقدم أو غيره (فهو فاسد) لأن النهي يقتضي الفساد شرعا (الا لدليل) شرعى يدل على صحة ذلك النهي عنه كالنجش والمصراة فلا فساد ويكون حينئذ مخصصا لتلك القاعدة أو على أن يباعا خاصا لا يقض في حالة جمعهما بمالك فلهنهي عنه ثلاثة أقسام فاسد ينقض أولا ينقض مدونه والثالث صحيح كالنجش والمصراة (وينتقل الضمان) للمبيع المستفيع به شرعا (فيه) أي في البيع الفاسد على البت إلى المشتري (بالقبض) المستدر نقد المشتري الثمن أم لا كان المبيع يدخل في ضمان المشتري في البيع الصحيح بالعقد أو بالقبض وقولي المستفيع به شرعا مخرج لشراء الميتة والزبل فضمانه من بائعه ولو قبضه المشتري بل ولو ألتفه فلا ضمان عليه لأنه لا قيمة له شرعا ويرجع على البائع بالثمن إن كان أقبضه له وللمشتري كلب مأذون في اتخاذه وقبضه فضمانه إذا تلف بغير صنع المشتري كسماوى من بائعه على المشهور وقيل من المشتري وسواء هلك قبل نقد الثمن أو بعده فيرجع بثمنه على البائع فإن قتله المشتري ضمن قيمته كاتلافه جلد الميتة لكن لا من حيث البيع بل من حيث التعدي فيما تضمن قيمته شرعا وقولي على البت احترازا من المبيع فاسدا على الخيار فضمانه من بائعه بعد قبض المشتري لأنه لو كان صحيحا لكان الضمان منه فاحرى الفاسد وقولي المستمر احترازا عن الامة المبيعة فاسدا المتواضعة إذا قبضها المشتري قبل حيضها ولم يقبضها بعد وضعها عند أمينة وبعد حيضها فإن ضمانها من البائع لأن قبض المشتري لها السابق على الموضوعة ليس مستمرا واحتراز أيضا عن قبض المشتري للسلعة في الفاسد ثم ردها للبائع على وجه الأمانة أو غيرها كما لو استثنى ركوب دابة وأخذها بعد قبض المشتري لها فاسدا ثم هلكت فالضمان من البائع (و) إذا قبض المشتري المبيع فانه (رد) لربه (١) وجوبا لفساده

(١) (قوله رد لربه الخ) أى من غير احتياج لحكم برده إن كان مجمعا على فسادده وأما إن كان مختلفا في فسادده فلا بد من فسخ الحاكم أو من يقوم مقامه كالحكم والمدول يقومون مقام الحاكم عند نذرهم امانهم أمانته أو بعدم اعتناهم بالأمور فإن غاب أحدهما رفع الأمر الآخر للحاكم أو من يقوم مقامه

(م ٨ عمروسى) جزء ثانى

من غير غلة فان فات معنى المختلف فيه بالثمن وإلا ضمن قيمته حينئذ ومثل المثل في الصحيح بالعقد إلا أن يكون فيه حق توفية

وبقائه على ملك بائعه إن كان باقيا (من غير غلة) تصحبه (١) بل يأخذها المشتري ولو علم بالفساد ولا يرجع على البائع بالنفقة لأن من له الغلة عليه النفقة فان أنفق على مالا غلة له رجع بما أنفق فان أنفق على ماله غلة لا تنق بالنفقة رجع بزائد النفقة وقد يرجع بالنفقة مع كون الغلة له وذلك فيما إذا أحدث في المبيع فاسدا ماله عين قائمة كبناء وصنع فيرجع بذات مع كون الغلة له كسكناء وابسه فالأقسام ثلاثة (فان فات) المبيع فاسدا (معنى المختلف فيه) بين العلماء ولو خارج المذهب (بالثمن) مثال المختلف فيه رجع حب أفرك قبل يبسه وجمع الرجلين سلعتيهما في البيع (والا) يكن مختلفا فيه بل متفقا على فساده (ضمن قيمته حينئذ) أي حين القبض (و) ضمن (مثل المثل) إذا بيع بكيل أو وزن ولم يجعل ذلك بعد ووجد المثل وإلا ضمن القيمة يوم القضاء عليه بالرد ومحل القيمة في الجزاف حيث لم تعلم مكينته بعد فان علمت وجب رد مثله والفوات يكون بتغير السوق في غير المثل والعقار وبطول الزمان في الحيوان حيث لم يحصل فيه تغير ذات ولا سوق وفي المدونة الثلاثة الأشهر ليست نفوت وبإلطاء وتغير ذات غير المثل وبقل العرض والمثل لمحل بكلفة وبخروج المبيع عن يد المشتري بيع صحيح أو هبة أو صدقة وبتعلق حق به كرهنه ولم يقدر على فككه لعسر ونحوه وكجاراته اللازمة وبالباة والغرس في الأرض إذا كانا عظيمي المؤنة (و) يتقل الثمن (في) البيع (الصحيح) العقد (حيث لم يكن فيه حق توفية كحيوان غير غائب على الوصف وعقار بيع جزا فان كان فيه حق توفية فأشار له بقوله (إلا أن يكون فيه) أي المبيع (حق توفية) من كيل أو وزن أو عدد فلا يكون الضمان فيه بالعقد وإنما يكون بالقبض ولما أنهى الكلام على البياعات المنهى عنها بنص الشارع شرع في ذكر بياعات لا نص فيها عنه بقوله وإنما يتوصل بها إلى المنهى عند فمضت حماية للذريعة (١) والذريعة بإزالة المعجزة الوسيلة إلى الشيء وأصلها عند العرب ما تألفه

(١) (قوله من غير غلة تصحبه الخ) أي لأنه ن في ضمانه والغلة بالضمان ومحل عدم رد الغلة إذا لم يكن المبيع موقوفا على غير معين واستغله المشتري عالم بذلك فانه يرد الغلة وكذلك إذا كان موقوفا على معين وعلم بوفيته عليه والحال أنه أي الموقوف عليه لم يرض ببيعه فان المشتري يرد الغلة

(٢) (قوله حماية للذريعة الخ) أي دفعها لما لا منها ذريعة للمنع وهو سلف جر نفا وقوله نقلت الى البيع الجوز أي الذي هو الثاني والمراد أنه جائز صورة لأن المذهب أنه قائل بالمنع وكل شيء كان وسيلة

ومن باع سلعة لشخص لأجل ثم اشتراها منه بجنس الثمن

الناقة الشاردة من الحيوان لتنضبط به ثم نقلت إلى البيع الجائز المتحيل به على ما لا يجوز وكذلك غير البيع على الوجه المذكور فهو من مجاز المشابهة والذرائع ثلاثة ما أجمع على الغائه كالمنع من زرع الغنم لأجل الخمر وأما أجمع على إعماله كالمنع من سب الاصنام عند من يعلم أنه يسب الله تند ذلك وما اختلف فيه كالنظر للأجنبية والنحوث معها ويوع الآجال ومذهب مالك منعها أي منع بيع الآجال والمراد ما اختلف فيه بين العلماء والنظر للأجنبية أي بغير شهرة وكذا ما عده فالك يجوز وغيره يمنعه إذا ما بشهوة متفق على منعه ابن عرفة يوع الآجال يطلق مضافا ولغبا الأول مأجل ثمنه العين وما أجل ثمنه غيرها سلم والثاني لقب لتكرر بيع عاقدي الأول ولو بغير عين قبل انقضائه انتهى قوله لتكرر الخ خرج به عدم تكرار البيع في العقدة وتكررها من غير عاقد الأول فمال (ومن باع سلعة لشخص لأجل) إشارة إلى أن شروط بيع الآجال المتطرق إليها التهمة خمسة أن تكون البيعة الأولى لأجل فلو كانت نقدا كانت الثانية نقدا أولا لأجل فليست من هذا الباب وأن يكون المشتري ثانيا هو البائع أولا أو من تنزل منزله وأن يكون المشتري ثانيا هو المبيع أولا كما أشار إليها بقوله (اشترها) أي اشترى البائع الأول السلعة التي باعها وأن يكون البائع ثانيا هو المشتري أولا أو من تنزل منزلته كما أشار له بقوله (منه) أي من الشخص الذي باع له السلعة والمنزل منزلة كل وكيله سواء علم الوكيل أو المار كل ببيع الآخر أو شرائه أو جهلا وعبد كل ان كان غير مأذون له أو مأذونا وهو يتجر للسيد كوكيله وان تجر لنفسه جاز شراؤه فلو مات البائع فوارثه كهبوأما لو مات المشتري فلا يكون وارثه كهبولحل ما عليه بموته فتخرج المسألة عن بيع الآجال وأن يكون الثمن الثاني من صنف ثمنه الذي باع به كما أشار له بقوله (بجنس الثمن) الأول كان عينا أو طعاما أو عرضا وجواب الشرط في قوله ومن باع الخ محذوف تقديره ففي ذلك اثنتا عشرة صورة من ضرب ثلاثة صور الثمن الثاني وهو اما مثل الأول أو أقل أو أكثر في أربعة صور الشراء الثاني وهو إما نقدا أو بالأجل أو أقل منه أو أكثر وضابط الجائز من هذه الصور أن يتساوى الاجلان وإن اختلف الثمنان أو يتساوى الثمنان وإن اختلف الاجلان فإن اختلف الاجر وانثن

لشيء ما عدا المعنى الحقيقي وقوله المتحيل به على ما لا يجوز وهو السلف جر نفعا وقوله من مجاز المشابهة أي شبهنا كل شيء كان وسيلة لشيء غير المعنى الحقيقي بالمعنى الحقيقي والمستعار لفظ ذريعة والمستعار له العقدة التي يتوصل بها إلى ما لا يجوز والجامع أن كلا من المعنيين المستعار له والمستعار منه يتوصل به إلى غيره وهذا كله بحسب الأصل والافتظ ذريعة الآن صار حقيقة عرفية على المعنى المراد عند الفقهاء

فان كان بأقل نقدا أو لدون الأجل أو بأكثر منه لأبعد امتنع وإلا جاز فان تأجل بعض الثمن امتنع
ماتعجل فيه الأقل أو بعضه.

فانظر إلى اليد السابقة بالعطاء فان خرج منها قليل عاد إليها كثيرا فامنع وذلك في ثلاث صور وهي أن يشتري
ماباعه بعشرة بثمانية نقدا أو لدون الأجل أو باني عشر لأبعد من الأجل وقد أشار إليها بقوله (فان كان)
اشترى ماباعه بعشرة لشهر (بأقل) من الثمن الأول كثمانية (نقدا أو لدون الأجل) الأول
كنصف شهر (أو بأكثر منه) أي من الثمن الأول كاثني عشر (لأبعد) من الأجل الأول كشهري
(امتنع) في الثلاث صور (١) لأن المشتري الثاني وهو البائع الأول يدفع في الأوليين ثمانية الآن وهي
نصف شهر يرجع إليه بعد شهر عشرة والبائع الثاني وهو المشتري الأول يدفع في الأخيرة بعد شهر
عشرة يأخذ بعد شهر آخر اثني عشر فالبائع الأول مسلف في الأوليين بزيادة والمشتري الأول مسلف في
الأخيرة بزيادة وماعدا هذه الثلاث صور جائز وهي تساوي الثمنان مطلقا نقدا أو لدون الأجل أو
بالأجل أو لأبعد وما إذا كان الثمن الثاني أقل للأجل أو لأبعد وما إذا كان الثمن الثاني أكثر نقدا
أو لدون الأجل أو للأجل فهذه تسع صور داخلية في قوله (وإلا جاز) أي وإلا يكن الثمن الثاني أقل
بل مساويا مطلقا أو أقل أو للأجل أو لأبعد أو أكثر نقدا أو لدون الأجل أو للأجل جاز في التسع
ولما ذكر أحوال تعجيل الثمن الثاني كله أو تأجيله كله وكانت أربعة في ثلاثة ذكر أحوال تعجيل بعضه
في كل الصور وتأجيل البعض الباقي إلى أجل دون الأجل الأول أو مثله أو أبعد وهذه الثلاثة مضروبة
في أحوال قدر الثمن الثلاثة فتكون الصور تسعة وتسقط صور النقد الثلاث فقال (فان تأجل بعض
الثمن امتنع) من صور التسع اثنتان في قوله (ماتعجل فيه الأقل) أي كله على الأكثر وعلى بعضه فالأولى
كبعه سلعة بعشرة لأجل ثم اشتراها بثمانية أربعة نقدا وأربعة لدون الأجل والمنع لدفع قليل في كثير
والثانية أن يشتريها في المرض المذكور باني عشر خمسة نقدا أو سبعة لأبعد من الأجل لأن البائع تعجل
الأقل وهو العشرة على بعض الأكثر وهو السبعة التي لأبعد فالمشتري الأول يدفع بعد شهر خمسة عوضا
عن الخمسة الأولى وخمسة يأخذ عنها بعد ذلك سبعة واثنتان في قوله (أو) تعجل فيه (بعضه) أي الأقل على
كل الأكثر أو على بعضه فالأولى كبعه سلعة بعشرة لشهر ثم يشتريها منه بثمانية أربعة نقدا وأربعة للأجل
لأنه تقع مقاصة في أربعة عند الشهر ويأخذ ستة عن الأربعة التي نقرها أولا فهو مسلف بمنفعة والنية

(١) (قوله امتنع في الثلاث صور الخ) أي منعا للثمة ولأنه يؤدي إلى سلف وبيع وذلك ممنوع

صراحة وكل ما يؤدي إليه كذلك

فصل الخيار جائز بشرط ففي الدار كشهري

أن يشتريها بثمانية أربعة نقدا وأربعة لا بعد من الاجل لان المشتري الاول يدفع بعد شهر عشرة ستة في مقابلة الاربعة الاولى فهو سلف بمنفعة وأربعة يأخذ عنها بعد ذلك مثلها فيصير الممنوع أربعة صور والخمسة الباقية جائزة وهي ما إذا تساوى الثمنان وإذا اشترى بأكثر بعضها نقدا أو بعضها لدون الاجل أو للاجل ولما أنهى الكلام على أركان البيع وشروطه وما يعرض له من صحة وفساد وكان من أسباب فساده الفرر وكان بيع الخيار مستثنى من ذلك لكونه رخصة كما قال ابن عرفة اتبع ذلك بالكلام عليه فقال .

« فصل »

(الخيار جائز) لورده في الخبر ولذا قال الشافعي ونحوه لا بن عبد السلام لولا الخبر عن رسول الله ﷺ لما جار الخيار أصلا لا في ثلاث ولا في غيرهن أي لانه غرر (١) وعرفه ابن عرفة بقوله يبيع وقف به على إمضاء يتوقع انتهى قوله وقف به أولا إشارة إلى أن البت الاول يتوقف على إمضاء يأتي وأخرج يبيع البت والخيار الحكمي أي خيار النقيصة الذي هو بيع آل إلى خيار والفرق بين خيار التزوي والنقيصة أن موجب الخيار أمام صاحب للعقد أو متقدم عليه الاول التزوي والثاني النقيصة لانه يعيب سابق على العقد وأخرج بقوله (بشرط) خيار المجلس فانه غير معمول به عندنا وعند أبي حنيفة وهو قول النخعي السبعة واشترطه في العقد يفسده لانه مجهول ولما ذكر في الموطأ حديث خيار المجلس قال عقبه والامل عندنا على خلافه وعمل أهل المدينة كالتواتر وهو يقدم على خير الأحاد وذكره في موطئه لئلا يتوهم أنه لم يبلغه والعادة عندنا كالشرط ثم ذكر أن أمد الخيار يختلف باختلاف المبيع بقوله (ففي الدار كشهري) أي فأمد الخيار في امدار وبقية أنواع العمار يكون شهرا ونحوه ستة أيام كما في المدونة وفي الموازية والواضحة شهران ولا يجوز له أن يسكنها مدة الخيار بأهله كثيرا بشرط أو بغير شرط لاختبار حالها أم لا ويفسد البيع باشتراطه في هذه الاربعة إن سكن بغير أجر لانه من بيع العربون

(١) (قوله لانه غرر الخ) فهو مستثنى من بيع الفرر وحجر المبيع وفي كونه رخصة خلاف وتظهر فائدة الخلاف في كون بيع الخيار رخصة أو عزيمة في وجهين أحدهما في الدليل الدال على جوازه فان قلنا إنه عزيمة فالدليل الدال على إباحته هو الدليل الدال على إباحة سائر البيوع وان قلنا انه رخصة فدليله خاص به والوجه الثاني أنه لا يقاس عليه غيره على انه رخصة وأما على أنه عزيمة يكون أصلا لقياس غيره انتهى مخلصا من البناني مع إيضاح

وفي الرقيق كجمعة والدابة والثوب كثلاثة فان زادت المدة أو وقع على مشورة بعيد فسد البيع
كشرط نقد فيه وفي عهدة ثلاث ومواضعة

فان كان بأجر جاز فيها فهذه ثمانية فان سكن بسيرا لغير اختبارها جاز بشرط وبغيره بأجر لا بغيره فيهما
ولا اختبارها جاز بشرط وبغيره بأجر وبغيره فهذه ثمانية أيضا واختبارها وجيرانها يمكن بميته ليلا من
غير سكني بأهله (و) أمد الخيار (في الرقيق) يكون (كجمعة) أي الجمعة ونحوها اليوم واليومان وإنما
توسط في أمد الخيار في الرقيق لا مكان كتم عيوبه لأرادته البقاء عند المشتري وغيره من الحيوان ليس
كذلك ولذلك يجوز له أن يستخدمه لانه لا يختبر حاله إلا به حيث كان من عبدة الخدمة وكانت يسيرة
لائم لها فان كان ذاصعة لم يستعمله إن أمكن معرفتها بدونه وهو عند البائع وإلا استعمله وعليه أجرته
ولا يلزم من الاستخدام الغيبة عليها إن كانت أنثى لانهما تجعل تحت يد أمين وأنق وقت الخدمة (و) أمد
الخيار في (الدابة والثوب) يكون (كثلاثة) أيام وإن كان الثوب فيه لا يحتاج فيه إلا إلى قياسه ومعرفة
تمنه لكن وسع فيه لعدم اسراع تغيره وهذا في دابة ليس شأنها أن تركب أو شأنها أن تركب ولم يشترط
اختبارها به فان شرط اختبارها به ومثله الحرث عليها والطحن والحمل والدرس والسقي فأمد الخيار فيها
يوم ونحوه وأما لو شرط اختبارها للركوب ولغيره لمعرفة أهلها فثلاثة أيام (فان زادت المدة) المشترطة عن أيام
الخيار بكثير (أو وقع) الخيار (على مشورة) شخص (بعيد) عن أيام الخيار بكثير (فسد البيع) وضمان المبيع من ثأمه
حينئذ ولو قبضه المشتري خلافا لمن قال إن قبضه ضمنه كالبائع الفاسد وكذلك يفسد البيع إذا شرط
البائع والمشتري الغيبة على المثل زمن الخيار لما فيه من التردد بين السلفية والتمنية وهو ظاهر في غيبة المشتري
وأما في غيبة البائع فيقدر أن المشتري ألزم الشراء وأخذه وحين شرط البائع الغيبة عليه أسلفه له فيكون
بيعا إن لم يردده وسلفا إن رده أشار له في التوضيح (كشرط نقد فيه) أي كما يفسد العقد إذا شرط البائع
النقد في المبيع بئار لتردده بين السلفية والتمنية مع حصول النقد ولكون الغالب مع شرطه حصوله نزل
الغائب منزلة الموجود فمنع وإن لم ينقد (يفسد البيع أيضا بشرط النقد) في (بيع الرقيق على) عهدة
ثلاث (لا سنة) لقلّة عيوبها فاحتمال السلف للثمن فيها ضعيف بخلاف عهدة الثلاث احتمال السلف للثمن فيها
قوى لانه يرد فيها بكل حادث (و) أمة (مواضعة) بيعت بتا للعلة المذكورة وهي التردد بين السلفية والتمنية
لاحتمال أن تظهر حاملا فيكون سلفا أو تحيض فيكون تمنا (١) وأما لو بيعت على الخيار فلا يجوز النقد

(١) (قوله فيكون تمنا) والمرق بينها وبين المستبرأة أن احتمال الحمل في المستبرأة أقل من احتماله في

وإذا فعل المشتري زمن الخيار بالمبيع ما يدل على الرضا فلا رد والضمان زمنه من البائع
والنفقة عليه والغلة له ويرد المبيع على البت بعيب قديم ثابت قدمه أو شهدت عادة للمشتري
بقدمه يمين إلا ما لا يطلع عليه إلا بتغير فان حدث به عيب قليل

ولو تطوعا لليلة المذكورة (وإذا فعل المشتري زمن الخيار بالمبيع ما) أى فعلا وأولى القول كقوله اخترت
الامضاء (يدل على الرضا) كتزويج الرقيق وكتأبته وكرهن المبيع أو إجارته أو إسلامه للصنعة أو
التسوق به المرة بعد المرة أو الجناية عليه حمدا أو نظره للفرج أو قصده (فلا رد) لأنه كانت ردا للمبيع إلا
الاجارة والإسلام للصنعة حيث لم ترد مدتها على مدة الخيار لأن الغلة للبائع زمن الخيار وإلا فرد منه
(والضمان زمنه) أى الخيار (من البائع) حيث كان مما لا يغاب عليه كدابة وادعى المشتري ضياعه ولم يظهر كذبه
ويحلف متهما أم لا أو كان مما يغاب عليه كثوب وحلى وقامت بينة على ضياعه أو تلفه بغير سببه من غير تفریط منه
وأما لو ظهر كذب المشتري مثل أن يقول ضاعت أول أمس بحضر فلان فيقول فلان لم يكن ذلك في علمي أو كان مما
يغاب عليه ولم تقم بينه على ضياعه فله ضمان من المشتري (والنفقة) زمن الخيار (عليه) أى على البائع لأن المالك
له زمنه (والغلة) الحاصلة في أيام الخيار كالبيض والابن (له) أى للبائع ومثلها ما يوجب للعبد أو يتصدق
به عليه زمن الخيار فهو للبائع وأرش الخساية من الأجنبي كذلك وينت للمشتري الخيار بين الرد
والامضاء ولا شيء له ولما أنهى الكلام على خيار التروي أتبعه بخيار التقيصة أى العيب فقل (ويرد
المبيع على البت) أى يثبت الخيار للمشتري في رده وعدمه (بعيب قديم) جرت العادة بالسلامة منه
كقطع عضو ولو أئمة وعور وأولى عمى وكى منقوص (ثابت قدمه) بالينة (أو) لم يثبت قدمه لكن
(شهدت عادة للمشتري بقدمه) أى استدلت أهل المعرفة بالعادة على قدمه لكن إن قطعت فالقول
للمشتري بلا يمين وإن رجحت فالقول قوله بيمين فقوله (يمين) فيما إذا رجحت قدمه وهو متعلق
يرد فان قطع للبائع بخدونه فالقول قوله بلا يمين وإن رجحت خدونه أو أشكل الأمر فالقول قوله
بيمين فان تنازع البائع والمشتري في وجود العيب وعدمه فالقول للبائع بلا يمين متمسكة بالأصل وهو سلامة
المبيع من العيب ثم استثنى من العيب قوله (إلا ما) أى عيبا (لا يطلع عليه) عند العقد (إلا بتغير) فى ذات
المبيع كسوس الخشب بعد شقه وفساد بطن الجوز ومرقئاء وعدم استواء بطيخ بعد الكسر فلا رد بذلك
ولا قيمة للمشتري فى نظر ذلك إلا لشرط أو عادة فيرد (فان حدث به) أى بالمبيع (عيب قليل) جدا
بحيث لا يؤثر انفصا كرمد وصداع وذهاب ظفر وخفيف حمى ووطء ثوب وقطع معتاد كقطع الشقة

فكعدم ومتوسطه أخلد القديم ورده ودفع المادث ومخرج عن المقصود في فيت المبيع ويتعين
الأرث وإن زاد فله أن يرد ويشترك بما زاد ويمنع من الرد به بيع حاكم ووارث رقيقا فقط يبين
أنه أرث وتبري غيرهما فيه مما لم يعلم إن طالت إقامته

نصفين دلس البائع أملا وكجعله اقيصا أو قباء إن دلس وإلا فتوسطه فكعدم) أي فوجوده كعدم
فإن تماسك فلا شيء له وإن رد فلا شيء عليه (و) إن حدث به عيب (متوسط) كزال دابة وعمى وشلل
وتزويج أمة (فله) أي المشتري أي يخير بين التمسك و (أخذ) أرش العيب (القديم ورده) أي المبيع
على بائعه (ودفع) أرش العيب (الحادث) عنده فإن تماسك قوم يوم ضمان المشتري سالما وبالقديم يعرف
نقصه وينسب لقيمتة سالما ويرجع بتلك النسبة وإن رد قوم سالما وبالعيب القديم وبالحادث يعرف
ماقصه الحادث ليرد أرشه إلا أن يقبله البائع بالحادث أن قبله فلا شيء له إن تماسك ولا شيء عليه إن
رد (و) إن حدث تغير (مخرج عن النقود) أي أخرج المبيع عما يقصد منه كبر صغير وهرم كبير
وقطع غير معتاد كجعل لشقة قلاء أو برانس (فيفيت) ذلك العيب (المبيع) ولا رد له (ويتعين) على
البائع دفع (الأرث) للمشتري دلس أم لا فيقوم سالما ومعيبا بالقديم ويأخذ المشتري من الثمن بنسبة
ماقصه القديم إلى قيمته سالما (وإن) فعل المشتري بالمعيب فعلا (زاد) به كصبغ (فله) أي للمشتري
(أن) يماسك ويأخذ أرش القديم أو (يرد ويشترك بما زاد) بتصبغه على قيمته غير مصبوغ معيبا لأنه
مخرج من يد البائع كذلك وتقوم الزيادة يوم ضمان المشتري ولما ذكر خيار القميصة ذكر موانعه وهي
ضمان مانع مطلق وسيأتي ومانع مقيد بالرفيق وهو اثنان أولهما قوله (ويمنع من الرد به) أي بالعيب
لا الاستحقاق (بيع حاكم) رقيقا لمدين ومغتم وغائب ولا يشترط أن يبين أنه حاكم (و) بيع (وارث)
لمضاء دين وتنفيذ وصية (رقيقة فقط) راجع للحاكم والوارث وقوله أن (يبين) الوارث (أنه أرث)
راجع للوارث فقط ومثل تبيينه علم المشتري بأنه أرث ومحل كون بيع الوارث والحاكم مانعا من رد
الرقيق بالعيب القديم حيث لم يكن كل عالما بالعيب ويكتمه وإلا فلا يكون بيع براءة وإذا ظن المشتري أن
البائع غير وارث وحاكم تم تبين أنه أحدهما فله الرد وإن لم يطلع على عيب قديم وأشار للمانع الثاني
المقيد به (و) (و) يمنع من الرد بالعيب القديم (تبري غيرهما) أي الحاكم والوارث (فيه) أي في الرقيق
بشرطين أحدهما قوله (مما لم يعلم) به البائع أي من عيب وجد به بعد الشراء لم يكن البائع عالما به والثاني
قوله (إن طالت إقامته) عند البائع بحيث يغلب على الظن أنه لو كان به عيب لظهر به فتنتفه البراءة
بهذين الشرطين فلا رد فإن باعه بفور شرائه وشرط البراءة فلا ينفعه على المشهور والبراءة التزام المشتري

وزواله إلا محتمل العود وما يدل على الرضى وحلف إن سكت بلا عذر في كاليوم وفوته حساً أو حكماً فإن تعلق به حق للغير فيرد بعد خلاصه إن لم يتغير والغلة للمشتري للفسخ

عدم المطالبة بعيب قديم أو مشكوك فيه وإنما تنفع في الرقيق خاصة كما تقدم وأما غيره فلا تنفع فيه البراءة من العيب ويكون شرط باطلا والعقد صحيحاً وله الرد بعيب قديم وجد به ثم أشار إلى المانع المطلق أى الغير المقيّد بالرقيق وهو ثلاثة أشار إلى الأول بقوله (و) يمنع من الرد بعيب قديم (زواله) أى العيب الكائن حين البيع أو قبله قبل النيام به على وجه تؤمن عودته عادة (إلا) أن يكون مازال (محتمل العود) كبوله بفرش في وقت ينكر وسلس بول وسعال مفرط واستحاضة ونزول دم من قبل ذكر وبرص وجذام حيث نال أهل لطب إنه يعود فنزوله ولو قبل البيع لا يمنع من الرد وأشار للمانع الثاني من الموانع المطلقة بقوله (و) يمنع من الرد بالعيب القديم في الرقيق وغيره (ما يدل على الرضى) بعد الاطلاع عليه من قول كرخيت أو فعل كنزوح الرقيق وكتابه واستعمال الدابة والعبد ولوزمن الخصام إلا إذا كان لا ينقص المبيع كسكنى الدار زمن الخصام فلا يدل على الرضا وأما في غير زمه بعد الاطلاع على العيب فيدل وأما ما نشأ عن تحريك كلبين فلا يدل على الرضى ولو في غير زمن الخصام إلا لطول سكوته بعد علم العيب فيدل (و) من اطلع على عيب قديم فيما اشتراه وسكت (حلف إن سكت بلا عذر في كاليوم) ورده فإن سكت أقل من كاليوم رد بلا يمين وأكثر فلا رد له وانظر ما الرد بنحو اليوم فإن سكت لعذر فله الرد مطلقاً وأشار للمانع الثالث من الموانع المطلقة بقوله (و) يمنع حق الرد بالعيب القديم في الرقيق وغيره (فوته) أى المبيع (حساً) كتلفه عمداً أو خطأ أو غصبه منه (أو حكماً) ككتابة وتزوير وعق وصدقة وهبة قبل الاطلاع على العيب فلا خيار للمشتري ويكون له الارش لا للمتصدق عليه والموهوب له إذ لم يخرج عن ملك المشتري إلا المبيع فالارش لم يتناوله وحيث قلنا له الارش فيقوم سالماً ومعيباً وبأخذ من الثمن النسبة ثم أشار إلى ما إذا تعلق به حق للغير بقوله (فإن تعلق به) أى بالمبيع المعيب (حق للغير) قبل الاطلاع على العيب كرهته وإجارتته فلا يفوت رده بذلك ويصير لخلاصه (فيرد بعد خلاصه) من ارهن أو الاجارة (إن لم يتغير) في دانه فإن تغير جرى فيه ما تقدم من الغير القليل والموسط والمخرج عن المقصود (والغلة) التى لا يكون استيفؤها دليلاً على الرضى سواء نشأت عن غير تحريك كلبين وصوف أو عن تحريك قبل الاطلاع على العيب وكذا بعده في زمن الخصام كسكنى دار لا ينقص (للمشتري) من حين العقد اللازم (للفسخ) لا يبيع بسبب العيب أى الدخول في ضمان البائع بأن يرضى بالقبض أو بالثبوت عند حاكم وإن لم يحكم وأما البيع غير اللازم كبيع الفضولى فإنه لا غلة

(م ٩ عمروسى) جزء ثانى

ولا يرد بغلط ولا بغبن ويرد في عهدة الثلاث بكل حادث وفي عهدة السنة بجذام وبرص وجنون

فيه للمشتري مع علمه لانه حينئذ كالغاصب إلا أن يجيز انالك البيع فالغلة للمشتري وبهذا التقرير لا تخالف بين ماهنا وبين قوله ما يدل على الرضى وتقدم ذلك أيضا وأما الولد والصوف التام والثمرة المؤبرة يوم العقد فليس كل غلة وسواء اشتراها حاملا أرحمت عنده فيرد ماد كالبائع ويرجع قيمة السقي والعلاج والظاهر أن مثل الاصول الحرة ان يرجع بنقصه حيث لا غلة له بخلاف الثمرة الغير المؤبرة يوم العقد وأولى إذا وجدت بعد العقد فهي غلة يفوز المشتري بها إذا أزهرت وإن لم تجز (ولا يرد) المبيع (بغلط) فيه أى جهل اسمه الخاص وسماه باسمه العام الذى يطلق عليه على وجه العموم مع العلم شخص المعقود عليه فلا ينفى ما مر من شرط علم المعقود عليه أن يبيع أو يشتري حجرا معيناً برخص ثم تبين أنه ياقوته مثلاً لأنه يسمى حجرا فيفوز به المشتري ولا كلام للبائع وأولى إن لم يسمه أصلاً ولا فرق في الغلط بين أن يكون من المتبايعين أو من أحدهما مع علم الآخر فإن سماه بغير اسمه كما يبيع هذه ياقوته فتوجد حجرا أو قزديرا أو أبيعك هذه الزجاجة فتوجد ياقوته ولم يعلم بها البائع إلا بعد البيع فلا يلزم المشتري شراء فى الأولى لأن البائع إمامه ليس إن كتبه أو ظهر بالمبيع عيب ولا البائع البيع فى الثانية وانفرد أن التسمية بغير اسمه مضنة الجهل فكان له الرد بل كان العيب أن لا يصح البيع وأما التسمية باسمه العام فمضنة معرفته فلم تقبل دعواه خلافها إذ هو خلاف الغالب قاله الشيخ على السهورى (ولا) يرد البيع (بغبن) وهو على المشهور عبارة عن اشتراء السلعة بأكثر مما جرت العادة أن الناس يتفانون به أو يبيعها بأقل كذلك وقيل بأن يزيد على الثمن وقيل الثلث وأما ما جرت عادة به فلا يوجب ردا اتفاقا إلا أن يستسلم ويقال له سترسل وهو إما أن يخبره بأنه جاهل بقيمة البيع وثمنه فيقول له البائع قيمته كذا والأمر بخلافه كما فمره به المازرى أو يستأمنه بأن يقول له بعتى كما تبين الناس أو يقول البائع اشتري منى كما تشتري من الناس فيغره الآخر كما فمره به ابن رشد فله الرد على المعتمد وقيل لا يرد به مطلقا (و) من اشترى رقيقا على عهدة الثلاث فانه (يرد فى عهدة ثلاث بكل) عيب (حادث) بدنه أو بدنه ولو مونا أو غرقا أو حرقا أو سقوطا من عال أو قل نفسه ويستثنى من الملكية ذهاب ماله المشترط إذا ذهب زمن العهدة ولا يرد به لأنه لا شيء له منه فهو غير منظور إليه حيث اشترط للعبد ولو جل الصفقة وأما للمشتري له رده بذها به والنفقة زمنها على البائع والأرض وما وهب للعبد زمنها للبائع (و) يرد (فى عهدة السنة) الواحد من ثلاثة أدواء (بجذام وبرص وجنون) سواء كان بطبع أو مس جن لا إن كان بضربة

إن شرطاً أو أعتيدتا ويجوز قبل قبضه إلا طعام معاوضة المبيع على الكيل وتجوز الاقالة والتولية والشركة فيه قبل قبضه

أو طربة أو خوف لا مكان زواله بمعالجة دون الأولين ومحل رد الرقيق في العهدين (إن شرطاً) عند العقد ولو بحمل السلطان الناس عليها (أو أعتيدتا) فإن انتفى الشرط والعادة لم يعمل بهما في الرقيق ولما كان المذهب جواز تصرف المشتري فيما اشتراه كل وجه من وجوه التصرفات نبه على تصرفه بعوض غيره أخرى بقوله (ويجوز) لكل (قبل قبضه) له من بائه أو واهبه (إلا طعام معاوضة) أي الواقع في مقابلة عوض ربوي كان كقمح أم لا كتفاح ورمان فبمنع بيعه قبل قبضه وضابط منع بيع الطعام قبل قبضه أن يتوالى عقدتا بيع لم يتخللها قبض واحترز بقوله (المبيع على الكيل) أي الوزن أو لعدن المبيع جزافاً فيجوز بيعه قبل قبضه لأنه ليس فيه حق توفية فهو مقبوض بنفسه شراء فليس فيه توالي عقدتي بيع لم يتخللها قبض وبقوله المعاوضة عن طعام الصدقة والهبة لغير ثواب ومثلها طعام القرض فيجوز بيع ما ذكر قبل القبض لعدم توالي عقدتي بيع لم يتخللها قبض (وتجوز الاقالة) وهي ترك المبيع لبائعه (١) بثمنه فتجوز في الطعام المكيل قبل قبضه من البائع أو المشتري لأنها فيه ليست بيعاً بل حل بيع بخلافها في غيره فهي بيع إلا في الشفعة والمراخعة (و) تجوز (التولية) فيه أيضاً قبل قبضه بأن يولى ما اشتراه منه لنفسه لغير بائعه بثمنه (و) تجوز (الشركة فيه) أي في طعام المعاوضة المكيل (قبل قبضه) بأن يجعل المشتري جزءاً لغير بائعه باختياره مما اشتراه منه لنفسه بمثابة من ثمنه لأن الاقالة والتولية والشركة في الطعام قبل قبضه أشبهت القرض وخبر أبي داود وغيره من اتباع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه إلا ما كان من شركة وتولية وإقالة ومحل الجواز في التولية والشركة إذا استوى العقدان قدراً وأجلاً وحلوا ورهنًا وحملًا وإذا لم يشترط المولى والمشارك بالكسر على المولى والمشارك بالمتح أن ينقد عنه جميع الثمن أو حصته منه وإلا لم يحز لأنه يبيع وسلف منه لك ويفسخ إلا أن يسقط مشروط السلف شرطه فيصح وهذا التعليل ظاهر في الشركة وأما في التولية فلهل وجهه أن البائع ليس له مطالبة إلا على المولى بالكسر فينتف باشتراطها على المولى بالفتح لرفع طلب البائع فيكون يبعاً وسلفاً جرتفعا ...

(١) (قوله وهي ترك المبيع لبائعه الخ) خرج بقوله بثمنه ما إذا تركه بثمن آخر فإنه يكون يبعاً آخر لا إقالة وما إذا تركه هبة بغير عوض فإنه لا يكون إقالة ثم الاقالة يبيع يشترط فيها ما يشترط في البيع ويمنعهما ما به إلا في مسائل ثلاث الأولى في الطعام قبل قبضه الثانية في الشفعة الثالثة في المراخعة فإن الاقالة في هذه المسائل حل للبيع وليست يبعاً

« فصل » يتناول البناء والشجر الأرض وتناولتهما والبذر لا الزرع ولا الشجر المؤبر أو المنعقد كله أو أكثره إلا بشرط وإن أبر فلكل حكمه والدار الثابت والعبد ثياب مهنة

(فصل)

(يتناول) تناولاً عرفياً فيعمل به شرعاً لا لغوياً العند على (البناء والشجر الأرض) أي هما أي موضع البناء وموضع الشجر فقط دون حريمهما إلا أن يشترط أكثر حتى يشترط إفراغ البناء والشجر عنها والعقد يتناول البيع والوصية والرهن والوقف والهبة وغير ذلك (وتناولتهما) أي تتناول الأرض المعقود عليها ما فيها من بناء وشجر بحكم العرف والعادة لا بحسب اللغة ومحل ذلك كله حيث لا شرط ولا عادة بخلافه وإلا عمل عليه (و) تناول الأرض المعقود عليها (البذر) المغيب فيها (لا) تناول (الزرع) (الظاهر عليها) لأن إباره خروجه على المشهور والعمق بينه وبين الشجر والبناء أنهما كجزء منها بخلافه (ولا) يتناول العقد على (الشجر) ما عليه من الثمر المؤبر (كله أو أكثره) والتأبير خاص بالنخل وهو تمليق طلع الذكر على الأنثى لئلا تسقط ثمرتها وسواء اشترى الشجر فقط أو دخل ضمناً بأن اشترى أرضاً بها شجر فيه ثمر مؤبر (أو المنعقد) من غير ثمر النخل كخوخ وهو أن تبرز فيه الثمرة عن موضعها وتميز عن أصلها فقوله (كله أو أكثره) راجع للمؤبر والمنعقد ويكون الأقل تابعا للأكثر ومفهوم أكثر شيئان النصف وسيأتي والأقل المؤبر وهو تباع الأقل غير المؤبر ومثله غير المنعقد فلمبتاع ولا يجوز للبائع شرطه على المشهور بناء على أن المشتري مشترى (إلا بشرط) من المبتاع لجميع ما أبر أو انعقد كله أو أكثره فيكون له ولا يجوز اشتراط بعضه لأنه يبيع الثمر قبل بدو صلاحه بخلاف الكل لكونه تاماً وبصح رجوع قوله إلا بشرط لجميع ما تقدم (وإن أبر) أو انعقد النصف أو ما قاربه (فلكل حكمه) ما أبر أو انعقد للبائع ومقابل المبتاع إلا بشرط (و) تتناول (الدار) المبيعة أو المكتراة (الثابت) فيها المثل حين العقد كيب غير مخلوع وورف ورحى مبنية وسلم مسمر لا غير الثابت وإن كان شأنه الثبوت كباب مخلوع أو مهياً لباب بدار جديدة قبل تركيبه ولما ينقل من دلو وبكرة وحجر وخشب وأزبار وحيوان إلا لشرط (ر) يتناول العقد على (العبد) أي الرقيق ولو أمة (ثياب مهنة) بفتح

(١) (قوله لا تتناول الزرع الخ) ومثل ذلك إذا كان على الشجر زرع أبر فهو للبائع لما في الموطأ عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال من باع نخلاً قد أبرت فثمرها للبائع إلا أن يشترط المبتاع اهـ وقوله لأن إباره خروجه على المشهور ومقابل المشهور أن إبار الزرع وضع بذره في الأرض وعلى هذا فلا تتناول الأرض البذر

فقط ويجوز بيع ثمر ونحوه بداء صلاحه أو قبله مع أصله وعلى القطع إن نفع واحتيج له ولم يتألا عليه وبدوه في بعض

الميم على الأوضح وسكون الهاء ثياب الخدمة وإن لم تكن عنده (فقط) دون ثياب الزينة وإن كانت عليه إلا لشرط أو عرف ولا تقدم أنه يدخل البذر والتمر وغير المؤمر في العقد على أصلهما دون الررع والمؤمر شرع في الكلام على بيعهما منفردين فقال (ويجوز بيع ثمر) بثلاثة (ونحوه) كتمتع وشعير وقول حيث (بداء صلاحه) زده ملح وظهور حلاوة كشمس وبس حب وقرطم وبأشفاق بكمصفر مالم يستقر فن استقر كقلب نوز وجوز وفستق في قشره وكتمخ في سنبله وبذر كتان في جوزة لم يصح جزا فلا يغير مرئى ويصح كيلا وأما شرائها كرمع قشره فيجوز جزا فلو كان باقيا في شجره لم يقطع إذا بداء صلاحه لا بالنظر بشرط أن تكون ثمرته في رأس قصبتها كالقمح فإن كانت في جميع قصبتها كالقفل لم يحز لعدم إمكان حزره وأن يكون البيع عليه مع تبه كما دوا وضوع وشروط بيع الررع القائم أربعة أن يباع جزا فلو أن يكون ثمرته في رأس قصبتها وأن يباع مع تبه وأن يكون بعد اليبس وأما البرسيم فيشترط فيه أن يباع جزا فلو ولا يتأني فيه بقية الشروط والذي يجوز في غير البرسيم م يتعلق به البيع من زرع وما يخرج منه من تبن وفي البرسيم ما به من الإحلال إن يبيع على الرعي وبه وبما فيه من الحب إن يبيع ليعتصد ويؤخذ حبه وإذا بيع الكتان تعلق الحزر بما فيه من البذر والكتان (أو) بيع (قبله) (١) أي قبل بداء صلاحه لكن بيع (مع أصله) كبلح صغير مع نخله وزرع مع أرضه أو ألحق بأصله المبيع قبله (و) بيع ما ذكر منفردا قبل بداء صلاحه (على) شرط (القطع) في الحال أو قريبا منه بحيث لا يتقل عن طوره إلى طور آخر فيجوز بثلاثة شروط (إن نفع) أي كان منتفعا به (واحتيج له) أي احتاج له المتبايعان أو أحدهما (ولم يتألا) أي لم يقع من أهل محله أو أكثره التأثر (عليه) أي على قطعه فاتفق المشتري والبائع على بيع ذلك من غير وقوع مثل ذلك من أكثر أهل البلد لا يضر في الجوار فإن تألا أكثرهم عليه الفعل أو اعتمادوه قبل البيع المذكور كما إذا اشتراه على التبقية أو الإطلاق فيمنع (وبدوه) أي الصلاح (في بعض

(١) (قوله أو يبيع قبله الخ) الأصل في بيع الثمر قبل بداء صلاحه المنع لما روى في الموطأ عن عبد الله ابن عمر نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمشتري وروى فيه عن غيره أحاديث كثيرة تدل على ذلك وقد رخص فيما ذكره المصنف والشارح بشروطه

حائض كاف في جنسه إن لم تبكر وهو الزهو وظهور الحلاوة والتهيؤ للنضج واليبس وفي ذى
النور انفتاحه وفي البقول إطعامها وإذا أصاب المبيع من الثمار والمقايء جائحة وهو كما لا يستطاع

حائض (من الثمار ولو نخله) (كاف في جنسه) أى صنفه كنخل كله أو بين كله أو رمان كله فلا يباع
رمان يبدو صلاح نخل والمقشاة كالحائض فيكون في بيعها بد وصلاح البعض بخلاف الحب لا يباع إلا بعد
صلاح الجميع ومحل جواز بيعه بد وصلاح بعضه (إن لم تبكر) النخلة التى بدا صلاحها أى إن لم تكن
بأكورة أى سبق بلزمن الطويل الذى لا يحصل معه تنابع الطيب لمرض وهى كافية في بيع نفسها (وهو)
أى بد وصلاح في النخل (الزهر) بفتح الزاى وسكون الهمزة وبضمها وتشديد الواو كاحمراره واصفراره
وما في حكمها كالبلح الخضارى (وظهور الحلاوة) في غيره من الثمار كالشمش والعنب فليست الواو بمعنى
مع فهو من عطف المغاير (والتهيؤ للنضج) بأن يكون إذا قطع لا يفسد بل يميل إلى الصلاح كالوزل لأن
من شأنه أن لا يطيب حتى يدفن في التبن ونحوه (واليبس) أى بد وصلاح في الزرع يكون ييبسه بحيث
صار على حدة لا ينقص عنها (و) البدو (في ذى النور) بفتح النون أى صاحب الورق كالورد والياسمين
والنوفر والنسرين (انفتاحه) أى انفتاح أكامه فيظهر ورقه (و) بدو الصلاح (في البقول إطعامها)
أى بأن ينفع بها في الحال الباجى بدو الصلاح المغيث في الأصل كالماء والجزر والفجل والبصل إذا
اسفل ورقه وتم وانتفع به ولم يكن في قلعه فساد انتهى فقد اعتبر في بدو صلاح البقول قدرا زائدا على
مادرك أى وهو قولهم لم يكن في قلعه فساد وبدو الصلاح في البطيخ العبدلى الاصفرار وقيل النهيؤ للتطبخ
أن يعرف من الاصفرار وفي البطيخ الأخضر تكون له بحمرة أو غيرها وإذا كان المشتري يخلف
طلوما كالمقشاة والياسمين فهى للمشتري (وإذا أصاب المبيع) حالة كونه كائنا (من الثمار) جمع ثمرة
بنسبة والمراد بها هنا مطلق ما ينبت لا بالامتنى المصطلح عليه فقط وهو ما تجنى ثمرة ويبقى أصله وأما النبات
فمنه نوى ثمرة وأصله كالقمح (والمقايء) جمع مقشاة بهم مفتوحة ففان ساكنة فثلاثة فهمزة مفتوحة
وعجور وكجميز (جائحة وهو كما لا يستطاع دفعه) كسهاوى أى منسوب لله كالبرد بفتح الراء وسكونها والحر
والرياح والتلج والمطر والدود والقار والطير الغالب والجراد والحيش الكثير واختلف في السارق إذا لم يعلم
هل هو جائحة أم لا فلو علم فلا يكرن جائحة (وضع عن المشتري ما يقابلها من الثمن) فإن كان المصاب الثلث وضع ثلث
الثمن وإن كان أكثر فأكثر بشروط ثلاثة أشار إلى الأول منها بقوله (إن بلغ) المصاب (ثلث
المكينة) أى مكيلة المجاح تمرا أو نباتا أو ثلث الوزن أو العد في موزون ومعدود فيدخل البطيخ

دفعه وضع عن المشتري ما يقابلها من الثمن إن بلغ ثلث المكيلة وتركت لينتهى طيبها وأفردت
أو ألحق أصلها فإن كان المبيع أجناسا وأجيج بعضها وضعت أن بلغت قيمته الجميع وأجيج منه ثلث
مكيلته وإن تناهت الثمرة فلا جائحة وتوضع من العطش وإن قلت كالبقول ولزم المشتري البنى وإن قل

وأشار إلى الثاني بقوله (وتركت) على رؤوس الشجر (لينتهى طيبها) ومن أيام الطيب أيام
الجداذ المعتادة وهذا الشرط في غير ما يبيع على الجذ ومافى حكمه وأشار إلى الثالث بقوله (وأفردت)
عن أصلها بالعمد عليها (أو) اشتراها بعد بدو صلاحها ثم (ألحق أصلها) بها في الشراء وأما لو اشتراها
أولا قبل بدو صلاحها على القطع ثم اشترى الأصول فله إبقاؤها ولا جائحة وكذلك لو اشترى أصلها
ثم اشتراها ولو بعد بدو الصلاح أو اشتراها معا فلا جائحة ونعيب الثمرة كثلثها فيكون جائحة وتوضع
عن المشتري إن نقص ثلث قيمتها فأكثر ولا ينظر إلى ثلث مكيلتها (فن كان المبيع أجناس) سواء كان
حائطا أو حوائط كنخل وعنب وتين (وأجيج بعضها) جنسا أو بعضه من حائط فأكثر أو من كل
بعضه (وضعت) الجائحة بشرطين الأول (إن بلغت قيمته) أى قيمة الجنس الذى وقعت فيه الجائحة
(ثلث) قيمة (الجميع) أى جميع الأجناس التى وقع العقد عليها كان تكون قيمة الجميع تسعين وما أجيج
ثلاثين فأكثر والشرط الثانى قوله (وأجيج منه) أى من الجنس الذى وضعت فيه الجائحة (ثلث مكيلته)
فأكثر فإن فقد أحد الشرطين أو هما فلا جائحة فالنظر الأول بين القيمتين والثانى بين المكيلتين (وإن
تناهت الثمرة) المبيعة بعد بدو صلاحها على القطع ثم أجيحت (فلا جائحة) أقوات محل الرخصة وأما
لو اشتراها بعد بدو صلاحها على أن يجدها شينا فشيئا فأجيج ثلث مكيلتها ففيها الجائحة على مذهب المدونة
(وتوضع) الجائحة (من العطش وإن قلت) لأن سقيها على بائعها فأشبهت ما فيه حق توفية وشبه فى
وضعها وإن قلت قوله (كالبقول) والريحان والقرط حشيش يشبه البرسيم خلفه ومغيب الأصل كالجزر
ويجوز بيعه بشرط قلع شيء منه ويراه كان حوضا أو أحواضا كثيرة (ولزم المشتري الباقي) من الثمرة
بعد الجائحة (وإن قل) اتفاقا بخلاف ما إذا استحق جل المبيع فلا يلزم المشتري بأفيه بل يحرم التمسك
به لما فيه من إساءة عقدة بضمن مجهول حيث كان المبيع مقوما متعددا إذ لا يعلم ثمنه إلا بعد
نقويم المبيع كله أولا ثم تقديم كل جزء من الأجزاء فلو كان مثليا أو متجدا خير المشتري بين الرد والتمسك
بما يوبه من الثمن وفى الموصوف يرجع بمثل ما استحق ولو أكثر وفرق بين الجائحة والاستحقاق بتكررها
ولمشتري داخل عليها بخلاف الاستحقاق فله غير مدخول عليه لدوره وبأن العقد وقع فى الاستحقاق
على غير مملوك للبائع بخلاف الجائحة ثم شرع يشكم على ما إذا اختلف البائع والمشتري فقال

وإذا اختلف المتبايعان في جنس الثمن أو نوعه حلفا وفسخ مطلقا وفي قدره أو قدر
أجل أو رهن أو حميل حلفا وفسخ مع القيام ويصدق المشتري بيمينه مع الفوات إن أشبه
وفي انقضاء الأجل

(وإذا اختلف المتبايعان) بالنقد أو بالنسيئة (في جنس الثمن) كبت بالدانير ويقول الآخر بطاهام
أو الثمن كسمت في حنطة ويقول الآخر في حديد فالمراد بالثمن العرض الشامل للثمن وأما قوله
الآتي أو مضمونه ففي القدر (أو نوعه) أي الثمن كبت بذهب ويقول الآخر بفضة أو انثمن كاشتريت
نحاحا ويقول الآخر شعيرا (حلفا) أي يحلف كل على نفي دعوى صاحبه مع تحقق دعواه بأن يقول
ككذا ولقد بعت بكذا (وفسخ مطلقا) مع القيام والفوات وجد شبهة منهما أو من أحدهما أولا لكن يرد
المشتري ساعه مع لقيم والقيمة يوم البيع مع الفوات ولو بخواة بسوق إن كانت مقومة
أو المثل إن كانت مثلية وبأخذ ثمنه ويتقاصم وأما لو اختلفا في أصل العقد فالقول لمسكركه يمينه (و)
إذا اختلفا في قدره أي الثمن بأن قال البائع بعتك هذا الثوب بعشرة ويقول المشتري بل هذا الثوب
وهذا الفرس بعشرة (أو قدر أجل) بأن قال البائع بعتك لشهر ويقول المشتري لشهرين (أو) في أصل
الرهن أو حميل (بأن قال البائع بعتك برهن أو بحميل ويقول المشتري بل بالرهن ولا حميل ومثله اختلفا
في قدر رهن أو حميل (حلفا) في كل من الفروع الخمسة (وفسخ مع القيام) للساعة ولذا لم يذكر هذه الخمسة
مع مسانئ لا اختلاف في الجنس والنوع ويجعل جواب السبعة قوله حلفا وفسخ لأن الفسخ في السابقتين
مع القيام والفوات كما علمت ويقع الفسخ في البيع مسانئ ظاهرا وباطنا إن حكم به في حق المظلوم والظالم
خلافا من قل يفسخ في حق المظلوم ظاهرا فقط حتى لو وجد بينة أو أقر خصمه بعد الفسخ كان له القيام
بذلك وفي حق الظالم ظاهرا وباطنا وتظهر ثمرة الخلاف فيما إذا كان المبيع أمة والظالم هو البائع فلا يحل
نا وضوءه على هذا لأعلى المشهور وخلافه لمن قل يفسخ بمجرد تحالف وفائدة الخلاف تظهر فيما إذا رضى
أحدهم قبل الحكم بامتناع العقد بما قال الآخر وإلى المشهور له ذلك وعلى غيره لا يفسخ بمجرد تحالف
وسكوهم في البيع مسانئ كحلفهم ونقضي للحالف على ما كل ويبدأ البائع بالحلف (ويصدق المشتري
بيمينه) في الفروع الخمسة فقط بشرطين أولهما قوله (مع فوات) أي في حالة الفوات للساعة
ولو بخواة سوق وثانيهما قوله (إن أشبه) أشبهه بالبائع أم لا ويلزم البائع ما قال المشتري
من أغرد البائع بأشبهه ويقول قوله يمين ويلزم المشتري ما قال وإن لم يشبهه حلف وفسخ وردت قيمة
الساعة يوم بيعها (و) إذا اتفقا على الأجل وعلى أنه شهر مثلا واختلفا (في انقضاء الأجل)

فالقول لمنكره وفي قبض الثمن أو المثلن فالأصل عدمه الا لعرف كالجم أو بقل بان به وإلا فلا
إن ادعى دفعه بعد الأخذ وإلا قبل فيما هو الشأن وفي البت مدعيه إلا أن يغلب الفساد (باب)

في مبدئه هل هو أول الشهر أو نصفه ولا بينة وفات السلعة (فالقول لمنكره) أي الا تقضاء بائع أو مشتري
ييمينه إن أشبه . أشبه الآخر أم لا لأن الأصل عدم الاقضاء فان أشبه غيره فقول يمينه فان لم يشبه
أيضا حلفا وغرم القيمة فان لم تفت السلعة حلفا وفسخ (و) إذا اختلفا (في قبض الثمن) فادعاء المبتاع وأكبره
البائع (أو) في قبض (المثلن) فدعاء البائع وأنكره المبتاع ولا بينة لواحد (فالأصل عدمه) أي عدم لقبض
وبقاء الثمن عند المبتاع والمثلن عند البائع (إلا لعرف) بقبض الثمن أو المثلن قبل المفارقة فقول لمن وافقه
يمينه لأنه بمنزلة الشاهد (كالجم أو بقل بان) أي انفصل المشتري (به) ولو كثر فقول المشتري لموافقة
دعواه العرف حين انفصاله به (وإلا) بين به سواء اعتيد دفع الثمن قبل أخذ المثلن أم اعتيد بعد وقبل
معا (فلا) يعمل بقوله إن دفع الثمن (إن ادعى دفعه بعد الأخذ) للسلعة لدعواه ما يخالف العرف في الأولى
وانقطاع شهادته له في الثانية لجريانه بالدفع قبل الأخذ وبعده معا (وإلا) يدعى دفعه بعد الأخذ بل قبله
والعرف الدفع قبل البيونة به كما هو الموضوع (قبل في هو الشأن) أي العرف دفعه قبل الأخذ فيكون
العرف اندفع قبل البيونة به وقبل أخذ المثلن فلا تنافي بين قوله فيما هو الشأن وبين الموضوع وحاصله
أن القول قول من شهد له العرف يمينه (و) إذا اختلفا (في) وقوع العتد على (البت) والخيار فقول
قول (مدعيه) والآخر الفساد كدعوى أحدهما أنه وقع ضحي يوم الجمعة والآخر بعد ١ ذان الثاني
فالقول قول مدعى الصحة مع القوات (إلا أن يغلب الفساد) فان غلب كدعوى أحدهما صحة
الصرف والمقارسة والآخر فسادهما فالقول لمدعيه وأما دعوى الصحة والفساد مع القيام فيتجانسان
ويتفاسخان اهـ .

(باب)

يذكر فيه السلم والقرض والسلف شيء واحد في أن كلا منهما إثبات مال في الذمة بمذول
عوضه وكذا سمي سلفا ومنه الصيغة سلف صالح لتقدمهم واصطلاحا حده ابن عرفة بتولية عتد معاوضة
بوجب عمارة ذمة بغير عين ولا منفعة غير متماثل العوضين فقول بغير عين أخرج به بيع الأجل وقوله
ولا منفعة أخرج به الكراء المضمون وقوله غير متماثل الخ أخرج به السلف ولما كان مستثنى من أصل
مموع وهو ما ليس عند الانسان واحتاج إلى شروط تبيحه اعتنى المؤلف بذكر حكمه وشروطه بقوله

(١٠ م عمروسي) جزء ثاني

بأن يشترط أن يقبض رأس المال فإن ظهر فيه زائف رد ، وعجل وإلا فسد ما يقابله
 ويجوز التصديق فيه ، وأن لا يكونا طعامين ولا نقدين

(السلم جائز) أي حوارا مستوي الطرفين لدخوله في البيع بالمعنى الأعم وتقدم أنه مباح (بشروط) سبعة
 ريثة على شروط البيع أولها (أن يقبض رأس المال) رأس الشيء أصله ولما كان ما يعجل أصلا للمسلم
 فيه لأنه نولا هو ما حصل سمي ما يعجل رأس مال وحينئذ فالمل المضاف إليه رأس هو المسلم فيه أي
 مسبب الأصل ضرورة تغاير المضاف للمضاف إليه وأما الآن فهو علم على المقدم كالعلم الاضافي وقبضه
 حقيقة أو حكما بأن يتأخر ثلاثة أيام ولو بالشرط إلا أن يكون أجل السلم كيومين فإن كان كذلك
 فيجب قبض رأس المال في المجلس أو بالقرب منه فإن تأخر قبض رأس المال فيما كثر أجله أزيد من
 ثلاثة أيام ون كثر الزيادة جدا بأن أخر إلى حلول أجل السلم الذي وقع عليه العقد فإنه ينفق على
 نفسه وإن لم يكن جوا فيه تردد قيل يغسل العقد وهو الراجح وقيل لا وهذا إذا كان التأخير بغير
 ربح فإن كان بشرط فسد قلت الزيادة أو كثر اتفاقا وهذا كله في المعنى وأما الحيوان فيجوز تأخيره
 لا بشرط ولو إلى حلول أجل السلم لامع الشرط فلا يجوز أكثر من ثلاثة أيام لأنه يبيع معين يتأخر قبضه
 ونه لا تعد كالمعين وأما طعام إذا كيل والعرض إذا حضر فقبل كالحیوان يجوز تأخيره بلا شرط
 ويبين يكره أما مع عدم الكيل والاحتمار فالكره اتفاقا (فإن ظهر فيه) أي في رأس المال شيء (زائف)
 نى مغشوس أو نحاس أو رصاص على ظهر المدونة (و) أي يجوز رده للمسلم سواء وجد ذلك بالقرب
 منه (و) إذا رد الزائف (عجل) بدله وجوبا حقيقة أو حكما بأن لا يزيد على ثلاثة أيام (وإن لا) يعجل
 حقيقة ولا حكما بأن تأخر أزيد منها (فسد ما يقابله) من السلم فقط إذا قام بالبدل قبل حلول الأجل
 (و) أما لو قام به عند حلول الأجل أو وقد بقي منه كيومين وثلاثة فيجوز التأخير ما شاء ولو بشرط
 ولا يجوز أي يحرم (التصديق فيه) أي في كيل رأس المال أو وزنه أو عدده لئلا يفتقر نقصا بحده
 فيه فينتهي تأخيره أكثر من ثلاثة أيام يؤدي إلى فساد السلم بخلاف السلم فيه فيجوز التصديق فيه حيث
 حل الأجل وإلا فلا يجوز لأنه معجل قبل أجله وهو يحرم التصديق فيه لأن المعجل سلف فرما وجد
 بنفسه فيفتقره فيفسد سلفا به فمعه ومثله المبيع إلى أجل والشيخ المفترض طعاما أو غيره لئلا يفتقر نقصا
 بحد فيتميز في الأول من أكل أموال الناس بالباطل وفي الثاني سلف بزيادة (و) الشرط الثاني من
 شروط السلم مركب من اتفاق خمسة أشياء وهي (أن لا يكونا) أي رأس السلم والمسلم فيه (طعامين ولا نقدين)

ولا شيئاً في أكثر أو أجود كالعكس إلا أن تختلف المنفعة وأن يؤجل بمعلوم نصف شهر
كالخصاد والدراس وقدم الحاج واعتبر معظمه إلا أن يقبض ببلد كيومين إن خرج حينئذ

فإن كان كذلك منع: تساوي أم لا لما يلزم عليه من بيع الطعام بالطعام أو العقد إلى أجل حيث وقع
بلفظ البيع أو السلم أو غير مقيد وأما بلفظ القرض فقط فيجوز إن تساوى (ولا شيئاً في أكثر أو أجود)
لما فيه من سلف جر نعماً (كالعكس) وهو سلم شيء في أقل منه أو أردأ لتهمة ضمان بجمال وإنما اعتبروها
هنا وألغوها في بيع الآجال لأن عدد العقد هناك أضعفها واستثنى من قوله ولا شيئاً وما بعده قوله (إلا
أن تختلف المنفعة) ويختلف العدد فيجوز كسلم حمار قاره في عدد ليس كذلك لضعف سلف جر نعماً عند
التعدد وقوته مع اتحاد العدد وستثنى من اشتراط تعدد السلم الصغير في الكبير وعكسه فيجوز لتزليله وقوة
اختلاف المنفعة بهما منزلة العدد ومذهب المرونة أن الحمر والبغال جنس واحد (و) شرط الثالث (و)
يؤجل) المسلم فيه (بمعلوم) للمتعاقدين علماً حقيقياً وحكماً كمن لهم عادة بوقت القبض فلا يحتاج لضرب
الأجل وأقله (نصف شهر) فأكثر لأنه مظنة اختلاف الأسواق غالباً وليس سلماً من بيع ما ليس
عند الإنسان للنهي عنه لأنه لما كان الغالب تحصيل المسلم فيه في ذلك الأجل فكانه إنما يبيع عند الأجل
فلم يكن من يبيع ما ليس عند الإنسان واشتراط علم الأجل ليعلم منه الوقت الذي يقع فيه قضاء المسلم
فيه فالأجل المجهول غير مفيد بل مفسد للعقد وأشار إلى أن الفعل الذي يفعله في الأيام المعتادة كبيع
بقوله (كالخصاد والدراس) بفتح أوله وكسره (وقدم الحاج) ومثل ذلك تأجيل الشتاء والصيف سواء
عرفهما بشدة البرد أو الحر أو الحساب (واعتبر) زمن (معظمه) أي ما ذكر من الخصاد والدراس وقدم
الحاج أي الزمن الذي يغلب وجود كل فيه وإن لم يوجد بالفعل ومثله زمن معظم الشتاء والصيف هذا
إذا كان يقبض ببلد العقد وأما إذا كان يقبض بغيره وأشار إلى أقل المسافة الكافية في ذلك مستثنى
له من التأجيل بالزمن بقوله (إلا أن) تشترط أن (يقبض) المسلم فيه (ببلد) آخر غير بلد العقد على مسافة
(كيومين) أو أكثر ذهاباً فقط وإن لم يلقظ بمسافتها فلا يحتاج لنصف شهر لمظنة اختلاف سوق المدن
وإن لم يختلفا بالفعل ولا يكفي دون يومين ولو اختلف السوق بالفعل وحينئذ فلا بد من تأجيله بنصف شهر
ثم جواز ما مسافته كيومين مفيد بشروط أن يقبض رأس المال بالمجلس أو قربه كما مر وأن يشترط الخروج
لقبضه فوراً وأن يخرج بالفعل واليه أشار بقوله (إن خرج) العاقد المسلم إليه وكذا المسلم (حينئذ) أي
حين العقد بنفسها أو وكيلها أو لكل وكيل في بلد كيومين فراراً من الجهة زمن القبض وأن تكون

بير أو بغير ربيع وأن يضبط بما جرت العادة به من كيل أو وزن أو عدد أو حمل وجرزة في كقصيل لا بفدان ، ويقاس كالرمان بخيط وأن تذكر الصفات التي يختلف بها الثمن عادة وأن يكون في الذمة

مسافة كيومين (بير أو) ببحر (بغير ربيع) كالنجدتين احترازا من السفر بالريح كالمقامين فان ذلك لا يجوز لعدم الانضباط حينئذ اذ قد يصل في أول يوم فيكون من المسلم الحال ير متعاقب يومين لا حرج فكان الأنسب تمديده عليه وان يشترط قبضه بمجرد الوصول كما أشرت له بقولي إلا أن يشترط الخ (و) شرط اربع من شروط السلم (أن يضبط) المسلم فيه (بما جرت العادة به) وبين ما جرت "عادة به بقوله (من كيل) فيما يكال كالخطة (أو وزن) فيما يوزن كاللحم ونحوه (أو عدد) فيما يعد كالرمان والناح و بعض البلاد وفي بعضها يوزن (أو) يضبط بما جرت العادة به من (حمل و) مثل الحمل (جرزة) . ثم الجيم واحدة الجزر بضم الجيم والراء وفتح الراء أيضا وهي الحزمة من القث (في كقصيل) وهو ما قصل أي جذمة بعد أخرى كقصب وقرط وبقول وما أشبه ذلك ومعنى ضبطه بالاحمال والجرزة أن الناس يعبل ويقول اسلمك فيما يسع هذا الحبل ويجعل تحت يدا أمين وكذا يصح ضبط المسلم فيه بالتجري عند فقد آلة الوزن لأمع وجودها على المعتمد (لا) يصح ضبط المسلم فيه (بفدان) لأن تحديده يصيره معينا والمسلم فيه إنما يكون في الذمة ولما فيه من الجهل (ويقاس كالرمان) والبيض (بخيط) سواء بيع الرمان وزنه أو عددا لاختلاف الأغراض بالصغر والكبر أي يعتبر قياسه عند عقد السلم بخيط ويوضع عند أمين (و) الشرط الخامس (أن تذكر الصفات) أي صفات المسلم فيه الذي تحصره الصفة احترازا من تراب المعدن والصواغين فلا يجوز السلم فيها لان الصفة مجهولة ومن ذلك السلم في العجوة والحناء المخلوطين بالرمل (التي يختلف بها الثمن عادة) كالنوع والجودة والرداءة والتوسط في كل مسلم فيه واللون في الحيوان والثوب والعسل ومراعاة الصفاقة والرقعة وضديهما والخفة والغلظ في الثوب والناحية والقدر في التمر والحوت والجدة والملى وضديهما القدم والضمور في البروسمراء أو مملوءة بيدها بهوسن الحيوان وذكرته وسننه وضديهما وقد الرقيق وبكارتته أو ثوبته ودعجه ومعنى اختلاف الثمن بهما عادة أنه يتفاين بمثله أي يحصل الغبن لمن نقص عن الصفة المعتادة بخلاف مالا يتفاين به عادة لسهولة فلا يحتاج لتبيينه (و) الشرط السادس (أن يكون) المسلم فيه (في الذمة) أي ذمة المسلم اليه واحتراز به من معين يتأخر قبضه فانه لا يجوز

وأن يوجد عند حلوله وإن انقطع قبله: والقرض

لأنه قد يهلك قبل قبضه فيدور الثمن بين السلفية والتمية إن هلك ، والتمية إن لم يهلك والذمة معنى شرعي (١) مقدر في المكلف قابل للالتزام وال لزوم أي الالتزام قاله القرافي وهو معنى قول العاصمي والشرح للذمة وصف قاما يقبل الالتزام والالتزام

أي وصف مقدر في الشخص يقبل الالتزام كذلك عندئذ ينعقد الالتزام كالتزامك بدين فلان مثلا (و) الشرط السابع (أن يوجد) المسلم فيه أي أن يكون مقدورا على تحصيله غالبا (عند حلوله) أي وقت حلول أجله المعين ولا يشترط وجوده من حين السلم إلى حلوله بل الشرط وجوده عند حلول أجله (وإن انقطع قبله) فلو كان لا يوجد عند حلول أجله ولو وجد قبله فلا صح السلم ومثله مالا وجد جملة لعدم القدرة على تحصيله كالسكبريت الأحمر أو يوجد نادرا ككبار اللؤلؤ فلا يصح فيهما: ولما كان القرض شيئا بالسلم لما فيهما من دفع مال معجل في غيره ذيله به فقال (والقرض) بفتح القاف وقيل بكمرها كما في الصحاح لغة الفطع سمي قرضا لأنه قطعة من مال المقرض ويطلق على الترك يقال قرضت الشيء أي تركته ومنه قوله تعالى « وإذا غربت تقرضهم ذات الشال » وشرعا دفع متمول في عوض غير مخالف له لا عاجلا تفديلا فقط لا يوجب إمكان عارية لا تحول متعلقا بذمة: أخرج بقوله متمول ما ليس بمتمول إذا دفعته لغيرك فليس بقرض وبقوله في عوض دفعه هبة وقوله لا عاجلا عطف بلا على حال مقدرة أي حال كون العوض مؤجلا لا عاجلا أخرج المبادأة ومعنى تفضلا أن يقصد به نفع المتسلف فقط لا نفع نفسه ولا نفعها ولا نفع أجنبي لأنه فاسد: قوله لا يوجب الخ أي لا يوجب إمكان الاستمتاع بالجارية المعارة

(١) (قوله معنى شرعي الخ) أي وصف اعتباري يحكم به الشرع ويقدر وجوده في المحل وهو الشخص من غير أن يكون له وجود فهو نظير قولهم في الطهارة إنها صفة حكيمية ومعنى كونه يقبل أي يقبل المكلف بسببه أن يلزم بأرش الجنايات وأجور الاجارات وأتمن المبيعات ونحو ذلك ويقبل بسببه أيضا الالتزام للأشياء فإذا ألزم شيئا اختيارا من قبل نفسه لزمه قال القرافي بعد هذا التعريف وصح إناطة الأحكام بهذا الوصف وإن لم يكن له وجود لارتباط تقديره بوصفاتها لتحقيق وهي العقل والبلوغ والرشد فمن بلغ سفيها لادمة له ومن اجتمعت فيه هذه الشروط رتب الشارح عليه هذا المعنى المقدر ومن لا يكون هذا مقدر في حقه لا ينعقد في حقه سلم ولا ثمن لا أجل ولا حوالة لأنه لادمة له اه ما يخصا من المدسوقي مع إيضاح .

بكل ما يسلم فيه كذلك إلا جارية تحمل للمستقرض

وقوله متعلقاً بذمة صفة المتمول فيجوز جره ونصبه مراعاة للفظ متمول ومحله وعلق بقوله قرض الواقع مبتدأ قوله (لكل ما يسلم فيه) وأخبر عنه بقوله (كذلك) أي كالمسلم إشارة لحكمه وهو الجواز بمعنى الأدن لأنه مندوب فلا ينافي قول ابن عرفة **تعمير إباحته (١)** وقد يعرض ما يوجب كتحليص مستهلك بقرضه وكراهته كجلد ميتة دبح على رأي والآخر إباحته وبه يرد على ابن عرفة وحرمة تحمل للمستقرض وكجره منفعة كما يأتي والكلية التي ذكرها مطرد: أي كل ما يصح أن يسلم فيه يجوز قرضه غير منعكسة (٢) بالمعنى المفعول أي مالا يصح أن يسلم فيه لا يجوز قرضه لرد ذلك بأشياء جلد ميتة دبح كما تقدم وجلد أضحية وقرض بمكيل مجهول على أن يرد مثله والطعام والنقد فهذه جائزة في القرض دون السلم ولما كان السلم في الجوارى جائزاً ولا يجوز قرضهن أخرجهن بقوله (إلا جارية تحمل للمستقرض) ولم يعذر وطؤه فلا يجوز قرضها لما في ذلك من عارية المروج وكذا انتفى المنع إن حرمت عليه أو تعذر وطؤها تصغيراً أو كونه شيخاً قانياً أو كونها في سن من لا نوطاً مدة قرض أو كان المقترض امرأة فيجوز قرضها وزاد المنى نظراً لحرمة القرض عليه فهو طاب له لا مقترض بالفعل وإذا وقع واستقرضها فترد إن كانت قائمة فإن فوت بوطء أو غيبة عليها أو حوالة سوق فبرد قيمتها أو روماً من فوتها بوطء أو غيبة عليها ولا يجوز التراضي على ردها حينئذ لما فيه من إغارة المروج وكذا إن قامت بحوالة سوق ونحوه إن لم يتراضيا على ردها فيجوز وليس فيه تنميم للفساد لأن ذاتها عوض عما ألزمه من قيمتها ولا محذور في ذلك

(١) (قوله تعمير إباحته) أي الحكم باستواء الطرفين الفعل والترك لأن حكمه في نفسه النذب

(٢) (قوله غير منعكسة الخ) فيه نظر بل الصواب أن الكلية المذكورة يصح عكسها بالعكس المستوى كنفسيها فيقال كل ما يصح قرضه يصح أن يسلم فيه وما أورد عليها غير وارد أما الأولان فالقول التوضيح مانع والظاهر أن الكلية التي ذكرها المصنف مطردة منعكسة فأعطى كلامه أن كل ما يصح أن يسلم فيه الجوارى يصح أن يقرض وكل ما يصح أن يقرض يصح أن يسلم فيه غير أن هذا العكس لا يحتاج معه إلى استثناء شيء ومن قل بعدم عكس هذه الكلية وصحح أن جلد الميتة يصح قرضه ولا يصح أن يسلم فيه فتقول غير صحيح بكل اعتبار والله أعلم اهـ ويؤيده قول ابن عرفة دفع متمول الخ وأما الثلاثة الأخيرة فغير واردة لأن الطعام مثلاً من حيث ذاته يجوز قرضه والسلم فيه والاختلاف من حيث الوصف لا يضر اهـ بناني

ويحرم ماجر منفعة والهدية لرب الدين ولرب القراض وحامله وذى الجاه والقاضى كذلك
والمبايعه لمن ذكر مسامحة ويملك القول ولا يلزم رده

وحينئذ فقولهم للمقترض أن رد المثل أو العين إن لم يتغير محمول على القرض الصحيح (ويحرم ما) أى
القرض الذى (جر منفعة) كشرط دفع غن بسا أو ذات كرهت إقامتها أو دفع قمح ببلد ليوفيه ببلد
آخر لا تنفع المسلف بحرز ماله من آفات الطريق ولما فيه من تخفيف مؤونة حمله إلا أن يغلب الخوف
فى جميع طرق المحل بالنسبة للمقترض وغيره فيجوز تقديرا لمصلحة حفظ النفس أو المال على مضرة سلف
جر نعمًا فان غلب فى بعض الطرق أو فى جميعه بالنسبة لغيره فلا يجوز ومما لا يجوز سلف شاة مذبوحة
ليأخذ عنها كل يوم رطلين أو قدر دقيق أو قمح لخبز فى قدر معين من خبز على أن يأخذ كل يوم
قدرا معينًا أو يبيع شاة حية أو مذبوحة أو دقيقًا أو قمحًا بدراهم معلومة على أن يعطيه قدرا معينًا من اللحم
أو الخبز لانه اقتضاء طعام عن ثمن الطعام (و) تحرم (الهية لرب الدين) كان من قرض أو بيع أو سلم وترد
ان كانت قائمة والا رد مثلها أو قيمتها يوم دخلت فى ضمانه ومحل الحرمة إن لم يتقدم مثلها أو يحدث
من صهارة أو جوار والاجارت (و) تحرم الهدية (لرب قراض) من العامل لتلايقصده بذلك أن يستديم
العمل فيكون من أكل أموال الناس بالباطل (و) تحرم الهدية (لحامله) أى القراض من ربه قبل شغل
المال وبعد، لما ذكر من العلة (و) تحرم الهدية (لذى الجاه) لاجل جاهه إن لم يتقدم مثلها أو يحدث موجب
(والقاضى كذلك) إلا أن لا يمكن صاحب الحق من خلاص حقه أو دفع مظلمة عنه إلا بها أو بدفع شيء
فالحرمة على القاضى فقط (و) تحرم (المبايعه لمن ذكر) من رب دين وذى جاه وقاض (مسامحة) أى
بغير ثمن المثل فان وقع رد إلا أن يموت بمفوت البيع الفاسد ففيه القيمة فى المقوم والمثل فى المثل وأما
مبايعه من غير مسامحة فقليل تجوز وقيل تكره وأما عكس كلامه وهو يبيع ب الدين للمدين فيكره
فقط خشية أن يحمله ذلك على أن يزيده المدين فى الثمن ليؤخره (ويمكن) القرض للمقترض
بأ (لقول) أى بمجرد العقد ويصير مالا من أمواله ويقضى لربه (ولا يلزم رده) لمقرضه إذا قبضه
المقترض بل يبقى عنده لينتفع به عادة أمثاله فان أراد رده قبل أجله لزم المقترض قبوله لان
الأجل حق لمن هو عليه ولو غير عين وهذا إن لم يتغير أو تغير بزيادة لا يقص فيخير ومحل عدم لزومه

إلا بشرط أو عادة (باب) الرهن ممن له البيع جائز في كل ما جاز بيعه

(إلا بشرط أو عادة) فيتبع الشرط ويعمل بالعادة فإن انقيا كان كالعارية المنتفي فيها شرط الاجل والعادة وللخمي قولان في المدونة فميل له رده ولو بالقرب وقيل يلزمه أن يبقيه له القدر الذي يرى أنه إغارة لمثله واحتاره أو الحسن وليس من العمل بالعادة إذ قد تزيد عليه بفرض وجودها ولما كان الرهن قد يتسبب عن القرض ذكره عقبه فقال .

(باب)

ذكر فيه الرهن والتقليس والمحاجير وما يتعلق بذلك، والرهن لغة المزموم والحبس قل تعالى « كل نفس بما كسبت رهينة » أي رهونة بمعنى محبوسة والراهن دافعه والمرتهن بالكسر أخذه ويقال مرتهن بالفتح لأنه وضع عنده الرهن ويطلق أيضا على الراهن لأنه سألته وشرعا قل ابن عرفة مال قبض توثقا به في دين وأشار بقوله في دين إلى أن الرهن لا يصح أن يكون في معين وإنما يكون في دين والدين لا يقرر في المعينات وتعريفه له بالمعنى الالتمسي بناء على الاستعمال الكثير وعرفه صاحب المختصر بالمعنى المصدري الذي هو البذل بمعنى الاعطاء بناء على الاستعمال القليل عند المعطاء وأشار هنا إلى إطلاقه على المعنى المصدري ليبين حكمه بقوله (الرهن) بمعنى الاعطاء وعلق به قوله (ممن له البيع) أي ممن فيه أهلية للبيع صحة ولزوما بأن يكون مكفارا شيئا طاهرا فلا يصح من مجنون ولا صبي وسكران لا يميز لهما وبصح من المميز والسفيه والعبد وينوقف على إجازة وليهم وإن كان المراد بالرهن هنا المعنى المصدري للأخبار عنه بقوله (جائز) أي مأذون فيه فيشمل المنطوع به بعد عقد البيع والقرض والمشتراط في عقدها حيث عين فانه يلزمه دفعه ويجبره الحاكم على ذلك إن امتنع فإن لم يعين لزم المشتري أو المفترض أن يأتي برهن ثقة أي فيه وفاء الدين وجرت العادة في ذلك المحل بارتبائه وعلق بقوله جائز قوله (في كل ما جاز بيعه) (١) من كل طاهر متافع به مقدور على تسليمه معلوم غير منهي عنه فدخل في المعار للرهن ورهن المفصوب من غاصبه فانه يصح ويسقط عنه ضمانه ومقتضى كلام التوضيح أن حوزة غير كاف وعليه فلو حصل مانع للراهن قبل حوز

(١) (قوله في كل ما جاز بيعه) مذهب مالك أنه يجوز أن يؤخذ الرهن في جميع الاثمان الواقعة في البيوعات إلا الصرف ورأس مال سلم المتعلق بالدمية وذلك لأن الصرف من شرطه الثقة بض فلا يجوز فيه عقدة الرهن وكذلك رأس مال السلم وعلى ذلك فيجوز أخذ الرهن في المسلم فيه وفي القرض وفي قيم المسكن وفي أرض الجندي في الأموال في جراح اعمد الذي لا قود فيه والاصل فيه قوله تعالى (وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فرهان مقبوضة)

وفي الغرر ليتوثق به في دين ويندرج في الحيوان جنيته وصوف تم لاغلة

الرهن يكون المرتهن أسوة الغرماء وهو ظاهر على لقول أنه إنه يكتب في التحوين وأما على أنه يكفي الخوز في الرهن فاستمراره بيد الغاصب بعد الرهن كاف وانظر هل يأتي التردد الواقع في بيع المغسوب من غاصبه هنا وهو وهل إن رد له مدة أو يتفق هنا على الغرم ولما كان الغرر في الرهن يجوز وإن كان ممنوعا في البيع نص عليه عاظمنا على قوله في كل ما جزيه بقوله (وفي الغرر) كالأبق والبعر الشارد والتمرة التي لم يبد صلاحها بعد وجوده والزرع بعد خروجه من الأرض ليسرة الغرر في ذكر ولها لا يصح رهن الجنين ولا التمرة قبل وجودها ولا الزرع قبل خروجه من الأرض لقوة الغرر ولا بد أن يكون الأبق والبعر الشارد مقبوضين حال حصول المانع من حصول قبض قبل المانع ثم أبق أو شرد وحصل المانع حال إباقه كان مرتهنه أسوة بالغرماء وأما إن رهنه عبدا حاضرا عنده وقبضه المشتري ثم أبق فتحصل المانع ثم عاد فيختص به ولا يكون أسوة الغرماء في يظهر ومثل الأبق الغائب فيصح رهنه ويختص به أيضا إن قبضه هو أو وكيله قبل المانع كما في هبة قال الخطاب والظاهر أن الأشهاد في رهن الغائب كاف في قبضه وإنما كان الرهن جائزا فيما ذكر (ليتوثق به) المرتهن (في دين) موجود أو سيوجد كما إذا دفع له رهنا فيما يقرضه أو في ثمن ما يشتريه فاحترز بقوله في دين عن المعين أو منفعتة فلا يصح كما يأتي (ويندرج في الحيوان الرهن (جنيته) الموجود ببطنه وقت الرهن وأولى بعده قال ابن المواز ولو شرط عدم اندراج الموجود ببطنه الرهن لم يجز لأنه شرط مناقض انتهى (و) يندرج في الغنم المرهونة (صوف تم) على ظهرها يوم الرهن لأنه سلامة مستقلة قصدت بالرهن وقيل لا يندرج لأنه غلة فإن لم يكن ناما وقت الرهن لم يندرج أنه قال (لا) يندرج في الحيوان المرهون (غلة) له ككراء الدور والعبد ومثل ذلك البيض لتكرر ولادته والسمن وما تولد منه وعسل نحل إلا أن يشترط المرتهن إدخال ذلك في الرهن فتكون رهنا وأما إن اشترط المفعة لنفسه مجازا فيجوز بشرطين الأول أن تكون مؤقته بمدة معينة للخروج من الجهالة في الاجارة الثاني أن يكون الرهن في عقد بيع لافي عقد قرض لأنه في البيع بيع وإجارة وهو جائز وفي القرض سلف بمنفعة وهو لا يجوز وهل يضمنه المرتهن حالة الاشتراط في البيع إن كان مما يغاب عليه لأنه رهن أم لا لأنه مستأجر تردد الراجح ضمانه كضمان الرهان وأما لو أباح له الراهن الانتفاع به بعد العقد من غير شرط عند العقد فلا يجوز في بيع ولا قرض لأنه إن كان بغير عوض فهدية مديان وإن كانت بعوض جرى على مبايعة المديان ولو شرط المرتهن أخرا غلة من دينه

(١١ م عمروسي) جزء ثاني

ثمة ومال عبده ولا يتم إلا بالخوز فيبطل بموت راعته أو فاسه وبشرط مناف وبإذن المرتهن في ماله أو إسكان أو إجارة وإن لم يفعل

في التمسك لأنه خوز فيه الجهل في الاجل لاف عقد البيع إذ لا يرى ما يقبض أيقل أو يكثر
وأيضا أن يرجع القول بعدم ضمانه ضمان الرهن حيث اشترط لتجسب من الدين أو تطوع بها كذلك
ترجع جانب الإجارة (و) لا تدرج (تمزة) في النخل الرهن ولو وجدت يوم الرهن ولو حل بيعها لأنها
رهن أزيداد طيبها بخلاف الصوف إلا أن يشترط دخولها (و) من رهن عبدا وله مال فلا يدخل (مال
عبدا ماله في الرهن إلا بالشرط (ولا يتم) الرهن إلا (بالخوز) له عند المرتهن قبل حصول المانع للراهن
هذا كمنى ما في الخوز أن تشهد أنه كان في خوز المرتهن قبل المانع ويخص به حينئذ وإن لم تشهد
سليم الراهن الرهن للمرتهن أو لا بد من التحويل بأن تشهد البينة أنها عاينت تسليم الراهن الرهن للمرتهن
فولان من يحصل خوز على الأول أو تحويل على الثاني حتى حصل للراهن مانع (فيبطل) الرهن
بموت راعته أو فاسه (الشامل لحكم الحاكم وقيام الغرماء لا بأحاطة الدين وكذا يبطل بمرضه أو جنونه
بمتصلين بالموت قبله أي الخوز أو التحويل ولو وجد في طلبه على المشهور بخلاف الهبة والصدقة فإن
الخوز في خوزهما بتمزة الخوز والفرق أن الرهن لم يخرج عن ملك راعته بخلاف الهبة والصدقة لكن
بطلبها الإحاطة قبل الجدة بخلاف الرهن كما تقدم لأنه في مقابلة دين بخلافها (و) يبطل الرهن أيضا بشرط
أي بسبب اشتراط شرط (مناف) لمقتضى العقد أي مناف لحكمه كان لا يقبض أو لا يباع عند الاجل
في الحق الذي رهن فيه أو شرط الراهن أجلا معينا وبعده لا يكون رهنا وأما شرط أن يقبض بعد
مده فيعمل به لأنه يبيعه عند حلول أجله وهو يده بخلاف الأولى فليس يده ويبطل بالمنافي ولو أسقط
الشرط والفرق بين الرهن والبيع المصاحب للشرط المناقض فإنه يصح إذا أسقط أن قبض الرهن وبيعه
كل منهما مأخوذ جزءا من حقيقته فالشرط المناقض لهما شرط مناقض للحقيقة وأما شرط عدم التصرف
مثلا في المبيع فهو مناقض لما يترتب على البيع لا لنفس الحقيقة (و) يبطل الرهن (بإذن المرتهن) للراهن
(في وضاء) لائمة مرهونة لخلافة مذهب وتجيء في حوائج المرتهن بغير إذنه كوطئها بأنه على المشهور
(أو) في (إسكان) لسكان مرهونة أو سكني بنسه (أو إجارة) للعين المرهونة التي هي أعم من الدار
وحوان وأعرض (وإن لم يفعل) ما ذكر من أوطء والإسكان والسكنى والإجارة حيث حصل مفوت
من عنق أو تدبير أو حبس أو قيام الغرماء وإلا فلا يبطل ومثل ذلك إذا رجع للراهن بوديعة أو إجارة

ويدفعه في معين أو منفعة وضمانه من المرتهن إن كان بيده مما يغاب عليه وام تشهد بيئته
بنافه وإلا فلا ولو اشترط بثبوته إلا أن يظهر كذبه

بعد أن استأجره المرتهن أو اشترط منفعته أو رجع بعارية مقيدة بعمل أو أجل فإن حصل مفوت بطل
وإلا فلا وإما بعارية مطلقة فيبطل حصل مفوت أم لا (و) يبطل الرهن بمعنى الارتهان (يدفعه) أي
الرهن بمعنى المال ففيه استخدام (في معين) كضرائه أو ما معينا يأخذ به رهنا (أو منفعة) أي المنفعة
كما كثر؛ دابة معينا ويدفع له رهنا على أنها إن تلفت أو استحققت أو ردت بعيب استوفها أو منفعتها
من الرهن لاستحقة ذلك إذ فيه قلب الحقيقة لأن المعنى إذا بعيب فمصحح ثم مبرع يتكلم على صلب الرهن
فقال (وضمانه) أي الرهن (من المرتهن) إذا ادعى تلفه أو ضياعه أو رده بثلاثة شروط أولها قوله إن كان
بيده (أي حوزة وحوز كل شيء بحسبه وثانها كونه (مما يغاب عليه) (١) كحلي وثياب (و) تشهد
(لم تشهد بيئته) ولو شاهدا مع يمين فيما يظهر (بنافه) فإذا وجدت هذه الشروط فإنه يضمن قيمته يوم القبض
على الراجح ولو شرط في عقد الشروط الرهن أنه لا يضمنه لأنه من إسقاط الشيء قبل وجوبه ولأنه لم يضمنه
عند ابن القاسم وهي قائمة مع عدم البينة خلافا لقول أشهب لا ضمان عليه عند الشروط وهذا إن كان مشروطا
في عقد البيع أو الفرض فإن كان بعده اعتبر شرطه إذ طوعه بالرهن معروف وإسقاط الضمان معروف من
فهو إحسان على إحسان (وإلا) بأن لم يكن بيده بل بيد أمين أو كان الرهن بيد المرتهن وهو مما لا يغاب
عليه كدور وعبيد وحيوان أو شهدت بيته بتلفه أو ضياعه أو رده (فلا) ضمان على المرتهن (ولو اشترط
الرهن على المرتهن عند عقد الرهن (ثبوته) أي الضمان عليه فلا ضمان عليه (إلا أن يظهر كذبه) كدعواه ودوب

(١) (قوله كونه مما يغاب عليه الخ) وذلك لأن التهمة تلحق فيما يغاب عليه ولا تلحق فيما لا يغاب عليه
وهذا استحسان من الإمام مالك رضي الله عنه ومعنى الاستحسان عنده الجمع بين الأدلة المتعارضة وذلك
أنه ورد في هذا الباب أحاديث متعارضة بعضها يفيد أن المرتهن لا ضمان عليه مطلقا وبعضها يفيد أن
عليه الضمان فمن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام لا يعلق الرهن وهو ممن رهنه له غنمه وعليه غرمه واختلف
في معنى يعلق فمئل يطف وبذهب باطلا وقيل لا يوجد له مخلص وقيل لا يستحقه المرتهن وبذهب به
وغرمه نفقة وغنمه غلته وأجرته ومن ذلك ما روى عن النبي ﷺ أن رجلا ارتهن فرسا من رجل فنصف
في يده فقال عليه الصلاة والسلام المرتهن ذهب حقه فلا أول يفيد عدم ضمانه والثاني يفيد ضمانه فجمع
مالك رحمه الله بينهما بالتفصيل بين ما يغاب عليه وما لا يغاب عليه ويحمل كل على ما يناسبه اهـ ملاحظا
من البداية لابن رشد

وحلف مطلقا أنه تالف بلا سببه ولا يعلم موضعه واستمر ضمانه إن برىء من الدين إلا أن يحضره أو يدعوه لأخذه فيقول أتركه عندك وإذا اختلفا في قدر الدين فالرهن كالشاهد

دابة لم تظهر للجيران ولم يعلموا بها أو كذبه الرفقة المسافرين معها بالدابة عند دعواه موتها أو كذبه عدلان فكثر وإن لم يكونوا رفقة فانه يضمن والدليل على التفرقة بين ما يغاب عليه فيضمنه وغيره لا ضمان العمل الذي لا خلاف فيه ولأن الرهن لم يؤخذ لمنفعة ربه فقط كالودعة فيكون ضمانه منه ولا لمنفعة الاخذ فقط حتى يكون ضمانه منه كالقرض بل أخذ شيئا من هذا وشيئا من هذا فتوسط فيه وأيضا فإن التهمة منتفية عن المرتهن فيما لا يغاب عليه ونسبة فيما يغاب عليه (وحلف) المرتهن (مطلقا) أي فيما يغاب عليه وما لا يغاب عليه وإنما حلف في الأول مع تضمينه مخافة أن يكون أخفاه رغبة فيه وصفة يمينه هنا مخافة فيحلف بالله الذي لا إله إلا هو (أنه تالف بلا سببه) في دعواه التلف (و) أنه ضاع (ولا يعلم موضعه) في دعوى الضاع فالواو للتقسيم لأنه يجمع بينهما فدا حلف ضمن قيمته إن كان مقوما يوم القبض على الرجح كما تقدم رؤى عنده بعد ذلك أم لا وقيل إلا أن يرى عنده بعده فتضمن يوم رؤى فإن تكررت الرؤية ضمنه عند آخر رؤية (واستمر ضمانه) أي ما يغاب عليه المرتهن إلا أن يسلمه لربه (إن برىء) الراهن (من الدين) الذي كان عليه فيشمل ما إذا قبضه المرتهن وما إذا وهبه المرتهن للراهن وما إذا أخذت المرأة رهنا بصداقها وتبين فساد النكاح وفسخ قبل الدخول أو كان في نكاح نفويض وطلقت قبل البناء وإنما نص على ذلك لدفع ما يتوهم من أن الرهن بعد الرأه من الدين صار كالودعة وإنما لم يكن مثلها لأنها في الأصل قبضت لنفع ربه خاصة والرهن قبض توثقا لأمانه لا انتفاع به لهما معا المدين فيهما إذا وهب الدين للراهن فانه يرجع على الراهن بما وضع من الدين لأن المرتهن لم يضعه لدينه لبيعه بقيمة الثوب وينقصان فإن كانت قيمة الثوب أكثر غرم ذلك وإن كان الدين أكثر لم يرجع على الراهن بالزائد بعد أن يحلف المرتهن كما تقدم ومحل استمرار الضمان بعد براءة الراهن من الدين (إلا أن يحضره) المرتهن لربه قال أتركه عندك أم لا أو تشهد البينة وجوده عند المرتهن بعد وفاء الدين (أو يدعوه) بعد قضاء الدين مثلا لأخذه) من غير إحضاره (فيقول) في هذه فقط (أتركه عندك) وإن لم يقل ودبعة ومثله إذا قل بعد قضاء الدين أتركه عندك وتلف وإن لم يدعه لأخذه فلا ضمان عليه في هذه الصور كلها لأنه صار أمانة فإن دعاه لأخذه قبل قضاء الدين استمر ضمانه (وإذا اختلفا) أي الراهن والمرتهن (في قدر الدين) فقال الراهن عشرة والمرتهن عشرون (فالرهن) باعتبار قيمته ولو مثليا (كالشاهد) لهما من شهادته منهما حلف معه وعمل بقوله فإن كانت قيمته عشرين حلف المرتهن وأخذه إن لم ينفه الراهن بالعشرين فإن نكل حلف الراهن ودفع العشرة فإن نكل عمل بقوله المرتهن فيعمل

لاالعكس مالم يفت في ضمان الراهن

بقول المرتين إن حلف أو نكلا وإن كانت قيمته عشرة حاف الراهن ودفع العشرة فإن نكل حاف المرتين وعمل بقوله فإن نكل أيضا عمل بقول الراهن فيعمل بقوله إذا حلف أو نكلا وإن لم يشهد لو ائحد عنهما بأن كانت قيمته خمسة عشر حلقا وبدأ المرتين وبأخذه بما فيه وكذا إن نكلا إن لم يفده الراهن قيمته وهي الخمسة عشر لا بما حلف عليه المرتين وهي العشرون لعدم شهادته له بخلاف السابقة فلا يأخذه الراهن حتى يدفع العشرين لشهادة الرهن للمرتين وتعتبر القيمة يوم الحكم إن نفي ويوم التلف إن تلف وإنما قل كالشاهد لأنه ليس شاهدا حقيقة لأنه لا نطق له (لاالعكس) أي لا يكون الدين كالشاهد في قدر الرهن إذا اختلفا فيه وعمل ككون الرهن شاهدا على الدين (مالم يفت) أي مدة عدم فوائده (في ضمان الراهن) كأن كان قائما أو فات في ضمان المرتين بأن كان مما يغاب عليه وهو بيده ولم تقم على هلاكه بينه وفهمه أنه إذا فات في ضمان الراهن بأن قامت على هلاكه بيد المرتين بينة أو كان مما لا يغاب عليه أو تلف بيد أمين أن ضمانه من الراهن لم يكن شاهدا في قدر الدين وإنما كان شاهدا إذا فات في ضمان المرتين لغرمه قيمته وهي تقوم مقامه وإذا فات في ضمان الراهن لم يضم المرتين قيمته فلم يوجد ما يقوم مقامه فهو كدين بلا رهن فالقول قول المدين فيه وأجرة المقوم على المرتين فيما يظهر ولما كان الراهن محجورا عليه بالنسبة إلى الرهن فلا يتصرف فيه إلا بأذن المرتين ناسب أن يذكر بعده الحجر العام والخاص وهو إحاطة الدين والفلس (١) وعرف ابن عرفة الأول بقوله قيام ذي دين على مدين ليس له ما يفي به والثاني بقوله حكم الحاكم بخلع كل مال المدين لغرمائه أمجزه عن قضاء ما لزمه موجه منع دخول دين سابق عليه على لاحق بمعاملة بعده فقوله لغرمائه

(١) (قوله والفلس الخ) نقل البناي عن عياض أن التفليس عدم أصله من الفلوس أي أنه صار صاحب فلوس بعد أن كان صاحب ذهب وفضة ثم استعمل في كل من عدم المال وكذا يقال أفلس الرجل بفتح اللام فهو فلس اه وقوله وعرف ابن عرفة الخ مراده بالأول العام والثاني الخاص ولا يخفى أن تعريف الأعم دأبه الانطباق على تعريف الأشخاص وليس الأمر هنا كذلك لأن جنس الأعم قيام الغرماء وجنس الأشخاص حكم الحاكم وهما متباينان فكيف يكون أحدهما عاما والثاني خاصا ويمكن أن يقال إن الأعمية والأخصية باعتبار الأحكام لا باعتبار الصدق ولا شك أن الأشخاص إذا ثبت بمنع من كل ما منعه الأعم دون العكس وما ذكره الشارح تعريف لنوعى الناس وأما الحجر فهو لغة المنع واصطلاحا عرفه ابن عرفة بأنه صفة حكومية توجب لموصوفها منع نفوذ تصرفه في الزائد على قوته أو تبرعه بماله قال وبه دخل حجر المريض والزوجة اه

وللغرماء أن يمنعوا من إحاط الدين بماله من تبرعاته وسفوره إن حل غيبته وإعطاء بعضهم قبل أجله أو كل ما يبدد وإقراره لمتهم عليه

متعلق بخلع وخرج به خلع كل ماله باستحقاق عينه وقوله له جزه متعلق بحكم وأشار هنا إلى الفليس الأعم وهو إحاطة الدين وإن كان يطلق أيضا على قيام الغرماء لكونه أعم من حكم الحاكم بقوله (وللغرماء) (١) أن من لهم الدين وإن كان الغريم يطلق أيضا على من عليه الدين (أن يمنعوا من إحاط الدين بماله) أي زاد عليه أو ساواه (من تبرعاته) كالعتق والصدقة والهبة والحبس وكذا لا يجوز له هو بغير إذنتهم فنهى رده إن لم يعلموا به إلا وقت قيامهم والظاهر شمول التبرع هنا للعارية لما يحصل في المعار من الغش وعدم شموله للعرض وسواء كان الدين حالا أو مؤجلا واحتراز بالتبرع عن تصرفه المالي كبيعته وشرائه ونفقة نفسه وأبيه وأخته وما جرت العادة به من دفع كمره لسائل ونفقة عيدين وأضحية دون سرف في الجميع وبه جائز لهم أن يمنعوا المدين لا تقيد إحاطة الدين بماله من (سفوره إن حل دينهم في غيبته) أي المدين وأيسر ولم يوكّل في قصائه ولم يضمنه موصرفان لم يحل في غيبته أو أعمّر أو وكل في القضاء من ماله أو مثله إذا كان ماله حاضرا يمكن قضاء الحق منه عند أجله بسهولة أو ضمنه موصرف فليس للغرماء حينئذ أن يمنعوه من السمر البعيد (و) لهم أيضا منعه من (إعطاء بعضهم) أي للبعض منعه من إعطاء البعض الآخر (قبل أجله) أي المدين لأنه سلف وهو من قبيل التبرع لكونه لا يردّه بخلاف سلف غير الغريم فليس من التبرع (أو) إعطاء (أو ما يبدد) لبعض الغرماء ولو حل دينه فلباقى أن يمنعوه من ذلك من أعطاه والظاهر رد جميعه ومثل الكل ما إذا في يده فضلة لا يعامل الناس عليها وأما لو أعطى بعض ماله لبعض الغرماء وكان البعض الآخر في يعامل عليه فليس لهم منعه من ذلك كما أنه ليس لهم منعه من أن يرهن بعض ماله لبعض غرمائه وأن يتزوج بواحدة فقط لا أزيد (و) لهم أن يمنعوه أيضا في (إقراره) بدين (لهم عليه) كخيه وابنه وأبيه وزوجة علم ميله لها أو جهل وأما إقراره بدين

(١) (قوله وللغرماء الخ) الأصل في ذلك ما روى أن معاذ بن جبل رضي الله عنه كثر دينه في عهد رسول الله ﷺ فلم رد غرمائه على أن جملة لهم من ماله وحديث أبي سعيد الخدري أن رجلا أصيب على عهد رسول الله ﷺ في تمر ابتاعه وكثر دينه فقال رسول الله ﷺ تصدقوا عليه فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وهاهنا ليدنه فقال رسول الله ﷺ خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك ويدل على ذلك القياس أيضا وهو أنه إذا كان المريض محجورا عليه لمكان ورثته فاحرى أن يكون المدين محجورا عليه لمكان غرمائه اه عن ابن رشد

ويفلسه الحاكم إن طلبوه وحل ماعليه ولم يجد وفاء فيمنع من التصرفات المالية ويحل به وبالموت
ما أجل ويباع ماله

لمن لا يتهم عليه فانه جائز وسواء أقر في صحته أو في مرضه إن ثبت دينه الأول بإقراره وكان
بالجلس أو قره وإن كان هذا التقييد ذكره في المختصر في الفلاس بالمعنى الاختصاص لكن المشهور لا يورق
بينه وبين الأعم وأما لو كان الدين الأول ثبت بالبيعة أو بالأقرار لكن بعد المجلس بعد فلا يقبل إقراره
بالنسبة للمال الموجود بل يكون في ذمته يخص به المقر له من مال يتجددله وأشار إلى الفلاس الخاص
بقوله (ويفلسه الحاكم) أى ويجوز للحاكم أن يفلس من ضامه الدين خلافاً لعهاء القائل بعد دم الجواز
لأن فيه هتك حرمة المديان وإذ لاله وأما جوبه حيث لم يتوصل الغرماء لديونهم إلا بحكم الحاكم
فهذا أمر عارض لاندات الفلاس لأنه من أصله جائز فدافع الوصول اليه إلا بحكم الحاكم وجب على
الحاكم الحكم ولا فرق فيمن يفلسه الحاكم بين أن يكون حاضراً أو غائباً لم يعلم حال خروجه مأواه وإن علم
ذلك استصحب ولا يفلس وذكر شروط الاختصاص الثلاثة أولها قوله (إن طلبوه) أى بشرط أن يطلب
الغرماء كل أو بعض الفلاس ويكون فليسا لمن لم يطلبه فإن لم يطلبوه فليس له أن يفلس نفسه (و) الشرط
الثاني أن يكون (حل ماعليه) من الدين أصالة أو باتهاء أجله فلا يفلس بمؤجل (و) الشرط الثالث
(لم يجد) عنده من المال (وفاء) لما عليه من الدين بأن زاد الحال على ما له أو لم يزد لكن ما بقي بعد وفائه
لا يفي بالمؤجل كن عليه مائتان أحدهما حالية والاخرى مؤجله ومعه مائة وخمسون قال بقي بعد وفائه
المائة الحالة لا يفي بالدين المؤجل فيفلس ولو أني بحميل وأحرى إن لم يبق للمؤجل شيء ونفى شرط
وهو أن يكون الغريم ملداً ولا يقال إن الغائب لا يتصور فيه لدد لأننا نقول حيث لم يعلم ملؤه مظنة
الدد ثم شرع في بيان أحكام الحجر بسبب الفلاس الاختصاص منها قوله (فيمنع) الفلاس بمعنى الاختصاص
(من التصرفات المالية) كبيع وشراء وكراء واكتراء ولو بغير عناية فإن تصرف وقف على نظر الغرماء
ردا وإمضاء وأما لو التزم شيئاً في ذمته فلا يمنع منه (و) منها أنه (يحل به) أى الفلاس بالمعنى الاختصاص
(وبالموت) للمدين (ما أجل) عليه من الدين بشرط أن لا يقتله رب الدين عمداً وأن لا يشترط عدم حوله
بالفلاس وبالموت وإلا فلا يحل وأما موت من له الدين أو فلسه فلا يحل به دينه وينبغي إلالة ط حيث
كان الشرط بعد عقد البيع فإن وقع في ضربه فالظاهر فساد البيع لأنه آل أمره إلى البيع بأجل مجهول
(و) منها أنه (يباع ماله) أى يبيعه الحاكم إن خالف جنس الدين أو صفته بعد ثبوت دين القائمين
والموجودين والاعذار للفلاس ولكل منهم في دين صاحبه لأن لهم الطعن في بينات بعضهم وبعد حلف

محضرته بالخيار ويقسم بنسبة الديون ويترك له قوته والنفقة الواجبة عليه والكسوة لظن يسره

كل أنه لم يقبض من دينه شيئا ولا أسقطه ولا بعضه وأنه باق عليه إلى الآن ونسبية شهود كل (محضرته) أي المفلس ندبا لأنه أقطع لحجته قال صاحب المختصر ولا يبعد وجوبه (بالخيار) للحاكم ولا يجوز له تركه فإن باع بغيره فلكل من المفلس وغرمائه رده لضرره بذلك كذا ينبغي وعرض وعقار وأما ما يحشى فواته من رطب فاكهة وطرى لحم فلا يستأني به إلا كساة وأما سير العروض كسوط أودلو وحبل فيباع من حينه ثم يبيعه بالخيار ثلاثا منجل من جهته لازم من جهة المشتري (ويقسم) (١) مال المفلس المجتمع مما يبيع وناضه ومثله الميت المدين (نسبة الديون) الاضافة على معنى اللام أي بنسبة للديون فيكون من إضافة المصدر لمفعوله ويحتمل أن يكون من إضافة المصدر لنائب فاعله أي ينسب كل دين لمجموع الديون ويأخذ كل غريم من مال المفلس بتلك النسبة فلو كان اشخص مائة ولا آخر خمسون ولا آخر مائة وخمسون ومال المفلس مائة وخمسون فاما أن تنسب مال المفلس للديون فتجده نصفها فيأخذ كل شخص نصف دينه وإما أن تنسب كل دين لمجموع الديون وبذلك النسبة يأخذ كل غريم من دينه فإذا نسبت المائة إلى الثلاثمائة وجدتها ثلثا فيأخذ صاحبها ثلث المائة وخمسين وإذا نسبت الخمسين إليها وجدتها سدسا فيأخذ صاحبها سدس المائة وخمسين وإذا نسبت المائة وخمسين إليها وجدتها نصفها فيأخذ صاحبها نصف المائة وخمسين (ويترك له) أي المفلس الاخص من ماله (قوته) أي ما يقتات به وهو ما تقوم به بنيته فإذا كان يقتات طعاما فيه ترفه فلا يترك له ذلك ولا يقال إنه داخل في قوله (والنفقة الواجبة عليه) لغيره فهو من عطف المغاير لا من عطف الام على اخص وأراد واجبة اصالة بزوجية أو قرابة أو ورق لا يباع كأم ولد ومدير فلا تسقط لغرمائه على قدر كفته لانه لا ينهم على ذلك عاملوه لا بالتزام لسقوطها بالمفلس والموت ومن له صنعة ينفق منها على نفسه وأهله لم يترك له شيء (و) كذلك يترك له ولبن وجبت نفقته عليه (الكسوة) فيترك لكل من الثياب للريشة قميص وعمامة ومداس ويزاد في الشتاء جبة لخوف هلاك أو شديد أذى وتزاد المرأة مقنعة وإزار أو غيرهما مما يليق بحالها (لظن يسره) أي إلى الوقت الذي يظن حصول اليسار له فيه لانه لا ينهم عاملوه على ذلك بخلاف مستغرق الذمة بالمط والتبعات إذا فلس فلا يترك له إلا ما يسد جوعته لأن أهل الأموال لم عاملوه على ذلك قاله ابن رشد وكلا. الخطاب في شرح المناسك يفيد أنه لا يترك له ولا ما يسد جوعته

(١) قوله ويقسم مال المفلس المجتمع مما يبيع وناضه (الناض الذهب والفضة قال في القاموس والنض الدرهم والدينار والناض فيهما اه والمعنى أنه يقسم ما اجتمع مما يبيع من مال المفلس من الاثمان وما عنده من ذهب وفضة أي دراهم ودنانير على دائنيه بنسبة ديونهم .

ولمن وجد شيئه المحاز عنه أخذ في الفلاس إن لم ينفد الغرماء وامكن ولم يتغير ويحجر على المجنون

للافاقة

(ولمن) باع سلعة لشخص وحازها المشتري قبل أن يقبض البائع تمناها ثم جاء الى المشتري يطلبه بالثمن فوجده قد فلس (وجد شيئه المحاز عنه) (١) فالبايع (أخذه في الفلاس) ويكون أحق بها من الغرماء لأن الذمة موجودة في الجملة ودين الغرماء متعلق بها وأما في الموت فلا يكون بائعها أحق بها من الغرماء بل هو أسوتهم فيها لأن الذمة قد خربت بالكسبة وأخذه في الفلاس مقيد بثلاثة قيود أولها قوله (إن لم يفده الغرماء) بضمنه الذي على الفلاس فإن فدوه ولو بما هم فليس له أخذه وثانيها قوله (وأمكن) الرجوع في عين شيئه فإن لم يمكن نعتت المحصة كالبيع كمن طالت زوجها بصداقها بعد بئانه فوجده مفلسا وكذا قبل بئانه وقيل لا طلاقه فتخاصص بجميعه على أنها تلك جميعه وينصفه على أنها تلك بالعقد النصف وأما من طافت نفسها لعمره قبل الباء فتخاصص الغرماء بالنصف لأنها ملكه بالعقد ومثل البضع العصمة كزوجة خالها زوجها على مال تدفعه له فوجدها مفلسة فيخاصص غرماءها ما وقع عليه الخلع ولا يرجع في العصمة وثالثها قوله (ولم يتغير) في ذاته عما كان عليه حين البيع فإن تغير فليس له أخذه ويخاصص كما إذا طحن الخنطة أو سمن الزبد أو فصل الشقة أو ذبح الكبش وأحرزنا قولنا في ذاته عن حوالة الاسواق فلا تفيته ولما قدم أن الفلاس محجور عليه لغرمائه ناسب أن يتكلم على بقية المحاجر وأسباب الحجر والفلاس والمجنون والصبا والديور والرق والمرض والسكاح في الزوجة وليس منها الردة لأن المرتد ليس بمالك وذكر مبدأ كل بسبب وغايته وأشار الى حجر المجنون بقوله (ويحجر على المجنون) بصرع أو وسواس لا ييه إن كان جن قبل بلوغه () وإلا فلحكم إن كان وإلا لجماعة المسلمين وغاية الحجر عليه (للافاقة) من جنونه فيزول ثم

(١) (قوله المحاز عنه) صوابه المحوز من حاز ولا يقال أحاز فهو من الثلاثي محوز وأصله محوز بوزن مفعول وأما الرباعي فغير وارد حتى يقال محاز وأصله محوز بوزن مفعول ككرم ، ومثل البيع في أخذ الشيء المحوز عند الفلاس هبة الثواب والقرض اهـ

(٢) (قوله إن كان جن قبل بلوغه الخ) أي وكان له أب أو وصى وإن لم يكن له أب أو وصى أوجد أحدهما ولكن جن بعد البلوغ فالذي يحجر عليه الحاكم أو جماعة المسلمين

وعلى الصبي بلوغه بالنسبة لنفسه وإلى حفظ مال ذي الأب بعده أو فك وصى أو مقدم ويزاد في الأثني دخول زوج وشهادة العدول على صلاح حالها وعلى السفية

إن كان صغيراً أو سفياً حجر عليه لأجلهما وإلا فلا من غير احتياج إلى فت وحملنا الجنون على بصرع أو وسواس لأن ما بالضبع لا يقيق منه عادة (و) يحجر (على الصبي) الذكر (بلوغه) المزرى هو قوة تحدث للشخص تنقله من حالة الطفولة إلى حال الرجولية (١) انتهى وهذه القوة لا يكاد يعرفها أحد فجعل الشارع لها علامات يستدل بها على حصولها فمنها ما هو مشترك ومنها ما هو مختص فالمشترك بين الذكر والأنثى ثلاث نبات العانة أي نبات الشعر الخشن لا الزغب ولا الأبط ولا اللحية والحلم وهو الانزال في النوم وأولى في اليقظة ولوغ الصبي ثمانية عشر سنة ويزاد معهم على هذه الثلاثة فرق الأثرية وتن الأبط وغلط لصوت ومن ذلك أن تأخذ خيطاً وتننيه وتديره برقبته وتجمع طرفيه في أسنانه فإن دخل رأسه منه فقد بلغ وإلا فلا واختص بالأثني الحيض والحمل والحجر على الصبي بلوغه إنما هو (بالنسبة لنفسه) لأنه لا يؤمن عليه أن يقع منه في مهواة أو فيما يؤدي إلى قتله وعطبه (و) أما بالنسبة إلى ماله فبحجر عليه (إلى حفظ مال ذي الأب) أي حفظ الصبي مال نفسه إن كان ذا أب (بعده) أي البلوغ فإن لا يصرفه في لذاته ولو مباحة ولا يحتاج إلى فكه فإن لم يكن له أب فإشار إليه بقوله (أو فك وصى) من أب (أو مقدم) من قاض في غير ذي أب ووصى أي بعد البلوغ والحفظ لئمال فإن تصرف الصبي تميز في حال الحجر عليه ببيع أو شراء فيتوقف على إجازة الولي فإن شاء أجاز أو رد إن استوت المصلحة والا تعين ما فيه المصلحة الأكدرهم شرعى لعيشه وعيش رقيقه فلا يحجر عليه الولي في ذلك إذا أحسن التصرف فيه (ويزاد) على ما ينفك به الحجر عن الذكر من حفظ مال ذي الأب وفك وصى أو مقدم (في الأثني) المحجور عليها شرطان الأول (دخول زوج) بها أي مجرد دخوله بها فإن لم يدخل فهي على الحجر ولو علم رشدها (و) الشرط الثاني (شهادة العدول) اثنان على المشهور ولا بشرط أزيد مبهما (على صلاح حالها) أي حسن تصرفها فهذا زائد على حفظ مال ذي الأب وعلى فك وصى أو مقدم وخرج بقول المحجور عليها المهمة فإن أفعالها مردودة حتى يمضى لها عام من دخول الزوج بها فيمضى على المشهور لأن ذلك مظنة الرشد وكذا لو عنست وقعت عن الحيض (و) يحجر (على السفية) وهو المبذر

(١) قوله إلى حالة الرجولية لوقال إلى غيرهما لكان أحسن ليشمل الذكر والأنثى

الى رشده والولى الاب وله البيع من غير سبب ثم وصيه ولا يبيع العقار إلا بسبب وعلى الرقيق مطلقا وعلى

ماله فى الشهوات والندات ولو مباحة على المشهور (الى رشده) ان يصير حافظا لماله محسنا التصرف فيه فينفذ الحجر عنه حينئذ ان كان له أب بخلاف الوصى ومقدم القاضى لا بد من فكهما الحجر عليه به رشده (والولى) على المحجور صبي أو سفیه لم يطرأ عليه سقمه بعد بلوغه (الاب) المسلم الرشيد لا الجذ والجدة والعم ونحوهم الا بإيضاء وقدم اخذ كما على من طرأ سقمه بعد بلوغه وخروجه من حجر أبيه كما على وصى أب كافر أو سفیه مهمل لان كان له ولى فالنظر لوليه (وله) أى للاب (البيع) للعقار وغيره (من غير سبب) ظاهر لان أفعاله مغمولة على النظر والسداد فيستفاد من هذا أنه لا بد من المصلحة فى نفس الامر وان لم تظهر لغيره (ثم) ان لم يكن للمحجور أب فوليه (وصية) أى الذى أوصاه الاب قبل موته لأنه ما لبثه فان مات فوصيه الذى أوصاه ذلك أو وصى قبل موته وهكذا ولو بعد الوصى (ولا يبيع) الوصى (العقار) الذى للصبي (الا لسبب) ظاهر من حاجة لنفقة أو دين أو غبطة بان يزيد ثمنه على المعتاد أو قيمته قدر الثلث وانظر بقية الاسباب فى الاصل (١) (و) يحجر (على الرقيق) فى ماله لسيده اصابة أى حجر عليه من جهة الشرع فلا يحتاج الى حجر من السيد فالرق موجود للحجر اصابة (مطلقا) أى بسائر أنواعه قنا أو ذا شائبة مفرطا لماله أو حافظا كان عن معاوضه أو غيرها كان المال قليلا أو كثيرا لحق سيده لماله فى زيادة قيمته والتعليل بكونه له انزاع ماله قاصرا لان بعض الارقاء لا ينزع ماله ومحل الحجر على الرقيق حيث كان غير ماذون له فان كان ماذونا فله حصة يقة بان أذن له السيد ان يتجرى فى مال نفسه كان الرمح له أو للسيد أو فى مال السيد على أن الرمح للعبد فان كان للسيد فو كيل لا ماذون أو حكر كالكتاب فلا يحجر عليه السيد (و) يحجر (على

(١) (قوله وانظر بقية الاسباب فى الاصل) منها أن يكون على العقار حكم فيباع ويؤخذ له عقار لاحكم عليه أو يكون حصته فيستبدل بغيره كاملا أو يكون غلته قليلة فيباع ليشتري ماله غلة كثيرة أو يكون العقار بين ذميين فيستبدل بغيره بين مسلمين أو يكون بين جيران سوء يحصل منهم ضرر فى الدنيا أو الدين أو يكون حصه وأراد شريكه البيع ولا مال لليتيم يشتري به حصه شريكه وهو لا ينقسم أو بالحقه ضرر فى القسمة أو ينخش انتقال العارة عنه مع بقاءه منفردا لا نفع به أو ينخش خرابه ولا مال للعاره أو البيع أولى من العارة أو ينخش عليه من جائر ونحوه اهملخصا

المريض مرضاً يحكم بكثرة الموت به في غير مؤنته وتداويه ومعاوضة مالية ويوقف تبرعه
فان مات فمن الثلث وإلا مضى وعلى الزوجة لزوجها من تبرع زاد على ثلثها وليس لها بعد الثلث
تبرع إلا أن يبعد

المريض (أو من تنزل منزلته) مرضاً يحكم أهل الطب (بكثرة الموت به) أي سببه أو ماله أي لا يتعجب من صدوره عنه
ولو لم يغلب صدوره عنه كسل بكسر السين مرض يتجل معه البدن وكأن الروح تنسل معه قليلاً قليلاً
كما تنسل الهافيه وحى شديدة بأن تجاوز العادة في الحرارة وإزعاج البدن وتداوم فما تأتي يوماً بعد
يوم غير مخوف وحامل مضى لها ستة أشهر والمزول منزلة المريض المحبوس للقتل والمقرب للمقطع والحاضر
صف القتال بخلاف صاحب الجرب ومن كان في البحر في سفينة أم لا وهو يحسن العوم فلا يحجر عليهما
إلا من لا يحسنه فكأن مخوف ويحجر على المريض (في غير مؤنته و) غير (تداويه) لافيهما لأن بهما قوام
البدن (و) في غير (معاوضة مالية) كعتق وهبة وصدقة فيحجر عليه فيما زاد على الثلث ومثل ذلك النكاح
والخلع وصلاح القصاص وأما المعاوضة المالية كقراض ومساقاة وبيع وشراء بغير محاباة فلا يحجر عليه
فيها (و) إذا تبرع المريض بشيء ولو عتقاً فإنه (يوقف تبرعه) ولو بثلثه إلا أن يكون المال مأموناً وهو
العقار فلا يوقف بل ينفذ الآن حيث حمله الثلث، والآن نفذ بمثل الثلث ووقف الزائد فان مات لم يمس غير
ما نفذ وإن صح نفذ جميعه (فان مات) في وقف تبرعه (فمن الثلث) مخرجه يوم التنفيذ إن وسعه أو ماوسع
منه لأنه معروف صنعه حال مرضه (وإلا) بأن عاش (مضى) تبرعه وليس له رجوع فيه لأنه قبله ولم
يجعله وصية (و) يحجر (على الزوجة) الحرة الرشيدة بدليل ما تقدم من الحجر على الرقيق والسفيه
(لزوجها) الرشيد أو ولي السفيه بل ولو عبداً لأن الغرض من مالها التجميل وذلك له دون سيده فان
قيل يلزم على هذا أن الزوج إذا كان سفيهاً يكون الحق له دون وليه مع أن الحق لوليه كما مر فالفرق ؟
فالجواب أن السفيه قد تموت زوجته فيرثها بخلاف العبد فان زوجته إذا ماتت لا يرثها وكونه يعتق فيرثها
قد لا يحصل فإرث السفيه متوقف على شيء واحد وهو موتها بخلاف زوجة العبد فان إرثه لها متوقف
على أمرين العتق والموت فكان حصول المال للسفيه أقوى (في تبرع زاد على ثلثها) ولو يعتق حلقت به
وحشت فيه فللزوج رده ولا يعتق منه شيء واحتراز بقوله في تبرع عن الواجب عليها من نفقة أبويها فلا
يحجر عليها فيه كما لو تبرعت بالثلث فأقل ولو قصدت به ضرورة (وليس لها بعد الثلث تبرع إلا أن
بعد) ما بينهما بهام على قول ابن سهل قيل وهو الراجح أو ستة أشهر على قول أصبغ ونحوه لابن

(باب الصالح جائز)

الامأدى الى حرام فإن كان على غير المدعى به فهو بيع أو إجارة وإن كان على بعضه فهو هبة

عرفة ثم شرع يتكلم على شيء من مسائل الصلح والحوالة والضمين مقدما الصلح وهو لغة قطع المازعة وشرعا قال ابن عرفة انتقال عن حق أو دعوى موضع لرفع نزاع أو خوف وقوعه فتقوله انتقال عن حق يدخل فيه الاقرار وقوله أو دعوى أدخل به صلح الاكثار وبعوض متعلق بالانتقال يخرج به الانتقال غير عوض وقوله لرفع نزاع يخرج به بيع الدين وقوله أو خوف وقوعه يدخل فيه الصلح يكون عن إقرار وإنكار لصدق الحد على كل منهما والسكوت كالاقرار وأشار إلى حكمه بقوله

((باب) الصالح جائز) (١)

مراده بالجواز عدم النهي لأنه من حيث ذاته مندوب وقد يعرض وجوبه عند تعيين مصلحة وحرمة وكراهته لاستلزامه منسدة واجبة الدر (٢) أو راجحته وعبر بالجواز لأجل الإخراج وهو قوله (إلا ما أدى إلى حرام) كالصلح على دار ادعائها بنحر أو خنزير أو شبهة أو حرم حلالا كأن أخذ ثمرام ببد صلاحه على التبنية ويرد الممنوع إن كان قائما بقيمته أو مثله إن فات ويمضي المذكور ومثله اختلف فيه ثم قسمه إلى بيع وإجارة وهبة فقال (فإن كان) الصلح (على) أخذ (غير المدعى به) فإن كان الأخذ ذاتا (فهو بيع) فيشترط فيه شروط وانتهاء موانعه كما إذا ادعى عليه بعرض أو حيوان فاقربه ثم صالحه على ذلك أو دراهم أو بهيمة نقدا أو على عرض مخالف للمصالح عنه (أو) أي وإن كان الأخذ منافع فهو (إجارة) فيشترط فيه شروطها كما إذا صالحه عن شيء معين كغوب أو سكي دار أو خدمة عبد مدة معلومة واحتزنا بالعين عن المضمون في الذمة فلا يجوز أن لا يكون فيه فسخ دين في دين (وإن كان) الصلح (على) أخذ (بعضه) أي المدعى به (فهو هبة) للبعض المتروك

(١) (قوله الصلح جائز) الصلح لغة قطع المازعة واصطلاحا انتقال عن حق أو دعوى بعوض لرفع نزاع أو خوف وقوعه وهو يشمل الصلح عن إقرار أو إنكار لصدق التعريف على كل منهما وقد قسمه إلى بيع وإجارة وهبة بقرينة فإن كان على غير المدعى به الخ والأصل في مشرعية الصلح قوله تعالى (والصلح خير) وقوله تعالى وأصلحوا ذات بينكم وماروي مرفوعا وموقوفا على عمر إنشاء الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا

(٢) (قوله واجبة الدر) راجع لقوله وحرمة وقوله أو راجحة راجع لقوله وكراهته

ويجوز عن الدين بما يباع به وعن الذهب بالورق وعكسه إن حلا وعجل وعن العمد بما قل وكثر وعلى الافتداء من يمين وعلى السكوت أو الانكار إن جاز على دعوى كل وظاهر الحكم

فيشترط فيها القبول قبل موت الواهب (ويجوز) الصلح (عن الدين بما يباع به) ذلك الدين أى بما تصح المفاوضة به كدعواه عرضا أو حيوانا أو طعاما فيصالحه بدنانير أو دراهم أو بهما أو بعرض أو طعام مخالف للمصالح ٤ ٥ وهذا صلح عم في الذمة لا يبيع الدين بالدين الذي إنما يكون من ثلاثة ومفهومه المنع عن دين بما يمنع بيعه به كأن يؤدي الصلح الى فسخ دين في دين كصالحه منسكرا مال على سكنى أو خدمة أو الى نساء في طعام كصالحه عن عشرة دنانير بعينه لا أجل فإن كان حالا فأشار له بقوله (و) يجوز الصلح (عن الذهب بالورق وعكسه) بشرط في المصالح ٤ ٥ وعنه وهو قوله (إن حلا) أى كل منهما والمراد بحل المصالح ٤ ٥ أن لا يشترط تأخيرها وبشرط ثان في المصالح ٤ ٥ وهو قوله (وعجل) أى المصالح به فإن لا أجل فسد ولو عجل بالعمل وإن لم يعجل فسد ولو اشترط تعجيله فلا يلزم من أحد الشرطين الآخر (و) يجوز الصلح (عن) القتل أو الجرح (العمد بما قل) عن الدية (وكثر) عنها لعدم تقرر شيء فيه من جهة شرع ولا فرق بين أن يذبح الدم أم لا (و) يجوز الصلح (على الافتداء) بمال (من يمين) أى عن يمين توجهت على المدعى عليه ولو علم براءة نفسه خلافا لمن منعه حيث علم براءة نفسه لا نه إن افتدى كان آتيا من أرملة أو وجه إذلاله نفسه وإطعامه له ما لا يعمل له وإضاعته ماله وأنه جراه على غيره كما جراه على نفسه وردت الأربعة بأن حاله إعزازه لا إذلاله وبأن المدعى هو الذى أطعم نفسه وبأنه ادخر ماله وبأن المدعى هو الذى جراه نفسه (و) يجوز الصلح (على السكوت أو الانكار) بشروط ثلاثة عند مالك أشار لاثنتين منها بقوله (إن جاز على دعوى كل) من المدعى والمدعى عليه حصول ما ادعى به وأجاب غيره فإن لم يجب بشيء فالشرط أن يجوز على دعوى المدعى فقط (و) الشرط الثالث أن يجوز على (ظاهر الحكم) الشرعى وهو خص ب الله المدعى بالمكف (١) من حيث إنه مكف أى لا يكون هناك تهمة فساد (٢) وليس المراد حكم القاضي مثال المستوفى للشروط الثلاثة أن يدعى عليه بعشرة حالة فانكرها أو سكت فيصالحه تيمنا معجبة أو بعرض حال ومثال ما يجوز على دعوائها ويمتنع على ظاهر الحكم فقط أن يدعى بمائة درهم حالة فيصالحه على أن يؤخره بها شهرا أو على خمسين يدفعها له عند حلول الشهر فالصلح صحيح على دعوى

(١) (قوله بالمكف) أى بفعله إذ الخطاب إنما يتعلق بفعل المكف لا بذاته

(٢) (قوله أى لا يكون هناك تهمة فساد) أى فيجب أن يراعى فيه ما يراعى في البيع من الصحة

ولا يحل للظالم فلو أقر ووجد وثيقة بعده أو شهدت بيته لم يعاها أو أشهد أنه يتزوم بيئته إن حضرت
فلمظلوم نقضه وإن ظهر بالمقوم

كل لأن المدعى آخر صاحبه أو أسقط عنه ببعض حقه وأخذه والمدعى عليه اقتدى من اليمين بما ألزم
أداءه عند حلول الاجل ولا يجوز على ظاهر الحكم لأنه سلف جر منفعة والسلف التأخير والمنفعة سقوط
اليمين المنقولة على المدعى بتقدير نكول المدعى عليه ومثال ما يمنع على دعواهما أن يدعى عليه بدراهم
وطعام من بيع فيعترف بالطعام وينكر الدراهم فيصالحه على طعام مؤجل أكثر من طعامه أو يعترف
بالدراهم ويصالحه على دنائير مؤجلة أو على دراهم أكثر من دراهمه فحكمي ابن رشد الاتفاق على فداه
ويفسخ لما فيه من السلف بزيادة والصرف المؤخر ومثال ما يمنع على دعوى المدعى وحده أن يدعى بعشرة
دنائير فينكره ثم يصالحه على مائة درهم إلى أجل فهذا يمنع على دعوى المدعى وحده إذ لا يجوز أن يأخذ
دراهم مؤجلة عن دنائير ويجوز ذلك على إنكار المدعى عليه لأنه إن صالح على الافتداء من يمين وجبت
عليه ومثال ما يمنع على دعوى المدعى عليه وحده أن يدعى بعشرة أرادب فحما من قرض وقال الآخر
إنما لك على من سلم وأراد أن يصالحه على دراهم ونحوها معجلة فهذا جائز على دعوى المدعى
لأن طعام القرض يجوز بيعه قبل قبضه ويمتنع على دعوى المدعى عليه لأن طعام السلم لا يجوز بيعه
قبل قبضه (ولا يحل) المصالح به (للظالم) فيما بينه وبين الله لئلا يذمه مشغولة للمظلوم ثم ورع على
هذا قوله (فلو أقر) الظالم مدعى عليه أو مدعي بعد الصلح بحقيقة ما ادعى به عليه أو يطلان
دعواه (و) صالح على إنكار لعدم وثيقة ثم (وجد وثيقة بعده) أي الصلح فالطرف ينزعه أقر ووجد
وقد كان أشهد أنه يقوم بها إن وجدها (أو شهدت) للمظلوم على الظالم (بيته لم علمها) حين الصلح قربت
أو بعدت (أو) له بنة بعيدة جدا كإريقية من مكة فصالح (أو) أشهد أنه يقوم بيئته (الغائبة) إن حضرت
من غيبتها أعلن عند الحاكم أم لا (فلمظلوم نقضه) أي الصلح في الأربع مئة بل بعد يمينه في الثالثة أنه
لم يعلم بيئته التي شهدت له وأمالو علم بها وقت الصلح وقربت أو بعدت لأجرا فليس له القيام بها ولو
أشهد وأعلن أنه يقوم بها وكذا إذا علم بها ولم يشهد فليس له القيام بها ولو غائبة بعيدة قال الشيخ
أحمد الزرقاني عند قول المختصر فله نقضه ظاهره حصلت براءة أم لا والمدعى ينبغي أن يقال إن وقع الصلح
بشرط البراءة فلا عبرة بها أي بالبراءة لأنها كالصلح وإن وقع لا بشرط براءة ثم وقعت فهي معتبرة
وليس له كلام بعدها انتهى (وإن ظهر بالمقوم) المعين كعبد أو فرس أو ثوب معين صولح به عن دم

غيب رجع بقيمته ومن استهلك شيئاً صالح بمؤخر لا يجوز إلا بدراهم قدر قيمته فأقل أو ذهب
كذلك وهو مما يباع به وشروط الحوالة رضى المحيل والمحال فقط وثبوت دين لازم

عدم مطلقاً أو عن خطأ على إنكار (غيب) اطلاع عليه أحذه أو امتحق أو أخذ بشفعة (رجع) المصالح
على دافعه (بقيمته) يوم عقد الصلح به سليماً صحيحاً لا بما صولح به عنه إذ ليس للدم ولا للخطأ في الإنكار
قيمة يرجع بها وأما على إقراره في غير الدم يرجع في المقربه إن لم يفت وفي قيمته إن فات وفي الدم يرجع
لديه فإن كان المقوم موصوفاً رجع بمثله مطلقاً (ومن استهلك شيئاً) لغيره كعرض أو طعام أو حيوان
(ثم صالح) عنه (بمؤخر) من جسده أو غيره (لم يخز) صالحه به لأنه فسخ دين في دين إذ باستهلاكه
لزم المستهلك القيمة حلة فأخذ عنها مؤخرًا وقد علمت أن فسوخ الدين إنما يمنع في غير جسده أو في جسده بأكثر
فلو سلم الصلح من ذلك جاز كما أشار له بقوله (إلا) أن يصالحه (بدراهم) مؤخره وهى (قدر قيمته)
أى المستهلك (وقول) منها فيجوز إذ حاطه أنه أنظره بالقيمة وهو حسن اقتضاء (أو) صالح على (ذهب
كذلك) أى قدر قيمته فقل مؤخر فيجوز والعلة ماسبق فن كان ماصالحه به أكثر من قيمته منع لأنه
سلف جر نفعاً وأما إن صالحه بدراهم أو ذهب حالين فيجوز من غير اعتبار كونه قدر قيمته وأشار
شرط الجواز في السائلين بقوله (وهو) أى المستهلك لا قيمته (مما يباع به) أى بما صولح به من
الدراهم أو الذهب احترازاً عما لو كان المستهلك ذهباً فصالح عنه بفضة أو عكسه فيمنع للصرف المؤخر
وعما لو كان المستهلك طعاماً مكيفاً فزومه مثله فيمنع أن يأخذ عنه مؤخرًا لأنه فسوخ دين في دين ولما
كان الصلح تحويلاً من شيء لآخر وكانت الحوالة كذلك ذكرها عقبه لشبهها له معتنياً بشروطها فقال
(وشروط الحوالة) (١) ثمانية أولها (رضى المحيل و) ثانيها رضى (المحال فقط) لا المحال عليه فلا يشترط
رضاه وليس كذلك من حضوره وإقراره بالدين وإن كان الدين ثابتاً بالبينه لاحتمال أن يبدى مطعناً في
البينة إذا حضر أو بدت براءته من الدين بينة على دعوته له أو إقراره بذلك أو إبرائه منه أو نحو ذلك (و)
ثالثها (ثبوت دين) للمحيل في ذمة المحال عليه وإلا كانت حاملة لحوالة وكذا للمحال على المحيل
والا كانت وكالة لحوالة ووصف دين بقوله (لازم) ليحتز به عن دين على صبي وسفيه وعبد
غير اذن الولي والسيد فلا تصح الحوالة عليه وكذا لا يحيل السيد برين عليه على كناية مكانه لعدم

(١) (فواء وشروط الحوالة الخ) اعلم أن الحوالة بشروطها معاملة صحيحة وهى مستثناة من الدين
بالدين لقوله عليه الصلاة والسلام مطل الغنى ظلم وإذا أحيل أحدكم على غنى فليستحل

إلا أن يعلمه بعدمه ويشترط البراءة والصفحة وحلول المحل به وتساوى الدين قدره وصفة وأن يكون غير طعامي بيع وأن لا يكون بين المحل والمحال عليه عداوة فيتحول حق المحال على المحال عليه وإن أفلس

لزوم الكتابة المكاتب (الا) في صورة لا يشترط فيها ثبوت الدين وهو (أن يعلمه) أي يعلم المحيل المحال (بعدمه) أي الدين بأن قال المحيل لادين لي عند المحال عليه وكذا إن علم من غيره كما في المدونة وظاهرها وإن لم يعلم المحيل بأنه علم ويرضى المحال والمحال عليه بالحوالة (ويشترط) المحيل على المحال (البراءة) من دينه فيصح عقد الحوالة وإذا دفع المحال عليه الدين للمحال فيرجع به على المحيل لأن اشتراط البراءة إنما هو بالنسبة إلى المحال ولأن رضاه بغيره بمنزلة المحيل وهو يرجع إذا غرم خلافا لمن قال لا رجوع له لأنه متبرع (و) رابعها (الصفحة) وهي ما دل على ترك المحال دينه من ذمة المحيل في ذمة المحال عليه كحلتك بيمين على هذا وإن لم يقل وأنا بريء منه أوخذ حقتك من هذا وأنا بريء منه (و) خامسها (حلول) الدين (المحال به) وهو الدين الذي للمحال على المحيل لأنه إذا لم يكن حالا أدى إلى تعمير ذمة بذمة فيدخله مانع من بيع الدين بالدين ومن بيع الذهب بالذهب والورق بالورق لا يدا بيد إن كان الدينان ذهبا أو ورقا إلا أن يكون الدين الذي انتمى إليه حالا ويقبضه قبل أن يتفرقا مثل الصرف فيجوز ذلك وأما حلول الدين المحال عليه فلا يشترط (و) سادسها (تساوى الدينين) المحال به وعليه (قررا وصفة) كما إذا أحاله بعشرة خمسة على مثله وليس المراد تساوي ما عليه لانه حتى يمنع أن يجعل بخمسة من عشرة على مدينه بل المراد أن لا يكون المأخوذ من المحال عليه أكثر من الدين المحال به ولا أقل ولا أدنى ولا أجود فإن أحاله على أكثر قدرا أو الا على صفة فلا يجوز لأنه سلف بزيادة وأما لو أحاله على الأقل قدرا أو الأدنى صفة ففيل يجوز لأنه معروف وقيل يمنع لأنه يؤدي إلى التفاضل بين العينين (و) سابعها (أن يكون) أي الدينان المحال به وعليه (غير طعامي بيع) أي سلم بأن يكونا قدين أو عرضين أو طعامي قرض أو بيع وقرض على المذهب وأما لو كانا طعاميين من بيع فيمنع لئلا يدخله بيع الطعام قبل قبضه (و) ثامنها (أن لا يكون بين المحال والمحال عليه عداوة) فإن كان بينهما عداوة ابتداء فلا نصح وأما لو حدثت بعد الحوالة فهل يمنع من اقتصاء دينه لئلا يبالغ في ابتائنه بعنف مطالبته فهو كل من يقبضه عنه أولا يمنع لأن الحوالة سابقة وقد دخل على أن صاحب الحق يقتضى حقه تردد في ذلك ابن القصار وفجوي كلامه أنه لا يمكن من الاقتصاء بنفسه وحيث وجدت الشروط الثمانية (فيتحول بمجرد عقد الحوالة (حق المحال على المحال عليه) وبرأ ذمه الخين لأن الحوالة كالقبض وإن كان (أفلس) حين الحوالة

أو جحد إلا أن يعلم المحيل بأفلاسه فقط والذم أن يصح من أهل التبرع والرفيق ويتبع به إن عتق
والمكاتب والمأذون إن أذن سيدهما ومن زوجة ومريض بثلاث إلا بجعل

بدليل الاستثناء بعد وأولى طرو النفليس بعد الحوالة (أو جحد) الدين الذي عليه بعد تمام الحوالة لا قبلها
حيث لا يثبت به عليه لعدم ثبوت دين عليه (إلا أن يعلم المحيل بأفلاسه) أي المحال عليه ومثله علمه بأفلاسه
علمه بلده أو عدمه وإن لم يكن مفلسا وكذا بأنه سىء القضاء على أحد قولين والآخر لا يضر
ويرجع المحال على المحيل في ذلك كله لأنه غره والظن القوي كالعلم فيما يظهر فقوله (نقط) راجع لعلم المحيل
أي علم المحيل دون المحال فإن علم المحال أيضا فلا رجوع له على المحيل وليس فقوله فقط راجعا للأفلاس
حتى يخرج غيره من لده أو عدم مثلا ولما كان الضمان والحوالة متشابهين لما بينهما من حمالة الدين أعقبه
بها فقال (والضمان يصح) ويلزم (من أهل التبرع) وهو المكلف الذي لا حرج عليه فيدخل ضمان زوجة
ومريض بثلاث كما يأتي ومفهوم من أهل التبرع فيه تفصيل وهو أنه إن كان من زوجة ومريض بزائد
ثلاث فصحيح أيضا وغير لازم كوقوعه من عبد بغير إذن سيده وإن كان من سفيه وصبي ومجنون ففاسد
يجب رده وليس للأولى إجازته وسواء كان الصبي مميزا أم لا وخرج أيضا بأهل التبرع مدين
بفترق دينه ما يده (و) يصح الضمان من (الرفيق) وإن لم يكن من أهل التبرع كما تقدم سواء أذن
له سيده أم لا لكن مع الأذن يكون لازما وليس للسيّد إسقاطه ومع عدمه لا يكون لازما وللسيد
إسقاطه عنه إلا أن يعتقه قبل أن يسقطه عنه فيلزمه ردّه ومعنى قوله (ويتبع به) أي بالضمان
بما يؤول إليه من غرم (إن عتق) ضمن بأذن سيده أم لا (و) يصح الضمان أيضا من
(المكاتب) لكونه أحرر نفسه وماله (و) كذا (المأذون) له في التجارة (إن أذن سيدهما) لهما في
الضمان ولا تكرار بين قوله مأذون وأذن لا إن لم يذن فلا يلزم وإن صح وإنما خصها بالذكر بعد الرفيق
لقوله إن أذن سيدهما لأنه يتوهم لزوم ضمانهما وإن لم يذن لهما سيدهما وإذا كانا يحتاجان إلى إذن
فأولى غيرهما من الأرقاء وذى الشائبة في الاحتياج إلى الأذن ولذا لم يقيد الرفيق بقوله إن أذن سيده
للاستثناء بقيدهما (و) يصح الضمان (من زوجة ومريض بثلاث) أو بأزيد منه سيرا كالدنيار وما خف
مما يعلم أن الزوجة لم تقصد به ضررا فيمضي الثلث مع مازادت لا بكثير فلا يلزم وإن ضمنّت زوجها أو
ضمن مريض وارثه وإن كان كل صحيحا ويتوقف على إجازة الزوج والوارث وللزوج ردّ جميعه إن ضمنّت
بأزيد ولو له هو وللوارث ردّ الزائد فقط ولو له هو خلافا لمن قال بطلانه كالمطية ومحل صحة الضمان
(إلا) أن يدفع (بجمل) فإن وقع بجمل للضامن سواء كان من رب الدين أو من المدين أو من أجنبي

أو فساد ما تحمّل به فيفسد وهو أمان ما يلزم به الغرم عند عدم أو غيبة من عليه الحق إلا أن يشترط أخذ أيهما شيئاً أو تقديمه إن مات فيعمل به ويرجع بما أبدى ولو مقوماً وإن برى المضمون برى الضامن

(أو) أى ومثل وقوعه بجعل (فساد ما تحمّل به) كضمن مبيع كدراهم بدنانير لأجل وكإدخال شخص لآخر ادفع لهذا ديناراً في دينارين إلى شهر أو أدفع له دراهم في دنانير إلى شهر وأنا حميل لت بذات (يفسد) الضمان في ذلك كله وينبغي استواء الضمان للرهن فيما إذا فدت المبيع ولزمت فيه القيمة وأنه يكون ضامناً للقيمة (ودو) أى "ضمان ثلاثة أقسام (إما ضمان مال) فلا (يلزم به الغرم) أى غرم المال المضمون إلا (عند عدم) من عليه الحق (أو غيبة من عليه الحق) فإن لم يعد ولم يغب فإن كان حاضراً ملأ تأخذه الأحكام غير ملد (١) وإن لم ينكر فلا غرم على الضامن ولا مطالبة لرب الدين عليه (إلا أن يشترط) رب الدين (أخذ أيهما) المدين والضامن (شيئاً) بحقه فله مطالبة الضامن ولو كان المدين حاضراً ملأ ومثله إذا ضمنه في الحالات (٢) الت يسر المدين وعمره وغيبته وحضوره وموته وحياته (أو) يشترط رب الدين (تقديمه) أى الحميل على المدين أو يشترط الحميل أن لا يأخذ منه الحق إلا (إن مات) المضمون معهما (فيعمل به) أى بالشرط في المسائل الثلاث وبمقتضى عود ضمير مات للضامن أى شرط على رب الدين أن لا يطالب إلا بعد موت الحميل فما دام حياً لا يطالب ولو أعدم المدين (و) إذا غرم لضامن في صورة من الصور المتقدمة فانه (يرجع) على المدين (بما أدى) أى بمثله إن كان مثلياً بل (ولو) كان (مقوماً) لأنه كالمسلف يرجع بتسل ما أدى سواء كان مثلياً أو مقوماً ولا يرجع بقيمة المقوم حيث كان من جنس الدين وقيل ينخير المطلوب في دفع مثل المقوم أو قيمته والخلاف ما لم يشتره فإن اشتراه رجع بثمنه بلا خلاف ما لم يجاب والا لم يرجع بالزيادة ومحل رجوعه على المدين أن ثبت الدفع في الضامن أى أثبت أنه دفع الدين المتحمّل به لمن هو له بينة أو باقرار صاحب الحق لسقوط الدين بذلك لا باقرار المضمون عنه فلا يلزم بدفعه له لأنه يقول قد ينكر رب الدين الأخذ منك (وإن برى المضمون) بمهبة الدين له أو موته والطلب واره (برى الضامن) لأن

(١) قوله غير ملد أى غير مخاصم شحيح لا يرجع للحق

(٢) قوله ومثله إذا ضمنه في الحالات الست النج) يعنى أنه إن اشترط ضمانه في الحالات الست وهى العسر واليسر والغيبة والحضور والموت والحياة أو شرط رب الحق أخذ أيهما شاء كان له طلب الضامن إذا حل الأجل ولو حضر الغريم ملأ اه

لأعكسه وإن تعدد الحلاء فيتبع كل بحسته إلا أن يشترط حملة بعضهم عن بعض

طلبه فرع ثبوت الدين على المضمون ولأنه في الصورة الثانية إن غرم الضامن شيئاً رجع به في تركه المدين والتركه في يد الطالب فصارت مقاصة فإن مات المضمون معدماً غرم الضامن وكذا يبرأ الضامن إن مات رب الدين ولو معدماً والمدين وارثه (لأعكسه) أي إدا برى الضامن لا يبرأ المضمون كما إذا وهب الدين للضامن أو أبرأ من الضمان فعلى المضمون دفعه للضامن في الصورة الأولى وبسقوط الضمان عن الضامن في الصورة الثانية (وإن تعدد الحلاء) في آن واحد غير الغرماء (فيتبع كل) واحد منهم (بخصته) فقط من الدين بقسمته على عدده وليس بعضهم حميلاً عن بعض بدليل ما بعده فلا يؤخذ ملىء عن معدوم ولا حاضر عن غائب كان يقول واحد ضمانه علينا ويوافقه أصحابه أو يقال لهم أنضمون زائداً مثلاً فيقول كل واحد نعم أو ينطق الجميع دومة واحدة وأما وقال كل واحد ضمانه على فهو حميل مستقل بجميع الحق وسيأتي في قولهم كترتهم (إلا أن يشترط) رب الدين في عقدة الحماة (١) (حمالة بعضهم عن بعض) فيتبع كل واحد بالجمع مع حضور غيره ملياً وأولي إن غاب أو مات أو أعدم إن قال مع الاشتراط المذكور أي شئت أخذت بحقني وإلا أتبع البعض في العدم أو الغيبة أو الموت فقط وللغارم الرجوع على أصحابه في هاتين الصورتين وهما حالة الاشتراط قال مع ذلك أيكم شئت أخذت بحقني أم لا ولا فرق في الصورتين بين الحلاء الغرماء وغير "غرماء" فلو تعددوا ولم يشترط حمالة بعضهم عن بعض لكن قال أيكم شئت أخذت بحقني فله أخذ من شاء بجميع الحق وليس للغارم الرجوع على كل واحد من أصحابه إلا بما يخصه من أهل الحق إن كانوا غرماء بخلاف الصورتين قبلها فإنه يقاسم فيهما من يلقاه أولاً في جميع ما دفعه فإن كانوا غير غرماء والموضوع قال أيكم شئت أخذ بحقني

(١) (قوله إلا أن يشترط رب الدين الخ) الحاصل في مسألة تعدد الحلاء من غير ترتيب أنها أربع حالات وهي

- (أ) تعدد الحلاء ولم يشترط حمالة بعضهم عن بعض ولا أخذ أيهم شاء بحقه فلا يؤخذ كل واحد إلا بحسته
- (ب) تعدد الحلاء واشترط حمالة بعضهم عن بعض فيؤخذ كل واحد بجميع الحق إن غاب الدين أو أعدم
- (ج) تعدد الحلاء واشترط حمالة بعضهم عن بعض وقال أيكم شئت أخذت بحقني أخذ كل واحد بجميع الحق ولو كان غيره حاضراً ملياً وللغارم في هذه الحالة كإني قبلها الرجوع على أصحابه وله الرجوع على الغريم أي المدين
- (د) تعدد الحلاء ولم يشترط حمالة بعضهم عن بعض ولكن قال أيكم شئت أخذت بحقني أخذ كل واحد بجميع الحق ولو كان غيره حاضراً ملياً وليس للغارم في هذه الحالة الرجوع على أحد من أصحابه بل له الرجوع على الغريم

كترتهم وإما وجه يلزم به الغريم إن لم يحضر ذاته ولا يسقط باحضاره إن حكم به إلا أن
يثبت عدمه أو موته في غيبته وإما طلب يلزم به طلب الغريم بقدر وسعته ويخفف ما قصر فان فرط غرم

فيأخذ حقه ممن شاء ويرجع من غرم على الغريم لأعلى أصحابه فيحصل أن الأقسام أربعة وهي أن تعددوا
ولم يشترط حماة بعضهم عن بعض قال أيكم شئت أخذت بحقى أم لا أو تعددوا واشترط قال أيكم أخذت
بحقنى أم لا وقد علمت أحكامها وشه في مفهوم قوله إلا أن يشترط الخ تشبيها غير تام (١) فكأنه قال فإن
اشترط حماة بعضهم عن بعض رجع على كل واحد بجميع الحق (كترتهم) في زمان الحماة ولو تقررت
اللحظات أى ضمن كفيل بعد كفيل فله في عدم المدين أخذ جميع حقه في أى الكميلين أو الكفلاء
شاء ولو مع حضور غيره ملأ وأشار إلى القسم الثاني من أقسام الضمان بقوله (وإما ضمان (وجه) وهو
عبارة عن الاتيان بالمدين وقت الحاجة وأراد بالوجه غيره من الأعضاء فان أحضره له في حالة يمكن
استيفاء الحق منه وكان عند حلول الأجل بريء و (يلزم به) أى بسببه (الغريم) أى غرم ماعلى المضمون
(إن لم يحضر) الصامن (ذاته) أى انضمون عند حلول الأجل أو حضره في حالة لا يمكن استيفاء الحق
فيها وحيث لم يحضره أو أحضره على الحالة المذكورة وقلد يغرم فإن كان بحكم حاكم فانه يمضى (ولا يسقط)
عنه الغرم (باحضاره) أى باحضار الصامن المضمون (إن حكم به) لأنه حكم مضى (إلا ان ثبت) الضامن
(عدمه أو موته) أى المضمون (في غيبته) عند الأجل وقبل الحكم عليه فلا يمضى الحكم فان لم يدفع ما عليه
لا يلزمه الدفع وإن دفعه رجع على رب الدين بخلاف ما لو تبين موته أو عدمه بعد الحكم فلا ينقض ومثله
ما إذا غرم لرب الدين في غيبة الغريم أو موته من غير قضاء ثم أثبت موته أو عدمه قبل الغرم فانه لا يرجع
على رب الدين وأشار للقسم الثالث بقوله (وإما ضمان (طلب) وهو عبارة عن الفتيش على الغريم من
غير إتيان به وصيغته إما بصريح لفظه كأننا حميل طلبه أو على أن أطلبه أولا أضمن إلا لطلب وإما
بصيغة ضمان الوجه مع اشتراط نفي المال كأضمن وجهه وليس على من المال شئ فاذا أتى بصيغة من
هذه الصيغ فانه (يلزم به) أى بسببه (طلب الغريم) أى من عليه الدين فيطلبه الضامن (بقدر وسعته) أى
طاقته أى بماله قوة عليه فيطلبه في البلد ومقرب منها فاذا طلبه فلم يجده فلا غرم عليه (و) لكن (بخلاف)
بأنه الذى لا إله إلا هو (ما قصر) في طلبه ولا دلس ولا يعرف له مستقرا (فان فرط) في طلبه بان وجدته
وتركه حتى لم يتمكن رب الحق من أخذه منه (غرم) ماعلى المضمون من المال ولما أنهى الكلام على
ما أراد من مسائل الضمان شرع في الكلام على الشركة لأنها تستلزم الضمان في غالب أقسامها فقال

(١) (قوله تشبيها غير تام) أى لأنه عند اشتراط حماة بعضهم عن بعض أخذ كل واحد بجميع الحق
عند عدم الباقي أو غيبته وعند ترتيبهم في الحماة يؤخذ كل واحد بجميع الحق
ولو كان غيره حاضرا ملأ ومعنى ترتيبهم في الحماة أن يضمن كفيل بعد كفيل ولو بالحقه اه

(باب)

الشركة تصح من أهل التوكيل وهي إما شركة مال بان يشتركا بذهبين أو ورقين متفقين في
النصف أو بهما منهما أو بعين وعرض أو عرضين وكل بالقيمة وقت إحضاره وتلزم بما يدل عرفا

(باب)

(الشركة) بكسر الشين (١) وفتحها وسكون الراء فيهما ونفج الشين وكسر الراء والاولى أفصحها
ولا (نصح) إلا (من أهل التوكيل) أي المتأهل لأن يوكل غيره وهو الحر الرشيد يخرج العبد غير المأذون
والصبي والسفيه فلا تصح شركتهم لعدم أهليتهم للتوكيل ولا يشترط أن يكون أهلا للتوكل أي لأن
يتوكل لغيره لصحة شركة العدو لعدوه والمسلم للكافر أنجر بحضور المسلم أولا وإن كان لا يصح أن
يتوكل العدو على عدوه ولأن يتوكل الكافر المسلم (وهي) أربعة أقسام (إما شركة مال) ويقال لها
شركة تجرأ معا (بأن يشتركا بذهبين أو ورقين) أي بأن يخرج كل ذهباً أو كل ورقاً ولا بد أن يكون
كل من الذهبين أو الورقين (متفقين في النصف) وأوزن والقيمة والجودة أو الرواءة فإن اختلفا في شيء
من ذلك وسدت العرة انتدقهما في النصف وقت المعقودة ولو اختلف بعد ذلك (أوبهما) أي الذهب والفضة
(منهما) أي شركتيين وتعتبر مساواة ذهب كل وفضته لما الآخر في الأمور الأربعة المتقدمة (أوبعين)
من جانب (وعرض) من آخر وشمل العرض الطعام (أو عرضين) من كل واحد عرض غير طعامين
وإما بطن من الجانبين أو بذهب من جانب وورق من الآخر فلا تجوز وتفسد (و) إذا وقعت بعرضين
من الجانبين أو بعرض من جانب فيقع الاشتراك في (كل با) النظر (للقيمة) وتعتبر القيمة (وقت
إحضاره) أي العرض للاشتراك إذا لم يكن فيه حق توفية والا فقيمه يوم دخوله في ضمان
لشركة الذي هو الخلط (وتلزم) الشركة أي عقدها (بما يدل) عليها (عرفا) من قول

(١) (قوله الشركة بفتح الشين الخ) وهي لغة الاختلاط وشرعا إذن في النصف لها أي أن يذن كل
واحد من الشريكين لصاحبه في أن يتصرف للأذن ولنفسه في مال لا أنه يتصرف للأذن وحده والا
كان وكالة وقولنا (إذن في النصف) كالجمل يشمل الوكالة والقراض (ولها) كالفصل مخرج للوكالة
من الجانبين بأن يوكل واحد منهما الآخر بأن يتصرف في مناعه لأنه لم يقع إذن كل منهما لصاحبه
في التصرف له وإصاحبه بل أذن كل منهما لصاحبه أن يتصرف في الشيء الموكل فيه للموكل فيه وحده
(مع نفسه) كالممثل الثاني لاخراج الفراض من الجانبين لأن التصرف للعامل فقط وهذا التعريف
قاصر على شركة التجرة دون غيرها لأن شركة التجرة هي المقصودة وغيرها تبع لها

وضمان المالين منهما بالخلط ولو حكما وإلا فالتالف من ربه وما يتبع غيره فيبينهما فإن أطلقا لم تصرف
فمفاوضة وإلا فعنان وكل وكيل والربح والخسر بقدر المالين فإن شرط تفاوت فسدت والقول لمدعى
التلف والخسر

بمجردة كاشتركتنا أى بقول كل منهما أو أحدهما ويسكت الآخر رضينا به من غير احتياج لزيادة
على القول أو فعل كخلط المالين والبجر فيهما فلو أراد أحدهما التفاضلة وامتنع الآخر عمل بامتناعه حصل
خلط المال أم لا (وضمان المالين منهما) أى من الشريكين كائن (بالخلط) للمالين حساب أن لا يتميز
أحدهما من الآخر بل (ولو حكما) وهو كون كل واحد من المالين في حصة مفردة وهما في حوز
أجنبي أو أحدهما فقط لا بمحل وقفلا عليه بقبلي وأخذ كل واحد مفتاح أحد القفلين فليس من الخلط
الحكى والظاهر أن من الخلط الحكى إذا جعل على المالين قفلا واحدا مفتاحا وأخذ كل مفتاحا
(وإلا) يحصل خلط حصى ولا حكى (فالتالف من ربه) للزوم الشركة بالعقد (وما يتبع) أى ابتاعه
ذو السالم (غيره) أى غير التالف (فيتهما) وعلى من تلف منعه نصف ثمن المشتري بالسالم إن كانت
الشركة بالنصف لمن سالم منعه وإلا فمن حصته فقط (فإن أطلقا) أى كل واحد من الشريكين
(التصرف) لساخبه بأن جعل كل واحد للآخر غيبة وحضورا البيع والشراء والكراء والا كتراء
وغير ذلك في سائر الأنواع ولو أطلق التصرف في نوع واحد من أنواع البجر كزبيب (مفاوضة) عامة
فيما إذا أطلق له في سائر الأنواع وخاصة بذلك النوع الذي أمره التبجر فيه (وإلا) يطلق له التصرف
بأن شرط كل على الآخر أن لا يستبد بفعل شيء من الشركة إلا بدين شريكه ومعرفة (فعنان) أى تسمى
بذلك وهو فى الأصل اسم لما تقاد به الدابة ثم استعير للشركة المذكورة لأن كل واحد لما منع صاحبه
إلا بأذنه وكأه أخذ بناصيته فأشبهه الأخذ بما تقاد به الدابة فيمنعها من الذهاب (وكل) أى وكل واحد
من الشريكين (وكيل) أى كوكيل عن الآخر في البيع والشراء والأخذ والعطاء والكراء والا كتراء
والقيام بالاستحقاق والرد بالعيب على غير المولى عند غيبة المتولى غيبة بعيدة وإلا رد عليه (والربح
والخسر في مال شركة يفيض على الشريكين) بقدر المالين من تساو وتفاوت إن شرط ذلك أو
سكتا عنه ومثل الربح والخسر العمل فانه بقدر المالين (فإن شرط) في عقد الشركة (تفاوت) أى وقع
منهما شرط تفاوت في العقد بأن يأخذ أحدهما من الربح أكثر من سببه ماله إلى مال الآخر أو يعمل
أكثر كذلك (فسدت) الشركة أى بسد عقدها وتفسخ (وإن ادعى أحد الشريكين فيما بيده من بعض
مال الشركة تلفه أو خسره كان (القول لمدعى التلف) وهو مانشا لا عن تحريك (والخسر) وهو ماشا

وأخذ لائق المدعى النصف وتلقى نفقتهم وكسوتهم كما ياله إن تقاربا وإما شر كة جبر بأن يشتري شيئا بسوقه للتجارة وغيره حاضر ساكت من تجاره

عن تحريك لأنه أمين في مال الشركة مالم تقم قرينة على كذبه كدعوى التلف وهو في رفقة لا يخفى ذلك فيها فتسئل الرفقة فلم يعلم ذلك أحد منهم أو يدعى الخسارة في سلعة لم يعلم ذلك فيها لشهرة سعرها (و) القول أيضا مدعى (أخذ شيء) (لائق) به وبغيره من طعام وشراب ولباس فقط حيث لم يصدق شريكه على ذلك ولو لا ثقا به لاستغناؤه عنه بأجيد فلا يصدق إن اشتراه لنفسه ولشريكه الدخول معه فيه (و) إذا اشتركا في شيء ثم تنازعا فقال أحدهما على الماسة وقال الآخر على التماوت فالقول (المدعى النصف) خملهما عليه عند المنازعة (وتلقى نفقتهم) أي الشريكين (وكسوتهم) ولوبيادين مختلفي السعر ولو بينا وإن لم يضرب نفقة كل وكسوته (كعياهما) أي كما تلقى نفقة عياهما (إن تقاربا) سنا وعددا بقول أهل المعرفة ببالد أو بلدين ولو اختلف سعرهما واشترط كون المال بينهما على الثاثل والثلاثين حسبت نفقتهم وكسوتهم لثلاث أخذ من مال الشركة أكثر من حقه كما إذا امرد أحدهما بالعيال فيحسب اتفاقه عليهم لا على نفسه كما إذا أنفق أحدهما منه على نفسه دون الآخر فلا يحسب لأن من لم ينفق تبرع لصاحبه بما يستحقه وتفرق بين نفقة أحدهما فقط على نفسه ونفقة العيال لأحدهما أن شأن الأولى البسارة ولائها من التجارة بخلاف نفقة العيال وأشار إلى القسم الثاني من الشركة وهي شركة الجبر بقوله (وإما شركة جبر) () وصورها بقوله (بأن يشتري شيئا بسوقه) أي الشيء وإن كان المشتري من غير أهله ومن غير تجارة لا بتأليف أو زقاق (للتجارة) به بالبدل لا للمسر به ولو لينجر فيه ولا للفتية والعرس والضيف (وغيره) أي المشتري (حاضر ساكت) حال كونه (من تجاره) أي ذلك الشيء فإن لم يكن حاضرا أن اشتراها في غيبته أو حاضرا ولم يسكت بأن زايده فيها أو لم يكن من تجار تلك السلعة فلا جبر حينئذ

(١) (قوله وإما شركة جبر بأن يشتري الخ) قد شرطوا فيها شروطا ستة ثلاثة في الشيء المشتري بالفتح وهي أن يشتري بسوقه وأن يشتري للتجارة وأن تكون التجارة به في البلد وثلاثة في المشترك بالفتح وهي أن يكون حاضرا وفي السوق وقت المشتري وأن يكون من تجار تلك السلعة التي يبعث بحضرته وأن لا يتكلم هذا كله مالم يبين المشتري للحاضرين من التجار ويقول لهم أنا لا أشارك أحدا منكم ومن شاء أن يزيد زان فانه حينئذ لا يجبر على الشركة وشركة الجبر قال بها مالك وأصحابه لأن عمر رضي الله عنه قضى بها

واما شركة أبدان بأن يشتركا في العمل إن اتحد أو تلازم وتساويا أو تقاربا وحصل التفاوت وإن
بمكانيين وإما شركة ذمم بأن يشتريا بالامال وهي فاسدة

وأشار للقسم الثالث من الشركة وهو شركة العمل بقوله (وإما شركة أبدان) (١) وصورها
بقوله (بأن يشتركا في العمل) على أن ما ينشأ عنه من المال يكون بينهما على حسب عمل كل (إن اتحد)
العمل كخياطين (أو تلازم) أي توقف عمل أحدهما على عمل الآخر كندسج وعمل في غزل يتوقف عليه
نسجه كتجويل وتدوير ونذير وفي لزومها بالعقد أو الشروع قولان (وتساويا) في العمل بأن يأخذ
كل قدر عمله في المتحد وقدر قيمته في غيره فإذا عمل أحدهما الثلث والآخر الثلثين يأخذ كل من الغة
بقدر ما عمل وليس المراد أن يكون عمل كل كعمل الآخر فقط أو يقال مفهومه إن أخذ كل بقدر عمله
حاز وإن أخذ كل النصف فسدت ولا يعترض بمفهوم فيه تفصيل (أو تقاربا) عرفا كعمل أحدهما ما ينقص
أو يزيد عن الثلث بسيرا والآخر الثلثين كذلك فإن احتاجا مع الصنعة لمال أخرج كل بقدر عمله لا يزيد
حيث كان القصد الصنعة لا المال وإلا فالنظر له (وحتمل التفاوت) وإلا لم تجز وعمل كل بخص حيث
به دون رفيقه (وإن بمكانيين) إذا اتحدت الصنعة وكان المكانان بسوق أو سوقين نفاقيهما واحد وتحويل
أيديهما بالعمل في المكانين جميع أو يجتمعان بمكان على أخذ الأعمال ثم يأخذ كل واحد منهما طائفة
من العمل يذهب بها لحاوته يعمل فيه لرفقه به لسمته أو قربه من منزله وأشار للقسم الرابع وهو شركة
الذمم (وإما شركة ذمم) وصورها بقوله (بأن يشتريا) شيئا غير معين (بالامال) يخرجانه نقدا أي تعاقد
على شراء أي شيء كان بدين في ذمتهم وأن كلاهما عن الآخر ثم يبيعانه فترك شرطين تعاقدتهما على شراء
غير معين وتحمل كل عن الآخر بمثله أو أكثر منه (وهي فاسدة) (٢) لأنها من باب تحمل عني وأتحمل عني فهو من

(١) قوله واما شركة أبدان الخ) وهي جائزة عند المالكية محتجين باشتراك الغانمين في الغنيمة وهم
إنما استحقوا ذلك بالعمل

(٢) قوله وهي فاسدة) أي شركة الذمم ويعبر عنها بشركة الوجوه وإنما كانت فاسدة عند المالكية لأن
الشركة إنما تتعلق على المال أو على العمل وكلاهما معدومان في هذه المسئلة مع ما في ذلك من الغرر لأن
كل واحد منهما عاوض صاحبه بكسب غير محدود بصناعة ولا عمل مخصوص وأجازها أبو حنيفة
ذاهبا إلى أنها عمل من الأعمال فجاز أن تنعقد عليه الشركة

ويكون بينهما ويقضى على الشريك فيما لا ينقسم أن يعمر أو يبيع كذي سفلى إن وهى وعائيه
التعميم والسقف وكس مرحاض لاسلم والشركة فى الزرع لازمة بالبذر وشروط صحتها
خلطه إن كان

باب ضمان بجهل (ويكون) ما يحصل من الربح بعد الوقوع والنزول (بينهما) على ما تعاقد عليه من تساوى
أو غيره هذا هو المراد لا ما هو حقيقة البيعة أى التساوى (ويقضى على الشريك فيما لا ينقسم) كحمام وفرن
وحانوت طلب شريكة عمارته معه وأبى (أن يعمر أو يبيع) أى يأمره القاضي بالعمارة من غير حكم فإن
أبى منها حكم عليه بالبيع فإفضاء إنما يقع ببنى معين وهو البيع فاستعمل القضاء بمعنى الأمر فى الأول
وبمعنى الحكم فى الثانى وأو للتبويب (كذي سفلى) لشخص يقضى عليه بالعمارة (إن وهى) وخيف سقوط
العلو عليه الكائن لشخص آخر فإن امتنع باع الحاكم عليه ممن يعمر (وعليه) أى على صاحب السفلى إذا
وهى وخيف سقوط الأعلى (التعليق) للأعلى لأن التعليق بمنزلة البناء والبناء على ذى السفلى (و) عليه
أيضا (السقف) لبيته لأنه أرض للأعلى (و) عليه أيضا (كس مرحاض) يلتقى فيه الأعلى على سقطاته لأنه
بمنزلة سقف الأسفل قاله ابن القاسم واشبه وقال أصبغ وابن وهب إنما ذلك على الجميع على قدر حاجتهم
واستظهر (لا) يلزم صاحب السفلى (سلم) الأعلى فهو بالرفع عطف على التعليق وكذا ليس على الأسفل
اللاط الأعلى ولما كانت شركة الزراعة قسما من الشركة ناسب أن يقعها لها وهى عقد على علاج الزرع
وما يحتاج إليه ولما وقع خلاف فى لزومها بالعقد أو بالبذر بين المشهور بقوله (والشركة فى الزرع لازمة)
أى تفدها لازم (بالبذر) عند ابن القاسم وهو المشهور خلافا لابن الماجشون (١) وسحنون وابن كنانة
القائدين بلزومها بالعقد وإنما لم يلزم به كشركة الأموال لأنه قد قيل بمنعها مطلقا فضعف الأمر فيها
وحديث فى لزومها لأمر قوي وهو البذر بذال معجزة أى إلقاء الحب على الأرض تقدمه عمل أم لا
فإن لم يحصل بذر فكل منهما المسخ ولو حصل عمل له بال وانظر فى بذر البعض هل يلزم فقط أو فى
الجميع أو إن بذر الأعلى كثر فكجميع والأقل فكعدم والضعف فكل حكمه وأشار إلى شروطها الثلاثة
بقوله (وشروط صحتها خلطه) أى البذر (إن كان) من عندهما جميعا وكان جنسا واحدا ولا فرق بين أن

(١) قوله خلافا لابن الماجشون (نخ) إنما وقع الاختلاف فى المزارعة لأنها شركة عمل وإجارة فمن غلب
الشركة لم يرها لازمة بالعقد لأن شركة العمل إنما تلزم بالعمل ومن غلب الإجارة ألزمها بالعقد وأجاز
التفاضل بينهما

وأن يسام من كراء الأرض بممنوع وأن يكون الزرع قدر المخرج إلا لتبرع بعد العقد فإن لم ينبت
بذر أحدهما وعيد فإن غر فلا يحسب وعليه مثل نصف النابت وإن لم يغر فعلى كل نصف
بذر الآخر والزرع بينهما

يكون الخلط حقيقيا أو حكيا كأن يخرج كل واحد منهما ما عليه من البذر ويبذر بحيث لا يتميز موضع
بذر كل فان تميزا أو كانا جنسين كالأراج أحدهما قمحا والآخر شعيرا أو فولاً فقال سيجنون لكل
مانبت حبه ويتراجمان فضل الكراء ويتقاصان وإنما قال إن كان لا نه لو حذفه لتوهم أن صحة الشراكة
تتوقف على حصول البذر من كل واحد كذا (و) الشرط الثاني (أن يسام) أى المتعاقدان (من كراء
الأرض بممنوع) أن لا تقع الأرض أو جزؤها في مقابلة البذر أو جزئه وسلامتها من ذلك أن تقع
الكراء ذهب أو فضة (و) الشرط الثالث (أن يكون الزرع) أى ما يخرج من الزرع (قدر المخرج) من
أرض وبقر وعمل كأن تكون أجرة الأرض مائة والبقر والعمل خمسين ودخلا على أن لرب الأرض
الثلاثين ولرب البقر والعمل الثلث فتجوز وإن دخلا على النصف لم يجز فان كانت قيمة ما ذكر عكس ما مر
جاء إن دخلا على أن لرب البقر والعمل الثلثين ولرب الأرض الثلث وإن دخلا على النصف فسدت فان كانت
أجرة البقر والعمل خمسين والأرض كذلك جاز أن دخلا على المناصفة أو الأفلا (إلا لتبرع) من أحدهما الآخر
من غير مواعدة ولا عادة (بعد العقد) اللازم وهو أن يحصل البذر بأن يعقدا على التساوى ويبذرا ثم تبرع
أحدهما الآخر بشيء فانه يجوز (فإن لم ينبت بذر أحدهما وعلم) أى علم أنه لا ينبت لمكواه قديما أو موسما
أو فارغا سواء تميز عن بذر الآخر أو اختلط به (فإن غر) بأن علم أنه لا ينبت وكتبه عن صاحبه (فلا يحسب) في
الشركة وهى باقية بينهما (وعليه) أى على الغار لشريكه (مثل نصف النابت) في شركة المناصفة ومثل
حصته في غيرها (وان لم يغر) شريكه بأن اعتقد أنه ينبت أو علم أنه لا ينبت وبين شريكه ذلك
(فعلى كل نصف بذر الآخر والزرع) في المناصفة (بينهما) وعلى كل من بذر الآخر بقدر حصته في غير
المناصفة والزرع بينهما على حسب ذلك فعلم أن على من لم ينبت بذره مثل نصف النابت غرام لا وإنما يخففان
في الرجوع بما لم ينبت بذره ففى الغار لا يرجع وفي غيره يرجع على شريكه النابت زرعه بمثل نصف غير
النابت أى فمحا قديما كما أن على غير الغار مثل نصف النابت قمحا جديدا والظاهر أنه اذا لم يعلم من لم
ينبت بذره منهما أن مانبت بينهما على ما دخلا عليه كلام المختصر ثبوت ما ذكر في حالة الغر وعدمه ولو

وتجوز إن تساويا في الجميع أو قابل بدر أحدهما أو أرضه وبذره عمل أو قابل أرضه وبعض البذر بعضه الآخر وعمل إن لم ينقص ما يأخذه العامل عن نسبة بذره أو لأحدهما الجميع إلا العمل إن عقدا بلفظ الشرية لا فيما عدا ذلك وإن فسدت المزارعه وعملا

كان الابن باقيا وفي ابن غازي أن محله في القسمين إذا فات إن ما وقعت الشرية فيه وإلا فعلى من لم ينبت بذره مثله مما نبت إن غر وبزرعه بمحل ما لم ينبت وهما على شر كنهها فإن لم يغر فعليه قدر حصته منه وعلى الآخر قدر حصته ويررع ذلك بمحل ما لم ينبت وذكر خمس صور جائزة بقوله (وتجوز) المزارعة (أن تساويا في الجميع) أي الأرض والبذر والعمل (أو قابل بذر أحدهما) عمل قيمته مثل قيمة البذر والأرض بينهما بملك أو كراء (أو) قابل (أرضه وبذره) أي أحدهما (عمل) ليد وقر أو عمل بقر فقط من الآخر وأما عمل اليد فقط فسيأتي (أو قابل أرضه) أي أحدهما (وبعض البذر) الذي مع الأرض (بعضه) أي البذر (الآخر وعمل) من عند الميراث الآخر فالعنى أخرج أحدهما الأرض وبعض البذر وأخرج الآخر العمل وبعض البذر وأشار لشرط الصحة في هذه بقوله (إن لم ينقص ما يأخذه العامل) من البذر (عن نسبة بذره) بأن زاد ما يأخذه من الزرع عن نسبة بذره أو ساوى نسبة بذره فالثاني كما لو أخرج أحدهما العمل وثلي البذر وأخرج الآخر الأرض وثلي البذر على أن يأخذ كل منها بقدر . أخرج من البذر فإن أخذ أنقص كأن يأخذ كل نصف الخارج لم يجز والاول كما لو أخرج أحدهما الأرض وثلي البذر وأخرج الآخر العمل وثلي البذر على أن يأخذ كل نصف الخارج حيث ساوى ما أخرج من العمل وثلي البذر ما أخرج من الآخر من الأرض وثلي البذر لا إن لم يساوى فلا يأخذ العامل أزيد مما أخرج به هذا يدفع ما قد يقال إن من شروط الزراعة أن يأخذ كل واحد من الخارج بقدر ما أخرج لا أزيد منه ولا أنقص وقد أخذنا أزيد مما أخرج (أو لأحدهما الجميع) الأرض والبذر والبقر (العمل) باليد فقط وهي مسألة الخماسي فتجوز (إن عقدا بلفظ الشرية) فقط وله في الزرع جزء كربع أو غيره من الاجزاء (لا فيما عدا ذلك) المذكور الذي تجوز فيه المزارعة وما عداه يشمل منها انا عقدا في مسألة الخماسي وهي الاخير بلفظ الاجارة أو أطقا فلا تجوز لهما عند الاطلاق على الاجارة فيكون إجارة في صورتين بجزء مجهول ومنها إذا كان البذر والعمل من عند أحدهما والأرض من عند الآخر ومنها إذا كان البذر وبعض العمل من عند أحدهما والأرض وبعض العمل من عند الآخر ومنها إذا تساويا في لبذر والعمل والبقيا الأرض التي من عند

فبينهما وتراد غيره وإلا فلا تعامل وعليه الأجرة « باب » الوكالة جائزة فيما يقبل النيابة بما يدل عرفاً لا بمجرد وكلتك بل حتى يفوض

أحدهما ولها خطب وبال أفقد التساوى عند الغاء الأرض فيلزم كراء الأرض بما يخرج منها لوقوع بعض البذر في مقابلة الأرض فإن دفع له صاحبه نصف كراء الأرض أو كانت لا خطب لها فجاز (وإن فسدت المزارعة وعملاً) معاً بيد فقط وإن لم يتكافأ فالحكم ما شره بقوله (فبينهما) الزرع (وتراد غيره) أى غير العمل من أرض وبذر كأن يكون لأحدهما الأرض والآخر البذر فيرجع رب البذر على شريكه بحصته من البذر ويرجع رب الأرض بأجرة ما ينوب شريكه منها (وإلا) يعملان معاً بيد بل انفرد أحدهما بعمل اليد (فلا تعامل) الزرع خاصة إن انضم لعمله بذر والأرض الآخرة أو انضم لعمله أرض والبذر للآخر وفسدت لمقابلة الأرض بجزء من البذر أو كان كل من الأرض والبذر لكل منهما والعمل من عند أحدهما فيكون الزرع لصاحب العمل في الصور الثلاث (وعليه الأجرة) للأرض المنعرد بها غيره فإن كانت من عند العامل فقط وإنما عليه الآخر البذر كما أنه إذا كان له العمل فقط ولم ينضم له شيء مما تقدم له فله أجرة مثله فقط ولما كان بين الوكالة وبين الشراكة والمزارعة مناسبة من جهة أن فيهما وكالة أتبعهما لهما فقال (باب) يذكر فيه الوكالة والوديعة والعارية (الوكالة) بفتح الواو وكسر ها اسم مصدر بمعنى التوكيل لأن الجواز متعلقه الفعل إذ هو حكم شرعى وهو إنما يتعلق بالفعل وأخبر عن المنبسط بقوله (جائزة) وعلق بالخبر قوله (فيما يقبل النيابة) شرعاً وهو مالا تتعين فيه المباشرة فهو بيان لمحلها وهو الموكل فيه أى أن ما تجوز فيه النيابة تجوز فيه الوكالة من فسخ وعقد وقبض حق وعقوبة وحوالة وإبراء ومالات تجوز فيه النيابة لا تجوز فيه الوكالة كيمين ووضوء وصلاة وكعصية من ظهار وغصب وقتل عدواناً بناء على مساواة النيابة للوكالة لأعلى أن النيابة أعم الذى هو مقتضى تعريف ابن عرفة للوكالة بقوله نيابة ذى حق غير ذى أمر ولا عبادة لغيره فيه غير مشروطة بموته فتخرج نيابة إمام الطاعة أميراً أو قاضياً أو صاحب شرطة وإمام الصلاة والوصية انتهى وأشار للصيغة بقوله (بما يدل) عليها (عرفاً) من قول أو فعل أو إرسال ودخل الإشارة من الآخر لا من غيره ولا بد مع الصيغة من القول فإن وقع بالقرب فواضح وإن طال فقيها الخلاف الذى فى المخيرة والمملكة فما لا يدل عليها عرفاً لا يكون من صيغتها وإن دل لغة ولذا قال (لا بمجرد وكلتك) من غير ذكر وكالة مفوضة ومثله فلان وكيلي فلا تصح (ل حتى يفوض) له بقوله فوضت إليك أمورى فى كل شيء أو أقمته مقامى أو نحو ذلك إذا فوض له أموره صحت الوكالة

أو يعين ويطالب الوكيل بتمن ومنه إلا أن يصرح بالبراءة وبعبه مالم يعلم ويتعين عند الإطلاق نقد البلد ولائق به وثمان المثل وما عينه من مشترى أو سوق أو زمان أو ثمن وإلا

ووفقت مطلقه فيمضي كل ما عمله الوكيل حيث كان نظراً بأن كان فيه مصلحة الموكل لا غيره فلا يمضي لأن الوكيل معزول عنه مشروعاً إلا أن يقول الموكل وأجزت غير النظر فيمضي إلا طلاق زوجته وإنكاح بكره وبيع دار سكنه وعبد له الذي يقوى غرض سيده في بقائه على ملكه لكونه تاجراً أولاً من بدخلة فلا تمضي هذه الأربعة من الوكيل إلا بالنقص عليها من الموكل وذكر قسم قوله حتى يفوض بقوله (أو يعين) كسر المشقة التحتية بعد العين المهمة ويختل فتح المشقة ونائب فاعله عائد على الموكل فيه والأول أنسب بما قبله ودأ عين ما وكفه عليه فإن العرف يخصه إن كان عاماً كما إذا وكله على بيع دوابه وكل العرف يقتضي تخصيص ذلك ببعض أنواعها فإنه يخصص به ويعيده إن كان مطلقاً كما إذا قال له اشتر لي فانه يتميز بما يليق به (و) إذا اشترى الوكيل سلعة وكل على شرائها أو باع سلعة وكل على بيعها فانه (يطالب الوكيل بتمن) في شراء (وتمن) في البيع (إلا أن يصرح بالبراءة) منها فإن صرح بأن قال ويصدق هو دوني لم يطالب وإنما المطالب الموكل وإلا أن يكون العرف عدم طلبه بهما (و) يطالب الوكيل أيضاً (بعبه) لما اشترى منه وهي ضمان المبيع من عيب واستحقاق (مالم يعلم) المشتري أنه وكيل فإن علم لم يطالب بها إن كان غير مفوض وإلا فيطالبه بها وإن لم يعلم (و) من وكل شخصاً على بيع شيء أو شرائه وكالة مفوضة وأطلق له فلم يذكر الثمن ولا جنسه فانه (يتعين عند الإطلاق) في العقد (نقد البلد) الذي يبيع أو يشتري فيه (و) يتعين أيضاً عند الإطلاق له في شراء (لائق به) أي بالموكل لا غير لائق فلا يجوز شرائه إذا لم يسمه الثمن فإن سماه ولا يحصل به ما يليق فهل يجوز شراء مالا يليق أم لا؟ تردد (و) يتعين على الوكيل (ثمان المثل) أيضاً عند الإطلاق له في بيع أو شراء (و) يتعين أيضاً (ما عينه) له موكله (من مشتري) فتح الرأ هو وما عطف عليه ياب لما عينه بأن قال له اشتر لي كذا أو سوق كذا تشتري إلا من سوق كذا (أو زمان) كذا تشتري إلا في زمان كذا (أو ثمن) كذا تشتري إلا بتمن كذا ومثل الشراء البيع في السوق والزمان والتمن (وإلا) بأن لم يبيع أو يشتري بنقد البلد عند الإطلاق له في العقد أو اشتري غير لائق به أو باع بأقل من ثمن المثل أو اشتري بأكثر من ثمن المثل أو اشتري غير ما عينه أو من سوق أو زمان غير ما عينه أو باع بأقل مما سمي له من الثمن ولو سيرا

خير الموكل فان لم يرض لزم الوكيل ما اشتراه ويمنع توكيل الكافر والعبد وعلى عدوه وبيع الوكيل
 نفسه ومحجوره بخلاف زوجته ورقيقه إن لم يحجب واشترؤه من يعتق عليه إن علم وله بيعته
 موكله وعتق عليه وإلا فعلى موكله وتوكيله

أو اشترى باكثر كثيرا مما سمي له إلا إن زاد دين في أربعين (خير الموكل) في هذه المسئلة فهو
 راجع لنقد البلد وما بعده بين أن يرضى بما فعل الوكيل أولا (فان) رضي لزمه فعل الوكيل وإن
 (لم يرض) الموكل (لزم الوكيل ما اشتراه) إن اشترى على البت أو على خيار البائع وأمضى وإلا لم يلزمه وإن
 ردها (وبيع) أي يحرم على المسلم (توكيل الكافر) في بيع أو شراء أو تقاض لديه ولو رضي من يتقاضى منه
 لحق الله وظاهره كماله ونفسه تقاضاه من مسلم أو ذمي لا توكيل الكافر في قبول نكاح لمسلم وفي دفع
 هبة فلا يمنع (و) يمنع توكيل (العدو على عدوه) المسلم أو الكافر إن لم يرض به كانت العداوة دينوية
 أو دينية كيهودي على نصراني وعكسه إلا توكيل المسلم على الكافر فيجوز لشرف الاسلام إلا أن
 يكون بينهما عداوة (و) يمنع (بيع الوكيل) أي أن يبيع الوكيل ما وكل على بيعه من نفسه (نفسه) ولو
 سمي له الثمن على المعتمد لاحتمال الرغبة فيه باكثر مما سمي فإن تحقق عدمها فيه أو اشتراه بحضرة ربه
 أو أذن له في الشراء لنفسه جاز كما بحث مع حاج أو غاز مالا يعطيه لمن انقطع فاحتاج المبعوث معه
 وانقطع فله الأخذ (ومحجوره) صغير وسفيه وعبد غير مأذون له في تجارة لأن الذي يتصرف له إنما
 هو الحاجر عليه فكانه باع لنفسه (بخلاف زوجته ورقيقه) المأذون له ولو حكما ككاتبه لاحترازه نفسه
 وابنه البالغ فلا يمنع بيعه لمن ذكر (إن لم يحجب) فإن حجب في ذلك بان باع ما يساوي عشرة بخمسة مثلاً
 فإنه لا يجوز وبمضى البيع ويغرم ما حجب به والعبرة بالحسابة وقت البيع والفرق بين المحجور وغيره أن
 المحجور لا يتصرف لنفسه بخلاف غيره من مأذون ومكاتب وزوجة فانهم يستقلون بالتصرف لأنفسهم
 (و) يمنع (اشتراؤه) أي الوكيل (من يعتق عليه) أي على الموكل (إن علم) الوكيل بالفراية وإن جهل
 الحكم (و) الحان أنه (لم يعبته) أي من اشتراه أو كسب (موكله) إذا وقع واشتراه (عفى عليه) أي على
 الوكيل وغرم ثمنه (وإلا) بأن لم يعلم بالفراية أو علم وعينه له موكله (فعلى موكله) يعتق بمجرد
 شراء الوكيل والولاء للموكل عتق عليه أو على الوكيل لأنه أعتق عن الموكل (و) يمنع (توكيله) أي

إلا أن لا يليق به أو يكثر وضمن إذا قبض ولم يشهد ولو قال غير المفوض قبضت وتلف برئ
ولم يبرأ الغريم إلا بيمينه ويصدق في الرد فلا يؤخر الأَشهاد

الوكيل غير المفوض على ما وكل فيه بغير رضى الموكل (الا أن لا يليق به) (١) ذلك بأن كان مشهوراً
أنه لا يلي مثل ذلك بنفسه (أو) إلا أن (كثيراً ما وكل عليه فيوكل من يشاركه في الكثير وليس له توكله
فيه استقلالاً بخلاف الأولي (وضمن) الوكيل مفوضاً أو مخصوصاً (إذا قبض) ما وكل على إقباضه من
دين ووديعة ورهن ومبيع أقبضه للمشتري (و) الحال أنه (لم يشهد) وأنكر القابض أو لم يعلم منه إقرار
ولا إنكار لموته أو غيبته لتفريطه بعد الأَشهاد ولو جرى عرف بعدم الأَشهاد وهو المشهور فيستثنى
ذاك من قاعدة العمل بالعرف ما لم يكن الدفع بخضرة الموكل فإن كان بخضرة فلا ضمان على الوكيل في
عدم الأَشهاد لأن التفريط حينئذ إنما هو من الموكل (ولو قال) الوكيل (غير المفوض) قبضت
الدين من مدين الموكل (وتلف) أوضاع منى أو أفضته للموكل وأنكر (برئ) الوكيل بالنسبة للموكل وصدق
فيما ادعى لأنه أمين (ولم يبرأ الغريم) أى المدين فيرجع عليه الموكل ويرجع المدين على
الوكيل إن علم أن تلفه بتفريطه وإلا لم يرجع عليه فإن جهل ففي رجوعه عليه حمالة على
التفريط وعدم رجوعه حمالة على عدمه قولان لمطرف وابن الماجشون (إلا بينة) تشهد بمعاينة
قبض الوكيل من المدين فيبرأ حينئذ ولا تنفعه شهادة الوكيل لأنها شهادة على فعل نفسه وللغريم
تحليف الموكل على عدم العلم بدفعه إلى الوكيل وعدم وصول المال إليه عند عدم بينة للغريم ومثل البينة
إقرار الموكل بدفع الغريم للوكيل وممهور غير المفوض براءة الغريم بقول المفوض قبضت وتلف منى
لأن له الإقرار على موكله (ويصدق) الوكيل يمين ولو غير منهم (في) دعوى (الرد) لثمن أو مضمن
أو لدين قبضه وأداه للموكل أو لا وكل عليه كفراض وإطلاق الرد على الثلاثة الأول تجوز أذهى
دفع بخلاف الرابع وحيث كان يصدق (فلا يؤخر للأَشهاد) أى ليس له أن يقول لا أرد أو أدفع ما عندي

(١) (قوله إلا أن لا يليق به الخ) كمن وكل في بيع دابة في السوق وهو شريف النفس ذو جلالة
بين الناس لا ياسبه أن يتولى ذلك بنفسه أو يوكل في بيع شيء أو شرائه ولا يمكنه فعل ذلك بنفسه
لأنه شرفه فيجوز له أن وكل غيره على فعل ما لا يليق به أو على مساعدته في ذلك الشيء الكثير لا أنه
يوكله استقلالاً .

ولا أحد الوكيلين الاستبداد إلا لشرط وإن بعث وباع فالأول إلا لقبض وإن ردت دراهمه لزيغ
فإن عرفها الوكيل وإلا فاز قبله، حلف الموكل وإلا حلف الوكيل وبرى، والوديعة تضمن
بسقوط شيء عليها

حتى أشهد عليه فإن آخر للاشهاد حتى تلف ضمن (و) جاز (لاحد الوكيلين) على غير خصام شخص
واحد بل على قبض حق مثلاً (الاستبداد) أي الاستقلال فيما يفعله دون الآخر أو أنه متبدا وخير
وهذا إن وكلا مرتبين وسواء علم الثاني بالاول أم لا كما هو ظاهر كلامهم (إلا لشرط) من الموكل
أن لا يستبد فليس له الاستبداد (وإن بعث) يموكل ما وكلت غيره على بيعه (وباع) الوكيل ما وكلته
على بيعه (فالاول) ولو الوكيل لسبقه ولصيحة تصرفه حال الوكالة كتنصرف الموكل (إلا لقبض)
للمبيع من البائع ثانياً حيث لم يعلم المشتري منه أو هو بيع الاول فإن باع أو قبض المشتري منه عالمًا
بالاول فلا يكون أحق من الاول قياساً على مسألة ذات الوليين (وإن ردت دراهمه) أي الموكل التي
دفعها للوكيل ليشتري له بها سلعة مثلاً (لزيغ) فيها كلفه أو في بعضها (فإن عرفها الوكيل) أي وقبلها
بدليل ما ياتى فلا مر ظاهر وهو أنه يلزم الموكل تبديلها بلا يمين على الوكيل إلا أن يدعى عليه أنه أبدلها
فيحلف إن اتهمه (والا) بأن لم يعرفها الوكيل فاما أن يقبلها أولاً (فإن قبلها) حين ردت اليه (حلف الموكل
بالله الذي لا إله الا هو مادفعت الا جياداً في علمي زاد في المدونة ولا أعلمها من دراهم وبرىء منها وزمت
الوكيل) (والا) ان لم يقبلها والموضوع لم يعرفها (حلف الوكيل) كذلك بالله الذي لا إله الا هو مادفعت
الا جياداً في علمي ولا أعرفها من دراهم موكل (وبرىء) منها ثم شرع يتكلم على شيء من مسائل
الوديعة فقال (والوديعة (١)) لغة الامانة وهي تعم حق الله وحق الآدمي وعرفا تطلق على المصدر الذي
هو الابداع وهو توكل على حفظ مال وعلى الاسم الذي هو المال الموكل على حفظه فقوله (تضمن)
هي أي الوديعة بمعنى المال لا بمعنى الابداع (بسقوط شيء عليها) من يد المودع بفتح الدال لأن ذات جنابة
خطأ وهي والعمد في أموال الناس سواء يقال أشهب لو أتى شخص لصاحب فخار أو زجاج فقال له
قلب ما يجيب فأخذ شيئاً يقلبه فسقط من يده فنكسر فلا ضمان عليه فيه لانه مأذون له في ذلك ولو سقط
على شيء قلبيه فانه يضمن الاسفل لأنها جنابة خطأ وهي كالعمد في أموال الناس (و) يضمن أيضاً

(١) (قوله الوديعة) في الحرشي مانصه وهي مأخوذة من الودع وهو الترك ومنه قوله تعالى (ما ودعت
ربك وما قبل) أي ما ترك عادة إحسانه في الوحي ايل لأن المشر كين ادعوا ذلك لما تأخر عنه الوحي وهي
لغة الأمانة الخ اهـ.

وبنقلها إذا كان مثلم لا ينقل وبخطها بغير مثلمها وبانتفاعها بها أو سفره أن وجد أمينا وبقفل أو وضع
بنحاس في أمره بخلافه وبنسيانها في موضع إيداعها وبدخوله الحمام بها وبخروجه بها بظنهما له
فتلفت وبايداعها لغير زوجة وأمة أعتيدا بذلك وبجحدتها

(بنقلها) من مكان الى مكان آخر فتلفت (إذا كان مثلم لا ينقل) أي يرى الناس أنه متعمد في نقلها بأن
لم يحتج للنقل وأما لو نقلها نقل أمثلهما بأن يرى الناس أنه غير متعمد بأن احتاجت له فلا ضمان عليه (و)
تضمن (بخلطها) أي بمجرد و إن لم يحصل فيها تلف حيث تعذر التمييز أو تعمير (بغير مثلمها) كفتح
شعر لا أن خلطهما بمثلها للاحراز أو الرفق فلا ضمان عليه إن تلف الجميع فإن تلف البعض فيبينهما على حسب
نصيب كل ادا لم يميز فإن تميز فضمنانه من صاحبه فقط (و) تضمن (بانتفاعه بها) كحنطة أكلها
ودابة ركبها انتفاعا تعطب به عادة وعطبت ولو بساوي فإن انتفع بها انتفاعا لا تعطب به عادة وتلفت بساوي
وغيره فلا ضمان عليه فإن تساوى الأمران أو جهل الحال فلا ظهر الضمان ولو بساوي للاحتياط (أو سفره)
بها (أن وجد أمينا) يودعها عنده أو قدر على ردها إلا أن ترد من السفر سالمة ثم تلفت فلا ضمان عليه
و مفهوم الشرط وهو ما إذا لم يجد أمينا ولم يقدر على ردها وخاف عليها أن تركها فلا ضمان عليه إذا صاحبها
معه فتلفت (و) تضمن (بقفل) عليها (أو وضع بنحاس في) حالة (أمره بخلافه) بأن ناه عن القفل
عليها أو أمره وضعها في فخار فسروقت لأن فيه اغراء للسارق حيث سرقت فإن تلفت بغير السرقة فلا ضمان
كما إذا لم ينه عن القفل أو لم يأمره بوضعها في شيء فمفل عليها أو وضعها في نحاس أو زاد قملا على قفل
أمره به أو وضعها في فخار في أمره بنحاس فلا ضمان في ذلك كله (وبنيانها في موضع إيداعها) وأولى
في غيره كمن حمل بضاعة لرجل فجاء أو وضع خوف في طريق فجسها بيده ثم نزل ببول فوضعها بالارض
ثم قام و سبها فضاعت ولم يدر محل وضعها فيضمن كما أفق به ابن رشد وابن الحاج عصره لأن نسيانها
جناية عليها خلافا لفتوى الباجي وتبها العبدوسى بعدم الضمان (و) تضمن (بدخوله الحمام) أو الميضة
لرفع حدث أصغر أو أكبر (بها) حيث يمكن وضعها بموضع أو عند أمين والا لم يضمن (وبخروجه
بها بظنهما له) أي لنفسه (فتلفت) لأنه جناية (و) تضمن (بايداعها) لأن ربا لم يأمن الا هو فهو ممنوع
من الايداع ومحل ضمانه إن أودعها (لغير زوجة وأمة) وعبد وأجير في عياله كفا في المدونة وأقربائه
كفا في الكافي فإن أودع لم يذكر أم يضمن حيث (اعتيدا) أي الزوجة والأمة ومن أشبههما مما مر (بذلك) بأن
طالت أو متها عند و وثق بها فإن لم يعتادا بذلك بأن جعلها عندها بآثر تزوجة وشراء الأمة ضمن ومحل
ضمانه بايداعها لغير من ذكر حيث لم يحصل له عذر من سفر أو عورة كطر وجار سوء فإن حصل له
مادكر وعجز عن السهر بها وعن الرد وأودعها وضاعت فلا ضمان (و) تضمن (بجحدتها) من أصلها واعترف
بها أو قامت عليه البينة وادعى ردها أو شهدت له بنية بالتلف لأنه صار غاصبا وأما لو قامت عليه بينة حين

وبسعيه كظام وبدفعها مدعيا أن ربها أمره به إن حلف ربها إلا حلف المودع وبريء إلا ببينة
على ربها فيرجع على القابض وبدعوى الرد على ربها إن كانت له بينة مقصودة لا بدعوى التلف
أو الضياع أو عدم العلم بإيهما ويحلف المتهم ولا يفيد شرط عدم اليمين فإن نكل حلف ربها ولا

يجردها فأقام بينة بالرد فهل تقبل أم لا خلاف (و) تضمن (سعيه) أى المودع بالفتح بها (كظام) ليأخذها
وكذا دلالة علمها لأنه فرض في حفظها (و) تضمن (بدفعها) لشخص حائذ كون الدافع المجهوم من دفع
وهو المودع بالفتح (مدعيا أن ربها) أى الوديعه (أمره به) أى بالدفع لذلك الشخص ومحل ضمن المودع
(إن حلف ربها) أنه لم يأمره به خرمه دفعه حينئذ (وإلا) بأن نكل (حلف المودع) بالفتح أنه أمره به
(وبريء) من الضمن وذكر مفهوم مدعيا بقوله (إلا ببينة) شاهدين أو شاهد ويمين تشهد (على ربها) بأنه
أمره بالدفع (فيرجع) ربها حينئذ (على القابض) للوديعه لبراءة المودع بالفتح منها (و) تضمن (بدعوى)
المودع بالفتح (الرد) للوديعه (على ربها) أى لربها (إن كانت له بينة) بالأيديع (مقصودة) للتوثق بأن
يقصد بها أن لا تقبل دعوى المودع بالفتح الرد بدونها ويشترط علم المودع بالفتح بها فلا يكفي بينة الاثرتنا
فإن كانت لخوف موت المودع ليأخذها من تركته أو يقول المودع بالفتح أخاف أن تقول هي سلف
فاشهد لي أنها وديعه وما أشبه ذلك مما يعلم أنها لم يقصد بها التوثق بالمعنى المتقدم فانه يصدق في دعوى
الرد كما إذا تبرع المودع بالفتح بالاشهاد وأولى إذا لم يكن بينة أصلا فيصدق في الرد يمين كما يأتي (لا)
ضمان على المودع (بدعوى التلف) للوديعه (أو) (الضياع) لها (أو عدم العلم بإيهما) أى التلف أو الضياع لأنه
ادعى أمرين وهو مصدق فيهما ولو ببينة مقصودة للتوثق (ويحلف المتهم) وهو من يشار له بما ادعى عليه
به من التساهل في الوديعه أو من لم يكن من أهل المصالح قولان وحاصله أنه إذا ادعى التلف أو الضياع أو
عدم العلم بإيهما فانه يحلف إن كان متهما بحق عليه الدعوى أم لا فإن كان غير متهم حلف إن حقق عليه الدعوى وإلا فلا
وإذا ادعى الرد أو قال لا أدري أنقلت أم رددتها أولا أدري أضاعت أم رددتها فإن كانت عليه بينة مقصودة
للتوثق ضمن وإلا فلا ويحلف منهما أم لا كانت دعوى تحقيق أو انهما (ولا يفيد) أى المودع (شرط عدم اليمين) في
دعوى التلف أو الضياع أو الرد لأنه شرط يؤكد التهمة وحيث لم يفده (فإن نكل) المودع بالفتح لا بقيد
كونه متهما عن اليمين (حلف ربها) في دعوى الرد مطلقا وفي دعوى التلف أو الضياع إن حقق عليه عدمه
بأن كذبه فإن انهمه فقط غرم بمجرد نكوله فإن لم يحلف في التحقيق صدق المودع بالفتح (ولا) يضمن المودع
إذا طلبها ربها منه وامتنع من دفعها لعذر ثم رجع طلبها منه فوجدتها تلفت ولم يدر زمن تلفها وهو معنى

إن قال لأدرى متى تلفت أو أمره بربط بكم فوضعها بيده أو جيبه أو شرط الضمان أو نسيها في كفه فوقعت أو قال ضاعت منى سنين وكنت أرجوها ويحرم تسلف المقوم والمعدم ويكره النقد والمثل كالتجارة والربح له ويبرأ أن رد غير المحرم إلا باذن

قوله (إن قال لأدرى متى تلفت) أقبل أن تلقاني أو بعده حملا على أنها تلفت قبل ولم يعلم بذلك إلا بعد لقائه وقال الأجهوري - واء امتنع من دفعها لعذر أم لا ويخالف المنهم (أو أمره) أي أمر ربها المودع (بربط بكم فوضعها بيده أو جيبه) فأخذها من يده غاصب أو ضاعت بغير غصب لم يضمن لأن اليد أحرز إلا أن يكون أراد إخفاءها عن عين الغاصب فيضمن (أو شرط) ربها على المودع (الضمان) في محل لا يضمن فيه فلا ضمان عليه إذا تلفت لأنها من الأمانات فشرط ضمانها يخرجها عن حقيقةها ويخالف ما بوجه الحكم (أو نسيها) المودع بالفتح (في كفه) حيث أمره بوضعها فيه (فوقعت) فلا ضمان عليه وقيد بأن تكون غير منشورة في كفه والاضمن لأنه ليس للاحرار (أو قال) المودع عند طلبها منه (ضاعت منى سنين) وكنت أرجوها) فلا يضمنها سواء كان صاحبها غائبا أو حاضرا بالبدل (ويحرم) على المودع بالفتح مليا كان أو معدوما (تسلف المقوم) لأن مثله لا يقوم مقامه لاختلاف الأغراض باختلاف أفرادها شبه بيع الفضولي وشراءه من حيث أنه تصرف في ملك الغير بما هو مظنة عدم رضاه (و) يحرم تسلف المودع (المعدم) للوديعة مثلية أو مقومة لتضرر ربها بعدم الوفاء حيثئذ فالمصدر في الأول مضاف للمفعول وفي الثاني للفاعل (ويكره النقد والمثل) للملئ فقط لأن مثله يقوم مقامه فالتصرف الواقع فيه كالا تصرف أو أنه تصرف بما هو مظنة أن لا ياباه ربه فلما لم يرد لذلك كان أخف من المقوم وهذا ما لم يكثر اختلافه ولا يتحصل أمثاله كلؤلؤ وكتان في بعض الأماكن فكالمقوم فعطف المثل من عطف العام على الخاص وشبه في الكراهة فقط قوله (كالتجارة) في الوديعة كانت من المقوم أو المثل معدما أم لا وإنما كانت مكروهة فقط لأن المتجر إنما قصد تحريكها ليأخذ ما حصل فيها من الربح بخلاف التسلف فإنه قصد تملكها (والربح) الحادث من البيع (له) أي للمودع بالفتح فهذا مستأنف (ويبرأ) متسلف الوديعة (إن ادعى) (رد غير المحرم) بعينه أو صنفه ثم تلف فلا ضمان عليه ويخالف على الرد لمحلله فإن نكل لم تقبل دعواه الرد فإن ادعى رد غير صنفه كالألوان كانت دناير فرد دراهم أو عكسه لم يبرأ كالألوان عدى رد المحرم فلا يبرأ برد عينه أو عوضه لربه ولما كان غير المحرم شاملا للمكروه والجائز مع أن المراد هو الأول فقط وأما الجائز كالألوان باذن ربها فلا يقبل قوله في رده استثناءه فقال (إلا باذن) مطلق في التسلف منها أو كلها أو مقيد كان يقول له إن احتججت فخذ فلا يبرأ إلا برد ما أخذه منها لربه لأن ما أخذه

يضمن المأخوذ فقط وله الأخذ منها إن ظلمه ربها بمثله ولا يضمنها الصبي إذا أتلّفها وتعلقت
بذمة المأذون عاجلا وبذمة غيره إذا عتق إن لم يسقطه السيد

سلفه من مالها فانتقل من أمانته لذمته فصار كسائر الديون إذا نسلف من الوديعة باذن مطلق أو مقيد
وضاع الباقي فانه (يضمن المأخوذ فقط) ولا يرثه دعوى الرد ولا ضمان عليه فيما لم يأخذه (وله) أي المودع
بالفتح (الأخذ منها) أي الوديعة (إن ظلمه ربها بمثله) بشرط أن أمن على نفسه من الفتنة والرديلة لقوله
تعالى «فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم» وخبر هند بنت عتبة بن ربيعة لما شكت إليه عليه
الصلاة والسلام أن زوجها أبا سفيان لا يعطيها طعاما يكفيها وولدها فقال لها خذي ما بكفيك وولدك
بالمعروف وأما خبر أد الأمانة لمن ائتمنك ولا تخن من خات فأجيب عنه ثلاثة أجوبة أحدها لابن رشد
أن معنى ولا تخن الخ أي لا تخذل أزيد من حقك فتكون خائنا وأما من أخذ حقه فليس بخائن ذنبها لابن
مرزوق أنه ورد على سبب وهو أنه عليه الصلاة والسلام سأل عمن أراد وطء امرأة ائتمن عليها رجل
قد كان هو ائتمن على امرأته ذلك الرجل السائل فيخاذه فيها ووطئها فقال أد الأمانة الخ ذنبها أنه لا يصلح
الاحتجاج به لكثرة المقال فيه وإن خرج الترمذي وغيره (ولا يضمنها) أي الوديعة (الصبي) ومثله السفية
(إذا أتلّفها) ومثله إذا أتلّف ما أقرضه أو باع له لأن صاحب ما ذكر هو المسلط له على اتلافه وسواء
حصل منه قبول الوديعة والقراض والشراء باذن أهله أم لا وعدم الضمان مقيد بما إذا لم ينصبه في حاوته
للبيع والشراء وقبول القراض والوديعة فإن نصبه لم ذكر فيضمن وليه لأنه أطلق له التصرف ومقيد
أيضا بما إذا لم يصون به ماله وإلا فيضمنه في المال الذي صونه به دون غيره فإذا تلف المال الذي صونه
به فلا ضمان عليه ولو استفاد غيره ومفهوم الوديعة وهو ما إذا أتلّف شيئا لم يؤمن عليه فانه يضمنه في ماله
لا في ذمته (وتعلقت بذمة المأذون له في التجارة عاجلا) قبل عتقه لا برقبته ولا بالمال الذي بيده للتجارة إن
كان سيده فإن كان له تعلقت به وائس للسيد فسخ ذاك عنه (و) تعلقت (بذمة غيره) أي غير المأذون
فيتبع بها (إذا عتق) لا برقبته لأنها ليست جناية كسائر الجنائيات (إن لم يسقطه السيد) عنه وظاهره تعلقها بذمة
العبد ولو أذن له سيده في الإيداع وهو كذلك ولا شيء على السيد وإنما كان له إسقاطه لأنه يعيبه ثم
شرع يتكلم على شيء من مسائل العارية وهي الإعارة مصدر أعرت الماع إعارة والاسم العارية بتشديد
الياء كأنها منسوبة للعار لأن طابها عار وقد حدها بن عرفة مصدرها واسما كما جرت عادته إذا كان
للحقيقة العرفية معنيان فالمعنى المصدرى تملك منفعة مؤقتة لا بعوض فخرج بتمليك المنفعة تملك الذات
كالهبة وتمليك الانتفاع كالحبس وبمؤقتة المطالبة كتمليك العبد منفعة نفسه وهبتها إياه وبلا عوض الإجارة

والعارية من مالك المنفعة غير المحجور عليه لمن هو أهل للتبرع لاستيفائه المنفعة المباحة من الذات المعارة مندوبة بما يدل عليها وجازأعني بعلامك لأعينك ويكون إجارة

والمعنى الاسمي مال ذو منفعة مؤقتة ملكك بغير عوض انتهى وأركانها أربعة المعير والمستعير والشئ المأر ومابه العارية وابتدأ بحكمها وهو النذب فقال (والعارية) الحاصلة (من مالك المنفعة) بملك أو إجارة وأما باعارة فتكره ان لم يمنعه واحترز بمالك المنفعة من مالك الانتفاع وهو من مالك أن ينفع بنفسه فقط ولا يؤجر ولا يهب ولا يعير كالاتفاق بالمسجد ومالك المنفعة من له تلك الثلاثة مع انتفاعه بنفسه واحترز بقوله (غير المحجور عليه) من المحجور عليه حجرا شرعيا كالصبي والعبد ولو مأذونا له في التجارة لأنه إنما إذن له في التصرف بعوض لا بغيره إلا ما كانت استبلافا للتجارة أو جعليا من المالك كقوله لولا أخوتك أو صداقتك أو ديارك ما أعرتك وأشار للمستعير بعد أن قدم المعير بقوله (لمن هو أهل للتبرع) بذلك الشئ المستعار فهو متعلق بعارية فتخرج عارية المسلم لذمي وعارية المصحف لكافر وسلاح لمن يفرو به المسلمين وأواني لمن يستعملها في كخمير ودواب لمن يركبها لأذية مسلم ونحو ذلك مما لازمه أمر ممنوع وعاق بقوله عارية أيضا لاختلاف معنى الحرفين لأن الأول للتعدية والثاني للتعليل قوله (لاستيفائه) أي من هو أهل للتبرع عليه (المنفعة المباحة من الذات المعارة) واحترز بالمباحة من غير هافلا تجوز كإعارة جارية لوطء أو تمتع لأدائه إلى عاربه الفروج وينبغي أن تكون إعارتها للوطء كتحليلها له في عدم الحد وفي التقويم وإن أيا وقوله (مندوبة) خبر المبدأ الذي هو العارية لقوله تعالى وافعلوا الخير لعلمكم تفلحون وافوه صلى الله عليه وسلم كل معروف صدقة ولأنه عليه الصلاة والسلام استعار وكذا الصحابة رضي الله عنهم وأشار للركن الرابع وهو مابه العارية بعد ذكر الثالث وهو المأر بقوله معلقاته بالعارية (بما يدل) من قول أوفعل (عليها) ولو إشارة وتكني المعاطاة فلا يشترط فيها صيغة مخصوصة كالبيع بل كل ما يدل على تملك المنفعة بلا عوض (وجاز) أن يقول شخص لآخر (أعني بعلامك) على حرقى مثلا (لأعينك) بعلامي أودايني أو نفسي على حرث أو غيره ولذا حذف متعلقه للتعميم (ويكون) ذلك العقد (إجارة) لا عارية لأنها بغير عوض وهذا بعوض انحلت المنفعة أم لا تساوي زمنها أو اختلف تماثل المعان به للآخر أم لا كحرث وبناء وغلام ونور فلا يشترط اتحاد المنفعة ولا عين ما يستعمل به وإنما يشترط قرب المنفعتين كشهر فلا يجوز أعني بعلامك عذا على أن أعينك بعلامي بعد شهر لأنه نقد في منافع متأخر قبضها (فإن لم تبق الذات) المعارة عند الانتفاع بها كالأطعمة والنقود (فقرض) لا عارية وفائدته

فإن لم يبق الذات ففرض فإن قيدت بعمل أو بأجل لزممت لانقضائه وإلا فالاعتاد ويضمنها إن كانت مما يغاب عليه ويئنة والأفلا ولو شرطه ويحلف أنه ما فرط وإن زاد ما تعطب به فله قيمتها أو كراؤه وإن تنازعا فيها وفي الكراء فالقول لرهبها يمين إلا أن يأنف. مثله ومؤنة

ضمانها ولو قامت على هلاكها بينة ولو وقعت بلفظ العارية (فإن قيدت) العارية (عمل) كزراعة أرض بطنها فأكثر مما لا يخلف كقمح أو مما يخلف كعصب (أو) قيدت (بأجل) كسكنى دار شهرا (الزمت لانقضائه) أى ذلك العمل والأجل (وإلا) تكن مقيدة باحدهما كاعترتك هذه الأرض (فالاعتاد) لازم في مثلها لأن العرف كالشرط (ويضمنها) أى العارية بشرطين أشار لاولهما بقوله (إن كانت مما يغاب عليه) وهو مما يمكن إخفاؤه كحلى ونياب ومنه سفينة سائرة وأشار لثانيهما بقوله (و) الحال أنه (بينه) تشهد للمعير على التلف أو الضياع عند دعواه ذلك وحيث ضمن أى في جميع مسائل العارية فإن رأى البينة فلا خير رؤية وإلا فلربه إلا أكثر من قيمته يوم قبضه أو تلفه ولو تلف قبل الاستعمال فانه يسقط عنه قدر استعماله في مدة العارية أن لو استعماله (وإلا) يكن مما يغاب عليه بل كان مما لا يغاب عليه كاعقار والحيوان ومنه السفينة بمحل المرسى أو كان مما يغاب عليه وشهدت بينة على تلفه أو ضياعه (ولا) ضمان على المستعير في الحالتين (ولو شرطه) أى ولو شرط عليه المعير الضمان في الحالتين فلا يعمل به وأما لو شرط المستعير نفى الضمان فيما يغاب عليه حال عدم البينة فهل يعمل به أم لا تردد وإذا لم يضمن الحيوان فانه يضمن سرجه ولجامه (ويحلف) المستعير فيما علم أنه بلا صفة كسوس وحررق نار (أنه ما فرط) ويبرأ كان مما يغاب عليه أم لا وإن نكل عن اليمين فانه يغرم ولا يرد اليمين لأنها يمين تهمة فيستفاد من هذا أنه يجب على المستعير تفقد العارية وكذا على المرتين والمودع مما يخاف بترك تفقده حصول الغبن ونحوه فيه لانه من باب صيانة المال فإن لم يفعل ذلك تفريط ضمن فيضمن ما بين قيمته سليما وقيمه بما حدث فيه وإن استعار دابة ليحمل عليها شيئا معلوما فخالف و (زاد ما تعطب به) وعطبت (فله قيمتها) وقت الزيادة إذ هو وقت التعدي (أو كراؤه) أى الزائد فقط لأن خيره تنفى ضرره ومعرفة ذلك أن يقال كم يساوى كراؤها فيما حمل عليها فإذا قيل خمسة عشر دفع اليه الخمسة الزائدة على كراء ما استعيرت له (وإن تنازعا) أى الدافع والآخذ (فيها) أى العارية (وفي الكراء) بأن قال الدافع دفعها لك بكراء وقال الآخذ بل أخذتها عارية (فالقول لرهبها يمين) أنه أكرأه له من حيث الاجرة لا من حيث اللزوم لأن القول لمنكره وهذا إذا ادعى اجرة تشبه والارد لا جرة مثله فإن نكل والمستعير يمين فإن نكل غرم الكراء بنكوله (إلا أن يأنف مثله) أي يتعاضم بحسب عادة أمثاله عن أخذ الكراء فالقول للمستعير يمين فإن نكل حمل المالك وأخذ الكراء الذى زعمه فإن نكل أخذ كراء المثل والجارى على القواعد إذا نكل المالك لاشيء له (ومؤنة

أخذها وردها على المستعير وفي عاف الدابة قولان

(باب)

الفاصل من يأخذ المال قهراً تعدى بالحرابة ويؤدب إن ميز كمن ادعاه على صالح ويضمن باستيلاء مثل المثل وقيمة غيره يوم غضبه ولو جلد ميتة أو كلباً

أخذها (أي أجرة نقلها لمكان المستعير (و) أجرة (ردها) لمكان المعير (على المستعير) لأن الإعارة معروف فلا يكلف أجرة معروف صنعه (و) اختاف (في عاف) بفتح اللام مانعاً به (الدابة) المستعارة وهي عند المستعير هل عليه أو نلى المعير (قولان) وأما العاف بالسكون وهو تقديم العلف للدابة فهو على المستعير قولاً واحداً ثم شرع يتكلم على شيء من مسائل الغصب والتعدي فقال .

(باب)

في الغصب وهو لغة أخذ الشيء ظهماً قال الجوهري أخذ الشيء ظهماً غصبه منه وغلبه سواء والاغتصاب مثله انتهى فمعنى الغصب لغة أعم منه شرعاً المشار إليه بقول ابن عرفة أخذ مال غير منقمة ظهماً قهراً لا خوف قتل فيخرج أخذه غيبة إذ لا قهر فيه لأنه يموت ماله كما انتهى فخرج بقوله غير منقمة العدى وبقوله ظهماً مأخوذ عن طيب نفس وبقوله قهراً المارقة والغيلة كما قال وبقوله لا خوف قتال الحرابة وأشار إلى تعريف الفاص (الفاص من) شخص مسلم أو ذمي بالغ أم لا 'جنبي أو قريب (يأخذ المال) أي يستولى عليه (قهراً تعدى) خرج أخذ الأب الغني مال ولده وأجد للأب مال حفيده لأنهما شبهة خبرأت ومالك لأبيك والمتعدى من لا شبهة له شرعية وخرج أيضاً ما إذا أخذت مالك من محارب أو مودع لعدم التعدي ولما كانت هذه القيود تشمل الحرابة وتنطبق عليها أخرجها بقوله (بالحرابة) لأنها أخذ المال على وجه تتعذر معه الفتى فافترقا فأحكامها مخالفة لأحكام الغصب من حيث الجملة والإفهي الغصب بلا شك (ويؤدب) وجوباً باجتهاد الحاكم الفاضل (إن ميز) بعد أن يؤخذ منه ما غضبه ولو عفى عنه المغضوب منه لحق الله بالتحريم ليدفع الفساد واستصلاح حاله كضرب الدابة لذلك (كمن ادعاه) أي كادب من ادعى الغصب (على صالح) وهو من لا يهتم به أو من أهل الخير والدين تفسيران وليس المراد الصالح العرفي وهو القائم بحقوق الله وحقوق العباد بحسب الامكان (ويضمن) الغصب المميز أي تعلق به الضمان (باستيلاء) على الشيء المغسوب عتقاراً أو غيره كامة لأنه لا يحصل الضمان بالفعل إلا إذا حصل مفوت ولو بسماوى أو جناية غير وفاء تعلق الضمان بمجرد الاستيلاء أنه يضمن (مثل المثل وقيمة غيره) وهو المقوم حيث حصل المفوت (وم غضبه) الذي هو يوم الاستيلاء لا يوم حصول المفوت وبالغ على ضمان القيمة بقوله (ولو جلد ميتة) دبح أم لا (أو) غضب (كلباً) مأذونا في اتخاذه ككلب صيد أو ماشية أو حراسة فألفه

وغلة مستعمل وكراء أرض بنيت وما أنفق في الغلة والقول له في تلفه وصفته وقدره إن حلف ووارثه وموهوبه ومشتريه إن علموا كمو . وإن وطئ

ضمن قيمته يوم غصبه وإن لم يجز بيعه وهذا في ضمان الذات وأما ضمان الغلة فأشار له بقوله (و) يضمن أيضا (غلة) عقار مفعوب ذاته (مستعمل) لحيوان مستعمل ونشأ عن استعماله غلة ككراء دابة كما هو مذهب المدونة وأما ما نشأ عن غير استعمال كسمن وابن وصوف فله مفعوب منه خلافا للتأني الذي جعل قول المختصر وغلة مستعمل شامل للحيوان واحتراز بمستعمل عن غيره كما إذا عطل الدار فلتها والدابة بحبسها والأرض بتبويرها فلا شيء عليه واحترازنا بقوله مفعوب ذاته عما إذا غصب المفعوب فيضمنها وإن لم يستعمله (و) يضمن أيضا (كراء أرض بنيت) واستعمالات مع قطع لظن من يعمرها لأنها ينتفع بها مع عدم البناء فإن بنيت ولم تستعمل فلا شيء عليه (وما أنفق في الغلة) مبتدأ وخبر أي الذي أنفق الغاصب محصور في الغلة لا يتعداها إلى ذمة المفعوب منه ولا إلى رقبة المفعوب فلا يرجع بالرائد على المفعوب منه ولا في رقبة المفعوب، فإن لم يكن له غلة فلا شيء له والغلة ليست محصورة في لفظة لقوله وغلة مستعمل (والقول له) أي للغاصب لأنه غارم (في) دعوى (تلفه وصفته وقدره) وأنكر ربه ما ذكره (إن حلف) وأشبه في الصفة والقدر سواء أشبه الآخر أم لا فإن لم يشبه لم يرد يمينه إن أشبه وإلا قضى بأوسط القيم بمد يمينها بنفي كل دعوى صاحبه مع تحقيق دعواه (ووارثه) أي الغاصب (وموهوبه ومشتريه إن علموا) بالغصب (كمو) في ضمان القيمة والغلة على التفصيل المتقدم فإن لم يعلموا الوارث فلا غلة له إن كانت السلعة قائمة فإن فاتت وضمن القيمة فله الغلة وأما الموهوب فالغلة ويرجع المفعوب منه بها على الغاصب إن أيسر وكانت السلعة قائمة أو فاتت ولم يختص تضمينه القيمة بل الغلة والا أخذ من الغاصب القيمة فقط فإن أعسر الغاصب أو لم يقدر عليه رجع بالغلة فقط على الموهوب إن كانت السلعة قائمة أو فاتت واختار أخذ الغلة وإن اختص تضمينه القيمة فقط فلا شيء له من الغلة ولا يرجع الموهوب له على الغاصب شيء إذا غرم لانه يقول وهبت شيئا فاستحق كما أنهما إذا أعسر أتبع أولهما يسارا ومن غرم منهما لا يرجع على الآخر وأما المشتري منه فله الغلة ويضمن القيمة في تلفه عمدا والمفعوب منه اتباع أيهما شاء فإن تبع الغاصب أخذ منه القيمة يوم الاستيلاء ولا يرجع على المشتري وإن تبع المشتري أخذ منه القيمة يوم التعدي ويرجع على الغاصب إن تلفت بساوى وقامت على تلفه بينة أو كانت ثما لا يغاب عليه فلا ضمان عليه ويغرم الغاصب القيمة لربه وهل تلفه خطأ كالعمد أو كلساوى فيه خلاف وحيث فله الغلة للمشتري منه في حانة عدم العلم فلا رجوع للمفعوب منه على الغاصب بها لانه لم يستعمله وقد تقدم لا يضمن الغلة إلا إذا استعمله (وإن وطئ

جارية فواءه رفيق وإذا ادعت استكراها على غير لائق بلا تعاق حدث له وان جنى على سلعة
غيره تعديا فان فات المقصود فلربها أخذها ونقصها أو قيمتها وان لم يفت فنقصه وان غرس أو
بنى فلربها هدمه أو قلعه أو دفع قيمته منقوضا بعد سقوط كلفة لم يتولها وإن زرع فان
لم ينتفع به أخذ بلا شيء

جارية) بعد أن عصبها من غيره (فولده رقيق) لصاحبها لانه لا شبهة له فيها (وإذا ادعت) امرأة (استكراها)
على الزنا (على) رجل (غير لائق) به، ادعت به عليه بان كان صالحا (بلا تعاق) به أي بكه أو ذيله (حدث له)
أي الزنا المستفاد من ادعت استكراها إن ظهر بها حمل وكذا إن لم يظهر إلا أن ترجع عن قولها فان تعلقت
به لم تحذف الزنا وتحذف القذف تعلقت به أم لا كانت مما تخشى الفضيحة أم لا ومفهوم غير لائق أمران أحدهما
ادعائها على فاسق فيسقط عنها حد القذف وكذا حد الزنا إلا أن يظهر بها حمل ولم يتعلق به فتجد
نرا وثانيهما على مجهول حال حد الزنا يسقط إن تعلقت به والا لزمها وأما حد القذف فان كانت تخشى
الفضيحة سقط إن تعلقت وإلا ففيه خلاف وأيس لها مهر على واحد من الثلاثة لأن ما ذكرته إقرار على
نفسها وعلى المدعى عليه فلا يؤخذ بإقرارها عليه (وان جنى) شخص (على سلعة غيره) عمدا أو خطأ
وعيبها (تعديا) أي في حالة التعدي لا الغصب (فان فات المقصود) منها لقطع ذنب دابة صاحبة هيئة أو
اذنها أو قلع عيني عبد أو قطع يديه (فلربها) الخيار بين (أخذها ونقصها أو) أخذ (قيمتها وان لم يفت)
المقصود منها كقطع عين عبد أو قطع يديه (فنقصه) فقط يأخذه الا أن يكون له عين واحدة أو يكون
صاعا وقطع منه فيضمن قيمته وأما في حالة الغصب فلا فرق بين أن يكون العيب مفيدا للمقصود أم لا
في أنه يضمن القيمة (وان) غصب عرصه و (غرس) فيها شجرا (أو بنى) فيها بناء فربها بالخيار بين
أن يهدم ما فيها من البناء أو يقطع الشجر وهو معنى قوله (فلربها هدمه أو قلعه) أي الزام الغاصب بهدم
البناء أو قلع الشجر مع تسوية الارض كما كانت ويأخذ منه أجره الارض زمن غصبه كما تقدم (أو)
أي وين (دفع قيمته) أي البناء أو الغرس (منقوضا) إن كان له بعد هدمه قيمة كحجر وخشب ومصار
لامالا قيمة له كجص وحرمة ونحوها ودفع قيمة الغرس مقلوتا على أنه ينبت ان أمكن وإلا فقيمته خطبا
(بعد سقوط) أي اسقاط (كلفة) في نقضه ان (لم يتولها) الغاصب أي لم يكن من شأنه توليها بنفسه
أو خدمه فن كان شأنه توليها نفسه أو خدمه لم يسقط المقصوب منه في نظيرها شيئا (وان زرع) غاصب
أرض أو منه منها ثم قام صاحبها (فان لم ينتفع به) أي الزرع المفهوم من زرع قبل ظهوره أو بعده
(أخذ بلا شيء) في مقابلة بذره أو أجره حرته أي قضى لصاحب الارض بأخذه ان شاء مجانا وان

والأفله قلعه إن لم يفت إبانته وله أخذه بقيمته وإلا فكراء السنة كذى شبهة أو جهل حاله والغلة لها
للحكم كوارث وموهوب وبمشتري لم يعلموا إن غرس كل منهما أو بنى قيل للمالك أعط بقيمته
فإنما فإن أبى دفعا قيمة

شاء أمره بقلمه كما في التوضيح وليس له إبقاءه وأخذ كراء الأرض لئلا يؤدي إلى بيع الزرع قبل وصوله
(والا) بأن بلغ أن ينفع به ولو لرعى البهائم (فله) أي للمالك (قلعه) أي أمره بذلك وبسوية الأرض وذكر
شرط في قوله أخذ بلا شيء وفي قوله فله قلعه بقوله (إن لم يفت إبانته) أي إن الزرع مما زرع فيها وغيره وذكر
قسم قوله فله قلعه وهو لشق الثاني من التخيير بقوله (وله) أي لرب الأرض (أخذه بقيمته) مقلوعا تقديرا
وبقيه في الأرض ويسقط من قيمته مقلوعا عنه كلفة قلعه إن لم يقع حيث كان الغاصب شأنه أن لا يتولاه
بنفسه أو خدمه فإن كان شأنه ذلك فلا يسقط من كلفة قلعه عنه لو قلع شيء وكما له أخذه بقيمته له إبقاءه
لزارعه وأخذ كراء السنة منه فيما إذا بلغ أن ينفع به ولم يفت إبانته دون ما إذا لم ينفع به كما تقدم (والا)
بأن فات إبانته (فكراء) مثلها في (السنة) لازم للغاصب (كذى شبهة) تشبيهه غير تام أي إن زرع أرضا بوجه
شبهة أو أكثرها بوجه شبهة بأن كان وارثا لغير غاصب أو كان أكثرها من اشتراها من غصبها ولم يعلم
بالغصب ثم استحفظها شخص قبل فوات إبان الزرع فليس للمستحق إلا كراء السنة وليس له قلع الزرع
لأن الزرع زرع فيها بوجه شبهة فإن فات الإبان فليس للمستحق على الزرع شيء من كراء تلك السنة
لأنه قد استوفى منفعتها ومثله من جهل حاله كما قال (أو جهل حاله) أي حال مكري الأرض فلم يعلم هل
هو غاصب أو مناع فإن على المكري كراء سنة للمستحق إن لم يفت الإبان وللمكري إن فات خله على
أنه ذو شبهة والغلة له كما قال (والغلة لهما) أي لذى الشبهة أو المجهول حاله (للحكم) بالاستحقاق على من
هي يده ثم تكون للمستحق فلام للحكم للغاية بمعنى إلى أي الغلة تكون لذى الشبهة أو المجهول من وضع
يده إلى يوم الحكم به لذلك المستحق (كوارث) لذى شبهة أو لمن جهل حاله أو وارث لمشتري من غاصب
لا وارث غاصب فلا غلة له علم بأن مورثه غاصب أم لا (وموهوب) من غير غاصب كمنه إن أسر الغاصب
لا إن أسر فلا غلة لموهوبه فيرجع عليه (ومشتري) أي من الغاصب وأولى غيره (لم يعلموا) بالغصب أي
تحقق عدم علمهم أو جهل علمهم لهم على عدم العلم استصحابا لحال المسلم فالغلة لهم إلى يوم الحكم به
للمستحق فإن علموا فالغلة للمستحق على تفصيل تقدم قريبا (وإن غرس كل منهما) أي من ذى الشبهة
ومن جهل حاله (أو بنى) كل (قيل للمالك) الذي طرأ استحقاقه للأرض (أعط قيمته قائما) على أنه في
أرض الغير بأذنه على التأيد (فإن أبى) المالك (دفعا) أي ذوا الشبهة ومن جهل حاله (له) أي للمالك (قيمة)

الأرض فإن أيا اشتراكا معه بالقيمة يوم الحكم

«باب»

الشفعة بين الشركاء في العقار والمقاني والثمار والبازنجان فلا شريك أن يأخذ بهما ممن تجدد ملكه
اللازم اختبارا بمداوضة بمثل الثمن أو قيمته

الأرض (بإحدى أي غير غرس ولا بناء) أن يدفعها (اشتراكا معه) أي مع المالك (بالقيمة) لكل
بأفراده هذا بقيمة أرضه وهذا بقيمة غرسه أو ببنائه والقيمة معتبرة (يوم الحكم) بالشركة لا يوم الغرس
والبناء ويقال ما قيمة البناء قائما على أنه في أرض الغير وما قيمة الأرض فيكونان شريكين بقيمة ما اكل
ثم شرع يذكر شيئا من مسائل الشفعة والقسمة والقراض والمساقاة وبدأ بالشفعة فقال .

(باب) الشفعة

بضم الشين وإسكان الفاء وفتح العين لغة مشتقة من الشفع ضد الوتر لأنه يضم ما شفع فيه إلى حصته فيصير
شفعا بعد أن كان وترا وشرعا عرفها ابن عرفة بقوله استحقاق شريك أخذ مبيع شريكه بثمنه وهي ثابتة
بين الشركاء المراد شريكان فكثر مسلمون أو بعضهم أو كفار والمشتري مسلم كما إذا كان الجميع كفارا
أو تعاكوا إلىنا فلا شفعة بين الحيوان ولو اشتراكا في الطريق فإذا باع أحدهم داره فليس لجاره أخذه بالشفعة
ومثل الجار نظير الوقف لأنه لا ملك له وتكون (في العقار) انذى يقبل القسمة لا غيره كحمام
وفرن وطاحون ولو كان العقار متاخلا به والمناقبة بيع الشقص بعقار وهو يشمل صورتين أن
يعطى بعض الشركاء شريكه حظه من هذا الموضع بحظه صاحبه في الموضع الآخر فيصير حظه في الموضعين
في موضع واحد وأن يكون لشخص حصص من دار ولشخص آخر حصص من دار أخرى فناقل كل
مهما الآخر فلشريك كل واحد منهما أخذ حصص شريكه بالشفعة فيخرجان جميعا من الدارين (والمقاني)
كالعجور والخيار والبطيخ والقرع فإذا باع أحد الشريكين حصته في المقات فلشريكه الأخذ بالشفعة
بيعت مع الأرض أو مفردة (و) مثلها (الثمار والبازنجان) فهما الشفعة يباع الأصل والأرض أو
مفردة بن وحيث قلنا بالشفعة فيما ذكر (وللشريك أن يأخذ) الحصص المبيعة من العقار وما بعده (بها)
أي بالشفعة إن شاء (ممن) أي من مشتري (تجدد ملكه) خرج به ما إذا اشترى اثنان فأكثر دارا
دومة فلا شفعة لواحد على غيره أي حال شرائها وأما لو باع أحدها بعد ذلك حصته لأجنبي
ولشريكه الشفعة (اللازم) احتراز به عما يوجد بمداوضة لكن بملز غير لازم كبيع الخيار فلا شفعة فيه إلا بعد
مضيه (اختبارا) احتراز به عن تجديد ملكه بهيرات فلا يأخذ شريك مورثه منه (بمداوضة) لا بهبة بلأثواب
وقوله (بمثل الثمن) الذي أخذه به المشتري إن كان مثليا متعلقا يأخذ (أو قيمته) إن كان مقوما يوم الشراء لا يوم

أوقية الشقص في كخلع وصالح عمد وبما يخصه إن صاحب غيره وإلى أجله إن أيسر أو ضمنه
ملئ ولا عجل إلا إن تساويا عمدا ولا تجوز إحالة البائع به وتسكون على قدر الانصاء ويترك
لشريك حصته وتسقط إن قاسم أو اشترى أو ساوم أو باع حصته

القيام (أوقية الشقص) المشفوع به المدفوع من زوجة لزوج (في كخلع) ومن زوج لزوج في مهر (و) قيمة
شقص مدفوع في (صالح) جرح (عمد) لأن الواجب فيه الفود ولا قيمة له وتعتبر القيمة يوم الخلع والنكاح
والصلح لا يوم قيام الشفيع (و) أخذ الشفيع الشقص المبيع مع غيره في صفقة (بما يخصه) من اثنان (إن صاحب
غيره) في شراء المشتري فيقوم الشخص منفردا بعشرة مثلا ثم يقوم على أنه بيع مع المصاحب بخمسة عشر
مثلا فيعلم أنه يخصه من اثنان الثلثان فيأخذه ثلثي اثنان سواء زاد على العشرة أم لا ولا يقوم كل منهما منفردا ويلزم
المشتري شراء ما كان مصاحبا للشخص لدخوله على الشراء مجوزا أخذ الشفيع الشقص بالشفعة (و) إذا بيع
الشقص مؤجلا أخذه الشفيع (إلى أجله) الذي اشترى المشتري له (إن أيسر) الشفيع اثنان يوم الأخذ (أو)
لم يوسر لكن (ضمنه ملئ) ولا يشترط مساواتها في الملاء (وإلا) يكن الشفيع ملئا ولا وجد ضامنا ملئا (عجل)
الشفيع للمشتري اثنان أي عدده بأن بيع الشقص لأجنبي فإن لم يعجله أسقط السلطان شفته ولا شفعة له إن
وجد حميلا بعد ذلك ثم إذا عجله للمشتري لم يلزمه تعجيله للبائع (إلا إن تساويا) أي الشفيع والمشتري (عدما)
فلا يلزم الشفيع أن يأتي بضامن (ولا تجوز) للمشتري (إحالة البائع) على الشفيع (به) أي باثنان المؤجل لأن
الحوالة إنما تكون بدين حال ولما فيه من بيع دين بدين لأن البائع ترتب له دين في ذمة المشتري بآعه
بدين على الشفيع (وتكون) الشفعة فيما ينقسم عند تعدد الشركاء مفصولة (على قدر الانصاء) للشركاء
لا على الرؤوس لأن فيه غنا على دي النصيب الكثير بمساواة ذي النصيب اليسير والمعتبر في الانصاء
يوم قيام الشفيع على المعتمد لا يوم شراء الأجنبي ويأتي ثمرة ذلك في قوله أوباع حصته (و) إذا كان
المشتري أحد الشركاء الثلاثة أو الأربعة فإنه (يترك للشريك) المشتري حصته) مما اشتراه عند ارادة استشفاع
غيره من شركائه كدار لا أربعة لا خمسة ربعها ولا آخر ثمنها ولا آخر أيضا ثمنها والنصف الباقي لآخر
وباعه لصاحب الربع فالصاحب اثنان أن يأخذ بالشفعة نصف المبيع وباقيه لمشتريه لأنه يستحقه بالشفعة
لو بيع لأجنبي (وتسقط) شفعة الشفيع (إن قاسم) المشتري في الذات أو منفعة الأرض للحرث أو الدار للسكنى
لا الغلة (أو اشترى) الشفيع من المشتري فإذا كانت اثنان في الشفعة أقل لزمه الزائد أو كان غير جسد لزمه
بما اشترى فيسقط ما قد يقال إن المشتري ملكه بالشراء كما يملك بالشفعة مما معنى سقوطها (أو ساوم) الشفيع
المشتري فيما يأخذه بالشفعة لأن مساومته دليل على اعراضه عن الأخذ بها (أو باع) الشفيع (حصته) التي

أوسكت سنة ان حضر كُن علم فغاب لا ان لم يعلم ويقدم المشارك في السهم ثم الوارث ثم الاجنبي
وان استحق الثمن أورد بعيب

يشفع بها لانها إنما شرعت لدفع الضرر وإذا باع حصته فلا ضرر عليه حينئذ ويصير للمشتري الاول
الشفعة على المشتري الثاني وظاهره سقوطها ببيع حصته ولو فسد أو رد عليه لانه أولى من المساومة ووردها
بعيب أولى والمراد حصته كلها فان باع بعضها لم تسقط شفعتها واختلف هل له شفعة بقدر ما بقي وهو كالصريح
في المدونة وهو المعتمد بناء على أن المراد النصيب يوم قيام الشفيع أوله الكامل بناء على أن المراد يوم
شراء الاجنبي خلاف (أوسكت) الشفيع عن القيام بشفعته بلامانع (سنة) وما قاربها كالشهرين (إن حضر)
العقد وكتب شهادته أن البائع باع المشتري من غير تصريحه باسقاط شفعته لفظا ولا بقرينة وأولى
إن لم يكتب ولم يحضر العقد بل حضر في البلد وسكت بعد علمه وما ذكره من أن شفعته لا تسقط إلا بمضي
سنة أي وما قاربها ولو حضر العقد وكتب شهادته هو نص المدونة وهو المشهور خلاف ما في المختصر من
أنه إن كتب شهادته تسقط بمضي شهرين (كُن علم) بموجب شفعته (فغاب) فالحاضر تسقط شفعته بمضي
سنة إلا أن ينظر الرجوع قبلها فعيق فيبقى على شفعته ولو طال الزمن وإنما يقبل قوله في العذر الذي عاقه
عن الرجوع بيينة أو قرينة مع يمينه أنه باق على شفعته (لا إن) غاب و(لم يعلم) بموجب شفعته وهو البيع
وأولى إن غاب قبل البيع فلا تسقط شفعته ولو طال غيبته سنين وإذا رجع بعد غيبته كان حكمه حكم الحاضر
العالم بالبيع فلا تسقط شفعته إلا بعد سنة من يوم قدومه أو يصرح باسقاطها فلا شفعة له بعد ذلك وإذا
ادعى عليه العلم وأنكر فيصدق بيمينه وله الأخذ بالشفعة وله سنة من يوم العلم وأما لو علم بالبيع وادعى
جهل الأخذ بالشفعة فلا يذروا ولو كان امرأة لأن الناس لا يجهلون أمر الشفعة (ويقدم) في الأخذ بالشفعة
(المشارك) للشفيع (في السهم) إذا اختلفت الأسباب التي بها الشركة بحيث يكون بعضها أخص من بعض (ثم)
يقدم (الوارث) بفرض أو عضوية على الاجنبي فالمراث ثلاثة مشاركة في السهم ثم الوارث ولو عاصبا
والثلاثة قوله (ثم الاجنبي) وهذا نحو المدونة وهو المعتمد كما قال الناصر خلافا لقول الجواهر وابن الحاجب
والتوضيح المراتب أربع مشاركة في السهم ثم من يرث بفرض ثم تعصيب ثم الاجنبي فإذا كانت بقعة لرجلين
مات أحدهما عن زوجتين وأختين وعمين فإذا باعت إحدى الزوجتين اختصت الأخرى بنصيبها فان
أسقطته فالشفعة للاجنبي فان أسقطتا فالعمين فان أسقطا فالاجنبي هذا على أن المراتب أربع وأما على
أنها ثلاثة فإذا أسقطت الزوجة كانت الشفعة للأختين والعمين على السواء فإذا أسقطوا كلهم فلا شريك للاجنبي
(وان استحق الثمن) المعين الذي وقع البيع الاول على عينه (أورد بعيب) ظهر به وكان الاستحقاق أو

بعدها رجع البائع بقيمة شقصه ولو كن الثمن مثليه إلا النقد فمثله ولم ينتقص ما بين الشفيع والمشتري وإن وقع قبلها بطلت وإن اختلفا في الثمن فالقول للمشتري بيمين إن أشبهه وإلا فلا شفيع فإن لم يشبهها حلفا ورد إلى الوسط والقسمة مهايأة في الزمن فقط

الرد بالعيب (بعدها) أي الشفعة أي بعد أخذ الشفيع بها (رجع البائع) الأول على المشتري (بقيمة شقصه) لا بقيمة المستحق أو المعيب (ولو كن اثنين مثليا) أو قد اغير مسكوك (الا النقد) المسكوك (مثله) فإن بيع على غير عينه رجع بمثله ولو مقوما لا بقيمة شقصه (ولو لم ينتقص) في حالة استحقاق الثمن الذي بيد البائع أو عيبه (ما بين الشفيع والمشتري) ل يكون للمشتري ما أخذه أولا من الشفيع وهو مثل الثمن في المثل وقيمته في غيره كما هو القاعدة في الشفعة ولكن ينبغي أن يرجع الشفيع على المشتري بارش العيب لأنه دفع له قيمته سليما (وإن وقع) استحقاق الثمن أو عيبه من يد البائع (قبلها) أي شفعة بمعنى قبل الأخذ بها (بطلت) أي الشفعة أي فلا شفعة له وهذا حيث كن اثنين غير قد دفن كن قد اطم تبطل استحقاقه ولا عيبه (وإن اختلفا) أي الشفيع والمشتري (في) قدر (الثمن) للشقص المدفوع للبائع (فالقول للمشتري بيمين إن أشبهه) أن يكون ما ادعاه تمناها عند الناس أشبه الشفيع أم لا وإنما يخلف حيث حقق الشفيع عليه الدعوى كان يقول حضرت مجلس شريكي وعلمت أن الثمن اقل مما تدعيه أنت أو كان ممن يتهم بما ادعى عليه به والافقوله بغير يمين (والا) بأن لم يشبه المشتري (فالشفيع) أي القول قوله إن أشبهه بدليل قوله (فإن لم يشبهها) معا (حلفا ورد) الشقص (إلى الوسط) وهو قيمته ما لم تزد على دعوى المشتري وما لم تنقص عن دعوى الشفيع كذا ينبغي ثم شرع يذكر شيئا من مسائل القسمة فقال (والقسمة) ثلاثة أنواع الأول قسمة منافع وهي (مهايأة) لأن كل واحد هيا لصاحبه مادفعه له أي جهزه له (في الزمن) كان معيناً أم لا للاستغلال وتلزم في الأول دون الثاني فتصح فقط عند ابن الحاجب إن قال إنها يأة لازمة إن حدث بزمن معين سواء كانت في شيء واحد أو متعدد وغير لازمة كدارين أخذ كل واحد منهما دارا وسكنها من غير تعيين زمن فلكل واحد منهما أن ينحل متى شاء انتهى بالمعنى وفي ابن غازي أنها غير صحيحة عند عدم التعيين ومحل الخلاف في المتعدد وأما المتحد ففسادة عند عدمه مثال المتعدد داران أو عبدان لشريكه يسكن أو يستخدم أحدهما أحد الدارين أو العبدان والآخر كذلك والمتحد دار أو عبد بين شريكين ملكا أو اجارة فلا بد فيه من تعيين الزمن قطعا إذ به تعرف قدر الانتفاع والافسدت بخلاف المتعدد ففيل لا يشترط فيه تعيين وعليه فلا يشترط مساواة المدتين وقيل تشترط والافسدت واحترز بقوله (فقط) عن قسمة المهايأة في الغلة أي الكراء كعبد أو دابة أخذ أحدهما كراءه ولو يوما والآخر كذلك فلا

ومراضاة كالبيع وفرعة وهي تميز حق ويكفي فيها واحد ويفرد كل صنف ان احتمال ولا يجوز قسم ما فيه فساد أو تراجع إلا أن يقل أو يتراض أو قسم

يجوز ذلك لعدم انضباط الغلة المتجددة إذ قد تقل وتكثر فان انضبطت جاز (و) النوع الثاني من القسمة (مراضاة) وهي أخذ كل واحد من مشترك فيه قدر حصته منه يتراض سميت بذلك لأنها إنما تكون برضى الشركاء ولا تختص بنوع دون نوع وسواء كانت بعد تقويم وتعديل أم لا ومعنى قوله (كالبيع) أنها تمت المذات بها ولا يرد فيها بالغبن حيث لم يدخلها مقوما وإنما شبهها بالبيع ولم يطلق عليها بيعا حقيقة لانه يجوز فيها أن يأخذ أحدهما المثل في غير مشترك بينهما وللاخر ثلثه وأبضا يجوز فيها قسمة ما أصله أن يباع جزاء مع خروج كل عن أصله ويجوز فيها أيضا قسم ما زاد غلته على الثلث ولا يجوز ذلك كله في البيع وإنما خصت هذه بالمراضاة والساقية بالمهاياة مع أن الاولى فيها الرضى أيضا لان المقصود من الاولى التهاى وان كفى ملتزما للرضى بخلاف الثانية فن المقصود منها الرضى (و) النوع الثالث من أنواع القسمة (قرعة) وهي المقصودة من هذا لان قسمة المهاياة في المنافع كالاجارة وقسمة الرضى في الرقاب كالبيع وكل من البيع والاجارة مذكور في محله (وهي تميز حق) لا بيع ولذلك يرد فيها بالغبن ويجبر عليها من أياها ولا تكون الا فيما تماثل أو تجانس (ويكفي فيها) عدل (واحد) حر إن نصبه قاض فان نصبه الشركاء كفى ولو عبدا أو كافرا وأجره مضموض على عدد الشركاء لا على قدر الانصاء لأن نصبه في تميز النصيب اليسير كالكثير بل ربما كان في اليسير أكثر (ويفرد كل صنف) من أصناف الاشجار يفرد التفاح مثلا عن الخوخ وعن الرمان وغيرهما من باقى الاصناف (ان احتمال) القسم والا ضم لغيره بخلاف الاصناف يفرد كل نوع من عقار وحيوان آدمى أو غيره احتمال القسم أم لا غير أن ما احتمله يفرد ليقسم وما لا يحتمله يفرد لبيع ويقسم إلا إن تراضيا على شيء فيعمل به كما في الخطاب لان كل نوع مقصود وتختلف الرغبة فيه والاختلاف في أصناف الثمار بخلاف أصناف البر فتنضم لبعضها ولو كصوف وحرير احتمال كل القسم أم لا لان الغرض من البر متحد في نظر الشرع وهو السر واتقاء الحر والبرد (ولا يجوز قسم ما فيه فساد) كياقوتة وفص ولؤلؤة كبيرة لامراضاة ولا قرعة للنهى عن إضاعة المال (أو) به (تراجع) بين المتقاسمين كدارين إحداهما بمائة والاخرى بخمسين على أن من صارت له ذات المائة دفع لصاحبه خمسة وعشرين إذ كل منهما لا يدري هل يرجع أو يرجع عليه ففيه غرر (الا أن يقل) ما يتراجعان فيه كنصف عشر فيجوز وهذا في قسمة الفرعة بدليل قوله (أو) يحصل القسم (يتراض) منهما فيجوز ولو كثر وعطف على المنوع قوله (أو) أى ولا يجوز (قسم) لدار أو ساحة

بلا مخرج مطلقا وصحت إن سكتا عنه ولشريكه الانتفاع وصفتها أن يكتب الشركاء ثم يرمى أو المقسوم ويعطى كلاً لكل فان حصل جوراً أو غلطاً وتفاحش أو ثبتت نقضت وإلا حاف

أو علواً أو اسفل على أن نصيب أحدهم (بلا مخرج) أى داخلين على أن لا يخرج له فيمنع (مطلقاً) بقرعة أو مرضاة وبدل على أن المراد دخولاً على ذلك قوله (وصحت إن سكتا عنه) فهو تصرف بمفهوم ما قبله ومحل منع الأول إذ لم يكن لصاحب الحصة نية لا يخرج لها محل يمكن أن يجعله فيه مخرجاً (و) إذا سكتا عنه كان (لشريكه الانتفاع) لا يخرج ثم ذكر صفة القرعة بين شريكين أو أكثر وذكر لها صفتين الأولى قوله (وصفتها) أى القرعة (أن يكتب) الاسم الشركاء أى أسماءهم فى أوراق بعددهم إن كان المقسوم عقاراً ونحوه فان كان عبيداً ونحوهم كتب الأسماء فى أوراق بعدد ما عدت عليه القسمة من الأوصياء ويجعل كل ورقة فى بندقة من شمع وطنين (ثم يرمى) كل بندقة على الأوصياء فمن خرج اسمه على شيء أخذته فإذا كان المقسوم داراً الواحد نصفها والآخر ثلثها والآخر سدسها عدات على أقاليم نصيباً فجعل سنة أجزاء ويكتب أسماء الشركاء فى ثلاثة أوراق كل اسم فى ورقة وتجعل كل ورقة فى بندقة ثم يرمى بندقة على طرف معين من أحد طرفي المقسوم الذين هما مبدأ الأجزاء وانتهوا بها ثم يعطى صاحبها مما يلي مارميت عليه إن بقي له شيء ثم ترمى ثانياً بندقة على أول ما بقى مما يلي حصة الأول ثم بكل لصاحبه مما يلي مارميت عليه إن بقي له شيء ثم يتعين الباقي لثالث فكل واحد يأخذ جميع حصته متصلاً بعضه ببعض من غير تفريق فيه على هذه الطريقة وإذا كان المقسوم عبيداً متعددين كـ ثلاثة لأحدهم النصف ولآخر الثلث ولآخر السدس عدلوا على أقاليم نصيباً وجعلوا سنة أجزاء ثم يكتب اسم صاحب النصف فى ثلاثة أوراق واسم صاحب الثلث فى ورقتين واسم صاحب السدس فى ورقة وتجعل كل ورقة فى بندقة ثم ترمى كل بندقة على جزء فيأخذ كل شخص من جاء اسمه عليه ولا يتوقف تمييز نصيب الأخير على رمي تمييزه بأخذ من قبله وذكر الصفة ثانياً بقوله (أو) يكتب (المقسوم) أى اسمه فى أوراق بعدد الأجزاء على وجه يميز به كل جزء فيكتب فى المثال السابق اسم المقسوم فى ستة أوراق معيناً فى كل ورقة السدس الذى كتب فيها (ويعطى كلاً) من الأوراق (لكل) من الشركاء فيعطى لصاحب النصف ثلاثة ولصاحب الثلث ورقتان ولصاحب السدس واحدة وعلى هذه الطريقة قد يحصل تفريق فى النصيب الواحد ولكن الذى فى الجواهر وغيرها ما يفيد أنه لا بد من اتصال نصيب كل شخص وعدم تفريقه وعليه فيعاد العمل فيما لم يحصل فيه اتصال من الأوصياء حتى يحصل لكل شخص نصيبه غير مهرق (فان حصل) فى القسمة (جرر) من الغاسم وهو ما كان عن عمد (أو غلط) وهو ما لم يكن عن عمد (وتفاحش) الجور أو الغلط وهو

المنكره يجبر عليها الممتنع إن انتفع كل وعلى البيع إن تقصت حصة شريكه مفردة والقراض جائز بالنقد المضروب المسلم المعلوم القدر بجزء معلوم وينفق العامل منه بالمعروف إن سافر لغير

ما يظهر لأهل المعرفة وغيرهم (ونبت) بقول أهل المعرفة (نقصت) النسبة (وإلا) أن لم يتفاحش ولم يثبت بأن أشكل الأمر (حلف المنكر) لدعوى صاحبه الجور أو الغلط ولا تنقض فإن نكل المنكر لدعوى صاحبه قسم ما ادعى الآخر أنه حصل به اجور أو الغلط بينهما على قدر نصيب كل (ويجبر عليها) أي قسمة القرعة (الممتنع) منها (إن انتفع كل) من الطالب والممتنع اتفاقا مجانسا لانقضاء الأول أي في مدخله ومخرجه ومرفقه وإن لم يسود عند ابن القاسم ومنه مفهوم شرطه إن لم يستفيع كل لا يجبر وهو كذلك فيقسم بالتراضي (و) إذا اشترى اثنان دارا لسكنى أو قنية أو ورثاها معا كبتها لهما أو التصديق بها عليهما فيظهر ثم أراد أحدهما بيع حصته أجبر الآخر (على البيع) لحصته أيضا (إن تقصت حصته شريكه أي مريد البيع (مفردة) عن حصة الآخر لدفع الضرر كالشفعة إلا أن يلتزم لمريده نقص حصته عند بيعها مفردة فلا يجبر وأشعر الشرط المذكور أن ذلك فيما لا يقسم وهو كذلك عقارا كما مر أو عرضا إذ ما ينقسم لا ينقص فإن فرض نقصه جبر له الآخر أيضا وأما أن نفي فلا يجبر له الآخر ثم شرع يتكلم على شيء من مسائل القراض فقيال (والقراض) بكسر القاف مأخوذ من القرض وهو القطع سمي بذلك لأن المالك قطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها بقطعة من الربح هذا اسمه عند أهل الحجاز وأما أهل العراق فأنما يقولون مضاربة وكتاب المضاربة أخذوا ذلك من قوله تعالى «وإذا ضربتم في الأرض» ومن قوله تعالى «وآخرون ضربون في الأرض» لأن الرجل في الجاهلية كان يدفع إلى الرجل مائة على الخروج به إلى الشام أو غيره فيمنع المتاع على هذا شرط وهو الخروج ولا خلاف أنه جائز) بين المسلمين وكان في الجاهلية فقره النبي عليه الصلاة والسلام في الإسلام لأن الضرورة دعت إليه حاجة الناس إلى التصرف في أموالهم وليس كل أحد قادر على التنمية بنفسه بوحده ابن عرفة قوله تمكن مال من يتجر به بجزء من ربحه لا يلفظ إجارة ولا يجوز إلا (بالنقد) الذهب والفضة (المضروب) أي المسكوك فخرج بالنقد الفلوس فلا يجوز القراض بها ولو تعومل بها على المشهور إلا أن تنفرد بالتعامل والعرض إن تولى العامل بيعه سواء جعل العرض نفسه قراضا أو ثمنه بهديه لأن القراض رخصة فيقتصر فيها على ما ورد فإن تولى بيعه غيره وعمل العامل بثمنه لا بقيعته الآن أو يوم المفاصلة قراضا ورد له بعد المفاصلة رأس المال ثمنا لا عرضا جاز وخارج للمضروب التبر والنمار والحلى ولو تعومل بكل إلا أن تنفرد بالتعامل (المسلم) من ربه للعامل بدون أمين عليه لا بد من على العامل الاتهام على التأخير بزيادة ولا برهن لشبهة بالدين ولا بوجوبه لاحتمال أن يكون

أهل وحج وغزو ولم يثبت بزوجته واحتمل المال واكتسى إن بعد واستخذه إن تاهل والقول
للامال في تلفه وخسره ورده إن قبض بلا بدنة فلا ضمان عليه ويجبر خسره ومات فبالربح إلا أن

أنفقها فتكون ديناً ومحل المنع في الدين مالم يقبضه ربه أو يحضره ويشهد فإن قبضه أو أحضره وأشهد
ولو رجلاً وامرأتين جاز وفي الرهن مالم قبض والا حصار ليس كافياً كفاي المدونة وفي الوديعة لم يحضرها
وقبضها وإلا جاز كفاي المدونة (المعلوم) لا المجهول كعشرة مجبولة الوزن و (التقدير) يدفعها للعامل لأنه
يؤدي إلى الجهل بالربح (بجزء) شائع من ربحه لا بقدر معين من ربحه كعشرة دنانير إلا أن ينسبها لقدر
سماه من الربح ككل عشرة إن كان الربح مائة فيجوز لأنه بمئة عشرة ولا بجزء من ربح غيره (معلوم)
ذلك الجزء بالنوع كربع أو عشر لا علم قدره لأنه قبل وجوده معلوم (وينفق العامل) أي يحوز له الاتفاق
(منه) أي من مال اقراض أي يقضي له به حالة كون ما ينفقه (بالمعروف) لا سرفاً وينبغي إذا أنفق سرفاً
أن يكون له التقدير المعتاد (إن سافر) أي شرع واحتاج لما يشرع به في سفره تنمية المال ولودون مسافة
قصر زمن سفره وإقامته لبلد يتجر فيه فينفق لطعام وشراب وركوب ومسكن وحمام وحلق رأس وحجامة
وغسل ثوب ونحوه معتاداً حتى يعود لوطنه ومفهوم الشرط لا نفقة له في الحضر وقيده اللخمي بما إذا
لم يشغله عن الوجوه التي يقتات بها ولما جعل قوله إن سافر موضوعاً لأصل الاتفاق أشار لشرط استمرار
النفقة على نفسه فقال الشرط الأول أن يكون في سفره (غير أهل وحج وغزو) فإن سافر لواحد منها فلا
نفقة له والمراد بالأهل الزوجة المدخول بها قديم وأما أقاربه غير الزوجة فهم كالأجانب وأشار للشرط
الثاني بقوله (ولم ين) فيما سافر له للتجر (بزوجته) تزوجها في بلد تجره فإن بنى أودعى له سقطت نفقته من
القراض لأنه حينئذ كالحاضر فإن بنى بها في طريقه أبلد التجر لم تسقط فله غير قوله لغير أهل لما تقدم
أنها المدخول بها قديم والشرط الثالث قوله (واحتمل المال) أن يكون كثيراً بالاجتهاد كفاي الموازنة لما كان ووقع
له السبعون بسير وله ينفق في الخمسين وجمع بينهما جعل الأول على لسهر البعيد والثاني على القريب
(واكتسى إن بعد) سفره حين امتن ما عليه بالضرر أو بوضع إقامته للتجر إقامة طويلة يحتاج معها للكسوة
فإنها تنزل منزلة بعده وقوله إن بعد أي مع الشروط السابقة لأن ما كان شرطاً في الأعم فهو شرط في الأخص
والبعد زائد على الاتفاق (واستخدم) العامل أي أكرى خادماً في السفر من مال يتحمله (إن تاهل) أي
كان أهلاً لأن يخدمه خادماً وإلا لم يستخدم كفي حضر مطلقاً لأن رضاه بعمله بنفسه في القراض
يقضي عدم استخدامه وإن تاهل (والقول للعامل في) دعوى (تلفه) لأن ربه رضي أميناً قاله اللخمي
ولو كان غير أمين في الواقع واختلف في حالته ومحل تصديقه إن لم يتم قرينة على كذبه (و) في دعوى

يقبض والمساقاة جائزة في الأصول التي لها ثمر لم يحل بيعه ولم يخاف بجزء قل أو كثر شاع وعلم والعمل

(خسره) يمين غير منهم على المشهور (و) في دعوى (رده) الى ربه (إن قبض بلاينة) مقصودة للتوثق خوف الجحود يمين ولو غير منهم اتفاقا فان قبض بحضرتها وشهادتها على الدفع والقبض مما لم يقبل قوله في رده فلو أشهد القابض على نفسه بالقبض بغير حضور رب المال أو أشهد رب المال لا يخوف الجحود بل لخوف إنكار ورثة العامل إن مات فكقبضه بلاينة وحيث كان القول قوله في المسائل الثلاث (فلا ضمان عليه) لمال القراض ولأما خسره (ويجبر) بالبناء للمفعول نائب فاعله (خسره و) يجبر (ماتلف) أي بعضه سبب (بالريح) الذي يحصل في الباقي وإن شرط خلافه (إلا أن قبض) في الصورتين بالعمل لربه ثم يعيده له فلا يجبر ما ذكر بالريح بل هو قراض مؤتلف ثم شرع في شيء من مسائل المساقاة فقال (والمساقاة) مأخوذة من سقى الثمرة إذ هو معظم عملها وأصل منفعتها وهي مستثناة من أصول أربعة كل واحد منها يدل على المنع الأول الاجارة بالمجهول الثاني كراء الأرض بما يخرج منها الثبات بيع الثمرة قبل بدو صلاحها بل قبل وجودها الرابع الفرر لأن العامل لا يدري كيف يكون مقدارها وعرف ابن عرفة حقيقتها العرفية بقوله هي عقد على عمل مؤنة النبات بقدر لا من غير غلته لا بلفظ بيع أو اجارة أو جعل فيدخل قولها لا بأس بالمساقاة على أن كل الثمرة للعامل ومساقاة البعل انتهى لأن قوله لا من غير غلته يشمل ما إذا كان القدر كل الثمرة أو بعضها قلت قال فيدخل الخ بخلاف ما لو قال بقدر من غلته لم تدخل صورة ما إذا جعل كل الثمرة للعامل في التعريف وهي (جائزة في الأصول) نخل أو غيره (التي لها ثمر) أي بلغت حشد الأثمار أي أو أنه كان فيها ثمر بالنخل أم لا فلا تصح مساقاة ما لم يبلغ حد الاطعام كالرديء (لم يحل بيعه) أي لم يبد صلاحه أي حيث كان فيها ثمر فيشترط أن لا يبدو صلاحه فلو بدا صلاحه فلا تجوز مساقاته (ولم يخلف) ما ذكر من أصول أو ثمر أي يشترط في الأصول أن لا يخلف فإن أخلفت كالقبل والقضب بضاد معجمة والفرط بطاء مهملة والريحان والكراث فقد نص في المدونة على أنها لا تجوز فيها المساقاة ويشترط في الثمر أن لا يخلف فإن أخلف كالموز فلا تجوز مساقاته (بجزء) من الحائط لا بعد أصع ولم يحترز به عن الجميع إذ يصح جعل كله للعامل ولا من غير الحائط فلا يصح (قل وكثر شاع) في جميع الحائط واحترز عما شاع في نخلة أو نخلات معينة (وعلم) أي قدره أي نسبه كرم ولوجهل قدر ما في الحائط ويشترط في الجزء المأخوذ أن لا يكون مختلفا فلو كان في الحائط أصناف من الثمر وشرط أن يأخذ من صنف منها النصف ومن صنف آخر الثلث لم يجز (والعمل) الذي يفتقر إليه الحائط عرفا من إبار وتنقية لمنافع الشجر وحصاد

كل على العامل والنفقة والكسوة لأجرة من في الحائط أو خلف من مات ولا شرط تجديد شيء إلا شد الحظيرة وإصلاح الضفيرة وفي الزرع والقصب والبصل والمقناة إن عجز ربه وخيف موته وبرز ولم يبد صلاحه وفي البياض إن وافق الجزء وبذر العامل وكان باسقاط كافة الثمرة وإلغى

ودراس (كل على العامل) ويلزمه أيضا الاتيان بالأجراء والدواب التي يحتاج إليها الحائط (و) كذلك (النفقة) على من في الحائط من عبيد ودواب (والكسوة) بأن في الحائط على العامل (لا أجره من) كان (في الحائط) قائما ليست عليه فيما مضى ولا فيما يستقبل وأما أجرة ميسنجره العامل فعليه (أو خلف من مات) أو مرض أو غاب أو أبق أو تلف من رقيق ودواب أو ثلث أي بلى من دلاء وأحبل فلا يلزم العامل خلفه (ولا) يجوز (شرط تجديد شيء) لم يكن في الحائط (إلا) ما قل من إصلاح جدار (و) شد الحظيرة بظاء مثالة زرب بأعلى الحائط يمنع التسور من الحظر وهو المنع (وإصلاح الضفيرة) بضاد معجمة مجتمع الماء كصريح وعطف على في الأصول قوله (و) المساقاة جائزة (في الزرع) ولو بعلا إذ قد يخاف عليه الموت عند عدم سقيه واحتياجه لعمل ومؤنة كزرع مصر وأفريقية (والقصب) بفتح الصاد المهملة أي قصب السكر في بلاد لا يخلف فيه ك بعض بلاد الغرب وأما قصب مصر فلا تصح مساقاته (والبصل والمقناة) بوزن محبرة وباذنجان وباميا وقرع وعصفر ونحوه ولصحة المساقاة على الزرع أربعة شروط أشار لأولها بقوله (إن عجز ربه) عن عمله الذي يتم أو ينمو به ولثانيها بقوله (وخيف) أي ظن (موته) إذا ترك العمل فيه ولا يلزم من عجز ربه خوف موته لأن السواء تسقيه ولأنها بقوله (وبرز) من الأرض ليصير مشابها للشجر وإلا كان سوادا فإن قيل لا معنى لاشتراط هذا الشرط لأن التسمية بالزرع والقصب والبصل إنما يكون بعد البروز وأما قبل ذلك فلا يسمى بهذا الاسم حقيقة فالجواب أنه أطلق الاسم المذكور على البذر باعتبار ما يؤول إليه مجازا ولذلك اشترط الشرط المذكور ولرابعها بقوله (ولم يبد صلاحه) فإن بدا صلاحه بمجرد بروزه كقصب بضاد معجمة ساكنة وبقل لم تجز مساقاته وتبقى خامس وهو أن لا يكون مما يخلف فإن كان مما يخلف لم تجز مساقاته وقد تقدم ذلك (و) المساقاة جائزة أيضا في البياض (لنخل أو الزرع سواء كان منفردا على حدة أو كان في خلال النخل أو الزرع وتسمى أيضا لأن أرضه خلوها من شجر أو زرع مشرقة في النهار بضوء الشمس وفي الليل بنور القمر والكواكب فإذا استترت بزرع أو شجر سميت سوادا لحجب ما ذكر عن الأرض بهجة الاشراف، فيصير ماتحته سوادا والجوار إدخاله في المساقاة شروط ثلاثة الأول قوله (إن وافق الجزء) في البياض الجزء المجموع في مساقاة الشجر أو الزرع الثاني أن يكون بذر البياض على العامل وإليه أشار بقوله (وبذر العامل) أي ووجد بذره منه ثالث قوله

كشتراطه ربه وألغى للعامل إن سكتما عنه أو اشترطه .

« باب »

الاجارة جائزة بعاقده وأجر كالمبيع ويعجل إن عيّن أو اشترط تعجيله وأجرة عادة بتعجيله أو

(وكان) كراء البياض (باسقط) بالنظر إليه مع قيمة الثمرة (كثمة الثمرة) كإن يكون كرائه منفردا مائة والثمرة بعد إسقاط ما تنفق عليها تساوي مائتين فقد علم أن كرائه ثلث (أو إلّا) إن اختلف شرط من الثلاث بأن لم يكن جزؤه موافقا لجزء المساقاة أو كان ولكن ليس البذر من عند العامل أو كان ولكن البياض أكثر من الثلث (فسد) العقد في البياض الواقع عليه العقد فإن وقع مع مساقاة غيره فسد معا (كشتراطه ربه) أي كشتراط رب الحائط البياض يسير لنفسه أي ليعمل فيه لنفسه فلا يجوز ويفسد لنيله سقى العامل فذه زيادة اشتراطها على العامل وأما إن كان بهلا أو كان لا سقى بماء الحائط فإنه يجوز لربه اشتراطه (وألغى) البياض في العقد الصحيح المستوفي شروطه المتقدمة (للعامل إن سكتما عنه أو اشترطه) وكان يسيرا في المساقاة بأن كان كرائه ثلث كما مر فإن أكثر لم ينع وكأن لربه ولم يجز اشتراطه للعامل فإن اشترطه فسد والمعتبر في يسارته وكثرته بالنسبة لجميع الثمرة على المعتمد لا بالنسبة لحصة العامل فقط ثم ترمع يتكلم على الاجارة والكراء والجعل وبدأ بالاجارة فقال .

(الاجارة) عرفها ابن عرفة بقوله هي بيع منفعة ما أمكن نقله غير سفينة ولا حيوان لا يعقل بموض غير ناشئ عنها بعضه يتبعها انتهى وأراد بالبيع الأعم والأخص هنا تخرج بقوله منفعة بيع الذات وبقوله ما أمكن نقله كالتياب والدور والأرض لا كالأكرار ومثله كراء الرواحل الخارج بقوله ولا حيوان لا يعقل وقوله بعوض متعلق بقوله بيع ذكره ليصفه بقوله غير ناشئ عنها أي عن المنفعة ليخرج القراض والمساقاة فإن العوض ناشئ عن المنفعة والصمير في بعضه عائد على العوض وفي تبعيضها على المنفعة خرج به الجعل وزاده لادخل النكاح الذي وقع صداقه منفعة ما يمكن نقله إذا استحق أو تعطل فلا يتبع البضع بتبعيضه فلولا هذه الزيادة خرج النكاح المذكور عن أن يكون إجارة شرعية مع أنه إجارة بدليل قوله تعالى « يا أبت استجره » مع قوله « إني أريد أن أسكنك إلى آخر الآية » لأن المعنى بعض العوض تارة يتبع بعض تبعيض المنفعة كما إذا كان دراعم مثلا وتارة لا يتبع بعض النكاح المذكور وأخبر عن المبتدأ بقوله (حائرة) وعاق بقوله جائزة قوله (بعاقده) وهو المؤجر والمستأجر (وأجر كالمبيع) أي العاقده هنا كالعاقده في شروطه والعوض هنا كالعوض في البيع في شروطه المتقدمة

في مضمونة لم يشرع فيها وإلا فياومة وتفسد ان عرف بتعجيل المعين أو وقعت مع جعل أو بطعام أو بماشية إلا كختم أو بجلد اسلخ أو نخالة لطحان أو جزء ثوب النسيج أو رضيع وان من الآن أو على حمل طعام البلد بنفسه الآن يقبض الآن كن خطته اليوم فيكذا وإلا فيكذا

(ويجعل) الأجر وجوبا ولو حكم كخبره ثلاثة أيام لا كخبره فيفسد العقد (إن عين) كنوب معين (أو) لم يعين بالفعل لكن (اشترط تعجيله) عند عقد الإجارة (وأجرة عادة) الناس (بتعجيله أو) وقع الأجر غير معين كدراهم (في) إجارة (مضمونة) في ذمة المؤجر كاستأجره على كذا في ذمتك إن شئت عمله يدك أو غيرك (لم يشرع) استأجر (فيها) لئلا يؤدي عدم تعجيله لابتداء الدين بالدين لشغل ذمة المكري بالدابة والمكثري بالدراهم (وإلا) بأن لم يكن الأجر معينا ولم تكن المانع مضمونة لم يشرع فيها ولم يشترط تعجيل الأجر ولا جرى به عرف (ثياومة) كما إذا استوفى منه يوم أو قطعة معينة من الزمن أو تمكن من استيفائه لرم أجرته فلبس المراد حقيقة أيوم (وتفسد) الإجارة المعين فيها الأجر (إن عرف بتعجيل المعين) بأن كان العرف في بلد العقد التأخير أو لا عرف بأن كانوا يتبايعون بالوجهين وعلل الفساد بأنه كشرط التأجيل فيلزم الدين بالدين وعمارة الذمتين ومحل الفساد إن لم يشترط التعجيل أو يشترط الخلف في الدراهم أو الدنانير وإلا فلا (أو) أي وفست الإجارة إن (وقعت مع جعل) في عقد واحد لئن في الأحكام فيهما إذ الإجارة لا يجوز فيها الغرر وتلزم بالعقد ويجوز فيها الأجل بخلاف الجعل (أو) وقعت إجارة الأرض (طعام) أبنته كقمح أم لا كلين لأنه يؤدي إلى بيع طعام بطعام لأجل (أو بماشية) طعاما أو غيره كقطر وكتان وعلل الفساد المزبنة (إلا) أن يكون ما أبنته مما يطول مكثه حتى يعد كأنه أجنبي منها كخشب) وحلفاء فيجوز كراؤها به (أو) وقعت (بجلد) جعل أجرة (اسلخ) لشاة حية أو مذبوحة ففسد لأنه لا يستحق الجلد إلا بعد تمام سلخه وقد ينقطع قبل الفراغ وقد يسلم (أو نخالة) أجرة (لطحان) أجير على طحن حب أو أجرة لمن يكيل دقيقا ويمجنه أو يخبره ففسد جعل قدر النخلة قبل خروجها وصفتها فهو كالجزاف غير المرئي وأما لو استأجره بكيل معلوم منها لجار (أو جزء ثوب) جعل أجرة (لنساج) استأجر على نسج الثوب ومثله دبع جاود وأجرتها نصف ما يخرج مثلا لأنه لا يدري كيف يخرج (أو جزء) رضيع (عاقل) أو غيره جعل أجرة على رضاعة (وإن) ملكه الجزء (من الآن) أي من حين العقد وتفسد الإجارة لأنه قد يتغير وقد يعتذر رضاعه بموت أو غيره ولا يلزم ربه خلفه فيصير عقد الأجرة فيه كالنقد في الأمور المحتملة بشرط وهو ممتنع للغرر إذ لا يدري ما الذي يأخذ (أو) وقعت (على حمل طعام بلد) بعيد لا يجوز

وتجوز بنصف ما يحتطب عليها وبصاع دقيق منه أو من زيت لم يختلف وأن يقول أحصد هذا
والك نصفه أو ما حصدت فلك نصفه وعلى تعليمه بعمله سنة وإجارة دابة لكذا على أنه إن
استغنى فيها حاسب واستئجار مؤجر أو مستغنى منفعته

تأخير قبض المعين له (بنصفه) مثلا لأنه مع معين يتأخر قبضه فان نزل فله أجر مثله والطعام كله لربه
(إلا أن يقبض أى الجزء المستأجر به (الآن) أى حين المقد بالمثل لعرف أو يشترط قبضه الآن
وإن لم يقبضه بالمثل وإلا فسد كما تقدم في قوله ونفسد الخ وشبهه في الفساد قوله (كان) أى كقوله
إن (خطئه اليوم) مثلا (فبكذا) من الأجر وإلا (خطئه اليوم بل أزيد) (فبكذا) من الأجر أجرة دون
الأولى فسد للجهل بقدر الأجرة فان وقع له أجرة مثله خاطئه في يوم أو أكثر زاد عما شرطه أم لا
والمنع حيث كان على الأرام ولو لا حدها فان كان على الخيار لسكل جاز (وتجوز) الإجارة بمعنى
الكراء (بنصف ما يحتطب عليها) أى الدابة المعلومه من السياق بقيد أحدها أن يعلم ما يحتطبه عليها
يعرف أو غيره ثانيهما أن لا يزيد على الصيغة المذكورة ولا تأخذ نصفك إلا بعد بيعه مجتمعا أو نقله
مجتمعا لموضع كذا فيمنع ومثل الدابة الشبكة والسفينة (و) تجوز الإجارة على طحين أردب قمح وعصر
زيتون معين (بصاع دقيق منه) أو من غيره (أو) صاع (من زيت لم يختلف) كل منهما في الخروج
فان تحقق الاختلاف منع فيهما للفرق (و) يجوز (أن يقول) رجل لآخر (أحصد) بضم الصاد وكسر ها
زرعى (هذا والك نصفه) وجذ نخلى هذا ولك نصفه والفظ زيتونى هذا ولك نصفه وهى إجارة
لازمة فليس له الترك ودراس والتذرية عليهما (أو ما حصدت) أو لقطت أو جذدت (فلك نصفه)
مثلا وهذا من باب الحصة لعدم تعيين ما حصده فله الترك متى شاء (و) يجوز لمن له رقيق أو ولد أن يدفعه
لشخص (على تعليمه) أى على أن يعلمه (بعمله) للمعلم (سنة) مثلا ظرف لقوله عمله وأما التعلم فطلق
وابتداء السنة من أخذه إلا أن يمينا زمنا آخر لمبدأها فيعمل به (و) تجوز (إجارة دابة) أو دار أو
سفينة (لكذا) أى إلى مسافة معينة (على أنه إن استغنى فيها) أى فى أثناء المسافة المدلول عليها بقوله
لكذا (حاسب) المكربى بما ينوب ما سار ويصدق فى استغائه لأنه أمين (و) يجوز (استئجار) شئ
(مؤجر) بفتح الجيم دابة أو عبد أو دار غيرها مدة تلى الإجارة الأولى المستأجر الأول كلفه إن لم
يعرف عدم إجاره إلا الأول كالأحكار بمصر وعطف على مؤجر قوله (أو) يؤجر المشتري شيئا (مستغنى)
من النافع عند شراء المشتري (منفعته) مدة تبقى فيها الرقبة غالبا أى يجوز المشتري إيجاره لآخر مدة تلى
مدة استثناء البائع ليقبضها المستأجر بمدها والمدة المستثناة عام فى الدار وسنوت فى الأرض

والنقد فيه إن لم يتغير غالبا وعدم التسمية لكل سنة كراء أرض لتتخذ مسجدا مدة والنقض
لربه إذا انقضت وعلى طرح ميتة والقصاص والأدب واستئجار عبد خمسة عشر عاما وعلى تعليم
قرآن مشاهرة أو على الخذاق ويكره حلى وتعليم فقه وفرائض وبيع كتبه وقراءة بتلحين وكراء
دف ومعرزف لعرس وبناء مسجد للكراء

وثلاثة أيام في الدابة لاجمة وكرر المتوسط (و) يجوز (النقد فيه) أى فى الشيء المستأجر و شيء
المبيع المستثنى منفعته (إن لم يتغير) كل فى مدة الاجارة الاولى ومدة الاستثناء (غالبا) بأن يغلب على الظن
بقاؤه بحاله فيها فان استوى احتمال بقاءه فيهما وتغيره لم يجز النقد (و) يجوز لمن استأجر شيئا سنين أو شهورا
أو أياما معلومة بأجر معلوم مسمى (عدم التسمية لكل سنة) وشهر أو يوم ما يخصه منه (و) يجوز كراء
أرض لتتخذ مسجدا) والطرف أعنى (مدة) يذاعه كراء وتتخذ (والنقض لربه) لبانى (إذا انقضت المدة
يصنع به ما شاء لتقييده الوقف بمدة وهو لا يشترط فيه التأييد كما أتى وترجع الأرض لالكها (و) تجوز
الاجارة (على طرح ميتة) ونحوها كعذرة وكذس مرحاض (و) تجوز الاجارة (على القصاص) إذا أسلم
الحاكم قاتلا أو ولياء المقتول فيجوز لهم الاستئجار على القصاص الثابت بحكم قاض عدل كجائر إن علم
صحة ذاك وعدالة البيئة (و) على (الأدب) الثابت موجهه للأب أو السيد الاستئجار عليه (و) يجوز (استئجار
عبد خمسة عشر عاما) بالنقد ولو بشرط وأما الدابة فحد إجارتها سنة إلا أن يكون فى سفر فقايته الشهر
وتجوز إجارة دار جديدة وأرض مأهولة الرى ثلاثين سنة بالنقد والمؤجل لامن البناء والرى فان كانت
الدار قديمة فدون ذلك قدر ما يرى أنه يؤمن سلامتها إليه غالبا والأرض غير المأهولة الرى يجوز العقد
فيها بغير نقد (و) تجوز الاجارة (على تعليم قرآن) كله أو جزء منه معين نظرا فى المصحف حال كونه
(مشاهرة) أو مساناة أو ميامنة (أو على الخذاق) بذال معجمة أى الحفظ لجميعه أو جزء معين وفهم من قوته
أو على الخذاق أنه لا يجوز الجمع بينهما أى الحفظ وكونه فى شهر مثلا وهو المشهور (ويكره حلى) بفتح الحاء
وسكون اللام منفردا وبضم الحاء وكسر اللام جمعا أى نكره إجارته بذهب أو فضة بذهب فيها أو فضة
نقدا أو إلى أجل وهل الكراهة لنفسه وقد أخذ فى مقابلته نقدا أولا ثم كانوا يرون أن عار يتركه
(و) نكره الاجاره على (تعليم فقه) على تعليم علم (فرائض) خوف أن يقل طالب كل والمطلوب خلاؤه
وأما تعليم علم الفرائض فلا نكره الاجارة عليه (و يبيع كتبه) أى ما ذكر إلا أن يكون صاحبها مغلبا
فيجوز (و) يكره أخذ أجره على (قراءة بتلحين) أى تطريب وهو تقطيع الصوت بالانغام (و) يكره
(كراء دف) بضم الدال المهملة وفتحها لغته وهو الدور المغشى من جهة كالغربال فان غشى من الجهتين وكان

وسكنى فوقه ويشترط في المنفعة أن تقوم ويقدر على تسليمها بلا استيفاء عين ففسداً وبلا حظر وتمين لا كفاحاً لشمها وشجر لاخذ ثمرته وتعليم غناه أو دخول ما بقى مسجداً أو على كركعتي الفجر والآخر أمين فلا ضمان عليه ولو شرط إثباته إن لم يأت به مئة الميث إذا لم يعقد ولم يغفر

مره فهو المزهرة (و) كراء (موزف) واحد المعازف الملهى فبشمل الأوتار والمزاهر (لعرس) أى نكاح حصة فإن قلت فلهما في العرس جائز فلم كره الكراء له والوسيلة أعطى حكم مقصدها قلت سدا للذريعة لأنه لو جاز في العرس لتوصل إلى كرائه في غيره (و) يكره (بناء مسجد للكراء) أى لا أخذه ممن يصلى فيه لأنه ليس من مكارم الإخلاق فإن بناءه لله ابتداء ثم قصد أخذ الكراء ممن يصلى به كره القصد الثاني (و) يكره (سكنى) بأهله (فوقه) أى المسجد الذى بنى للكراء وأولى ما بنى للعبادة فقط حيث بنى محل السكنى بالأهل فوقه قبل تحبسه مسجداً بأن يكون نوي حالة بناء المسجد أو قبله بناء محل فوقه السكنى بالأهل أو بنى علواً وسفلاً لنفسه ثم جعل السفلى مسجداً لله على التأييد وأتى الأعلى مسكناً بالأهل وأما ما بنى فوقه بعد تحبسه فحرام وأما السكنى تحته فتجوز بالأهل وغيره بنى للكراء أم لا وأما السكنى فوقه بغير أهل جائز (ويشترط في المنفعة أن تقوم) أى لها قيمة إذا تلفت بأن تتأثر الذات عند استيفائها تأثراً شرعياً يقع في مقابلة الأجرة (و) أن (يقدر على تسليمها) حساً فلا يستأجر أخرس إنكم ولا أعمى لخط وشرعاً فلا تجوز الإجارة على إخراج الجان وحل المربوط لعدم تحقق ذلك حالة كون المنفعة (بلا استيفاء عين) لماهى فيه (ففسداً) دخل فيه استئجار الشجر للتجفيف عليها (و) (بلا حظر) أى منع (و) بلا (تعين) ثم ذكر ما قدم فأشار إلى محترز تقوم بقوله (لا) يجوز استئجار (كفاحاً لشمها) لأنه لا قيمة لها وأما تأثرها بالشجر فإنما هو من مرور الزمن وليس ناشئاً عن الاستيفاء من حيث إنه استيفاء ودخل بالكاف المسك والزباد لشمه على الظاهر وذكر محترز قوله بلا استيفاء عين بقوله (و) لا استئجار (شجر لاخذ ثمرته) أو شاة لاخذ لبنها ومحترز لا حظر بقوله (و) لا الاستئجار على (تعليم غناه) بكسر الغين والمد (أو دخول ما بقى مسجداً) أى لخدمته أو دار لتتخذ كنيسة ومحترز بلا تعين قوله (أو) استئجار شخص (على) صلاة (كركعتي الفجر) لتعنيهما لأن المراد بالتعين أن يطلب من كل شخص بعينه ولذلك تصح الاستئابة على فرض الكفاية لعدم طلبه من الشخص (والآخر) أى من تولى العين المؤجرة كراء لأنه مؤجر نفسه ومستأجر لمكترى الدابة (أمين فلا ضمان عليه) إن ادعى ضياعه أو نلعه أو كان ما يغاب عليه أم لا ويحلف إن كان متهماً لقد ضاع وما فرطت وبالغ على عدم الضمان بقوله (ولو شرط) عليه (إثباته) أى الضمان (إن لم يأت بسمعة) أى علامة من (الميث) أى قال له إن لم تأت

بفعل الحارس ولو حماليا ونوتى غرقته سفينته بفعل سائغ لاصانع في مصنوعه إن نصب نفسه وغاب عليه فيلزمه قيمته يوم الدفع ولو شرط نفيه أودعى لأخذه إلا أن تقوم ينة فتسقط

بشيء من الميت كاذنه: ت ضمان فلا ضمان عليه ولو لم يأت وتفسد الاجارة به وله أجر مثله إلا أن يسقط عنه الشرط قبل الفوات بانقضاء العمل فتصح ومحل عدم الضمان (إذا لم يعقد) كما إذا عثر بدهن أو طعام أو بآنية فانكمرت أو انقطع الحبل (ولم يفر بفعل) من ضعف حبل ومشيه في موضع يعثر فيه أو ازدحام فإن تعدى بأن أفرط في السير أو غر بفعل ضمن وأما الفرور القولى فلا اثر له كما إذا أتى بخياط بشقة وقال له هل تنكفى فيقول نعم وهو يعلم أنها لا تنكفى فيذهب فيفصلها فلا تنكفى وكما إذا قال صير في درهم زائف إنه طيب ويعلم أنه ردىء فلا ضمان عليه فإن علم منه ذلك عوقب وأخرج من السوق (الحارس) لدار أو بستان أو طعام أو غيره يغاب عليه أم لا حيث لم يظهر كذبه كما في الطراز لا ضمان عليه ولو شرط اثباته فلا عبرة بما يكتب على خفر الحارات والاسواق من أنه إذا ضاع شيء في كدرهم يضمنونه إذا ذاك التزام مالا يلزم فلا ضمان عليهم حيث لم يفرطوا في الحراسة أو يتعدوا كذا أفى جد الاجهوى (ولو) كان الحارس (حماليا) إن لم يحصل رب الثياب ثيابة رهنا عنده في الاجرة ولم يفرط فإن رهنها أو فرط بأن قال شبه على أو ظنت أنه أخذها أنت ضمن لتفريطه (ونوتى) أى عامل سفينة وهو من ينسب سيرها له واحد أو متعدد كان ربه أم لا (غرقته سفينته بفعل سائغ) له فيها من علاج أو ربح أو موج فلا ضمان عليه ثم عطف على قوله حارس قوله (لاصانع) فعليه الضمان (في مصنوعه) لافي غيره ولو كان علمه يحتاج إليه كظرف قح عند طحان وكتاب ينسخ منه ولا فرق في ضمانه لمصنوعه بين أن يعمل به بأجر أم لا عمله بيته أو غيره وأشار إلى شروط ضمان الصانع الثلاثة بقوله (إن نصب نفسه) لعموم الناس فلا ضمان على أجير خاص لشخص أو لجهة مخصوصين وأن يكون مما يغاب عليه وأن يغيب عليه وإليه أشار بقوله (وغاب عليه) فإن لم يكن مما يغاب عليه أو لم يغيب عليه بأن عمله بحضرة ربه أو بيت ربه ولو غير حضوره لم يضمن ونفى شرط وهو أن لا يكون في صنعةه تقرير فإن كان فيها تقرير كتنقش الفصوص وثقب المؤاؤ واحتراق الخبز عند الفرن والثوب في قدر الصباغ وتقويم السيوف زاد ابن رشد مثل ذلك البيطار بطرح الدابة والخان يخن السبي والطبيب سقى المريض أو يكوى أو يقطع شيئا أو الحجام يقطع ضرسا لرجل فيموت كل مما ذكر فلا ضمان على واحد من هؤلاء في ماله ولا عاقلة لأنه مما فيه التقرير فكان صاحبه هو الذى عرضه لما أصابه إلا أن يخطيء في فعله وهو من أهل المعرفة في ماله إن نقص عن الثلث وإلا فعلى عاقلة فإن لم يكن من أهل المعرفة أو تعدد تناول على غير وجهه فعليه العتوبة وفي كون الدية على عاقلة أو عليه قول ابن القاسم وظاهر مالك أنه وينبغي أن يكون الراجح قول مالك لأن فعله عمد وحيث قلنا بضمان الصانع (فيلزمه قيمته يوم الدفع) أي

الأجرة والا أن يحضره لربه بشرطه ويجوز كراء الدور مشاهرة ولا يلزم الا بنقد قدره والا الوجيبة وأرض عشراء ان لم ينقد الا المأونة كالنيل والمعينة فيجوز ويلزم الكراء في مأونة النيل اذا رويت ولو فسد الجائحة واجعل كالأجرة الا أن العامل لا يستحق فيه الأجرة الا بالتام

يوم دفعه ربه إليه وبموضع دفعه له إلا أن يرى عنده بعده فتقوم قيمته وقت رؤيته فان تعددت فآخر رؤية وكذا إذا اعترف بأنه تلف بعد يوم الدفع ويوم اعتراه وبالع على الضمان بقوله (ولو شرط) الصانع (فيه) أي الضمان ونفس العقد وله أجر مثله إلا أن يسقط شرط كما مر في الراعي (أو دعى) الصانع ربه (لا أخذه) سند فراغه من صناعته فلم يأخذه فيضمنه إلى أن يصل لربه فله في المدونة، ابن عرفة هذا إن لم يقبض أجرة فان قبضها كان كالوديعة فلا يضمنه (إلا أن تقوم بينة) تلقه فلا ضمان عليه سواء دعاه لا أخذه أم لا وإذا لم يضمن (فتسقط الأجرة) على المشهور لأنه لا يستحقها إلا بتسليم المناع لربه وهو منتف (وإلا أن يحضره) الصانع مضموعاً (لربه بشرطه) أي على النصف التي شرطها عليه ودفع له الأجرة فتركه عنده فادعى صيغه أو تلقه فلا ضمان عليه فان لم يدفع له أجره ضمن ثم شرع يتكلم على شيء من كراء الدور وما أشبهها فصل (ويجوز كراء الدور) والحمام والفرن (مشاهرة) كل شهر بكذا أو مساناة أو مياومة (ولا يلزم) الكراء للمتكاريين فلكل منها الانحلال متى شاء (إلا بنقد قدره) أي إلا ان عجل شيئاً من الأجرة ككثري منه كل شهر بدينار وعجل له خمسة دنانير فانه يلزمه خمسة أشهر والمشاهرة لقب لمدة غير محدودة (وإلا الوجيبة) وهي لقب لمدة محدودة كشهر كذا أو سنة كذا أو هذا الشهر أو هذه السنة أو أشهراً أو سنين أو إلى شهر كذا أو سنة كذا فتلزم الأجرة فيها نقد أم لا (و) يجوز كراء (أرض عشراء) سنين أو أكثر (إن لم ينقد) فان قد بشرط أو شرطه وإن لم يحصل منع وإن سنة أو أقل (إلا المأونة) المطر المتحقق وجوده فيها كبلاد المشرق (كالنيل والمعينة) بفتح الميم وكسر العين المهمة وهي التي تسقى بالعين التابعة والآبار المعينة وهو تشبيهه لا تمثيل لئلا يكون ساكتاً عن أرض المطر المأونة فلا يعلم حكم النقد فيها مع نص الامام على جواز فيها (فيجوز) كراء كل بالنقد ولو لا رعين عاماً (ويلزم الكراء في مأونة النيل إذا رويت) بالفعل أو تحقق أنها تروى لرى المرتفعة عنها وانخفضها أي ويمكن من زرع الأرض احتراز عما إذا اتفق كزرض غمرها مأوها ونذر الكشافه فلا يلزم الكراء وإن صحت إيجارها ولا يجوز البدل فيها وبالع على لزوم الكراء مع التمكن بقوله (ولو فسد) الزرع (الجائحة) لا تدخل الأرض فيها كطر وجراد وجليل وبرد وعدم نبات حب بخلاف جائحة تتعاقب بالأرض كالودود والمار فيسقط الكراء ثم شرع يتكلم على شيء من مسائل الجمل فقال (و) عقد (الجمل كالأجرة) أي لعقدها جوازا وعاقدا بأن

ككراء السفن إلا أن يستأجر على التمام فنسبة الثاني ولكل منهما الفسخ ولزم الجاعل بالشروع

يكون عاقده متأهلاً لعقد الإجارة أى مميزاً مكماً والحق أن بين الإجارة والجعل عموماً وخصوصاً من وجه فيجتمعان في إجارة أو جعالة على بيع أو شراء ثوب أو ثوبين وحفر آبار في فيافي واقضاء دين ومخاصمة في حق على أحد قولى مالك وتتمرد الإجارة في خياطة ثوب وحفر بئر في ملكه وبيع كثير سلع شرط أن لا يأخذ شيئاً من الأجرة إلا يبيع الجميع بأن شرط أن ما باعه له بحسابه والعرف كالشرط فإن شرط أن لا يأخذ إلا يبيع الجميع فلا يجوز لكثرة الفرر وينفرد الجعل في اشتراط جعل الجاعل والعامل محل الجاعل عليه كآبق ولما أوهم قوله كلاجارة أن العمل إذا لم يتم يرجعان فيه إلى المحاسبة كلاجارة استثنى الجعل بقوله (إلا أن العامل) في الجعل (لا يستحق فيه الأجرة إلا بالتمام) للعمل فإذا جاعله على عبده الآبق مثلاً فلا يستحق الأجرة إلا بعد قبض ربه له فإن آبق قبل قبضه بعد مجيء العامل به لبلد ربه لم يستحقه (ككراء السفن) تشبيهه في أنه لا يستحق فيه الأجر إلا بعد تمام العمل وقعت بمقظ إجارة أو جعالة لأنها إجارة مضمونة على بلاغ واستثنى من مفهوم قوله بالتمام أى فإن لم يتم فلا شئ عليه قوله (إلا أن يستأجر) ربه أو يجاعل شخصاً (على التمام) للعمل ومثله إتمامه نفسه أو عبده فالمراد إلا أن يحصل الانتفاع بالعمل السابق (فنسبة الثاني) أى يأخذ الأول قدر ما يأخذه الثاني لا عراضه عن العقد الأول فإذا جاعل رجلاً على الاتيان بخشبة لموضع معلوم بخمسة دراهم ثم جاء نصف الطريق وتركه فجاعل صاحبها رجلاً آخر بعشرة فإنه يكون الأول عشرة نسبة جعل الثاني فلا سئناء راجع لما قبل الكاف لأن كراء السفن عتقها لازم فإذا لم يتم العمل فيها فله بحساب الكراء الأول من استأجره كبا حمل قمح ففرق في أثناء الطريق وذهب بعض القمح وبقى البعض فاستأجر ربه على ما بقى فلا أول كراء ما بقى إلى محل الفرق على حساب الكراء الأول لا بنسبة الثاني وليس له كراء مذهب بالفرق وكذا لو فرط المكترى في نقل متاعه بعد بلوغ الغاية فإن عليه جميع الكراء ذكره ابن الحاجب والتوضيح والشامل وإذا خرج المكترى منها أهلة قبل وصوله الغاية فعليه جميع الكراء (ولكل منها) أى الجاعل والعامل (الفسخ) أى فسخ الجعل قبل الشروع في العمل بدليل قوله (ولزم الجاعل بالشروع) ظاهره ولو فيما لا بال له فلا مقال له في حله بل يلزمه البقاء بخلاف العامل فهو باق على خياره والمراد بالجاعل هنا ملزم الجعل لا من يعطى عقده وإنما كان لكل منهما الفسخ قبل الشروع لأنه عقد جائز غير لازم وإطلاق الفسخ عليه حينئذ مجاز علاقته مشابهاً للعقد اللازم في الجملة ثم شرع يتكلم على الوقف والهبة واللقطة وبدأ بالوقف فقال

« باب »

الوقف مندوب في المملوك ولو بأجرة على أهل التملك كمن سيولد ويبطل على معصية أو حربى أو على بنيه دون بنائه أو إزاء عاد السكنى مسكنه قبل عام أو على نفسه ولو مع شريك أو على

(باب)

(الوقف) مصدر وقف لا أوقف لأن مصدره الايقف وعرف ابن عرفة حقيقة العرفية بقوله الوقف مصدرا إعطاء منفعة شئ مدة وجوده لازما بقائه في ملك معطيه ولو تقديرا فيخرج عطية الذوات والعارية والعمرى والعبد المخدم حياته يموت قبل موت سيده لعدم لزوم بقائه في ملك معطيه لجواز بيعه برصاه مع معاطاة، واسما ما أعطيت منفعة مدة وجوده لازما بقائه في ملك معطيه ولو تقديرا انتهى قوله مصدرا منصوب على نزع الخافض وقوله ولو تقديرا يحتمل ولو كان الملك تقديرا كقوله إن ملكك دار فلان فهي حبس ويحتمل ولو كان الاعطاء تقديرا كقوله داري حبس على من سيكون وعلى هذا المراد بالتقدير التعليق وأشار إلى حكمه بقوله وهو (مندوب في المملوك) ذاته وإن لم يجز بيعه كجلاء أضحية و كلب صيد وعبد أبق ولو كان المملوك الموقوف مشتركا شائعا فيما يقبل القسم وأجبر عليه الواقف إن أراد الشريك وفي صحته فيما لا يقبل قسمة وعدم صحته قولان مرجحان وعلى الصحة يجز الواقف على البيع إذا أراد شريكه ويجعل الواقف ثمن حصته في مثل وقفه وهل يجز أم لا؟ قولان (ولو) كان الملك المدلول عليه بمملوك (بأجرة) لكدار بوقف ماله فيها من منفعة الاجارة وينتضى الوقف بانقضائها لأنه لا يشترط فيه التأيد كما يأتي ومن الاجرة وقف منفعة الخلو كما أفق بصحته جمع منهم شيخ الأجهوري الشيخ احمد السهري وعليه عمل مصر وهو مقتضى فتوى الناصر بجواز بيعه في الدين وإرثه ورجوعه لبيت المال حيث لا وارث إذ لا فرق (على أهل التملك) حقيقة كزبد والفقراء أو حكا كمنظرة لا تنفع المارة بها ومسجد ومثل الأهل ثاني حان ليعلم منه بالأولى أهل التملك حين الوقف قول (كمن سيولد) فيصح ويقف لزومه والغلة إلى أن يولد فيعطاه ويلزم فإن أبس من حملها أو مات بطنها أو نزل ميتا بطل ورجعت الغلة للمالك (ويبطل على معصية) ومنها وقف كافر على عباد كنيسة أو على مرمتها (أو) على (حربى) أى مقيم بدار الحرب وإن لم يقصد للحرب (أو على بنيه دون بناته) لصلبه وأما رقبته على بنى بنيه دون بنات بنيه فيصح كملى بناته دون بنيه فان وقف على بنيه وبناته جميعا وشرط من تزوجت من بناته لاحق لها في الوقف وتخرج منه فانه باطل أيضا لأنه كأنه أخرجهن ابتداء (أو) أى ويبطل أيضا (إن) حبس دار سكناه أو غيرها بماله غلة على محجوره أو غيره وحيزه ثم (عاد لسكنى مسكنه قبل عام) حيث استمر ساكنا حتى حصل له ما يمنع الحيازة وإلا ألزم بالتحويل وأما

أن النظر له أو لم يحزه كبير وقف عليه ولو سفيها أو ولي صغير أو لم يخل بين الناس وبين
كسجد قبل فاسه وموته ومرضه إلا لمحجوره إذا أشهد وصرف الغلة له ولم تكن دار سكناه

ملا غلة له كالكتاب فلا يبطل بعوده له قبل عام حيث صرفه في مصرفه ولا مفهوم لسكنه ولا لسكنى إذ
الاستماع بغيرها كهي ومفهوم قبل عام أنه لو عاد له بعد عام وسكنه لا يبطل الحبس إن كان على غير محجوره
فإن كان على محجوره بطل إلا في المسئلة الآتية وهي قوله إلا لمحجوره الخ (أو) أوقف (على نفسه) فيبطل
(ولو) كان وقفه على نفسه (مع شرك) له في الوقف أن أوقف على نفسه وعلى غيره فيبطل ما أوقفه على
نفسه وأما ما أوقفه على غيره فإن تعين وحاربه صح كان يوقف دارين على نفسه وعلى شخص على أن له
أحدهما هيئة وللآخر الأخرى وإن لم يتعين فلا بد من حوز الجميع فلو أوقف على نفسه ثم على عقبه فإنه يرجع
بعدموته حبسا على عقبه (أو على أن النظر له) فيبطل لأن فيه تحجيرا أى وحصل مانع للواقف وإلا صح
الوقف (أو لم يحزه كبير وقف عليه) فن حازه الكبير (ولو سفيها) فالمبالغة في المفهوم (أو) لم يحزه (ولي صغير)
بل حوز الصغير المميز كف على المعتمد ولو فيها وقفه وإليه عليه (أو لم يخل بين الناس وبين كسجد) وقنطرة
والتخلية فيما ذكر حوز حكى وفي المسائلين قبله حوز حمى فتغاير المعطوف والمعطوف عليه بهذا الاعتبار
فلا يقال حيث كانت التخلية فيما ذكر حوزا فلا يصح عطفها على ما قبلها لأنه من عطف العام على الخاص وهو
لا يكون بأو كعكسه بل بالواو وعلق بالمسائل الثلاثة قبل ظرفا قيد به البطلان فيها قوله (قبل فاسه) بل إحاطة
الدين كافية على المعتمد (وموته ومرضه) المتصل بموته أما إذا صح بعد الحوز في المرض فإن الحوز حينئذ
كانه في الصحة ومحل بطلانه بالموانع الثلاثة قبل الحوز إن كان في الصحة فإن كان في المرض فيخرج من الثلث
إن كان لغير وارث وإن كان في الصحة واطلع لمه قبل حصول مانع فيجربى على التحوير وليس له إبطاله
إلا إن شرط لنفسه الرجوع فيه أو البيع إن احتاج فيعمل بشرطه واستثنى مما استفيد من قوله أو لم يحزه كبير
من أنه يعتبر في الحوز الحسى الإخراج من يد الحبس فقال (إلا) أن يوقف الأب (لمحجوره) أى على ولده
الصغير الذي في حجره أو السفيه أو الوصى على يتيمة فلا يشترط في الوقف الحوز الحسى بل يكفي فيه الحكى
من أب أو وصى أو مقام من قبل الحاكم ويصح الوقف ولو كان تحت يد الخائن إلى موته أو فاسه أو مرض
موته لكن شروط ثلاثة (إذا أشهد) على أنه وقفه عليه قبل حصول المانع (و) ثبت أنه (صرف الغلة) كلها
أوجها (له) أو احتمال صرفها له لا إن تحقق عدم صرفها (ولم تكن دار سكناه) أى الواقف وأما إن كان
الموقوف دار سكنى الواقف فلا يصح وقفها على محجوره إلا بعد مشاهدة البيعة له فارغة من شواغل المجلس
وبقى شرط رابع وهو أن لا يكون مشاعا فإن كان ما حبسه مشاعا ولم يعين له حصصه حتى مات بطل وصار

أو على وارث بمرض موته ولا يشترط فيه التنجيز وحمل عليه عند الاطلاق وكتسوية أنثى
بذكر ولا التأييد ولا تعيين مصرفه صرف في غالب وإلا فالفقراء ولا قبول المستحق إلا المعين
الأهل فإن رد فكمئقطع ويباع غير العقار حيث لا ينتفع به ويجعل في مثله أو شقصه كأن
أتلف لأعقار وإن خرب إلا لتوسيع كمسجد ولو جبروا وأمروا

إرثا (أو) وقف (على وارث بمرض موته) أي الذي عقبه الموت ولو خفيفا فيبطل ولو حمله الثلث لأنه
كالوصية ولا وصية لوارث (ولا يشترط فيه) أي الوقف (التنجيز) بل يصح فيه الأجل كالعتق فإذا جاء
العام الفلاني فدارى مثلا وقف على كذا فإن حدث دين قبل مجيء الأجل أو بعد وقبل الحوزة بطل المحبس
(و) إن لم يقيد الوقف بزمان بل قال وقف وأطلق (حمل عليه) أي على التنجيز (عند الاطلاق وكتسوية) أي
كما يحمل قول الواقف داري وقف على أولادي ولم يبين تفضيل أحد على أحد على تسوية (أنثى بذكر) أي
يسوى بينهما في المصروف فإن بين شيئا أتبع (ولا) يشترط في صحة الوقف (التأييد) بل يصح ويلزم مدة
تعيينه سنة مثلا ويكون بعدها ملكا (ولا) يشترط (تعيين مصرفه) فإذا قل داري وقف ولم يزد على ذلك
صارت وقفا لازما (صرف) ريعها . غلتها (في غالب) مصرف تلك البلد إن أعذر سؤال المحبس (وإلا) بأن
لم يكن لهم أوقاف أصلا أو لهم ولا غالب فيها (فالفقراء) بمحل الوقف أو غيره يصرف لهم (ولا) يشترط
(قبول المستحق) إذ لو اشترط ذلك لما صح على الفقراء ونحوهم وأعذره من المساجد ونحوها (إلا) الموقوف
عليه (المعين الأهل) أي المتأهل للرد والقبول وهو الرشيد فإنه يشترط في صحة الوقف عليه قبوله وإن
لم يكن أهلا لذلك كالمجنون والصغير قبل له وليه فإن لم يكن له ولي أقيم له من يقبله عنه (فإن رد) الموقوف
عليه المعين ما وقفه الغير عليه في حياة الواقف أو بعده (فكمئقطع) أي يرجع حبا للفقراء والمساكين
إن جعله حبا سواء قبله من عين له أم لا وأما إن قصده بخصوصه فإن رد عاد ملكا للمحبس (وبيع)
الموقوف (غير العقار) كفرس وثوب وعبد (حيث) صار (لا ينتفع به) في الوجه الذي وقف فيه كما إذا خلق
الثوب وكتب الفرس وعجز العبد (ويجعل) ثمن كل (في) منتفع به (مثله) إن بلغ (أو شقصه) إن لم يبلغ ثمنه
شيئا كاملا (كأن أتلف) غير العقار فيشتري بقيمته ما اشتري بثمنه إذا بيع وأما إتلاف العقار فعليه إعادته
(لا) يباع (عقار وإن خرب) بكسر الراء فلا يجوز قال مالك لا يباع العقار المحبس ولو خرب وبقاء أحباس
السلف دائرة دليل على منع ذلك (إلا) أن يباع العقار المحبس خرب أم لا (لتوسيع كمسجد) للجماة تقدم
عن العقار أو تأخر وطريق ومقبرة فيجوز بيعه لتوسيع هذه الثلاثة أو واحد منها أي يؤذن فيه ولذا قال
(ولو جبروا) على صاحب المحبس وكذا يجبر صاحب ملك على بيعه لتوسيع ما ذكر (وأمروا) أي المحبس عليهم

بجعل ثمنه في غيره والمالك للواقف لا الغلة فله وأوارثه منع من يريد إصلاحه وإن بنى محبس عليه فإن مات ولابن فهو وقف وعلى من لا يحاط به أو على قوم وأعتابهم أو على كوله وله يعينهم فضل المولى أهل الحاجة والعيال في غلة وسكنى ولا يخرج ساكني ولا يخرج غيره إلا بشرط أو سفر انقطاع أو بعيد

(بجعل ثمنه) أي الحبس الذي بيع لموسم الثلاثة (في غيره) وحبوا أي تشتري بأثمان عقارات مثله ويجعل حبسا مكانه من غير قضاء على المشهور لأنه لما جاز يعمه اختل حكم الوقفية المتعلقة به (والمالك) لرقبة الوقف (لواقف) لا يتقل عنه (لا الغلة) ثمرة وابن وصوف فليست ملكا لا تغلقه الموقوف عليه وإذا كان الوقف على مات الواقف (وله) إن كان حيا (ولو أوارثه) إن مات (منع من يريد إصلاحه) ألا يؤدي الإصلاح إلى غير معالجه وإن لم يمنع الوارث فللامام المنع وهذا إذا أصلحوا وإلا فليس لهم المنع والغرض إصلاحه كمالا بن عرفة (وإن بنى محبس عليه) بالشخص أو وصف كإمامة (فإن مات ولم يكن) أنه وقف (وهو وقف) لأشياء لورثته به قل أو أكثر فن بن ولو بعد البناء وله ولورثته واستشكل كونه وقفا مع عدم الحور عن واقفه قبل حصول المنع ويجاب بتبعيته لما بنى فيه فأعطى حكمه فهو محوز بحوز الأصل ومفهوم محبس أنه إن بنى أجنبي كان ملكا له كافي السواد فله نقضه أو قيمته إن لم يحتج له الوقف وإلا وفي من غلته (و) إذا وقف (على من لا يحاط به) كالفقراء والغزاة (أو) وقف (على قوم وأعتابهم) فإنهم وإن أحيط بهم لا يستوعبون وبفرض استيعابهم يحصل لكل مالا منفعة فيه كفلس (أو) وقف (على كوله) أو ولد ولده وإخوته أو بنى عمه (ولم يعينهم فضل المولى) بتشديد اللام المفتوحة على الوقف أي قدم الناظر في المسائل الثلاث (أهل الحاجة والعيال) ظاهره وإن لم يكن ذا حاجة لأنه مظنة الاحتياج (في غلة وسكنى) متعلق بفضل ويكون ذلك باجتهاده لأن قصد الواقف الإحسان والاروق بالموقوف عليهم وسد خلتهم فإن عين كولى زيد وبكر وزينب فإن المولى يسوى بينهم الذكر والأنثى والغنى والفقر والكبير والصغير والحاضر والغائب سواء في الغلة والسكنى (ولم يخرج ساكني) بوصف استحقاق الاحوجية ثم استغنى (لغيره) ولو محتاجا لأن العبرة بالاحتياج في الابتداء لا في الدوام فإن سبق غير الاحوج وسكن أخرج فإن تساوا في الحاجة فمن سبق بالسكنى فهو أحق والغلة كالسكنى (إلا بشرط) من المحبس أن من استغنى يخرج غيره فإنه يعلمه بشرطه (أو سفر انقطاع) فيأخذه غيره فإن سافر ليعود لم يسقط حقه وله حبس مفتاحه لا كراهه لأنه ملك انتفاع وقل الباجي وغيره يكرهه إلى أن يعود (أو) سفر (بعيد) يغلب على الظن عدم عودده منه وما الوقف على الفقراء فمن زال وصفه بعد سكنا يخرج لأن وصف الفقراء في الوقف عليهم قد استغنى واستحق السكنى غيره بخلاف وصف الفقراء في معينين فإنه يمكن عودده بعد زواله ثم كراهية بعد الوقف لتمام نسبة بينهما وهي المعروف والخير وتبقى العوضية وأما هبة الثواب فكالباع فقل (والهبة) مصدر وهب وهبا باسكان الهاء

والهبة كالوقوف فان كانت لثواب الاخرة فهي صدقة ولا تتم الا بالخوز قبل مانع للواهب كدين محيط
أو جنون أو مرض اتصال بموته واللاب اعتصارها من ولده اذا لم يرد بها الاخرة كأم فقط وهب ذائب

وفتحها وهبة والاسم الموهب والهبة بكسر الهاء فيها وعرفها ابن عرفة بقوله الهبة للاثواب تملك ذي منفعة
نوجه المعطى بغير عوض والصدقة كذلك لوجه الله بدل لوجه المعطى فأخرج بقوله ذي منفعة العارية ونحوها
وقوله لوجه المعطى أخرج به الصدقة فإنه لوجه الله فقط أو لارادة الثواب مع وجه المعطى على قول الآخر أكثر
وأخرج بقوله بغير عوض هبة الثواب ثم قال رحمه الله وهبة الثواب عطية قصد بها عوض مالي وحكم الهبة
سواء قصد بها وجه الله أو ثواب الآخرة النذب (كالوقوف فان كانت) للاثواب الآخرة بل لوجه المعطى
فلا تسمى صدقة وإن الهبة بمعنى العطية (لثواب الآخرة) ففيه تجريد الهبة عن معناها الشرعي ليصح
الاخبار عنها بقوله (فهي صدقة) وإن كانت لثواب الآخرة مع وجه المعطى بالفتح فلا أكثر على أنها
صدقة كما تقدم والاقول على أنها هبة (ولا تتم) الهبة بمعنى الشيء الموهوب أي لا يتم ملكها وإن ملكت
بالتقول (إلا بالخوز) لها وإن إلا إذن من الواهب فلا يشترط التحويل وهو معاينة اليه دفع الواهب الهبة
للموهوب ولا بد أن يحصل الخوز (قبل مانع للواهب) فان حصل مانع للواهب قبل أن يخوزها الموهوب
له (كدين محيط) بماله ولو بعد عقدها (أو جنون) للواهب (أو مرض) بغير جنون (اتصال) أي الجنون
والمرض (بموته) فيبطل الهبة ولو قبضها الموهوب له حين المانع لأن شرط الخوز وجوده قبل المانع ولا تنفذ
من الثلث ولا غيرها لوقوعها في الصحة فلا تخرج مخرج الوصية واحتراز بانصلا بموته عما إذا أفاق المجنون
أو صح المريض فن الموهوب له يأخذها ولا تبطل ومحل بطلانها بالمانع قبل الخوز إلا أن يجد الموهوب له
في قبضها والواهب يمنعه منه حتى مات فلا تبطل (و) جار (للأب) الحردنية (اعتصارها) أي الهبة التي وهبها
له كصدقة شرط اعتصارها (من ولده) الحرأي ارتجاعها بدون عوض جبراعليه صغيرا أو كبيرا كرا أو أنفي
غنيا أو فقيرا حيزت الهبة أم لا لخبر لا يحل لأحد أن يهب هبة ثم يعود فيها إلا الوالد (إذا لم يرد) الأب (بها)
أي الهبة ثواب (الآخرة) فان أراد فلا اعتصار وكذا إن أراد به صلة الولد ككونه صغيرا محاجا أو كبيرا
بائنا عنه وكذا لا اعتصار له أيضا إذا شهد على الهبة على المشهور (كأم فقط) لا الجدة وينبغي رجوع
قوله فقط قبل الكاف أيضا أي الأب فقط لا الجد مثلا واعتصار فقط أي بهذا اللفظ على المشهور لا ما دل
عليه كبيعه باسم نفسه ما وهبه لولده فلتن لابنه إلا أن يشهد عند بيعه أو قبله أن يبعه اعتصارها فقط أي الهبة
وما في معناها من العطية والمنحة لا الصدقة والحبس والهبة والعطية والمنحة إذا قال هي لله أو جعله صلة رحم
فلا اعتصار ومن ولده فقط لا من غيره ومحل جواز اعتصار الأم من ولدها فقط حيث (وهبت) صغيرا
لا يتما حين هبتها بل (ذا أب) فلها الاعتصار منه كان الأب والابن موسرين أو معمرين أو أحدهما (وإن) كان

وان مجنوننا ولو تيمم ان لم تفت ولم ينكح أو يداين لها أو يظا ثيبا أو يمرض كواهب
 وإن كانت لله، اب فهي جائزة ويلزم بتعيينه صدق واهب فيه إن لم يشهد عرف بضده
 وإن لعرس فان لم يعين ثم اب فيلزم الواهب لا الموهوب القيمة إلا لفوت وللواهب منعها حتى

الاب (مجنونا) جنونا مطبقا وقت الهبة (ولو تيمم) أي طرأ له التيمم مذهبها له في حياة أبيه وشرع في موانع
 الاعتصار في الهبة فقال (إن لم تفت) عند الموهوب بيع أو غصب أو عتق أو تدبير أو يجعل الدناير حايا
 أو زيادة ككبر أو تعليم صنعة أو نقص كمال أو سلبان صفة لها بال أو وجه من المفوتات ماعدا حوالة
 السوق فان حصل شيء مما ذكر فلا اعتصار الاب وأما حوالة الأسواق فلا نفيتها (ولم ينكح أو يداين) بناء
 الفملين للمفعول والاب الفاعل الموهوب ذكر أو أنثى (لها) قيد فيهما فالمانع للاعتصار قصد الأجنبي العقد
 للذكر الموهوب أو على البنت الموهوبة رغبة لهبة كل منهما وحصل عقد بالفعل وكذا إعطاء الدين لا أجل
 سرهما بالهبة فان لم يقصد الأجنبي ذلك وإنه قصد ذاتهما فقط لم يمنع الأوان من الاعتصار (أو يظا)
 بالغ (ثيبا) وظاهره ولو حرم كحائض وصدق فيه مع الحلو وأما البكر فيفوت اعتصاره بافتضاضه
 ولو غير بالغ لقصها إن كانت عليه وزاداتها إن كانت وخشا (أو يمرض) النواد الموهوب له مرضا مخوفا
 فلا اعتصار لتعلق حق ورثته بالهبة (كواهب) أي كرضه فلا اعتصار له لأن الاعتصار صار لغيره
 وهو وارث وقد يكون أجنبيا من الابن كزوجة أب استأما (وإن كانت) الهبة (لثواب) أي شرط
 الواهب على الموهوب له مقارنا للمقار كوهبتك كذا على أن تبنى عنه (فهي جائزة) لأنه يبيع فاشترطه كالتن
 وإن لم يذكر عنه ككنكاح النفويض (ويلزم) الثواب بمعنى العوض أي دفعه (بتعيينه) أي تعيين قدره ونوعه
 حاضرا أو معلوما من موهوب له أو واهب ويرضى به الآخر مع قبول الموهوب الهبة وأما عقد الهبة
 المشروط فيه الثواب فلازم بالقبض عين الثواب أم لا (و) إن وقعت الهبة مطلقة أي غير مقيدة بثواب
 وادعى الواهب أنه إنما وهب للثواب وأنكر الموهوب له ذلك (صدق واهب فيه) أي في قصده الثواب
 لا في شرطه لأنه إذا ادعى الشرط فلا بد من اثباته ولا ينظر العرف ولا ضده ومحل تصديقه في قصده
 (إن لم يشهد عرف) ولو حكما كقرينة (بضده) بأن شهد له أو لم يشهد له ولا غلبة فان شهد بضده بأن كان مثل
 الواهب لا يطلب في هبته ثوبا فالقول للموهوب له وهل يمين أم لا تأويلان وهذا إذا قبض الهبة وأما
 قبل قبض الموهوب الهبة فيصدق الواهب فيه وإن شهد عرف بضده وبالع على تصديق الواهب أنه إنما
 وهب لثواب مع قيده بقوله (وإن) كان الشيء الموهوب (لعرس) ويرجع بقيمة شئيه معجلا
 ولا يلزمه تأخيرها إلى حدوث عرس عنده وللموهوب له أن يقاصصه بقيمة ما أكله هو ومن حضر الوليمة

يقبضه ومن وجد لقطة فعليه أن يعرفها سنة بمطاز طابها بكباب مسجد في كل يومين أو ثلاثة بنفسه أو بمن يتق به أو بأجرة منها إن لم يعرف مثله وله بعددها حبسها أو التصديق أو

تبعاله وإذا صدق واهب في دعواه الثواب فهل يخلف شهده العرف أم لا ؟ وإن أشكل فيحلف الواهب بأن لم يشهد له ولا عليه وأويلان (فإن) دفع الهبة (لم يعين الثواب) بل شرطه من غير تعيين ودفع الموهوب له القيمة (فيلزم الواهب) قبولها ومثل القيمة ما جرى العرف بتعويضه حيث كان فيه وفؤدا كهدية مكة لمن يهدي تقدم منها خرافا ونحوها وأما قبل قبض الموهوب له الهبة فللواهب الامتناع من قبول القيمة ولو بذل له أضعافها (لا يلزم الموهوب) له (القيمة) أي دفعها بل يقول خذ هبتك عني لا حاجة لي بها واستثنى من الثاني قوله (إلا لقوت) فيها عند الموهوب له بعد قبضها بزيادة أو نقص فيلزمه دفع القيمة يوم القبض (وللواهب منعها) أي حبس هبته عنده (حتى يقبضه) أي ثوابها المشتراط أو ما رضى به من الموهوب له وضمانها من الواهب ثم شرع في الكلام على شيء من مسائل المقطعة وهي ضم اللام وفتح القاف ما لم تقط وهي أشهر لغاتها الأربع الثانية ضم اللام وسكون القاف الثالثة لقاطعة بضم اللام الرابعة لقط بفتح اللام والقاف وحدها ابن عرفة بقوله مال وجد بغير حرز محترما ليس حيوانا ناطقا ولا نعا قوله محترما حال من المال أخرج به مال الحربي وقوله ليس حيوانا ناطقا أخرج به الناطق فلا يسمى لقطه بل لقيطا وقوله ولا نعا وهو الأبل والبقر والغنم أخرج به ماد كرفلا يسمى لقطه بل ضمه له فقال (ومن وجد لقطة) والتقطها (فعليه) وجوا (أن يعرفها) على الفور فلو توانى حتى ضاعت ثم جاء ربهها ضمنها وفي قوله من وجد عموم وليس بمراد لأن المتلفظ على ثلاثة أقسام إن علم من نفسه الخيانة حرم عليه التقاطها وإن علم منها الأمانة وهي بمكان يخاف منه أهل الخيانة وجب اتفاقا وإن لم يخف الخونة ولا علم من نفسه الخيانة كره وفي قوله لقطه عموم أيضا وليس بمراد إذ لا تعريف في مثل تمر أو تمرتين وعصا وسوط من كل نافع لا تلفت إليه النفوس وأشار إلى زمن تعريفها بقوله (سنة) من يوم الالتقاط (بمطاز) أي بالمواضع التي يظن (طلبها) فيها (بكباب) مسجد لداخله أو بسوق ولوداخله (في كل يومين) مرة (أو ثلاثة) من الأيام مرة ابن عبد السلام ينبغي أن يكون أكثر من ذلك في أول تعريفه وعلق بقوله تعريفها قوله (بنفسه) لاختلاف معناه ومعنى الجار الأول لأن الأول بمعنى في (أو بمن يتق به) أي بأمانته مثل نفسه (أو بأجرة منها) إن لم يعرف مثله أي لا يناسب أن يعرف عليها فإن كان مثله يعرف واستأجر دفع الأجرة من عنده (وإذا عرفها سنة ولم يأت ربهها فله) بعددها أن يختار ثلاثة أشياء إما (حبسها عنده) إلى أن يأتي ربهها (أو التصديق) بها عن نفسه أو عن ربهها (أو

التملك ضامنا فيهما وله أكل ما يفسد ولو بتقربة وشاة بفيءه كبقر بمحل خوف وإلا تركت كابل
وإن أخذت عرفت وتركت بمحلها

باب الشهادة

لا يقبل فيها إلا العدل الذي ليس متأكدا القرب ولا عدوا ولا جارا لنفسه ولا دافعا عنها

التملك) لها حالة كونه (ضامنا) له (فيها) أي في حالة التصديق بها ولو عن رياء . وفي حالة التملك ولا فرق بين
لقطة مكة أو غيرها (وله) أي للملئقط حرا أو عبدا (أكل ما يفسد) كفاكهة ولحم وخضر ولا يضمنه وجده
في غامر أو عامر بل (ولو) وجده (تقربة) إن لم يكن له ثمن والا أكله وضمنه كما إن ما لا يفسد ليس له أكله
فإن أكله ضمنه إن كان له ثمن (و) له أكل (شاة) وجدها (بفيء) ولو تبسر حملها لعمران على المعتمد ولا ضمان
عليه وسواء أكلها في الصجر أو في العمران لكن إن حملها مذكاة أو طعاما وجده بفيء إلى عمران وووجد به
فمواحقه وودفع له أجره حمله فإن أتى بها حية إلى العمران فمليه تعريفها بنفسه أو بمن يثق به لانيها صارت كاللقطة كما
إذا وجدها بقرب العمران أو اختلطت بفضله في المرعى (كبقر بمحل خوف) من سباع ونحوها أو جوع أو عطش
أو من الناس ووجدت بفيء فله أكلها ولا ضمان عليه إن عسر سوقها للعمران وإلا لم يأكلها فإن أكلها ضمن (وإلا)
بأن كانت بمحل أمن في الفيء (تركت) بها فإن كانت بمحل خوف من الناس مثلا فلقطة (كابل) وجدها بمحل
أمن أم لا ترك إن لم يخف عليها خائن (وإن) تعدى عليها و (أخذت عرفت) سنة (وتركت بمحلها) إن
خيف عليها خائن وجب لقطها حينئذ فقولهم لا يرعى فيهما خوف أي خوف هلاك من جوع أو عطش
أو سباع تخبر دعها فإن معها سقاءها وحذاءها ترد الماء وتأكل الشجر والحذاء بالحاء المهمة والذال المعجمة
ممدود ماوطىء عليه البعير من خف والفرس من حافر وهو استعارة لسيرها على الماء أي بما كحامل سقاء
ثم شرع يتكلم على الشهادة وأحكامها فقال

(باب الشهادة)

عرفها ابن عرفة بقوله قول هو بحيث يوجب نفي الحاكم سماعه الحكم بمقتضاه إن عدل قائله مع تعدده
أو حلف طالبه . قوله يوجب نفي الحاكم الخ أخرج به الرواية ولم يقل القاضي لأن الحاكم أهم من القاضي
لوجوده في التحكيم والأمر قوله إن عدل قائله شرط في إيجاب الحكم والجملة حال أخرج به مجهول الحال
ومعنى إن عدل قائله إن ثبتت عدالته عند القاضي إما بالبينة أو بكونه يعلمها و (لا يقبل فيهما إلا العدل)
وهو الحر المسلم العاقل البالغ أو غير الهاسق بجارحة وغير المحجور عليه لسفه وغير المبتدع ولو تناول
كخارجي وقدرى وهذه الشروط لا يشترط منها الأداء أو التحمل إلا العقل وبقيتها لا تشترط إلا حال

ولا محدودا فيما حد فيه ولا محرما على إزالة نقص فيما رد فيه لفسق صبي أو ورق أو على الناسى كشهادة ولد الزنا فيه أو على القبول كخاصمة مشهود عليه مطابقا بخلاف المحرص على التجميل كالخفني ولا يقبل في التزكية إلا النمان الذي لا يخدع العارف معتمدا على طول عشرة لاسماع من

الأداء فقط ويشترط فيه أيضا أن يكون ذا مروءة بأن يترك ما لا يليق من لعب بحمام ولو مباحا وسماع غناء بالماء ودباغة وحيكة اختيارا ووصفه بصفات أخر بقوله (الذي ليس متأكد القرب) للمشهود له كآب وإن علا وأم وزوجها وولد وإن سفل وزوج بنت وزوجة ابن وأخ إلا أن يبرز في العداة (ولا غدوا) للمشهود عليه عداوة دنيوية لإدنية جواز شهادة المسلم على الكافر حيث لا عداوة بينهما دنيوية (ولا جارا) بشهادته لهما (نفسه) كشهادته بمورثه المحصن الغني بالزنا أو قتل العمد فلا تقبل لاتهمه على قتله ليرثه وأما غير المحصن فتقبل كاعتير المحصن (ولادافما) بشهادته (عنها) أي نفسه ضررا كشهادة بعض امرأة للماتل خطأ بمسق شهود لعل فلا تقبل لأنه دفع عنه ضرر الغرم إلا أن يكون فقيرا فتقبل شهادته (ولا محدودا) أي لا تجوز شهادة المحدود بالفعل (فيما) أي في مثل ما (حد فيه) بخصوصه وأما في غيره فتقبل كمن حد في شرب خمر فيشهد بقذف ونحوه (ولا محرصا على إزالة نقص) كان موجودا فيه وقت أدائه فلا يقبل شهادته (فيما) أي في حق رد أي حكم بردها (فيه لفسق أو صبي أو ورق) أو كمر فلما زال المانع بأن تاب الفاسق وحسنت حالته أو مانع أصبي أو تحرر العبد أو أسلم الكافر أداها فلا تقبل لأنه نهم على قبول شهادته لما جبل عليه من الطبع البشري في دفع المعرفة ولو لم يحكم بردها حتى زال المانع فأداها قبلت وأما في مثل ما رد فيه فتقبل بعد زوال المانع (أو) أي ولا محرصا (على الناسى) أو مشاركة غيره في معرته أي اتهم على أن يعمل غيره مثله لتهون عليه المصيبة لما قالوه من أنها إذا عمت هانت وإذا ندرت هانت وتود الزانية أن النساء كلهن يزني فليس المراد بالناسى الاقتداء (كشهادة ولد الزنا فيه) أي في الزنا ومثله متعلقة به كقذف ولعان بأن يشهد بحصول لعان بين زوجين بسبب رميه لها بالزنا وهاها شكران (أو) أي ولا محرصا (على القبول) لشهادته (كخاصمة مشهود عليه) أي مخاصمة الشاهد مشهودا عليه (مطلقا) أي سواء كان الحق لآدمي كدعوى شخص لغائب على آخر ويشهد له أو لله كرفع أربعة شهدوا عليه بالزنا (بخلاف المحرص على التحمل كالخفني) أي المتوارى عن المشهود عليه ليشهد على إقراره فيعمل بشهادته (ولا تقبل في) شهادة (التزكية إلا) الشاهد المبرز في العداة المعروف عند القاضي بالعدالة أو بين الناس حيث لم يكن الشاهد غريبا وإلا فلا يشترط معرفة القاضي بعدالة من يزكيه لكن لا بد أن يزكي ذلك المزكي من هو معروف عند القاضي بالعدالة . فمعرفة القاضي لا بد منها لكن

سوقه أو مجلته إلا لتعذر أن يقول أنه عدل رضى ووجبت إن تعين كجرح إن بطل
حق ويقدم في المتوسط بكل مجرح وفي المبرز بعداوة أو قرابة وزوال العداوة والفسق بما يغلب
على الظن بلا حد ومن امتنع له لم يترك شاهده وشاهدا عليه ومن امتنع عليه فبالعكس

إن كان الشاهد غير غريب فبلا واسطة وإن كان غريبا فبواسطة (الفطن) وهو (المدى لا يحد) في
عقله ولا يشترك في رأيه فهو تفسير وبيان للفطن (العارف) بباطن المزكى بالفتح كعرفة ظاهره (معتمدا)
في التزكية (على طول عشرة) بأن خالطه في الأخذ والعطاء وسافر معه وراقبه ويرجع في طولها للعرف
(لا) معتمدا على (سماع) من معين أو من نفاة وغيره فيحصل بخبرهم القطع وقطع المزكى بالتزكية فلا
يزكى فان أسندها للسمع من غير قطع جار وكفت أو حصل بخبرهم القطع اعتمد فيها عليه ولو قطع بشهادة
التزكية الكائن ذلك الفطن (من سوقه أو مجلته) أى المزكى بالفتح لا من غيرهم (إلا لتعذر) بأن لم يكن
فيهم عدول مبرزين فالجار والمجرور صفة للفطن لا متعلق بسمع وبين صفة التزكية بقوله (بأن يقول)
المزكى بالكم (أشهد أنه) أى المزكى بالفتح (عدل رضى) مقتضاه أنه لا بد من لفظ أشهد فلو قال
هو عدل رضى لم يكف على المشهور وأما الجمع بين عدل ورضى فلا بد منه واشتراط العداوة لاشعارها
بسلامة الدين والرضى لاشعاره بالسلامة من البله والغفلة (ووجبت) أى الشهادة بالتزكية (إن تعين)
أدائها بأن لا يوجد من يعدله غيره ومحل الوجوب إن طلبت في حق آدمى فان لم تطالب في حقه لم
تجب وأما في محض حق الله فتجب المبادرة بالتزكية إن استديم تحريمه كعتق وطلاق وإفلا (كجرح)
بفتح الجيم أى تجريح (إن بطل حق) تشبيهه في الوجوب أى من علم من شاهد جرحه وإن لم يجرحه
بطل الحق بسبب شهادته أو حق باطل فانه يجب تجريده لئلا يضيع الحق أو يحق الباطل (و) إذا أعذر
القاضي للمشهود عليه في تجريح الشاهد فانه (يقدم في المتوسط) في العداوة وأولى دونه (بكل مجرح)
من القوادح (و) يقدم (في) الشاهد أو المزكى علانية (المبرز) في العداوة أى الفائق أقرانه (بعداوة)
دنيوية (أو قرابة) بينه وبين المشهود له (و) من ردت شهادته أو فسق فلا تقبل بعد ذلك فيما رد فيه
أو إلا بعد زوالها ويكون (زوال العداوة والفسق بما) أى بقرائن (يغلب على الظن) عند الناس زوالها
في العداوة رجوعهما لما كانا عليه (بلا حد) بزمان كسنة أشهر أو سنة كما قيل بكل وفى الفسق ما يدل
على صدقه في التوبة واتصافه بانصاف العداوة بلا حد أيضا (ومن) أى والشخص الذى (امتنع)
شهادته (له) أى لآخر لنا كد القرابة (لم يترك) الشخص الممتنع الشهادة المفهوم من السياق وليس ضمير
الفعل عائدا على من لأنه من مشهود له لا شاهد (شاهده) أى من شهد له بحق لأنه يجز له بذلك نفما (و)

إلا الصبيان لانساء في كعرس في حرج أو قتل والشاهد حر مميز ذكر تعدد ليس بعدو ولا قريب ولا اختلاف بينهم وفرقة إلا أن يشهد عليهم قبلها ولم يحضر كبيره أو يشهد عليه أوله

لم (يجرح شاهدا عليه) بحق لأنه يدفع عنه بذلك مضرة (ومن امتنعت) شهادته (عليه) أي على آخر لعداوة بينهما (فالعكس) أي لا يجرح من شهد له ولا يزكى من شهد عليه لأنه في الحالتين يجلب مضرة لعدوه ولذا ذكر شروط شهادة البالغين وانتفاء مواعها أخرج من ذلك شهادة الصبيان بعضهم على بعض فقال (إلا الصبيان) فهو مستثنى من معنى الكلام السابق أي لا بد من وجوب الشروط وانتفاء الموانع إلا شهادة الصبيان (لا) شهادة (نساء في كعرس) وحمام وولية وماتم بهم مفتوحة فهمزة سا كنة فثبته فوقية مفتوحة أي حرن وقوله (في جرح أو قتل) متعلق الأمرين الأول إثباتا فلا تصح شهادة الصبيان في مال والثاني نفيا فتصح شهادة النساء في مال لا فيما ذكر لأن اجتماعهن غير مشروع فهو قاذح في عداوتهن واغتفر فيما لا يظهر للرجال كالأولادة للضرورة والصبيان يطلب اجتماعهم لدب تدريبهم على تعليم الرمي والصراع وغير ذلك فيما يدرهم على حمل السلاح والكر والفر والغالب أن الكبار لا يحضرون معهم فلزم تقبل شهادتهم على بعض لأدى إلى هدر دماهم فلماذا أجازها مالك وجماعة من الصحابة منهم على ومعاوية ومنعها الإمامة الثلاث وجماعة من الصحابة منهم ابن عباس وذكر شروط الصبي الشاهد بقوله (والشاهد حر) تضمن اشتراط الاسلام لأن عدم شهادة العبد لرقه الذي أثر كفره فليتمحض للكفر أولى (مميز) لأن غيره لا يضبط ما يقول ولا يثبت على ما يتعله ولا بد من كونه عشر سنين وما قاربها في الفقه كما في المدونة (ذكر) فلا تجوز شهادة الأموات من الصبيان وإن كثرت قلة في المدونة (تعدد) فلا تجوز شهادة واحد على أفراد (ليس عدو) للمشود عليه سواء كانت العداوة بين الصبيان أنفسهم أو بين آبائهم والظاهر أن مطلق العداوة هنا مضرة أي دينوية أو دنيوية (ولا قريب) للمشهود له فإن قرب ولو بعيدة كعم وخال لم يشهد (ولا اختلاف بينهم) أي بين الشاهدين منهم بل يكونون متفقين على قول واحد كشهادة واحد أن فلانا قتله وآخر مثله فإن حصل اختلاف بان قال واحد قتله فلان وقال آخر قتله غيره أو شهد اثنان أن فلانا قتله وقال آخر إنما رؤسته دابة فلا تقبل (وفرقة) أي وأن لا يحصل بينهم تفرق لأن التفرق مظنة تعليمهم ما لم تشهد عليهم المدول قبل تفريقهم بما شهدوا به وإليه أشار بقوله (إلا أن يشهد عليهم قبلها) فإن شهدوا عليهم قبل تفرقهم فلا يصح افتراقهم بعد ذلك (ولم يحضر كبير) أي بالغ بينهم وقت الجرح أو القتل فإن حضر وقته أو بعده وأمكنه تعليمهم زكرا أو أنثى عدلا أو غيره ولو عبدا أو كافرا سقطت (أو يشهد عليه أوله) الضميران للكبير أي ولم يشهد على الكبير أوله بل يشهد بعضهم على

ولا يقدر رجوعهم ولا تجريحهم والبيينة على المدعى واليمين على المدعى عليه إن خالطه بدين أو تكرير بيع وإن بشهادة امرأة فإن حلفه المدعى مدعيا عدم البيينة فلا تقبل بيئته إلا لعذر كنسيان فإن نكل فلا ترد اليمين إن اتهمه وإن أنكر مطلوب المعاملة فأقيمت عليه البيينة فلا تقبل بيينة بالقضاء بخلاف لاحق لك على وكل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا يمين بمجرد ما ولا يقبل في الزنا

بعض أوله وبقى من الشروط أن لا يكون الشاهد منهم معروفا بالكذب وإذا شهدوا مع استيفاء هذه الشروط ثم رجعوا قبل الحكم أو بعده في حال صغرهم عما شهدوا به فإنه لا يقدر رجوعهم ولا (تجريحهم) من غيرهم ولا من بعضهم لبعض إدم تكليفهم الذي هو رأس أوصاف العدالة إلا في مجرب بكذب كما مر وأما لو تأخر الحكم لبلوغهم وتدلوا لقبول رجوعهم وهذا يفهم من الضمير في رجوعهم لأنه عائد على الصبيان وتجريحهم من إضافة المصدر لمفعوله والأولى إعماله (والبيينة على المدعى واليمين على المدعى عليه) ورد في الحديث عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أعطى الناس بدعواهم لادعى رجال أموال قوم ودماءهم لكن البيينة على المدعى واليمين على من أنكر فالمدعى من يقول كان كذ والمدعى عليه من يقول لا ومحل طلب اليمين من المدعى عليه (إن) أثبت المدعى أنه (خالطه بدين) مترتب عن تمن مبيع لأجل أو حال أو قراض ولو مرة واحدة أى تشهد البيينة أن بينها خلطة بكذا (أو تكرير بيع) بالنقد الحال (وإن بشهادة امرأة) على الخلطة لأن القصد بالخلطة التهمة وهى تثبت بشهادة الواحد ولو أنثى إلا في مسائل توجه فيها اليمين وإن لم تثبت الخلطة انظرها في الأصل وما ذكره من أن الخلطة شرط في توجه اليمين في غير المسائل المستثناة هو المشهور ونحوه في الرسالة وتليه مالك وعامة أصحابه ولا بن نافع والمبسوط لا تشترط وعليه عمل قضاة مصر والشام وتونس (فإن حلفه) أى حلف المدعى عليه (المدعى) حال كون المدعى (مدعيا عدم البيينة) أى قال لا بيينة لى ثم بعد اليمين أتى بيينة تشهد له (فلا تقبل بيئته) لا بطلان لها فترات منزلة العدم (إلا لعذر كنسيان) لها حين تخليفه خصمه ويحلف أنه نسبها ودخل بالكاف عدم العلم بها ثم علم فله القيام بها مع يمينه (فإن نكل) المدعى عليه عن اليمين عند توجهها عليه (فلا ترد اليمين) على المدعى ل يغرم المدعى عليه بمجرد نكوله عنها (إن اتهمه) المدعى لأن يمين التهمة لا ترد على المشهور ومفهوم اتهمه أنه إذا حقق المدعى ما ادعى به كقوله أتحقق أن لى عندك كذا فترد (وإن أنكر مطلوب) بحق (المعاملة) أى أصلها (فأقيمت عليه البيينة) أى أقامها المدعى فادعى المدعى عليه أنه قضاء ما شهدت به البيينة وأتى بيينة تشهد له بالقضاء (فلا تقبل) من المدعى عليه (بيئته بالقضاء) لما ادعاه لأن إنكاره نكذيب لبيئته (بخلاف) ما إذا ادعى عليه أن عنده مائة من سلف فقال له

واللواط إلا أربعة بوقت ورؤيا تحدا وفرقوا فقط أنه أدخل فرجه في فرجها ولكل النظر
للمعورة وفيما ليس بمال ولا آيل له كعتق ونكاح عدلان وإلا فعدل وامرأتان أو أحدهما يمين

(لاحق لك على) أو ليس لك على حق فأقام عليه بينة بها فأقام المدعى عليه بينة القضاء فانها تقبل لأن قوله
المدعى عليه (بمجردها) من المدعى فلا يلزم السيد أو الزوج أو ولي المجبرة يمين على العتق والكتابة والطلاق
والنكاح فإن لم تتجرد بل شهد شاهد واحد توجهت اليمين على المدعى عليه لرد شهادة الشاهد إلا في النكاح
فلا توجه حيث قلنا توجه في غير النكاح فلا ترد على المدعى ولما ذكر شروط الشهادة وموانعها ذكر مراتبها
وهي أربعة عدول أو عدلان أو عدل وامرأتان أو امرأتان وتقدمت خامسة وهي ذكر أو أنثى في مسألة
إثبات الخلطة المثبتة لليمين وذكر الأربع مراتب على طريق التدرج فيها بادئا بأعلاها فقال
(ولا يقبل في الزنا واللواط) أي الشهادة على فعلهما (إلا أربعة) عدول لأنه لما كان كل لا يتصور إلا بين اثنين
اشتراط أربعة ليكون على كل واحد اثنان وقيل لما كان الشهود مأمورين بالستر ولم يفعلوا غلظ عليهم في ذلك
سترا على عباده ويشهدون (بوقت ورؤيا تحدا) لا يخفى أن اتحاد الرؤية يتضمن اتحاد وقتها والجواب
أنه أراد بقوله وقت الإشاء أي لا بد في اتحاد وقت الإداء أي يجمعون لأدائها في وقت واحد أي
يأتون جميعا وإن فرقوا كما يأتي وأراد بوقت الرؤيا وقت التحمل فقوله ورؤيا معطوف على وقت والباء
في الأول بمعنى في حقيقة وفي الثاني بالمعطف بمعنى في حجازا فاستعمل اللفظ الواحد في حقيقة ومجازه
(وفرقوا) وجوبا عند الإداء بعد إتيانهم جميعا كما مر (فقط) دون شهود غير الزنا فلا يفرقوا ويشهدون
أنه أدخل أو أولج (فرجه) أو ذكره (في فرجها) أو رأينا فرجه في فرجها ونحوه مما يدل على التيقن
والثبوت ولا بد من زيادة كالرود في المكحلة (و) يجوز (لكل) من شهود الزنا الأربعة (النظر للمعورة)
ليعلم كيف يؤدي الشهادة فإن قلت ما تقدم من صفة الشهادة لا يمكن بدون نظر فكيف يفتى أنه جائز
قلت أراد بقوله ولكل النظر قصد النظر ويجوز لكل ترك قصده وترك الشهادة بالكلية ولا بد من
تقييد قوله ولكل النظر بما إذا كانوا أربعة وإلا لم يحز إلا لفائدة في الرؤية وذكر المرتبة الثانية
من مراتب الشهادة فقال (و) لا يقبل (فيما ليس بمال ولا آيل له كعتق ونكاح) وطلاق ورجعة إلا
(عدلان) وذكر المرتبة الثالثة بقوله (وإلا) يكن المشهود به مأمرا بل مالا أو آيلا إليه (فعدل وامرأتان)
عدلتان (أو أحدهما) أي عدل فقط أو امرأتان فقط (يمين) أي مع يمين كاجارة وخيار وأداء نجوم

وفيما لا يظهر للرجال امرأتان كولدعة وعيب فرج والتحمل إن افتقر إليه فرض كفاية وتعين الأداء من كبر يدين وعلى ثالث إن لم يجتز بهما وإن انتفع فجرح إلا ركوبه لعسر مشيه وعدم دابته لا كسافة القصر له أن ينتفع منه بدابة ونفقة وتجاوز الشهادة على خطه مقرر بلا يمين

كتابة وذكر المرتبة الرابعة بقوله (وفيما لا يظهر للرجال) يكفي فيه (امرأتان) مسلتان عدلتان (كولدعة) خرة أمانة يشهدان بها (وعيب فرج) في أمة اختلف فيه البائع والمشتري وكذا في حرة ادعاه زوجها إن رضيت برؤية امرأتين وإلا فهي مصدقة في عدمه كما تقدم (والتحمل) للشهادة (إن افتقر إليه فرض كفاية) لأجل حفظ مال أو غيره إذ لو تركه الجميع لضاعت الحقوق وفرض عين إن لم يوجد من يقوم به غيره (وتعين الأداء) على من تحمل أى اعلام الشاهد الحاكم بشهادته على شيء معين (من) مسافة بين تحملها وبين أدائها (كبر يدين و) تعين الأداء (على ثالث إن لم يجتز) عند الحاكم (بهما) أى بشاهدين بحق مالى شديده ثلاثة لعدم عدالتهما أو غير ذلك فإن لم يجتز بثالث أيضا تعين على رابع وعلى خامس إلى أن يثبت الحق (وإن انتفع) من تعين عليه الأداء بأن امتنع منه إلا بأخذ شيء (فجرح) يمنع قبول شهادته لأخذه رشوة على أداء ماوجب عليه وأما إن انتفع بشيء دفعه له المشهود له من غير طلب ولا امتناع بعد أداء الشهادة فليس بجرحه واستثنى من قوله فجرح قوله (إلا ركوبه) ذهابا وإيابا (لعسر مشيه وعدم دابته) فليس بجرح فإن أخذ حينئذ أجرة ركوبه ومضى فانظر هل يكون جرحه وهو الظاهر أولا ؟ (لا) إن كان بينه وبين أداء الشهادة (كسافة القصر) فلا يلزمه الذهاب لحل أدائها بل يؤديها عند قاضي بلده ويكتب بها القاضي على مسافة القصر (و) يجوز (له) أى للشاهد حينئذ (أن ينتفع منه) أى من المشهود له (بدابة) يركبها لحل أداء الشهادة (ونفقة) له ولاهل بيته مدة ذهابه وإيابه من غير تحديد لأنه أخذ على عمل لا يجب عليه ولم كانت الشهادة على الخط ثلاثة أقسام على خط المقر وعلى خط الشاهد أو الغائب وعلى خط نفسه ابن رشد الأولى أقواها ثم الثانية ثم الثالثة أضنفها ذكرها على هذا الترتيب فقال (وتجاوز الشهادة) أى أدائها (على خط مقر) بخطه أى من كان مقر فلا ينافى أنه يشكره الآن لشهد بيته عليه بأنه خطه أى كتابته أن عنده لفلان كذا ووصله حقه من فلان ولا بد من حضور الخط ومن كون الشاهد عليه اثنين على المعتمد وإن كان الحق مما ثبت شاهد ويمين أو امرأتين ويمين لأن الشهادة على خطه بمنزلة النقل عنه ولا ينقل إلا اثنتان ولو في المال على المعتمد وأولى في هذا الحكم الشهادة على خط الشاهد لأنها أدونها (بلا يمين) من المدعى لتكميل نصاب فلا ينافى أنه قد يحلف يمين القضاء أنه ما وهب ولا أبرأ فيما إذا كان المقر بخطه ميتا أو غائبا وأما إن كان موجودا أو أنكر كونه خطه فلا يحتاج مع شهادة الشاهدين على

وخط شاهد مات أو غاب يبعد وإن بغير مال إن عرفته كاملاً وأنه كان يعرف مشهده
وتحملها عدلاً لا على خط نفسه حتى يذكرها وأدى بلا نفع ولا على من لا يعرف إلا على عينه
ويجوز الأداء إن حصل العلم وإن بامرأة إن قال الأصل أشهد على شهادتي أو رآه يؤديها ومات

خطه ليمين القضاء كما لا يحتاج لها لتكامل النصاب وإن كان المال إنما يثبت بها مع شاهد لأنه إنما كتب
خطه بأن عنده كذا بعد بيعة أو إقراره وأشار للقسم الثاني بقوله (و) تجوز على (خط شاهد مات) فإن
لم يدركه الشاهد على خطه (أو) على خط شاهد (غاب) إن كانت غيبته (يبعد) وهو ما ينال الشاهد فيه
مشقة فلا تجوز مع قربه وجهل المكان كالبعد وبالغ على جواز الشهادة على خط المقر وخط الشاهد بنوعيه بقوله
(وإن بغير مال) كطلاق وعتي (إن عرفته) أي الخط فأفرد الضمير باعتبار الخط أي عرف الشاهد أن الخط
خطه معرفة تامة (كالمعين) أي كعرفتها الشيء المعين من كعبد وثوب فلا بد فيهما من القطع ولذا إنما تقبل من الفطن
العارف بالخط ولا بد أن لا يكون في الخط ريبة من كشط ونحوه (و) عرفت البيعة الشاهدة على خط شاهد
مات أو غاب (أنه) أي الشاهد الكاتب خطه بشهادته (كان يعرف مشهده) أي من شهد عليه بنسبه أو عينه
فإن لم تعرف البيعة ذلك لم تشهد على خطه لاحتمال أنه شهد على من لا يعرف (و) عرفت أنه (تحمّلها عدلاً)
أراد به أن يكون مقبول الشهادة قبل أدائها ولم يعلم أنه تغير بعد ذلك حتى حكم بشهادته أو مات أو غاب
إذ لا تشترط العدالة عندنا في التحمل بل في الأداء وأشار للقسم الثالث بقوله (لا) الشهادة (على خط نفسه)
في رسم حاضر شهد فيه بين جماعة ونسبه فلا ينفع بها ولو عرف خطه (حتى يذكرها) أي القضية هذا مراده
بالنفي لعدم الجواز لمناقضته لقوله (وأدى) وجوباً (بلا نفع) وفائدة التأكيد احتمال أن الحاكم يرى إجازتها
أو هو مجهد إن وجد ويجب عليه إخباره عند التأكيد أنه غير ذاكر للقضية مع اعترافه بأن الخط خطه
وكيفية التأكيد أن يقول للقاضي هذا يقول أنه أشهدني على كذا وأخرج ورقة فيها خطي وأنا أعرف
أنه خطي ولا أتذكر الشهادة (ولا) بشهد الشاهد (على من لا يعرف) نسبه حين الأداء والتحمل (إلا على
عينه) أي شخصه وجليته بحيث يبقى المأول عليه إنما هو من وجدت فيه تلك الأوصاف (و) من تحمل
شهادة على امرأة عرف نسبها ثم نسيها عند إرادة الأداء فإنه (يجوز) له (الأداء) للشهادة عليها (إن حصل) له
(العلم) بأنها المشهود عليها برجل ل (وإن بامرأة) عدلة أو لقيف من الناس ثم شرع في الكلام على شهادة
النقل فقال (وتجوز شهادة النقل) وهي أن ينقل الشهادة عن غيره بشروط (إن قال الأصل) وهو المنقول
عنه للنقل (أشهد على شهادتي أو) لم يقل له لكن (رآه) أي رأى الناقل الأصل (يؤديها) أي الشهادة عند
قاض فيشهد على شهادته لأن سماعه لأداء الشهادة عند القاضي منزل منزلة قوله أشهد على شهادتي ولا بد

أو مرض أو غاب وهو رجل ولا يكفي في الحدود الثلاثة الأيام ولم يطرأ فسق أو عداوة
ولم يكذبه أصله قبل الحكم والا مضى بلا عزم ونقل عن كل اثنين ليس أحدهما أصلاً وفي
الزنا أربعة عن كل أو عن كل اثنين اثنان ولفق نقل أصل وجاز تزكية ناقل أصله ونقل

أن يكون المنقول عنه عدلاً وقت قوله المذكور أو وقت رؤيته أداها لأصياً أو عبداً أو كافراً قال كل شاهد
على شهادتي وانتقلوا إلى حالة العدالة قبل النقل عنهم وماتوا أو غابوا فلا يجوز النقل عنهم لأن المنظور إليه
وقت التحمل عنهم ولا بد أن يتعذر حضور الأصل أو يعسر وهو معنى قوله (ومات) المنقول عنه أو مرض
أو غاب وهو (أي والحال أنه (رجل) فلا يني بنقل عنها مع حضورها هذا فيما إذا كان المشهود به مالا
اتفاقاً وأشار للحد بقوله (ولا يكفي) في النقل عن الشاهد الأصل (في الحدود الثلاثة الأيام) أي كون مسافته
ذهاباً عليها فكأنه قال إلا الحدود فلا يكفي فيها الثلاثة الأيام فخرج الحاضر ومن في حكمه فلا ينقل عنه
(ولم يطرأ فسق) للمنقول عنه (أو عداوة) بينه وبين المشهود عليه قبل أداء الشهادة فلوزال الفسق عن الأصل
فهل ينقل عنه بالسمع الأول أو حتى يثبت ثانياً خلاف وأما طرو الجنون فلا يقدح في النقل عنه (ولم يكذبه)
أي الناقل (أصله) فإن كذبه حقيقة أو حكماً كشكه في أصل شهادته بالشيء لم ينقل عنه ومثل تكذيبه طرو
فسق الناقل الحكم بخلاف طرو عداوة بينه وبين المشهود عليه وقوله (قبل الحكم) بشهادة الناقل ولو بعد
الأداء راجع للثلاث مسائل وكذا قوله (وإلا) بأن حدث فسق أو عداوة أو كذب الأصل فرعه الناقل
بعد الحكم بشهادة الناقل (مضى بلا عزم) على الشهود لأنه لم يقطع بكذبهم والحكم صدر عن اجتهاد (و)
إن (نقل عن كل) من الشاهدين الأصليين في غير الزنا (اثنان ليس أحدهما أي أحد الناقلين (أصلاً) أدى
شهادته لتلا يلزم ثبوت الحق بشاهد واحد (و) إن نقل (في الزنا أربعة) أي ينقل جميع الأربعة (عن كل)
أي عن كل واحد من أربعة الأصل فشهود النقل أربعة في هذا وفي قوله (أو) نقل (عن كل) واحد من
(اثنين) من الأصول (اثنان) أي ينقل اثنان عن كل واحد من اثنين من الأربعة الأصول وينقل اثنان
غيرهما عن كل واحد من الاثنين الباقيين من الأربعة فلو نقل اثنان عن ثلاثة وعن الرابع اثنان لم يصح أو
أدى الرابع بنفسه أو نقل ثلاثة عن ثلاثة وواحد عن الأربعة لم يتم الحكم إذ الرابع لم ينقل عن شهادته
اثنان ثم لا بد أن يقول شهود الزنا لمن ينقل عنهم إشهدوا عنا إنا رأينا فلانا يزني وهو كالمروء في المكحلة
ولا يجب الاجتماع وقت تحمل النقل ولا تفرق الناقلين وقت شهادتهم عند الحكم بخلاف الأصول كما مر
(ولفقت نقل بأصل) أي جاز تليق شهادة نقل مع شاهد أصل في الزنا وغيره كأن يشهد اثنان على رؤية
الزنا وينقل اثنان عن كل واحد من الاثنين الآخرين أو يشهد ثلاثة بالرؤية وينقل اثنان عن الرابع

امراتين مع رجل في باب شهادتهن وإن قالا وهما بل هو هذا سقطتا ونقض إن ثبت كذبهم
لارجوعهم وغرما مالا ودية ولو تعمدا وإن أمكن الجمع بين البينتين جمع وإلا جبر للترجيح فإن

فتم الشهادة في هاتين الصورتين (وجاز تركية ناقل أصله) أي يجوز لشخص أن يركي الشاهد الأصلي
بعد أن ينقل عنه شهادته وكأنه لم ينظر للنهمة في ترويض نقله لأن نه خفف في الأصلية وأما عكس هذه
ولا يجوز لأن النهمة في هذه أقوى منها فيما قبلها (و) جار (نقل امرأتين) عن رجل أو عن امرأة (مع رجل)
أصلي أو ناقل عن رجل أو عن امرأتين فقله مع رجل مصب الجواز فإن لم يكن معهما رجل لم يجوز نقلها
(في باب شهادتهن) أي فيما تجوز فيه شهادتهن وهو المال وما يؤول إليه أو مالا يظهر للرجال لاهما لا تجوز
شهادتهن فيه كضلاق وعنق (وإن قالا) أي الشاهدان بعد أداء الشهادة وقبل الحكم (وهما) أو غلطنا في
شهادتنا بدم أو حق على زيد (بل هو) أي المشهود عليه (هذا) عمرو (سقط) أي الشاهدان حيث شهدا على
شك وذكر مفهوم قوله وهما قوله (ونقض) الحكم (إن ثبت) بهذه (كذبهم) إن أمكن نقضه كحياة
من شهدا أنه قتل زيد ولم يقتص من زيد أوجب من شهدا بزناه قبل الزنا المشهود عليه به ولم يرجم فإن
اقتص أو رجم غرما ديته (لارجوعهم) بعد الحكم والاستيفاء وكذا قبله في المال فلا ينقض اتفاقا وكذا
في الدم على قولي ابن القاسم فيستوفي (وغرما) بكسر الراء حيفئذ (مالا) رجعا عن شهادتهما به (ودية) في
النفس من ملها (ولو تعمدا) الزور في شهادتهما ابتداء ومع الغرم ووجعان أدبا ويسجنان مدة طويلة ثم
شرع يتكلم على تعارض البينتين وهو اشتغال كل منهما على ما ينافي الأخرى فقال (وإن أمكن الجمع بين
البينتين) المتعارضتين عقلا (جمع) بينهما بالمثل مثال الممكن جمعه قول المدونة من قال لرجل أسلمت إليك هذا
الثوب في مائة أردب حنطة وقال الآخر بل هذين الثوبين سواء في مائة أردب حنطة وأقاما جميعا البينة
لزمه أخذ الثلاثة الأنواب في مائتي أردب أي ويحتملان على أنهما سلمان (وإلا) يمكن الجمع بين البينتين
(جبر للترجيح) بينهما من المرجحات أن تبين إحداهما السبب كما إذا شهدت أن هذا الثوب أو الحيوان
لزيد نسجه أو نسج عنده أو نسج الكتاب فتقدم على الشهادة بالملك المطلق شرط أن يكون الناسج أو الناسخ ينسج
أو ينسخ لنفسه لا لعموم الناس فإذا شهدت أنه نسجه أو نسجه فقط من غير ذكر ملك فتقدم عليها بينة الملك
المطلق ومنها أن تؤرخ إحداهما فتقدم على التي لم تؤرخ وكذا إذا شهدت إحداهما بتقديم تاريخ فتقدم
على المتأخرة في التاريخ ولو كانت المتأخرة أعدل ومنها مزيد العدة في إحدى البينتين في مال أو
ما يؤول إليه لافي نسكاح و يرجح بشاهدين على شاهد و يمين أو امرأتين وبوضع اليد أيضا إن لم

تعذر سقطتا وبقي بيد جائزة أول من يقر له وقسم على الدعوى إن لم يكن بيد أحدهما وإن قدر على شيئة أخذ وإن يكن غير عقوبة وأمن فتنة ورذيلة واليه في كل حق الله الذي لا إله إلا هو ولو يهوديا أو نصرا انيا وتغلفا في ربع دينار بجامع كالكيسة وبيت النار وبالتياد لا بالاستقلال

ترجح بينة مقابلة مع يمينه فإن رجحت بينة مقابلة بأي مرجح أخذه مع يمينه أيضا وبالبينة الشاهدة بالملك على البينة الشاهدة بالحوز (فإن تعذر) الترجيح بوجه من الوجوه (سقطتا) أي البينتان (وقى) أي استمر المتنازع فيه (بيد حائره) غير المتنازعين لأنهما لا يصر من المرجحات كما تقدم (أو) بقى بمعنى صار (من يقر) الحائز (له) من المتنازعين المقيم كل بينة وتعذر الترجيح فقرار من هو بيده لأحدهما كأنه ترجيح لبينة يأخذه يمينه لا إن أقربه لغيرها فلا يعمل بإقراره على الرجح وأما إن تجردت دعوى كل عن بينة فيعمل بإقراره ولو لغيرها ويأخذ المقرر له من المتنازعين أو غيرهما بلا يمين لقوة إقراره حين عدت البينتان (وقسم) نشأ المتنازع فيه بعد أيمانهما (على) قرر (الدعوى) لا نصفين (إن لم يكن بيد أحدهما) بل كان بأيديهما معا أو يد غيرهما ولم يقربه لأحدهما ولم يدعه لنفسه ولا مرجح لاية أحدهما أو لم يكن بيد أحد كتنازعهما في عفو من الأرض أو في زرع في أرض شخص لا يدعيه ثم حكم على مسألة تعرف بمسألة الظاهر فقال (وإن قدر) من له حق على غيره (على) أخذ عين (شيئة أخذه) ولا يلزمه الرفع للحاكم وكذا غير عين شيئة ولو من غير جنسه على ظاهر المذهب بشرطين أحدهما قوله (إن يكن) شيئة (غير عقوبة) لأن العقوبة لا بد فيها من الرفع للحاكم وكذا حق الله والحدود والآخرة قوله (وأمن فتنة) تحصل له بسبب ذلك كقتال أو إراقة دم أو نحو ذلك (ورذيلة) تنسب إليه كمرقة أو غصب أو حرابة أو نحو ذلك وإلا لم يجوز له الأخذ وشمل قوله شيئة دينه على ممتنع من أدائه فله أخذه وإن كان من غير جنسه وإذا كان شخصان لكل منهما حق على الآخر فوجد أحدهما حق صاحبه فلا يخرج جدهما بإدله (باليمين) المتوجهة عند حاكم أو محكم به على مدعى أو مدعى عليه فيجوز طلب الخصم اليمين من خصمه بدون من ذكر لا يلزمه الخلف (في كل حق) مالى أو غيره إلا المعان والقسامة (بأنه الذي لا إله إلا هو) أي بهذا اللفظ فلا يكفي الاسم بدون وصفه المذكور وإن كانت يمينيا تكفر لأن الغرض هازياده التخويف وهو إنما يحصل بهما أو أو كالباء كافي أبي الحسن فإن الخطاب لم تألف على نص في التاء المشاة من فوق (ولو) كان الخالف (يهوديا أو نصرا انيا) فلا يزيد اليهودى الذى أنزل التوراة على موسى ولا النصرانى الذى أنزل الانجيل على عيسى (وتغلف) وجوبا لحق الطالب فمن امتنع منه عد ما كلالا لحق الله (في ربع دينار) أو ثلاثة دراهم أو عوض يساوى أحدهما لشخص واحد والتغليظ يكون (بجامع) فالباء لآلة للظرفية إذ لبس المراد تغليظا زبادة على

وبمنبره عليه الصلاة والسلام وان حاز أجنبي دارا وتصرف عشر سنين وهي تنسب إليه ثم ادعى حاضر ساكت بلا مانع لم تقبل ولا يثبت له إلا باسكان ونحوه لا قريب حتى تطول مدتها

ما تقدم في الجامع فإن امتنع من الحلف فيه كان كالنكول (كالكنيسة) لليهودي والبيعة للنصراني (وبيت النار) للمجوسي وحيث يعظمون وللمسلم الذهاب احليفهم بذلك الموضع وإن كانت حقيرة في نظر المشرع لأن القصد صرفه عن الاقدام على الباطل ويؤخذ من ذلك بالأولى جواز تحليف المسلم على المصحف أو إبرائه أو أضرحة الشايخ أو بالطلاق الثلاث حيث لا يفت عن الباطل إلا بذلك (وبالقيام لا بالاستقلال) إلا أنه يرهب منه فيكف عن الباطل (و) علقت (بمنبره عليه الصلاة والسلام) أي عنده كما هو ظاهر المندوبة أو عليه كما قال ابن المواز ثم نكلم على مسألة تعرف بمسألة الحيازة والحقها بالشهادة لأن في بعض أنواعها ما تسمع فيه البيعة وفي بعضها ما لا تسمع فيه فقال (وإن حاز أجنبي) شريك أم لا (دارا) أو ربما أو عقارا وأشار لسفحة الحوز وأول شروطه بقوله (وتصرف) فيهما (عشر سنين) بالهدم والبناء والجاراة ونحو ذلك ولنا فيها بقوله (وهي) أي والحال أنها (تنسب) أي الدار المحوزة (إليه) أي إلى حازرها ولا بد من ادعائه فيها الملك ولو مرة وأما إن لم يكن له حجة إلا مجرد الحوز فلا ينفعه (ثم ادعى) أجنبي ولنا فيها بقوله (حاضر) مع الحائز ولو حكما كمل مسافة يومين فإن بعدت غيبته كالسبعة الأيام فله القيام متى قدم اتفقا مطلقا ولرابعها بقوله (ساكت) فإن نازع الحائز لم تسقط حقه وظاهره ولو في أي وقت من العشر سنين وخامسها بقوله (بلا مانع) يمنع كخوف سلطان أو غيره ومن عدم المانع جهل حكم أن الحيازة تقطع البيعة فلا يعذر به وتبقى من الشروط أن يعلم هذا الحاضر أنه ملكه مع تصرف الحائز له وأما إن قال لا علم لي بأنه ملكي وما وجدت الوثيقة إلا عند فلان أو كان وارثا وادعى أنه لم يعلم قبل قوله مع يمينه (لم تقبل) دعوى هذا الحاضر وذكر قوله (ولا يثبت) ادفع توهم أن دعواه مع البيعة تقبل ولا أجل قوله (إلا) أن تشهد البيعة (باسكان) من المدعى للحائز (ونحوه) كاعماره أو إرفاقه أو مساقاته أو مزارعته فإن ذلك لا يفوته على صاحبه وتسمع بينته فليس مراده إلا بدعوى إسكان لعدم قبول دعواه مع إنكار الحائز ولا بد من حلفه مع بينته إن ادعى الحائز الملكية من المدعى أو غيره ببيع أو هبة فإن ادعى مجرد الحيازة لم يحلف مقيم البيعة معها وقيد قوله (باسكان ونحوه) بما إذا لم يحصل من الحائز بحضرة المدعى بيع أو هبة أو صدقة أو نحو ذلك مما لا يحصل إلا من المالك في ملكه فلا تسمع بيعة المدعى باسكان ونحوه (لا) إن حاز (قريب) دارا أو عقارا فلا تعتبر الحيازة (حتى تطول مدتها) أي الحيازة كالأربعين عاما ولا تفرق مدة الحيازة في الأقارب في الأصول والحيوان والعروض بل هي مستوية وأما غير الأقارب فيفرق العقار من العروض والحيوان ففي الدابة والائمة السنتان ويزاد على ثلاث سنين في عبد وعرض غير ثوب كاواني نحاس وأما الثوب فيكفي فيه عام والظاهر أن الدابة التي لا تتركب كجاموس كاهرض ثم شرع في الكلام على أحكام الدماء والحدود وما يتعلق بذلك مما يثبت به وما يرجع إليها من أدب وتعذير وكفارة وغير ذلك فقال

يقتل المكلف غير الحربى والزائد فى الحرية والاسلام وقت القتل بما يقتل به . إذا قتل معصوما للتلّف والاصابة

﴿ باب ﴾

يذكر فيه الجنائيات السبعة الموجبة للعقوبات وهى القتل والرّدّة والزنا والقذف والشرب والسرقّة والخرابة وبدأ منها بقتل النفس إذ قتلها عمداً بغير حق من أعظم الذنوب وأكبر الخطايا ليس بعد الشرك أعظم منه وهو حرام كتاباً وسنة وإجماعاً وفى قبول توبته وعدم قبولها قولان فقال (يقتل المكلف) ولورقيقا وسكران طافحاً لأنه أدخله على نفسه وخرج بالمكلف الصبى والمجنون فلا يقتص منهما لأن عمدهما وخطأهما سواء هذا فى مجنون مطبق أو يفيق أحياناً وقتل حال جنونه فإن شككت البيئة أو سكر بحلال فلا يقتل والدية على عاقلته فإن قتل حين إفاقته فحين آخر قتله لا فاقته إن رجيت وإلا فالدية فى ماله ولا يقتل وهو مجنون ووصف المكلف بقوله (غير الحربى) فلا يقتل قصاصاً حربى قتل غيره لعدم التزامه احكام الاسلام ولأنه إن جاء تائباً فلا يقتل بما قتل قبل توبته سواء جاء تائباً مسلماً أو لضرب الجزية عليه إن كان ممن تضرب عليه أو للامان فإن لم يحجّ تائباً قتل لا مكافأة بل لعدم عصمته (و) غير (الزائد فى الحرية) على المقتول فلا يقتل الحر بالعبد إلا أن يكون المقتول زائد إسلام لما يأتى من قتل الحر الكنتابى بالعبد المسلم (و) غير الزائد فى (الاسلام) فلا يقتل مسلم ولو عبداً بكنتابى ولو حراً وقوله (وقت القتل) ظرف لقوله غير الحربى وما بعده أى شرط القتل أن لا يكون القاتل حربياً ولا زائد حرية أو إسلام وقت القتل وهو التلّف إن لم يتأخر عن سببه وهو الرمى وإلا اعتبر أيضاً فلورمى حربى غيره ثم صار الرامى من أهل الذمة ثم مات المرمى لم يقتص له منه لأنه حربى حين السبب ولورمى عبد عبداً مثله رقا وديناراً ثم عتق الرامى قبل موت المرمى لم يقتل لزيادة الرامى بالحرية حين السبب أى القتل وليس ظرفاً للمكلف لثلاث يقتضى أن من حصل منه القتل وهو بالغ عاقل ثم جن فمات المرمى ثم أفاق المجنون أنه لا يقتص منه مع أنه يقتص منه حين إفاقته كما مر وعلق بقوله يقتل قوله (بما قتل به) ولونارا لعموم قوله تعالى وإن طغيت فمأقبوا الآية ويستثنى الحر والأوط حيث شهد على إقراره بالأوط شاهدان أو أنه سقاه خمرًا حتى مات منهما فلا يقتل بهما بل بالسيف وقوله (إذا قتل) المكلف شرط فى القتل (معصوما) وهو المجنى عليه (للتلّف) فى النفس أى الموت أى معصوماً من حين السبب وهو الجرح أو الضرب للموت (والاصابة) فى الجرح أى وسببه وهو الرمى أى معصوماً من حين الرمى إلى حين الاصابة فلا بد من اعتبار الحالىين معاً حال الرمى وحال الاصابة فى الجرح وحال الضرب وحال الموت فى النفس فلورمى كنتابى مرتداً وقبل وصول الرمية اليه أسلم المرتد اعتبر حال الرمى فلا يقتل به إن مات وكذا لو جرحه ثم أسلم ونزى ومات فإنه لا يقتل به مراعاة حال الجرح ولورمى حر مسلم مثله بسهم فارتد المرمى قبل وصول السهم اليه ثم مات فلا قصاص لأنه حين الاصابة لم تستمر العصمة وهذا فى العمد الذى فيه القود وأما الخطأ والعمد الذى لا قود فيه فيعتبر وقت الاصابة فى الجرح

بإيمان أو أمان مع قصد ضربه وإن بقضيب بغير قسامة إن أنفذ مقتله أو مات . وأندرج طرف إن تعمده وإن غيره ولم يقصد مثله كالأصابع في اليد . ويستحق الولي دم من قتل القاتل . أو قطع يد القاطع . وإن فقتت عين القاتل أو قطعت يده ولو من الولي بعد أن أسلم فله القود . ويقتل الأذن بالأعلى

لا وقت السبب الذي هو الجرح هذا قول ابن القاسم فن رمى عبداً أو كافراً فلم تصل الرمية إليه حتى عتق العبد أو أسلم الكافر فانه يضمن عوض جرح حر أو مسلم لارقيق أو كافر خلافاً لأشهب ولوجرح مسلم مسلماً فارتد المجروح ثم أنزى فمات فلا قود في النفس قطعا ثم بين أن العصمة تكون بأخذ أمرين أو لهما قوله (بإيمان) بالله ورسوله لخبر «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله إلا الله أي ومحمد رسول الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها» وثانيهما قوله (أو أمان) من السلطان أو غيره لحربي وأولى بالتزام جزية وعلق بقوله قتل معصوماً قوله (مع قصد) أي تعمده القاتل (ضربه) أي المقتول بشئ يقتل غالباً كالسيف بل (وإن) تعمده ضربه (بقضيب) ونحوه مما لا يقتل غالباً وفعل ذلك لعداوة أو غضب فيقتنص منه وإن لم يقصد قتلاً (بغير قسامة) على أولياء المقتول (إن أنفذ مقتله) بشئ مما تقدم (أو مات) منه مغموراً لم يأكل ولم يشرب ولم يفق حتى مات بل يقتل بدون قسامة إلا الأب فلا بد من قصده القتل لابنه كما يأتي وأما غيره فيقتل سواء لم يقصد قتله أو قصد قتله بيمينه أو اعتقد أنه زيد فتبين أنه مهور (وأندرج) في قتل النفس (طرف) كيدورجل وعين (إن تعمده) أي الطرف ثم قتله (وإن) كان الطرف (لغيره) أي لغير المقتول عمداً كقطع يد شخص وفق عين آخر وقتل آخر عمداً فيندرجان في النفس واحترز بقوله إن تعمده عن الخطأ فان فيه الدية فإذا قطع يد رجل مثلاً خطأ ثم قتل آخر عمداً فانه يقتل بمن قتل ولا يسقط دية اليد وقوله (و) الحال أنه (لم يقصد مثله) خاص بطرف المجنى عليه الذي قتله بعد قطع طرفه فهو راجع لما قبل المبالغة فان قصد المثله بقطع الأطراف فلا تندرج في النفس وأما طرف غيره فيندرج ولو قصد بالغير مثله (كالأصابع) المقطوعة عمداً تندرج (في اليد) أي كما تندرج الأطراف في النفس كذلك تندرج الأصابع في اليد إذا قطع الكف عمداً بعد (و) من قتل شخصاً عمداً ثم قتل شخصاً أو أكثر القاتل عمداً فانه (يستحق الولي) أي عاصب المقتول الأول عمداً عدواناً (دم من قتل القاتل) الأول عمداً عدواناً فان شاء قتله وإن شاء عفا عنه (أو قطع) شخص يد آخر عمداً استحق المجنى عليه الأول (يد القاطع) فان شاء قطعه وإن شاء عفا عنه فقوله أو قطع فيه معطوف مقدر تقديره عضو وقريته دم أي أو عفو من قطع القاطع والولي في القتل اجنبي وفي القطع المقطوعة يده (وإن فقتت عين القاتل) عمداً (أو قطعت يده) مثلاً عمداً (ولو) حصل ذلك (من الولي) المستحق لقتله لأن القاتل معصوم الأطراف بالنسبة لولي الدم فأولى الأجني الذي هو قبل المبالغة ولو فعل به ذلك (بعد أن أسلم) له من القاضي ليقنله وأولى فعله ذلك به قبل أن يسلم له (فله) أي للقاتل (القود) من الولي وله العفو وإذا قيد له من الولي فللولي أن يقتله والنقييد بالعمد لأن له الدية في الخطأ (ويقتل الأذن بالأعلى) كهر كتابي يقتل بعبد مسلم لأن

والكفار بعضهم ببعض ، وذكر وصحيح بضديهما كذى الرق . والجمع يواحد ، والمتالمثون والمتسبب مع المباشر كمكبره ومكروه . فان لم يخف المأمور اقتص منه فقط . وعلى شريك الصبي القصاص إن تمالآ على قتله ، لاشريك مخطئ ومجنون . ويقتص من الموضحة ما أوضحت العظم ، وسابقها من دامية

زيادة الاسلام أعلى من الحرية إذ حرمة الاسلام لا يوازيها حرية الكافر بخلاف العكس فلا يقتل مسلم بحر كتابي كما مر (والكفار بعضهم ببعض) لأن الكفر هنا كله ملة واحدة (و) يقتل (ذكر وصحيح بضديهما) فيقتل ذكر بالأنثى وصحيح بأجذم ونحوه (كذى الرق) ببعض وإن قل جزء رقه ومكاتب ومدبر وأم ولد ومعتق لأجل وإن قرب فيقتص لبعصم من بعض وكامل الرق وغيره سواء (و) يقتل (الجمع) غير المتالمثين بدليل ما بعده (يواحد) فنلوه مجتمعين همدا عدوانا ومات مكانه أو رفع مغمورا أو منفوذ المقاتل (والمتالمثون) على القتل والضرب بأن قصدوا جميعا وحضروا قتله بحيث يكون الذى لم يضرب لو احتيج له لضرب ومات فورا فيقتص منهم عند المكافأة (و) يقتل (المتسبب) أى وإن لم يحضر لأن المراد به متسبب فى فعال كحفر بئر لمعين (مع المباشر) المردى له فيها من غير تمالآ (كمكروه) بكسر الراءى (ومكروه) بفتحها فيقتلان هذا التسبب في الاكراه وهذا المباشر (فان لم يخف المأمور) من الأمر وقتل (اقتص منه) أى من المأمور (فقط) وضرب الأمر مائة وحبس سنه والأصل عدم الخوف عند الجهل والتنازع وإن خاف اقتص منهما والخوف هنا يقتل أو أذى شديد (وعلى) المكلف (شريك الصبي) فى قتل شخص (القصاص) وحده دون الصبي لعدم تكليفه (إن تمالآ على قتله) همدا وعلى عاقلة الصبي نصف الدية لأن همده كالخطأ فان تعمد كل منهما قتله من غير عمالة بأن لم يعلم أحدهما بالآخر فلا يقتل على شريك الصبي لاحتمال كون رعى الصبي هو القاتل وإنما عليه نصف الدية فى ماله ونصفها الآخر على عاقلة الصبي . لأن يدعى الأولياء أنه مات من فعل المكلف حال عدم العمالة فانهم يقسمون عليه ويقتلون فيسقط نصف الدية عن عاقلة الصبي لأن القسامة إنما يقتل بها واحد (لا) متعمد (شريك مخطئ) بالهمزة ويرسم بالياء (و) لاشريك (مجنون) فلا يقتص منهما لأنه لا صارف لفعلهما غالبا واشدته بخلاف فعل الصبي وعلى عاقلة المخطئ والمجنون نصف دية خطأ وعلى الشريك المتعمد نصف دية عمد فى ماله ثم شرع فى ذكر ما يقتص منه من الجراح ومالا يقتص والجراح عشرة اثنان فى الرأس فقط الآمة والدائمة ولا قصاص فيهما ونمانية فى الرأس والجسد وهى المنقلة وما قبلها وهو سبعة وفى النمانية القصاص مطلقا إلا منقلة الرأس فقال (ويقتص من الموضحة) بكسر الضاد وهى (ما أوضحت) أى أظهرت (العظم) سواء كان عظم الرأس أو الجبهة أو الخدين وإن أوضحت قد رابرة وليس ومنه الأنف والاحى الأسفل بل هما عظامان منفردان (وسابقها) أى سابق الموضحة وهو ما يوجد قبلها من الجراحات وهى ستة ثلاثة منعلقة بالجلد وثلاثة باللحم ورتبها على حكم وجودها الخارجى وبين الثلاثة الأول بقوله (من دامية) وتسمى أيضا دامية بعين مهملة

وحارصة وسمحاق وباضعة ومتلاحمة وملطأة ؛ لا مابعدھا من منقلة . وآمة ودامغة . ولا جائفة
ونخذ وأثين وصاب وإطمة وشعر عین وحاجب ولحیة . والاستيفاء للعاصب وللنساء إن ورثن
ولم يساوھن عاصب ولكلّ القتل ولا عفو إلا باجتماعهم وسقط إن عفی رجل كالباقي . والبنت
أولى من الأخت فی عفو وضده .

وهی التي تضعف الجلد فيرشح منه دم كالدمع من غیران ينشق الجلد (وحارصة) بحاء مهملة فألف
وتحذف فراء وصاد مهملتین وهی التي شقت الجلد كله وافضت للحم (وسمحاق) وهی التي كشطت الجلد
أی أزالته من محله وذكر الثلاثة المتعلقة باللحم بقوله (وباضعة) وهی التي بضعت اللحم أی شقته
(ومتلاحمة) وهی التي غاصت فی اللحم یمینا وشمالا ولم تقرب من العظم (وملطأة) بكسر الميم وبهاء فی
آخرها وباسقاطها بالمد والقصر وهی التي تزيل اللحم وتقرب من العظم بحيث یبقی بینہ وبينها ستر رفیق
(لا) یقنص من (مابعدھا) أی الموضحة و بینہ بقوله (من منقلة) بكسر القاف المشددة وحكى فتحها
وبفتح اللام حيث كانت فی الرأس وهی التي ينقل منها الطیبب العظام الصغار لتلتئم الجراح (و) لامن
(آمة) وهی التي أفضت أی وصلت للمخ ولو بعد دخل إبرة ولم تحرق خريطته (و) لامن (دامغة) بغین معجمة
وهی التي خرقت خريطته (ولا) یقنص أيضا من (جائفة و) كسر (نخذو) رض (اثین و) كسر
(صلب) لعظم خطر هذه وهی المنقلة ومابعدھا (و) لا قصاص أيضا فی (لطمة) أی ضربة علی
الخدين بیاطن الکف (و) لامن (شفر) بضم الشین المعجمة (عین) أی الشعر النابت باطراف الجفن
فوق وأسفل (و) شعر (حاجب ولحیة) فلا قصاص فی شیء من هذه الثلاثة لأنها لیست جراحات وفيها
حکومة وعمدها وخطؤها سواء الا الأدب فی العمد (ولا استيفاء) فی النفس (للعاصب) الذکر نسبا
إن وجد والافعاصب الولاء إن وجد والا فالامام ویس له العفو قاله ابن الحاج (و) الاستيفاء
أيضا (للنساء) بشرطین أحدهما قوله (إن ورثن) المقتول أی کن من جملة ورثته فتخرج العمة والخالة
وبنت العم وثانیهما قوله (ولم يساوھن عاصب) فی درجتھن بأن لا یوجد أصلا أو یوجد انزل منھن کم
مع بنات لیس معھن ابن أو عم مع اخوات لیس معھن أخ (و) إذا کان لمن استيفاء مع العاصب غیر
المساوی کان (لكل) من النساء والعاصب غیر المساوی (القتل) ولا عبرة بعفو غیره إن عفی وسواء ثبت القتل
ببینة أو بقسامة كما فی المدونة (ولا عفو الا باجتماعهم) حقيقة أو حکما كواحد من هذا الجنس وواحد
من الجنس الآخر كما أن النساء اذا حذن المیراث أی استغرقتھ كبنات وأخت شقيقة أو لأب وثبت القتل
بقسامة من الأعمام فلكل القتل ومن قام به فهو أولى من غیره ولا عفو الا باجتماع الرجال والنساء علیہ
وأما لو ثبت ببینة أو باقرار لم یکن للأعمام دخل فی عفو ولا قتل (وسقط) القصاص (إن عفی رجل)
من مسنحقیه (كالباقي) فی الدرجة واستحقاق الدم كاخوة أو أعمام فالجور نعت رجل أی مساو للباقي
وأولی إن کان أعلى درجة كمعفو ابن مع وجود أخ أو عم (والبنت) وكذا بنت ابن (أولى) أی أحق
(من الأخت) ولا شیء للأخت من الدية ولا یلزم من مساواتھما فی المیراث مساواتھما (فی عفو وضده)

ودية الخطأ على أهل الأبل خمسة بنت مخاص وولد لبون وحقه وجذعة . وربعت في عمد بخلاف ابن اللبون ، وثلثت في الأب ولو مجوسياً في عمد لم يقتل به بثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه بلا حدسن وعلى أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم والكتابي والمعاهد نصف والمجوسى والمرتد ثلث خمس . وأثنى كل ك نصفه . وفي الرقيق قيمة .

وفي الجنين

عند ابن القاسم مع ثبوت القتل ببيئة أو اقرار فان ثبت بقسامة عصابة لانساء اذ لا يقسم في العمد فالبنت إن أرادت القتل أولى أيضا من الأخت والعصابة الذين أرادوا العفو فان أرادوا القتل وأرادت البنت العفو فالكلام لهم ولو وافقتها الأخت ولما كان المترتب على الجناية قصاصا . ودية وقدم الكلام على الاول ثم تكلم على الدية من الودى وهو الهلاك سميت بذلك لأنها مسببة عنه وذكر أنها تختلف باختلاف أموال الناس من ابل أو ذهب أو ورق فقال (ودية الخطأ) في قتل الحر المسلم الذكر (على أهل الأبل) وهم سكان البادية مائة من الأبل (خمسة) رفقا بمؤديها (بنت مخاص وولد لبون وحقه وجذعة) أى عشرون من كل نوع من الخمسة المذكورة من الأبل وتقدم في الزكاة اسنانها فان لم يكن عندهم ابل بل خيل كفوا الأبل فيما يظهر (وربعت في عمد) لاقصاص فيه كعفو معتبر أو زيادته على المجنى عليه باسلام مع تساويهما حرية أو لعدمه خوف اتلاف النفس كآمة ودامغة أو قبول الدية فيه مبهمه وتربيعها (بخلاف ابن اللبون) والمائة من الأنواع الأربعة الباقية من كل نوع خمسة وعشرون (وثلثت) أى غلظت مثلثة (في الأب) وان علا أو الأم وان علت من مال كل (ولو) كان القاتل الأب لولده (مجوسياً) وتحاكموا اليه والنثايت في حقه بحسب دينه وهى ثلث خمس جذعتان وحققتان وخلفتان وثلثا خلفه (فى) قتل (عمد) لولده المسلم أو المجوسى (لم يقتل) الأب (به) كرميه بحديده أو سيف أراد به أدبا أو لم يرد شيئا فضابطه أن لا يقصد إزهاق روحه ثم بين التخليط في القتل بقوله (بثلاثين حقة وثلاثين جزعة وأربعين خلفه) أى حوامل من أى نوع من هذه الثلاثة أو أزيد من سنها مما يحمل (بلا حدسن) فيما ذكر واحترز بقوله لم يقتل به عن عمد يقتل به كضجعه وذبحه أو شق بطنه وعن جرح يقتص منه كفك عينه بأصبعه فيقتص منه له فيها (وعلى أهل الذهب) وهم أهل الشام ومصر والغرب (ألف دينار) شرعية (وعلى أهل الورق) وهم أهل العراق (اثنا عشر ألف درهم) بناء على أن الدينار اثنا عشر درهما (والكتابي) أى الذمى لامن له كتاب ولو حربيا لما تقدم من اشتراط العصمة فاحترز به عن الحربى فانه لا قودفيه ولا دية (والمعاهد) أراد به الحربى المؤمن (نصف) دية الحر المسلم (والمجوسى والمرتد) دية كل منهما (ثلث خمس) وهو من الذهب ستة وستون دينارا وثلثا دينار ومن الورق ثمانمائة درهم ومن الأبل ستة ابعرة وثلثا بعير (و) دية (أثنى كل) ممن ذكر حتى من المسلم (ك نصفه) أى مثل نصفه (وفى) قتل (الرقيق قيمته) قنا أو مدبرا أو أم ولد أو مبعضا كعتق لأجل لذلك الأجل ولو زادت القيمة على دية الحر لانه مال كسائر السلع (وفى) القاء (الجنين) بضرب أو شم ريح

عشرة ولو أمة إن زایلها كله حية إلا أن يحكى مثله فالدية إن أقسموا ولو مات عاجلا. وفي الجراح حكومة بنسبة نقص الجناية من الدية بعد أن يفوت عبدا كجنيين البهيمة ، إلا الجائفة والآمة والدامغة فثالث . والموضحة فنصف عشر والمنقلة فعشر ونصفه ، وإن بشين فبين إن كن برأس أو لحي أعلى . وتعدد الواجب بجائفة نفذت كتعدد الموضحة والمنقلة والآمة إن لم تتصل

أو تخويف ولا فرق بين أن تلقى علقه أو أعلى (عشر) واحب (أمة) إن كانت حرة بل (ولو) كانت (أمة) والواجب في الحرة الدية وفي الآمة القيمة (إن زایلها) أي انفصل عنها (كله) ميتا حال كون الأم (حية) فإن انفصل كله بعد موتها أو بعضه في حياتها وباقيه بعد موتها فلا يجب فيه شيء ثم استثنى من العشر قوله (إلا أن يحكى مثله) أي ينفصل عنها حيا حياة محققة بأن استهل صارخا أو رضع كثيرا وسواء زایلها حية أو ميتة ثم مات (فالدية إن أقسموا) أي أو لياؤه أنه مات من فعل الجاني (ولو مات) الجنين (عاجلا) لتحقيق حياته واستقرارها وإن لم يستمر فإن لم يقسموا فلا عشر لهم على المتمد (وفي الجراح) أي جراح الخطأ التي ليس منها دية مقررة أو جراح عمد لا قصاص فيه وليس فيه شيء مقرر لعظم الصدر وهشم الفخذ الواجب في ذلك (حكومة) أي حكم أي شيء محكوم به وبينه مدخلا عليه بالتصوير بقوله (بنسبة) أي بمنزل نسبة (نقص الجناية) أي ما نقصته الجناية (من قيمته) سالما (من الدية) منعلق بنسبة (بعد أن يفرض) أي يقدر المجنى عليه (عبدا) فيقوم بعد برئه فيقال قيمته بدون جناية عشرة ومعه تسعة مثلا فالنفاوت بين القيمتين هو العشر فيجب على الجاني نسبة ذلك من الدية وهو عشر الدية ودل قوله بنسبة نقص الخ أنه برى على شين فإن برى ما فيه حكومة على غير شين فلا شيء فيه سوى الأدب في العمد بخلاف ما فيه شين مقرر ولو برى على شين كما سبق قول وإن بشين (كجنيين البهيمة) بضرب بطنها مثلا فالقت جنيضا ضعف بسببه فهو تشبيه في قوله حكومة فعليه دفع ما نقصته الجناية من قيمتها قبل الجناية عليها وتقوم يوم اليسر أيضا سواء ألت الجنين حيا أو ميتا لكن إن نزل ميتا فلا شيء فيه وإن نزل حيا فأت دفع قيمته مع ما نقصتها وانتشى منقطعا من قوله وفي الجراح حكومة فقال (إلا الجائفة) همدا أو خطأ وهي مخصصة بالبطن والظهر (والآمة والدامغة فثلث) من دية خطأ والظاهر أنها مخمسة كالدية الكاملة (و) إلا (الموضحة فنصف عشر) في خطأ وأما في همدها فالقصاص وما عداها من جائفة وآمة ومنقلة فعنده وخطؤه سواء (و) إلا (المنقلة) وتسمى الهاشمة (فعشر ونصفه وإن) برئت بشين أي قبج (فبين) أي في الجراح المذكورة وإنما يؤخذ القدر المذكور في الجراحات المذكورة (إن كن برأس أو لحي أعلى) النابت عليها الأسنان العليا وهي كرامى الخد بخلاف الأسفل فإن لم تكن فيما ذكر بل في يد ورجل فليس فيه شيء مقرر من الشارع وإنما فيه حكومة باجتهاد الإمام (وتعدد الواجب بجائفة نفذت) كان يضربه في بطنه فينفذ لظهوره وبالعكس فيتعدد الثلث الواجب فيكون فيها دية جائفتين وكضربة في جنبه فتنفذ للجنب الآخر) كتعدد الموضحة والمنقلة والآمة إن لم تتصل (تلك المذكورات ببعضها بل كل واحدة منفصلة عن الأخرى فتعدد الدية بتعدد

والأفلا. وإن بضربات في فور. والدية في العقل أو السمع أو البصر أو النطق أو الصوت أو الذوق أو قوة الجماع أو نسلة أو حصل تجذبه أو تبريصه أو تسويده أو قيامه وجلوسه أو الأذنين أو العينين أو عين الأعور كاملة للسنة، بخلاف كل زوج فإن في أحدهما نصفه. وفي اليدين وفي الرجلين ومارن الأنف والحشفة وبعضها بحسابه منهما لا من أصله

كل وهذا راجع لما بعد الكاف (والا) بأن اتصل ما بين الموضعتين والمنقلبتين والآمة بأن وصلت إلى أم الدماغ فهي واحدة (فلا) تنعقد الدية بل دية واحدة هذا إذا تعددت بضربة واحدة بل (وإن بضربات في فور) واحد وحصل الاتصال فدية واحدة كما تقدم وأما إذا تعددت بضربات كل ضربة في زمن من غير فورية فلكل واحدة حكمها اتصلت أم لا والاتصال في الموضحة أن يكون ما بين الموضعين بلغ العظم أي أو ضعه حتى صار شيئا واحدا وفي المنقلبتين أن يطير فراش العظم من الدواء حتى يصير شيئا واحدا وفي الآمتين أن يفضي الدماغ حتى يصير شيئا واحدا كما مر (والدية) الكاملة (في) ذهاب كل واحد من (العقل أو السمع أو البصر أو النطق) وهو صوت بحروف (أو الصوت) وهو هواء منضف يخرج من داخل الرئة إلى خارجها كان بحرف أم لا فمقفه على ما قبله من عطف العام على الخاص إذ لا يلزم من ذهاب الخاص ذهاب العام (أو الذوق) وهو قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك بها الطعم ومخالطة الرطوبة العابية التي في الفم ووصولها إلى العصب وسواء كان ذهاب ما ذكر بجرح أو فعل حتى ذهب والمراد ذهاب كل نوع بتمامه فإن ذهب بعضه فبحسابه من الدية ففي الأخمى ولو جزء من الشهر يوما أي مع ليلته كان له جزء من ثلاثين جزءا من الدية وإن جن النهار دون الليل أو بالعكس كان له جزء من ستين جزءا ولو أزيل بقطع يديه فدينان دية له ودية لهما (أو) فعل به فعلا أبطل (قوة الجماع) أي أفسد انعاظه ولا يندرج في دية الصلب وإن كان قوة الجماع فيه فعليه دينان في ضرب صلبه فأبطل جماعه (أو) فعل به فعلا قطع (نسلة أو حصل) به (تجذبه أو تبريصه) وإن لم يعم (أو تسويده) وإن لم يعم أيضا فيما يظهر لأنه نوع من البرص فإن جذمه وسوده فدينان فيما يظهر (أو) فعل به فعلا أذهب (قيامه وجلوسه) معا وكذا قيامه فقط على المعتمد وأما جلوسه فقط فحكومة ففي مفهومه تفصيل (أو) قطع اشراف (الأذنين) فذهب سمعه فدية واحدة فإن لم يذهب سمعه فحكومة كما هو مذهب المدونة (أو العينين) وهذا غير مكرر مع قوله أو البصر لأن الذهاب هنال البصر خاصة والعين مفتوحة وهنا أغلقت الحشفة مع ذهاب البصر فأتى بهذا للإشارة إلى أن فيما ذكر الدية خاصة لادية وحكومة (أو عين الأعور) المبصرة دية كاملة (للسنة) كما قضى به جمع من الصحابة (بخلاف كل زوج فإن في أحدهما نصفه) أي نصف الواجب في الزوج أي نصف دية (و) الدية (في اليدين) ولو من الساعد (وفي الرجلين) ولو من رأس الورك (و) في (مارن الأنف و) في (الحشفة و) في (بعضها) أي المارن والحشفة (بحسابه) أي بحساب ذلك البعض (منهما) أي من المارن والحشفة فإذا قطع بعض واحد منهما فليس مما المارن والحشفة وأصل الأول الأنف والثاني الذكر فيه الدية منه (لا) يقاس (من أصله) أي أصل

وفي الأنثيين وفي ذكر العين وفي شفرى المرأة إن بدا العظم ، وفي ثديها أو حلمتها إن بطل اللبن ، واستثنى بالصغيرة وفي لسان الناطق فإن لم يمنع ما قطعه النطق لحكومة كلسان الآخرس واليد الشلاء أو الساعد واليتى المرأة وعسيب ذكر بعد الحشفة. وفي كل أصبع عشر والأثمة ثلثه إلا فى الإبهام فنصفه وفي الأصبع الزائد القوية عشر وفي كل سن خمس وتسوى المرأة الرجل لثلاث ديتة فترجع لديتها . وتنجم دية الحر

لأن بعض ما فيه الدية إنما ينسب إليه لا إلى أصله (وفي الأنثيين) أى سواء سلها أو قطعهما (وفي ذكر العين) وهو من لا يتأتى له به جماع لصغر أو لعدم انعاظه لكبر أو علة عن جميع النساء وهذا هو الراجح كذكر معترض عن بعض نساء اتفاقا وفي ذكر الخنثى المشكل نصف دية ونصف حكومة (وفي شفرى المرأة) الدية (إن بدا العظم) من فرجها وإلا حكومة والشفران بشين معجمة مضمومة ففاء ساكنة اللحمان فى جانبى الفرج المحيطان به المغطيان له وشفر كل شىء حرقه وفى أحدهما نصف (وفى) قطع (ثديها) أى المرأة الدية مطلقا (أو حلمتها) أى الثديين (إن بطل اللبن) شرط فى الحلمتين أو أفسد اللبن (واستثنى بالصغيرة) التى لم تبلغ إذا قطع ثديها أو حلمتها ليختبر هل بطل لبنها أم لا (و) الدية واجبة (فى) قطع (لسان الناطق) أو بعضه حيث منع النطق (فإن لم يمنع ما قطعه) من اللسان (النطق لحكومة) باجتهاد الحاكم (كلسان الآخرس) فيه حكومة حيث لا ذوق به محقق وإلا فدية لا حكومة وحيث لم يذهب صوته وإلا فدية أيضا (و) فى (اليد) أو الرجل (الشلاء) أى التى لا تقع فيها أصلا حكومة (أو الساعد) وهو ما عدا الأصابع من اليد التى منهاها المنكب فيه حكومة (واليتى المرأة) بفتح الهمزة فهما حكومة (وعسيب ذكر بعد) ذهاب (الحشفة) فيه حكومة (وفى) قطع (كل أصبع) من يد أو رجل خطأ لذكر أو أنثى مسلم أو كافر (عشر) بضم العين أولى أى عشر دية من قطعت أصبعه فيجرى فى دية المسلم وغيره (و) فى (الأثمة ثلثه) أى العشر (إلا فى الإبهام) ليد أو رجل (فنصفه) أى العشر (وفى) قطع (الأصبع الزائد) فى يد أو رجل (القوية) كقوة الأصلية (عشر) قطعت همدا أو خطأ اذ لا قصاص فى العمد لعدم المساواة وسواء قطعت وحدها أو مع أصلية فإن لم تقو كالأصلية لحكومة إن انفردت بالقطع والا فلا شىء فيها (وفى كل سن خمس) بفتح الخاء من الابل والأولى نصف عشر لشمولة كما مر للمسلم وغيره وأراد بالسن جنسها فشمّل الضرر والنايب والرابعة وغيرها (وتسوى المرأة الرجل) من اهل دينها فى قطع أصابعها (لثلاث ديتة) باخراج الغاية فإذا قطع لها ثلاثة أصابع ففيها ثلاثون من الابل فإن قطع لها ثلاثة أصابع وثلث أصبع أو قطع لها أربعة أصابع (فترجع لديتها) فلها فى الأربع عشرون من الابل لجوعها لديتها وهى على النصف من دية الرجل من اهل دينها وهى على هذا التفصيل أيضا فى منقلتها وموضحتها بخلاف جائفتها وآمتها فإن فى كل ثلث الدية فترجع لديتها ففيها ثلث ديتها ستة عشر بعيرا وثلثا بعير ولما ذكر الديات فى النفس واجزائها شرع فى بيان من يحملها وشروطها . فقال (وتنجم دية) المقنول بشروط الأول أشار إليه بقوله (الحر) فلا تحمل قيمة عبيد بل هى حالة

الخطأ بلا اعتراف على العاقلة والجاني إن بلغ ثلث دية المجنى عليه أو الجاني ومالم يبلغ نخل عليه كعمد . ودية غلظت وساقط لعدمه إلا ما لا يقتص منه في الجراح لا تلافه فعليها . الكاملة في ثلاث سنين تحل بأواخرها من يوم الحكم ، والثالث والثلثان بالنسبة ، ونجم في النصف والثلاثة الأرباع بالتثليث ثم للزائد سنة . وكفارة الخطأ

على قاتله وأشار إلى الثاني بقوله (الخطأ) فلا تحمل العمد بل هي حالة على الجاني حيث عني عنه وفي حكم الخطأ العمد الذي لا قصاص فيه كالمأمومة والجائفة كما يأتي وأشار لثالث بقوله الكائنة (بلا اعتراف) من الجاني بل ثابتة ببيينة أو لوث فلا تحمل ما اعترف به من قتل أو جرح خطأ بل حال في ماله وتنجم (على العاقلة والجاني) وهو كواحد منها ولو صبيا أو مجنونا أو امرأة فيعقلون عن أنفسهم وإن كانوا لا يعقلون عن غيرهم وأشار إلى شرط التنجيم بقوله (إن بلغ) ما تنجم (ثلث دية المجنى عليه أو الجاني) فلو جنى مسلم على مجوسية خطأ ما يبلغ ثلث ديتها أو ثلث ديته حملته العاقلة وإذا جنى مجوسى أو مجوسية على مسلم مالم يبلغ ثلث دية الجاني أو المجنى عليه لم تحمله العاقلة (ومالم يبلغ) ثلث أحدهما (خال عليه) أى على الجاني فى ماله وذكر محترز الخطأ بقوله (كعمد) أى كدية عمد على نفس وطرف حالة فى مال الجاني إذا عني عنه عليها (ودية غلظت) عطف خاص على تام اذ الملاحظة انما تكون فى العمد (و) عضو (ساقط) فيه القصاص (لعدمه) أى لعدم المماثل له كما لو فقا أعور العين عين شخص عمدا مماثلة للمعدومة فعليه خمسمائة دينار حالة فى ماله ومثله ماسقط فيه القصاص لعدم المكافأة كقطع مسلم يد كافر واستثنى من قوله كعمد فقال (الا ما) سقط منه القصاص لعدم وجود مثله لكونه (لا يقتص منه فى الجراح) كجائفة ومأمومة وكسر نخذ (لا تلافه) أى لخوفه إن اقتص منه (فعليها) أى العاقلة إن بلغ ثلث دية المجنى عليه أو الجاني (الكاملة) تنجم (فى ثلاث سنين) ووصفها بقوله (تحل بأواخرها) أى كل ثلث منها يحل بآخر سنة أولها (من يوم الحكم) على المشهور لا من يوم القتل وهذه صفة ثانية لقوله ثلاث سنين وجملة الكاملة الخ استئناف بياني كأنه سئل عن تنجيمها فى كم من الزمن فقال الكاملة مبتدأ خبره فى ثلاث سنين والمراد أى دية كانت كان المقتول مسلما ام لا ذكرنا أو أنثى لا خصوص دية الحر المسلم (و) نجم (الثالث) إن وجب فقط (والثلثان بالنسبة) لادية الكاملة فالثلث فى سنة والثلثان فى سنتين (ونجم فى النصف) باعتبار التثليث فى الكاملة فيؤخذ ثلث دية فى سنة ويجعل للزائد وهو سدس سنة ثانية لحكم النصف كالثنتين (و) نجم فى (الثلاثة الأرباع بالتثليث) فيؤخذ منها ثلثان لكل ثلث سنة (ثم) يجعل (للزائد) عليها وهو نصف سدس (سنة) فنصير هذه كالكمال وظاهر قول المدونة أن الثلاثة الأرباع فى ثلاث سنين انتهى أن الثلاثة الأرباع تنجم فى ثلاث سنين كل سنة ربع والنصف فى سنتين كل سنة ربع وهو المعتمد ثم تكلم على حكم كفارة القتل خطأ وأنها واجبة ومرتبة لقوله تعالى « ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله » فقال (وكفارة الخطأ) خرج به العمد الذى عني عنه فلا تجب بل تندب ومن الخطأ الذى فيه دية، عمد الصبي ونوم امرأة على ولدها

على القاتل الحر المسلم إذا قتل مثله معصوماً عتق رقبة ثم شهران كالظهار والقسامة سببها قتل الحر المسلم في محل اللوث كان يقول حر بالغ مسلم قتلني فلان ولو خطأ أو مسخوطاً على ورع أو ولد على والده أنه ذبحه أو زوجة على زوجها أن كان جرح وكشهادة عدل فقط على معاينة القتل أو رؤيته يتشحط في دمه والمنهم قربه عليه آثاره .

فقتلته وامتناعها من ارضاعه لا لقصد قتله حتى مات وسقوط شيء من يدها أو يد أبيه فقتله لا خطأ ليس فيه دية كسقوط ولد من أحد أبويه أو سقيه دواء فمات فهدر فلا كفارة فيه وقد يفرق بين هذا والنائم وإن كان النائم اعذر من هذا أن النائم نسب له موت من نام عليه لا انقلابه على الصبي بخلاف موته بعد سقوطه فإنه من الأرض والمنسوب اليه نفس السقوط ووصف المبتدأ الذي هو كفارة بقوله الواجبة (على القاتل الحر) لا العبد لعدم صحة عتقه إذ لا ولاء له (المسلم) لا الكافر لأنه ليس من أهل القرب وشمل الحر المسلم الصبي والمجنون والشريك لهما أو لغيرهما فعلى كل كفارة كاملة لأنها لا تتبع بعض (إذا قتل مثله) حراً مسلماً (معصوماً) لا قاتل زنديق أو زان محصن فلا كفارة عليه وخرج المرتد بقوله مثله (عتق رقبة) خبر المبتدأ (ثم) عند العجز عنها (شهران) أي صومهما حال كون الرقبة والشهرين (كالظهار) في اشتراط إسلامها وسلامتها من العيوب وخلوها عن شوائب الحرية وتتابع الصوم وغيره مما يصححه ويبطله (والقسامة) أحد ما يجب به القتل أو الدية (سببها قتل) أي هلاك (الحر المسلم) وإن غير بالغ مجرح أو ضرب أو سم أو نحوها لا خصوص حر الرقبة (في محل اللوث) بفتح اللام وسكون الواو فثلثة ويعبر عنه بالالطخ أي التهمة وهو أمر ينشأ عنه غلبة ظن صدق المدعى فلا قسامة في جرح ولا عبد ولا كافر ومثل للوث الذي يتسبب عنه القسامة بقوله (كان يقول حر) لا عبد (بالغ) ذكر أو أنثى لا صبي ولو مراهما على المعتمد وإن وجبت فيه القسامة بغير قوله كما مر وشرط البالغ العقل كما يشعر به . يقول إذ المجنون لا يتأني منه قول معتبر شرعاً (مسلم) لا كافر (قتلني فلان) همداً بل (ولو) قال قتلني (خطأ أو) كان القتل (مسخوطاً) أي فاسقاً ادعى (على ورع) ولو أورع أهل زمانه أنه قتله ولا بد من ثبوت قوله المذكور بعد لين ومن تماديه على إقراره فإن قال قتلني فلان ثم قال بل فلان بطل الدم وأتى بقوله حر مسلم لدفع توهم أن قوله قبل قتل الحر المسلم من إضافة المصدر لفاعله (أو) ادعى (ولد على والده أنه) أضجعه و (ذبحه) فيقسمون بسببه ويقتلون الوالد وأولى أنه وماه بحديدة ونحو ذلك مما تجب فيه الدية مغلظة في مال الأب للأولياء (أو) ادعت زوجة على زوجها (فتقبل على ظاهر المذهب وأطلق في قوله فلان يشمل الحر والعبد البالغ وغيره) والذكر والأنثى والعدل والمسخوط والمسلم والكافر وإنما يقبل قول البالغ المذكور (إن كان جرح) وتسمى التدمية الجراء أو أثر ضرب أو سم انتزل ذلك منزلة الجرح لا التدمية البيضاء فلا تعتبر وأنشأ للمثال ثان بقوله (وكشهادة عدل) واحد (فقط على معاينة القتل) ظاهره همداً أو خطأ من غير إقرار المقتول فيقسم الأولياء معه ويستحقون الدم والمثال ثالث بقوله (أو رؤيته) أي وكشهادة عدل واحد على رؤيته أي المقتول ببصره (يتشحط) أي يضطرب ويتحرك (في دمه) الشخص (المنهم) بالقتل (قربه عليه آثاره) أو خارحاً

وليس منه وجوده بقرية قوم أو دارهم . وهي خمسون يمينا متوالية بتا يحلفها في الخطأ من يرث
وان واحدا أو امرأة وجبرت اليمين على أكثر كسورها والا فعلى الجميع ولا يأخذ أحد إلا بعدها
ثم حلف من حضر حصته . وإن نكلوا حلفت العاقلة

من مكان المقتول ولم يوجد فيه غيره فلوث يسمون معه الأولياء ويستحقون الدم أيضا (وليس منه)
أى من اللوث (وجوده بقرية قوم) ولو مسلما بقرية كفر على الأصح قاله في الشامل إلا العداوة ولم
يخالطهم غيرهم (أو دارهم) لأنه لو أخذ بذلك لم يشأ أحد يلطخ قوما بذلك إلا فعل ولأن الغالب أن من
قتله لا يدعه في مكان يتهم هو به وليس الموت في الرحمة لو نأى يوجب قسامة بل هو هدر وعند الشافعي
تجب فيه القسامة والدية على جميع الناس بذلك الموضع ولما قدم سبب القسامة ذكر تفسيرها بقوله
(وهي) من بالغ عاقل (خمسون يمينا) والتحديد بالخسين تعبد وأشار بما ذكر إلى أن القسامة نفس الايمان
لا الحلف ولا القوم (متوالية) في نفسها لأنها أرب ووقع في النفس ولكن في العمدة يحلف هذا يمينا
وهذا يمينا حتى تتم أيمانها ولا يحلف واحد جميع حظه قبل حظ أصحابه لأن العمدة إذا نكل فيه واحد
بطل الدم فشدد فيه لصون الدماء ما أمكن لكن لو حلف كل ما ينوبه قبل أصحابه صح وأما الخطأ فيحلف
كل واحد جميع ما ينوبه قبل حلف أصحابه لأن من نكل لا يبطل على أصحابه والمال أسهل من الفقه اص (بتا)
لا على نفى العلم أى لا يقال لا أعلم أن احدا غير هذا قتله واعتمد البات على ظن قوى أو قرائن الأحوال
(يحلفها في الخطأ من يرث وإن واحدا) ولو أخا لأم (أو امرأة) ويسقط باقى الدية إذا لم يكن مع
المرأة وارث إلا بيت المال فلا يطلب بالحلف ولا حق له في باقى الايمان وأشهر قوله من يرث بحلفه على
قدر ارثه حيث كان معه من يستوفى الأثر وإلا حلف جميع أيمانها وأخذ ارثه فقط وسقط الباقي
(وجبرت اليمين) ان حصل فيها كسران أو كسور (على أكثر كسورها) ولو كان صاحبه أقل نصيبا
كان وبنت على الابن ثلاثة وثلاثون وثلاثون على البنت سنة عشر يمينا وثلثان فتحلف سبعة عشر والابن
ثلاثة وثلاثون ومثال الكسور ان يكون المقتول زوجة وأم وأخ لأم فللزوجة الربع اثنا عشر يمينا ونصف
والأم ثلثا سنة عشر وثلثان وللأخ الأم سدسها ثمانية وثلث فتحلف الأم سبعة عشر يمينا لأن كسرها
أكثر ويسقط الكسران وما بقى من أيمان القسامة يحلفها العاصب ان كان وإلا ردت على المذكورات
(وإلا) يكن الكسر أكثر بل مساويا كثلثة بنين على كل سنة عشر وثلثان (فعلى) كل من (الجميع) تكميل
ما انكسر من نصيبه فيحلف كل واحد سبعة عشر يمينا ولو كانوا ثلاثين حلف كل واحد يمينين فهذا
كالنخصيص لقوله وهي خمسون يمينا أى ما لم يكن كسروا إلا فتزيد (ولا يأخذ أحد) شيئا من الدية وإن غاب
غيره (إلا بعدها) أى إلا بعد حلف جميعها إذ لا يلزم العاقلة شئ من الدية إلا بعد ثبوت الدم وهو لا يثبت
إلا بعد حلف جميعها (ثم) بعد حلف الحاضر جميع أيمان القسامة (حلف من حضر) من غيبته أى أو بلغ الصبي
(حصته) أى ما ينوبه من أيمان القسامة فقط وأخذ بعد حلفه نصيبه من الدية فان مات الغائب والصبي قبل
قدومه وبلوغه وكان الحالف وارثه وحلف جميع أيمانها قبل ذلك فلا بد من حلفه ما كان يحلفه مورثه
على الراجح (وإن نكلوا) أى جميع ورثة المقتول خطأ (حلفت العاقلة) أى عاقلة القاتل أى حلف كل

فن نكل خصته ولا يحلف في العمد أقل من رجائين عصبية وتجب بها الدية في الخطأ والقود في العمد من واحد تعين لها ومن ارتد بصريح لفظ الكفر أو لفظ يقتضيه أو فعل يتضمنها أو استحلال مجمع على تحريمه أو عكسه فانه يستتاب ثلاثة أيام فان تاب وإلا قتل وماله في ، وتستبرأ المرأة بحيضة

واحد منهم يمينا واحدة ولو كانوا عشرة آلاف رجل فان لم تكن عاقلة حلف الجاني خمسين يمينا وبرى فان نكل غرم حقه وتكون للناكلين من عاقلة المقتول (فن) حلف من عاقلة القاتل برى بلا غرم عليه ومن (نكل) منهم (خصنه) فقط لازم عليه غرمها لأولياء الدم الناكلين كلهم (ولا يحلف) الخمسين يمينا (في العمد أقل من رجلين عصبية) من النسب للعقول سواء ورثوا أم لا أو لعاصبه فان لم يكن عاصب نسب فالموالي الأغليون وأما النساء فلا يحلفن في العمد لعدم شهادتهن فيه فان اتفردن صار المقتول بمثابة من لا وارث له فتد الأيمان على المدعى عليه وسكت عن أكثر من يحلف من عصبية المقتول في العمد لعدم حده وذكر أقله لأنه محدود ثم ذكر ما يترتب على القسامة فقال (ونجب بها) أي بالقسامة على جميع المتهمين (الدية في الخطأ و) يجب بالقسامة على واحد من المتهمين (القود في العمد من واحد تعين لها) بتعيينهم من جماعه مستويين في العمد مع وجود اللوث يقولون لمن ضربه مات ولا يقولون لمن ضربهم مات ثم شرع في الكلام على احكام المرتد والساب وما تحصل به الردة وهي بالكفر في الأصل مصدر رده ردا وردة وشرطا عرفها ابن عرفة بقوله الردة كفر بعد إسلام تقرر بالنطق بالشهادتين مع التزام أحكامهما فقال (ومن) أي والمسلم المنقر إسلامه البالغ الذي (ارتد) أي رجع عن دين الإسلام إلى أي دين من الكفر وأشار إلى الأمور التي تحصل بها الردة بقوله (بصريح لفظ الكفر) كقوله العزيز ابن الله (أو لفظ يقتضيه) كجحد ماعلم من الدين بالضرورة كوجوب الصلاة ولو جزءاً منها (أو فعل يتضمنه كالقاء مصحف بقدر أي ما يستقدر ولو طاهرا كالבصاق لخصوص العذرة خلافا لتقييد ابن عرفة له بالنجس وشهد الزنار بضم الزاي بعد هاء نون مشددة ونحوه من لبس برنيطة وطرطور وسعى بذلك للكنيسة ونحوها وقيد أيضا بما إذا فعل في بلاد الإسلام فان لبس ذلك على وجه اللعب والسخرية لم يرتد (أو استحلال) أي اعتقاد بقلب حبل كل (مجمع على تحريمه) كالزنا والشرب (أو عكسه) أي اعتقاد حرمة مجمع على إباحته كأكل العنب فالمراد جحد حكما علم من الدين بالضرورة (فانه يستتاب) أي يجب على الامام أو نائبه أن يطلب التوبة أي الرجوع إلى الإسلام ممن ارتد حر أو عبد ذكر أو أنثى (ثلاثة أيام) بلياليها من يوم ثبوت الكفر عليه لامن يوم الكفر ولا من يوم الرفع ولا يحسب اليوم الأول إن سبقه الفجر بلا جوع ولا عطش بل يطعم ويسقى من ماله بخلاف ولده وزوجته فلا ينفق عليهم من ماله لانه معسر بسبب رده (فان تاب) لم يقتل (وإلا) يتب (قتل) بعد غروب اليوم الثالث ولا يقر على كفره بجزية ولا يشرق وإن لحق بدار الحرب وظفرنا به استتيب (وماله) أي المرتد ان كان حرا (في) أي لبيت مال المسلمين ولا يورث وإن كان عبدا فماله لسيده ملكا (وتستبرأ المرأة) المرتدة متزوجة أو مطلقة طلاقا رجعا أو سرية (بحيضة) قبل قتلها خشية حملها

ويقتل الزنديق بلا استتابة إلا أن يجيء تائباً وماله لوارثه . وتسقط الردة الصلاة والصوم والزكاة والحج والنذر واليمين بالله أو بعق أو ظاهر والاحصان والوصية ، لا الطلاق . ومن سب نبياً أو ملكاً أو عرض قتل بلا استتابة إلا أن يسلم الكافر .

إن مضى لها بطنها أربعون يوماً ولو رضى الزوج أو السيد باسقاط حقه أو لم يرض أربعون ولم يرضها باسقاط حقه وإلا لم تؤخر كما إذا لم يكن لها زوج ولا سيد فلا تستبرأ بها إلا إن ادعت حملاً (ويقتل الزنديق) وهو من يخفى الكفر ويظهر للإسلام وكان يسمى في المصدر الأول منافقاً (بلا استتابة) أى بلا طلب توبة منه بعد القدرة عليه بل وبلا قبولها أيضاً بعد القدرة عليه فالسنة ليست للطلب بدليل قوله (إلا أن يجيء) قبل اطلاعنا عليه (تائباً) عما كان عليه من غير خوف فلا يقتل (وماله لوارثه) إن جاء تائباً أو اطلع عليه فتأب وإن كانت توبته حينئذ لا تسقط قتله كما تقدم فإن استمر على زندقته ولم يتب منها ولم ينكر ما شهد به عليه حتى قتل بها فإن ماله لبيت المال (وتسقط الردة الصلاة والصوم والزكاة) بمعنى أنه لا يطالب المكلف بما ذكر إذا عاد للإسلام سواء كان فعلها أم لا إلا أنه إن لم يكن فعلها أسقطت قضاءها وإن كان فعلها أسقطت ثوابها ولا يلزمه إعادتها (و) تسقط بمعنى تبطل (الحج) المتقدم فيجب عليه فعله إذا عاد للإسلام لبقاء وقته وهو العمد وكذا صلاة تقدمت ورجع للإسلام قبل انقضاء وقتها فيجب عليه إعادتها لا بعد فندخل في قوله وأسقطت صلاة (والنذر واليمين بالله أو بعق أو ظاهر) بمعنى لا يطالب بهذه بعد رجوعه للإسلام وكذا كفارة اليمين بالله أو بالظاهر وكذا يسقط الظهار فراده تسقط نفس اليمين إن لم يحنث وكفارته إن حنث (و) تسقط بمعنى تبطل (الاحصان) لأحد الزوجين أو لهما أو بآتئان الاحصان إذا أسلما (والوصية) وينبغي أن تقيد هذه الأمور من قوله وتسقط الصلاة إلى هنا بما إذا لم يقصد بالردة إسقاطها وإلا لم تسقط معاملة له بنقيض قصده (لا) تسقط الردة الطلاق (ثلاثاً أو أقل وقع منه قبلها منجزاً أو معلقاً على دخوله داراً ودخل قبل الردة فإذا عاد للإسلام لا تحل له مطلقته ثلاثاً إلا بعد زوج فإن تزوجت يعنى زمن رده حلت له وهذا ما لم يرتد معها ويرجعاً للإسلام وإلا جاز له تزوجها قبل زوج لأن أكثر الطلاق بطل بالردة إلا أن يقصد بردها التحليل وإلا لم تحل (ومن) أى والمكلف إن (سب نبياً أو ملكاً) مجعماً على نبوته وملكه كقوله بقرآن ونحوه (أو عرض) أى قال قولاً وهو يريد خلافه إيجاباً أو سلباً كقوله في القذف أما أنا فأتى معروف أو لست بزنان (قتل) المسلم المكلف (بلا استتابة) أى لا تتطلب منه توبة بل ولا تقبل منه من غير طلب بل ولو جاء تائباً قبل الاطلاع عليه لازدراؤه فهو حق آدمي مبني على المشاحة بخلاف الزنديق والقتل يكون حداً إن تاب أو أنكر ما شهد به عليه وإلا كفر بلا استتابة لأنه مرتد وزيادة (إلا أن يسلم الكافر) فلا يقتل لأن الإسلام يجب ما قبله ثم شرع في الكلام على أحكام الزانى ولم يذكر تعريف الزنا وهو عمد ويقصر فالقصر لغة أهل الحجاز قال تعالى « ولا تقربوا الزنا » والمدلغة أهل نجد ويكتب بالياء على لغة القصر وبالألف على لغة المد وهو محرم كتاباً وسنة وإهماطاً وجاحد حرمة كافر وعرفه ابن عرفة بقوله الزنى الشامل للأوط مغيب حشفة آدمي في فرج آخر دون شبهة حلية عمداً فقوله آدمي أخرج به

ومن زنى مكافا مسلما فان كان محصنا رجم بحجارة معتدلة حتى يموت كالأثمة مطلقا وإلا جلد الحر مائة وتشطرت بالرق . ويتحصن كل دون صاحبه بالعق والوطء بعده . ويضرب الذكر الحر ويحبس عاما وتؤخر المتزوجة لحبضة . ويثبت بالبينة أو باقرار مرة إلا أن يرجع مطلقا

حشفة غيره كالبهيمة وقوله في فرج أخرج به مغيبها في غير فرج وأدخل الفرج القبل والدبر لأنه يعم اللواط وقوله آخر على حذف الموصوف أي في فرج آدمي آخر أخرج به مغيبها في فرج غير آدمي وقوله دون شبهة أخرج به إذا كان لشبهة في الحلية إما باعتقاد حليته أو بجهل الحكم فتخرج الأمة المحللة ووطء الأب أمة ولده لا زوجة ولده فان ذلك زنا لأن الأول له شبهة في ماله ولا شبهة في زوجته وقوله تعدا أخرج به الغلط والنسيان وجهل الحكم فقال (ومن زنى) أي وطئ فرج آدمي لا تسلط له عليه شرعا عمدا حالة كونه (مكافا) لاصبيا ولا مجنونا (مسلما) لا كافرا وطئ كافرا أو مسلمة فلاحد عليه في صورتين وإن كانت المسلمة تحملا لأنه يصدق عليها أنه مسلم زنى وشمل المكاف السكران إن أدخله على نفسه وإلا فهو كالمجنون (فان كان) الزاني (محصنا) بأن كان حرا مسلما مكافا وطئ زوجته وطأ مباحا بانتشار في نكاح صحيح لازم (رجم بحجارة معتدلة) بين الكبر والصغر (حتى يموت كالأثمة) وملوط به فيرجمان حيث كانا مكلفين طائعين (مطلقا) أحصنا أم لا حرين أم لا مسلمين أم لا (وإلا) يكن الزاني محصنا بأن كان مكافا مسلما غير مستوف لبقية الشروط المتقدمة (جلد الحر مائة) جلدة (وتشطرت) المائة (بالرق) ذكر أو أنثى وإن قل جزء الرقيق كعض ومن فيه شائبة حرية (ويتحصن كل) من الزوجين على البدلية بدليل قوله (دون صاحبه بالعق والوطء بعده) أي إذا اعتق الزوج فيتحصن بوطئه بعده زوجته الأمة وإذا اعتقت ونكحها زوجها الرقيق بعد عتقها تحصنت دونه ومثل العتق العقل والاسلام والبلوغ فالذكر البالغ المسلم يتحصن بوطء الكافرة زوجته بخلاف العكس والصبى المسلم إذا بلغ ثم وطئ زوجته المطيقة غير البالغ تحصن بخلاف العكس فلم يصدق عليهما لفظ كل ولذا اقتصر على العتق لأنه المطرد في كل ومثله في الأضداد في كل العقل فالمجنون يحصن العاقلة والعاقلة يحصن بوطء المجنونة (ويضرب الذكر الحر) المنوطن لا الأنثى ولو رضيت هي وزوجها ولا العبد ولو رضى سيده لأنه مظنة احتياجه إليه ولا من زنى بفور نزوله ببلد فيجلد ويسجن بها (ويحبس عاما) من يوم سجنه في البلد الذي غرب فيه وأجره عليه إن كان له مال وإلا فن بيت المال ومسافة التغريب يوما ن فأكثر (وتؤخر) الزانية (المتزوجة) أو ذات السيد بالجلد أو الرجم (لحبضة) حيث أمكن حملها خشية أن يكون بها حمل وأولى إن ظهر بها حمل فتؤخر لوضعه فإذا وضعت أخرجت في الجلد لنفسها لأنها مريضة لافي الرجم إلا إذا لم يوجد من يرضع الطفل ومفهوم المتزوجة أن من لا زوج لها ولا سيد لا تؤخر لحبضة إن لم يرضع لها الزنا أربعون يوما يبطنها أو مضى ولا يمكن حملها وإلا أخرجت (ويثبت) الزنا (بالبينة) العادلة أربعة رجال يرونه كالمروء في المسكحلة كما تقدم (أو باقرار) الزاني (مرة) واحدة فلا يشترط أن يقر أربع مرات كما يقول أبو حنيفة وأحمد (إلا أن يرجع) عن إقراره (مطلقا) أي في الحد أو قبله رجوع

أو يهرب في الحد أو يحمل غير متزوجة وذات سيد مقربه ولا يقبل دعواها الغصب بلا قرينة
ويقيمه . الحاكم والسيد بغير علمه إن لم يتزوج بغير ملكه ومن قذف وهو مكلف حراً مسلماً
بنفى نسب أو

لشبهة كقوله زنت ثم قال وطئت زوجتي أو أمتي وهي حائض فظننت أنه زنا أم لا (أو يهرب) يضم
الراء كما في القاموس (في) حالة (الحد) فيسقط عنه الحد في الصورتين وأما هروبه قبل الحد فلا يسقط
عنه الحد (أو) أي ويثبت الزنا (بحمل) أي بظهوره في حق امرأة حرة أو أمة (غير متزوجة) أي
لا يعرف لها زوج (و) في حق أمة غير (ذات سيد مقربه) فإن كان منكراً لوطئها فتحد وخرجت
المتزوجة وذات السيد فلا تحد بظهوره حيث كان الزوج يلحق به الحمل لاصي أو ولدته لأقل من ستة
أشهر بكثير من يوم العقد فتحد (و) حيث ظهر بها الحمل وليس لها زوج ولا سيد مقر وادعت أنها
غصبت فانه (لا يقبل) منها (دعواها الغصب بلا قرينة) بل تحد وأما مع قرينة فيقبل ويسقط الحد
كتملقها بالمدعى عليه حيث كان صالحاً ودعواها على فاسق حيث لم تحمل وإن لم تتعلق وتعلقها إن حملت ودعواها
على مجهول حال تعلقت كما مر عند قوله وإن ادعت استكرها الح (ويقيمه) أي حد الزنا رجماً أو جلداً
وكذا حد غيره ولو سرقة (الحاكم و) يقيمه أي حد الزنا الجلد فقط وكذا حد غيره من خمر وقذف
إلا السرقة (السيد) على عبده وأما حد السرقة فلا يقيمه إلا الأمام لئلا يمثل الناس برقيقهم ويدعون
سرقته وقوله (بغير علمه) متعلق بقيمه وهو شرط في الحاكم والسيد أي لا يستند كل لعنه بزنا
الرقيق بل لابد من إقراره أو ظهور حمل أو شهادة بينة وأما قوله (إن لم يتزوج) الرقيق عبد أو أمة
(بغير ملكه) أي السيد بأن لم يتزوج أصلاً أو تزوج بملك سيده فشرط في إقامة السيد الحد فقط على
عبده ومفهومه إن تزوج بملك غير سيده أو بحرة لم يقمه إلا الحاكم لا السيد لما يلحق الحرة أو سيد
الأمة من المعرة ثم شرع ينكلم على حد القذف وما يتعلق به وهو بالذال المعجمة في الأصل الرمي
بالحجارة ونحوها ثم استعمل مجازاً في الرمي بالأكار وسماه تعالى رمياً فقال «والذين يرمون المحصنات»
ويسمى أيضاً قرينة لأنه من الافتراء وهو الكذب وهو من الكبار والموبقات ولعظمه أوجب الله
فيه الحد ولو نسب شخص غيره للكفر لم يحده شرعاً قال ابن عرفة القذف الأعم نسبة آدمي غيره لزنا
أو قطع نسب مسلم والأخص لا يجاب الحد نسبة آدمي مكلف غيره حراً عفيفاً مسلماً بالغاً أو صغيرة
تطبيق الوطء لزنا أو قطع نسب مسلم فقوله نسبة آدمي مصدر مضاف لفاعله وغيره مفعوله أخرج به
قذف نفسه ويدخل في هذا الحد كل ما فقد شروط القذف فقال (ومن قذف وهو مكلف) أي في حالة
كونه مكلفاً ولو سكران خرج الصبي والمجنون فلا حد عليهما إذا قذفاً غيرهما وقوله (حراً مسلماً)
مفعول قذف وهو المقذوف أي يشترط في المقذوف أن يكون حراً لا عبداً إلا أن يكون أبواه حربيين
مسلمين ورماه بنفى نسب ولا كافراً فلا حد على من قذفهما وأشار للمقذوف به مطلقاً له بقذف بقوله
(بنفى نسب) عن أب أو جد ولو كان الأب كافراً أو عبداً لا إن نفي نسبه عن أمه فلا حد عليه وعليه
الآداب فقط لأن الأمومة محقة وأما الأبوة فتأبته بالظن فلا يعلم كذبه في نفيه فتلحقه معرة (أو) قذف

زنا إن كلف وعف عن وطء يوجب الحد بالآلة كان بلغت الوطء أو عرض غير أب إن أفهم فانه
محد ثمانين جلدة وإن كرره لواحد أو جماعة إلا بعده ونصفه على العبد ويؤدب في يابن الفاسقة
أو الفاجرة أو ياحمار بن الحمار أو يافلسق

المكلف حرا مسلما (زنا) وشرطه (إن كلف) المقذوف لا إن كان صبيا أو مجنونا فلا حد على قاذفهما
(وعف عن وطء يوجب الحد) وهو الزنا والواط وهو شامل لصورتين الأولى أن يكون تاركا للوطء
رأسا الثانية أن يكون مرتكبها لوطء لا يوجب الحد كوطء البهيمة إذ هو فيها عفيف مما يوجب الحد
ومفهومه أنه إن لم يكن عفيفا مما ذكر بأن قذفه زنا أولواط ثم أثبت عليه ما ذكر فلا حد عليه حالة
كون المقذوف (بالآلة) حال تكليف فمن قذف مجبوا أو مقطوع ذكر بالزنا فلا حد عليه إن قيد ذلك
بما بعد إزالة الآلة فإن قيد زناه بها قبل قطعها حد على ما يظهر والظاهر أنه إذا قذف خنثى مشكلا
بالزنا بفرجه المذكور أو فرجه الذي للنساء فلا حد عليه لأنه إذا زنى بهما فلا حد عليه وإن رماه بأنه أتى
في دبره حد رامي له لأنه إذا زنى به حد حد الزنا لاحد اللواط قاله الأجهوري (كأن بلغت) المقذوفة
(الوطء) أي أطاقتة فيجد قاذفها وإن لم تبلغ بالسن ونحوه لأن الممرة تلحقها كالبالغة قال في التوضيح والظاهر
أن اشتراط البلوغ في اللواط إنما هو في حق الفاعل وأما المفعول فلا يشترط ذلك في حقه وهو أولى من
البنث في لحوق الممرة انتهى والحاصل أن الشروط عشرة اثنان في القاذف وهما البلوغ والعقل واثنان في
المقذوف به وهما في النسب والزنا وستة في المقذوف لكن إن كان بنثي نسب اشترط فيه الحرية والاسلام
فقط ويزاد عليهما في القذف زنا أربعة البلوغ والعقل والعفة والآلة (أو عرض) بالقذف بأحد
الأمور الثلاثة المتقدمة وهي الزنا والواط ونفي النسب عن الأب أو الجد (غير) جنس (أب)
فكالتصريح (إن أفهم) القذف بتعريضه بالقرائن كخصام ولوزوجا زوجته كأن قال ما أنا بزاني فكأنه
قال يازاني أو قال أما أنا فليست بلائط فكأنه قال له يالائط أو قال له أما أنا فأني معروف فكأنه قال
أبوك ليس بمعروف فيحد في ذلك كله وأما الأب إذا عرض لولده فلا يحد لبعده من التهمة في ولده ولا
أدب والمعتمد أنه لاحد أيضا على الأب في التصريح لولده بالقذف خلافا المختصر ثم أخبر عن المبتدأ
الذي هو من قذف بقوله (فانه يحد ثمانين جلدة) لنص القرآن هذا إن لم يكرر القذف بل (وإن كرره)
مرة أو أكثر (لواحد أو جماعة) قبل الحد أو في أثناءه في مجلس أو مجالس فليس عليه إلا حد واحد
سواء قاموا كلهم أو بعضهم وصورة المسألة أنه قال للجماعة يازناه وأما إذا لم يقذف الجميع بل قذف واحدا
منهم لا بعينه بأن قال أحدهم زان فلا حد عليه (إلا) إن كرره (بعده) أي بعد الحد فيعاد عليه ولا فرق
في التكرير بين التصريح أولا كقوله ما كذبت عليه ولقد صدقت بأنه قذف مؤتلف (ونصفه على العبد) أي
الشخص العبد ذكر أو أنثى القاذف كغيره ولو حرا وأراد به القن الخالص أو من فيه شائبة حرية
(ويؤدب في) قوله لشخص (يابن الفاسقة) ولم يحد لأن الفسق الخروج عن الطاعة فليس نصافي الزنا
(أو) في قوله يابن (الفاجرة) ولم يحد لأن الفجور قيل، الكثير الفسق وقيل الكثير الكذب (أو ياحمار
بن الحمار) وكذا يؤدب في أحدهما فقط كما في المدونة ومثله ياخزير (أو يافلسق) وإن اتصف بذلك

يا فاجر وإن قلت أجنبية بك جوابا لزيت حدث للزنا والقذف وله القيام به وإن علمه من نفسه
المعفو قبل الامام أو بعده إن أراد ستر أو إن قذف في الحد ابتدىء لهما إلا أن يبقى يسير فيكمل
الاول ومن سرق وهو مكلف ربع دينار أو ثلاثة دراهم خالصة أو ما يساويها بالبلد شرعا غيره

أو (يا فاجر) أو يا شارب الخمر أو يا آكل الربا ولم يحد لما تقدم في معنى الفسق والفجور وأما يا فاجر بفلاانه
فيحد (وإن قلت أجنبية) زيت (بك جوابا لزيت) بكسر الفوقية أو يازانية (حدث) حدين (الزنا)
لتصديقها عليه إن لم ترجع عن إقراره به (والقذف) للرجل إلا أن تكون أرادت جوابه فعليه حد
القذف إن رجعت عن إقرارها بالزنى وأما الزوجية فلا حد عليها بحال قاله الخطاب وكذا لا حد على
الزوج لأنها تحمل الزنا على غير حقيقة أى على وصفه لها لعلاقة المشابهة في الهيئة لا من حيث الحرمة بل
ولو حمل على حقيقة لم يحد أيضا لأنها حينئذ غير عفيفة (وله) أى المقذوف (القيام به) أى يحد
قاذفه (وإن علمه) أى مارماه به صدر (من نفسه) قال فيها حال له أن يحد لأنه فسد عرضه وليس
للقاذف أن يحلف المقذوف (المعفو) عن قاذفه (قبل) بلوغ (الامام) أو صاحب الشرط (أو بعده)
أى بعد بلوغ الامام (إن أراد) المقذوف (ستر) على نفسه بأن يخشى أنه إن ظهر ذلك قامت عليه بينة
بما رماه به القاذف أو يخشى أن يقال ما لهذا حد فيقال قذف فلانا وينبغي شموله لارادة الستر على
القاذف لو حد من حصول ضرر له منه في المستقبل ويجوز العفو عن التعزير ولو بلغ الامام (وإن)
قذف شخصا فشرع الامام في حده (فقذف في) انتهاء (الحد) للقذف كان المقذوف ثانيا هو الاول أو
غيره (ابتدىء لهما) أى للقذفين حد واحد (إلا أن يبقى يسير) كخمس عشرة سوطا فدون (فيكمل الاول)
ثم يستأنف للثاني حد آخر ثم شرع في الكلام على حد السرقة وهى بفتح السين وكسر الراء ويجوز إسكان
الراء مع فتح السين وكسرها وعرفها ابن عرفة بقوله أخذ مكلف حرا لا يعقل لصغره أو مالا محترما لغيره
انصابا أخرجه من حرزه بقصد واحد خفية لاشبهة له فيه فقال (ومن سرق) أى أخذ خفية وذهب
كذلك بخلاف المختلس فإنه يأتى جها أو سرا ويأخذ النصاب مغافلة ويذهب جها فلا يقطع (وهو
مكلف) أى حاله كونه مكلفا خرج الصبي والمجنون فلا يقطعان فيما سرقاه وشمل المكلف الذكر والأنثى
والحر والعبد والمسلم والكافر (ربع دينار) شرعى وهو أكبر من المصرى والرابع بالوزن لا بالقيمة (أو ثلاثة
دراهم) شرعية ووصفها بقوله (خالصة) من الغش وإن كان الربع دينار كذلك لغلبة الغش فيها (أو ما)
أى عرضا ولو عبدا (يساويها) أى الثلاثة دراهم وقت إخراجها عن حرزه لا قبله أو بعده فإن نقصت
وقته كذبح شاة بحرر أو خرق ثوب بحرزه فنقص عند الإخراج لم يقطع كان لم يساوها بعد الإخراج لطرو
غلو وتعتبر القيمة (بالبلد) أى ببلد السرقة أى المصر وق سواء كانت معاملة بهم بالدرهم أو الدينار أو العروش
أوبهما أغلب أم لا ويعتبر تقويم المساوى (شرعا) فلا قطع في سرقة آلة لهو تساويه وخشبها بدونه
لأتساويه فإن لم توجد الدراهم في البلد ولم يتعامل فيها إلا بالذهب فالتقويم حينئذ بالذهب كذا ينبغي
حالة كوز ما ذكر من ربع الدينار وما بعده مملوكا (لغيره) أى غير السارق مملوكا تاما لا إن سرق مملوكه من
مرتبه ومستأجر ومعار فلا قطع كما إذا ملكه بارث قبل خروجه من الحرز أو سرق ما هو مملوك

لاشبهة له فيه من حرز مثله قطعت يده اليمنى وحسمت بالنار ثم رجله اليسرى ثم يده ثم رجله
ثم عزز وحبس وتثبت بينة أو باقرار إن طاع أو إلا فلا ولو عين السرقة أو أخرج القليل وقبل
رعوه ولو بلاشبهة ويجب رد المال إن لم يقطع

ليكن ملكه غير تام كمال السرقة الذي لم يحجب عنه أو حجب وسرق فوق حقه أقل من نصاب فلا قطع
أيضا وأما لو حجب عنه وسرق فوق حقه من جميع المشترك إن كان متليا أو من المسروق فقط إن كان
مقوما نصابا كاملا فإنه يقطع مثال المثل أن يسرق تسعة دراهم من اثني عشر مشتركة بينهما بالنصف
ومثال المقوم أن يسرق من العروض المشتركة بينهما التي قيمتها اثنا عشر درهما ما يساوي سنة لأن المثل
له أخذ حظه منه بغير إذن صاحبه بخلاف المقوم واحترز بقوله (الاشبهة له فيه) أي فيما سرقه من النصاب
المذكور عن الأب أو الجد ولولام أو الأم يسرق كل من مال ابنه أو ابن ابنته أو ابن بنته فلا قطع لقوة
الشبهة بخلاف ما إذا سرق الابن من مال أبيه أو جده فيقطع لضعف الشبهة ويشترط في قطع السارق أن
يخرج النصاب (من حرز مثله) وهو ما لا يعد الواضع فيه مضيقا لما وضعه وسواء خرج السارق أم لا
فإن نقله داخل الحرز ولم يخرج أو أتلفه كلاً أو بعضاً داخل الحرز بحيث لم يبق منه نصاب أو أخرجه
من حرز غير مثله كأخذه ما على الصبي أو ما معه وهو خارج عن دار أهله من غير حارس معه فلا قطع
ولا بد من إخراج السارق النصاب من الحرز مرة واحدة فإن أخرجه في مرار كل مرة بقصد فلا قطع
إلا أن يخرج مرارا بقصد واحد ويعلم ذلك باقراره أو بقرينة كأخراجه دون نصاب من قبح مجتمع في
مكان ثم يرجع مرة أو أكثر حتى يكمل النصاب فيقطع ثم ذكر جواب من بقوله (قطعت يده)
أي يد السارق (اليمنى) من كوعها كما بينت السنة مضموم قوله «فاقطعوا أيديهما» (وحسمت) أي
كويت (بالنار) وجوبا خوف هلاكه بنزو الجرح قال الخطاب انظر هل الحسم واجب على الإمام أي فإن
تركه أثم أو على المقطوعة يده والظاهر أنه يجب عليهما انتهى فكلامه دال على أن الحسم
ليس من تمام الحد (ثم) إن سرق كامل الأعضاء ثانيا بعد قطع يده اليمنى قطعت (رجله اليسرى)
ليكون من خلاف (ثم) إن سرق ثالثا قطعت (يده) اليسرى (ثم) إن سرق رابعا قطعت
(رجلة) اليمنى (ثم) إن سرق خامسا (عزز وحبس) باجتهاد الحاكم (وتثبت) السرقة (بينت) شاهدين
عادلين لا واحد ويمين ولا واحد وامرأتين لأن القطع من حقوق الأبدان ويثبت المال بشاهد ويمين
أو امرأتين ويسقط القطع (أو باقرار إن طاع) به اتفاقا (وإلا) بأن أكره من قاض أو واد أو نائب
سلطان على الإقرار بها بوعيد أو سجن أو قيد أو ضرب (فلا) يلزمه شيء متهمان لا عبد ابن القاسم
(ولو عين السرقة) أي الشيء المسروق (أو أخرج القليل) من مكانه الذي هو فيه في حال التهديد
فلا يقطع ولا يقتل حتى يقرأ مناعا على نفسه لاحتمال أن المسروق وصل له من غيره وأن القليل قتله
غيره (و) إذا أقر بالسرقة ثم رجع (قبل رجوعه) ولا يقطع إن رجع لشبهة كقوله أخذت مالي
المودع أو المغصوب أو الممار وظننت ذلك سرقة فسميته سرقة بل (ولو) رجع (بلاشبهة) ككذبت
في إقرارى (ويجب) على السارق (رد المال إن لم يقطع) للسرقة إما بعد كمال النصاب الشاهد

مطلقاً أو قطعاً إن أيسر إليه من الأخذ ويسقط الخلد إن سقط العضو بسماوى لا بتوبة وعدالة وتداخلت إن اتحد الموجب كقذف وشرب وإلا تكررت والمحارب إذا ظفر به ولم يقتل أحداً فيجتهد الإمام فيه إما أن يقتله أو يصلبه فيقتله أو يقطعه من خلاف أو

عليه بالسرقه أو لعدم المصاب المسروق من الحرز أو كان نصاباً إلا أنه من غير حرز أو سقط عضوه بسماوى أو بجناية عليه صمداً أو خطأ (مطلقاً) باقياً أو تلف باختياره أو بغيره كان موسراً أم لا (أو قطع) للسرقه وجب رد المال (إن أيسر) أى استمر يساره بالمسروق كله أو بعضه (إليه) أى إلى القطع (من) يوم (الأخذ) لأن اليسار المنصل كالمال القائم فلم يجتمع عليه عقوبتان فلو وجد المال المسروق بعينه فله به أخذه إجماعاً وليس للسارق أن يتمسك به ويدفع له غيره فلو أعسر فيما بين القطع والأخذ سقط وجوب الغرم ولو أيسر به بعد القطع (ويسقط الخلد إن سقط العضو) بعد ثبوت السرقه (بسماوى) أو بقطع فى قصاص وكذا بتعمد جناية أجنبى عليه بعد ثبوت السرقه وليس على الأجنبى إلا الادب لا فتياته على الإمام (لا) يسقط القطع (بتوبة) بشرطها (وعدالة) وإن طال زمن التوبة والعدالة (وتداخلت) حدود وجبت على شخص (إن اتحد الموجب) بفتح الجيم أى اتفق قدر ما يوجب كل منهما (كقذف وشرب) إذ هو حب كل منهما ثمانون فاذا أقيم عليه أحدهما سقط عنه الآخر ولو لم يقصد عند إقامة الخلد إلا واحداً فقط ثم ثبت أنه سرق أو قذف فانه يكتب بما ضرب له عما ثبت وكذا لو سرق وقطع يمين آخر (وإلا) بأن لم يتحد الموجب أى لم يتفق ما يوجب كل منهما كحد قذف وحد زنا (تكررت) الحدود أى يحد لكل منهما ثم شرع فى الكلام على الحرابة بعد السرقه لاشتراكهما معها فى بعض الحدود فى مطلق القطع وحدها ابن عرفة بقوله الخروج لا حافة سبيل لأخذ مال محترم بمكابرة قتال أو خوفه أو إذهاب عقل أو قتل حفية أو مجرد قطع الطريق لا لامرة ولا نائرة ولا عداوة فيدخل قولها والخائفون الذين يسقون الناس السيكران ليأخذوا أموالهم محاربون قوله بمكابرة منملىق بأخذ مال وقوله وإذهاب عقل أو قتل حفية معطوفان على الخروج أدخل به قتل الغيلة وقوله أو مجرد معطوف على لاخافة وأخرج بقوله لا لامرة ولا نائرة أى عداوة مالى قطعها لاجل إمارة أو عداوة فلا يكون محارباً فقال (والمحارب) أى قاطع الطريق لمنع السلوك فيها أو لأخذ مال مسلم أو غيره على وجه يتعذر معه الفوت أو مسقى السيكران لأخذ المال (إذا) ظفر به قبل ثبوته (ولم يقتل أحداً فيجتهد الإمام) أى يبذل الإمام اجتهاده فيما يفعله (فيه) من أى نوع من الأنواع الأربعة فكأن من محارب لم يقتل وهو أشد فساداً ممن قتل لنديرد والأصل فى ذلك قوله تعالى « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية » (إيماناً يقتله) بغير صلب إن أداه اجتهاده إليه (أو يصلبه) حياً على خشبة يربط جميعه بها لا من أعلاه فقط كابطية ويجعل وجهه أو ظهره لها غير مكسوس (فيقتله) مصلوباً قبل نزوله على المعتمد ولا تصلب المرأة المحاربة لما فيه من كشف عورتها وإذا مات قبل الصلب لم يصلب ولو قتله إنسان قبل صلبه صلب لأنه بقية حده (أو يقطعه) أى يقطع الإمام يده اليمنى ورجله اليسرى ليكون (من خلاف أو

ينفيه إلى بلد يسجن بها كالزنا وبالقتل يجب قتله ولو شهد اثنان عليه أنه المشتهر بالحراة فانها
ثبت وإن لم يعاينها ويسقط عنه حدها باتيانها طائما أو ترك ما هو عليه ومن شرب خرا أو نبذا
مسكرا حد ثمانين سكر أم لا وتشطرت بالرق إن أقر أو شهد بشرب أو شم والحدود بسوط
وجلد معتدلين بلا قاعدا بلا ربط وشديد بظهره وكتفيه

ينفيه) إن كان حرا مكلفا ذكرا (إلى بلد) كسافة القصر (يسجن بها) حتى يتوب فقوله (كالزنا)
تشبيهه في مسافة البعد لانام لأنه في الزنا يسجن سنة وهنا حتى تظهر توبته أو يموت (وبالقتل يجب قتله)
سواء كان المحارب ذكرا أو امرأة حرا أو عبدا مسلما أو ذميا جاء إلينا ثابيا أم لا كان المقتول حرا أو عبدا
مسلما أو ذميا رجلا أو امرأة صغيرا أو كبيرا إذ كل واحد من المحاربين ضامن لجميع ما أخدوه فهي
كالغلاء فيغرم كل عمن عداه حيث لزم من عداه الغرم لأن المحارب كالسارق فإن سقط عنه الحد غرم
مطلقا وإن قطع أو قتل استقلالا أو مع الصاب أغرم إن أيسر من الأخذ إلى القتل أو القطع فيؤخذ من
تركنه والنفي كالقطع على الراجح (ولو) اشتهر شخص بالحراة ثم رفع للحاكم (شهد اثنان) عدلان
(عليه أنه) نفي هذا الشخص هو (المشتهر) عند الناس (بالحراة) لمعرفتهم له بعينه (فانها تثبت) الحراة فللامام
قتله بشهادتهما (وإن لم يعاينها) منه (ويسقط عنه) أي عن المحارب (حدها) دون غيرها مما هو لله أو
لأدمى كزنا وقذف وقتل مكافئ ودية غير مكافئ وقيمة رقيق ومناع (باتيانها طائما) قبل القدرة عليه
ملقيا سلاحه وأما إن تاب بعد القدرة عليه فلا يسقط عنه شيء (أو ترك ما هو عليه) من الحراة وإن لم
يأت الامام ثم شرع يتكلم على حد الشرب فقال (ومن شرب) من مسلم حر مكلف طائع بلا عذر وبلا
ظنه غيرا (خرا) وإن قل جدا أو جهل وجوب الحد أو الحرمة (أو) شرب (نبذا) اسم فاعل بمعنى منبوذ
وهو ماء يجمل فيه تمر أو زبيب (مسكرا) صفة لبيذ (حد ثمانين) جلدة بعد صحوه (سكر)
بالفعل (أم لا) وخرج بمسلم الكافر وبالمكاف الصبي والمجنون وبطائع المكره وبلا عذر ما إذا شربه
لإسائة غصة إذا لم يجرد ماء أو شربه لعطش وبلا ظنه غيرا ما إذا ظنه لبنا أو ماء فلا حد على هؤلاء
وبالحر العبد فإن عليه أربعين جلدة فقط وهو معنى قوله (وتشطرت) الثمانون (بالرق) وإن قل
ذكر أو أنثى ثم أشار إلى شرط الجلد على من اجتمعت فيه الشروط السابقة بقوله (إن أقر أو شهد)
عليه عدلان (بشرب أو شم) لرائحتها في فمه وعلم رائحتها لا يتوقف على شربها إذ قد يحصل برؤيتها
مراقبة مع علمه بها (والحدود) للزنا والشرب والقذف (بسوط) جلده رأس لين لأرأسان ويقبض
عليه بالخنصر والبنصر والوسطى لا بالسبابة والابهام ويقدم رجله اليمنى ويؤحر اليسرى قاله الجزولي
(وجلد معتدلين) أي يكون ضربا بين ضربين ليس بالمبرح ولا بالخفيف واعتدال السوط عما مر من
أن له رأس لين لأرأسان فلا يجزى ضرب في حد بقضيب ولا شرارك ولا درة ودره مهر أمير المؤمنين
كانت للادب ويكون المضروب في الحد (قاعدا) فلا يمد (بلا ربط) إلا أن يضطرب اضطرابا لا يصل
المضرب معه لموضعه فيربط (و) بلا (شديد) ويكون الحد (بظهره) أي عليه (و) على (كتفيه) لأعلى

وعزرا الامام لمعصية الله أو لحق آدمي باجتهاده ولو زاد على الحد أو أتى على النفس وضمن ماسرى
كتأجيل نار في يوم عاصف وكسقوط جدار مال وأنذر صاحبه وأمكن تداركه وجاز دفع صائل
بعد الانذار للفاهم وإن عن مال وقصد قتله إن علم أنه لا يندفع إلا به لا جرح إن قدر على الحرب

غيرهما وإن تعذر بهما لمرض ونحوه آخر فإن تعذر جملة سقط ويجرد الرجل مطلقا إلا عورته وتجرد
المرأة مما بقى الضرب ويندب جعلها في قفة حين إرادة جلدتها ويجعل تحتها تراب ويبل بماء البستر ويوالى
الضرب عليها إلا أن يخشى من تواليه الهلاك فيفرق ولما فرغ من الحدود التي جعل الشارع فيها شيئا
معلوما لكل أحد شرع في الكلام على العقوبة التي ليس فيها شيء معلوم بل يختلف باختلاف الناس
وأقوالهم وأفعالهم وذواتهم وبقدارهم فقال (وعزرا الامام) أو نائبه أو السيد المعبد في مخالفته لله
أوله أو الزوج المنشود أو والد الصغير فقط أو معلم (لمعصية الله) وهي ما ليس للآدمي إسقاطه
كالأكل في نهار رمضان بغير عذر إلا أن يحسب (أو لحق آدمي) وهو ما له إسقاطه كسبب آخر وضربه
أو أذاه بوجهه ويكون التعذير (باجتهاده) أي الامام فمن أذاه اجتهدا إلى توبيخه وبخه ومن أذاه
اجتهاده إلى حبسه حبسه ومن أذاه اجتهدا إلى ضربه ضربه (ولو زاد على الحد أو أتى على النفس) وله
الاقدام على ذلك إن ظن السلامة فإن ظن عدمها أو شك منع (و) ن فعل مع الشك (ضمن) دية (ماسرى)
لنفس أو عضو على العاقلة والامام كواحد منهم ولا قصاص عليه اد لا قصاص بالشك فإن فعل مع ظن
عدم السلامة اقتص منه وإن فعل مع ظن السلامة فلا ضمان عنه إذا خاب ظنه وحصل عنه تلف
(كتأجيل نار في يوم عاصف) أي أشغال (نار في يوم عاصف) أي شديد الريح فأحرقت شيئا فانه يضمن المال
في ماله والدية على عاقلته إلا أن يكون ذلك في مكان بعيد لا يظن أن يصل إلى الشيء الذي أحرقته فلا
ضمان عليه ومنل النار الماء كما لا ضمان إذا بغت لريح النار أي جفها فأحرقت شيئا وقام شخص لطفها
فأحرقته (وكسقوط جدار) على شيء فأثلمه فيضمن بشروط ثلاثة ذكرها بقوله (مال) بعد أن كان
مستقيما فلو بناء ما تلا ضمن من غير تفصيل (و) الثاني (أنذر صاحبه) بأن يقال له أصالح حدك ويشهد
بذلك عند حاكم أو نائبه لجماعة المسلمين ولو مع إمكان حاكم فإن لم يشهد عليه لم يضمن وخرج بصاحبه
المرتحن والمستعير والمستأجر فلا يعتبر الاشهاد عليهم بدليس لهم الهدم (و) الثالث (أمكن تداركه) فيضمن
المال والدية في ماله فإن لم يمكن تداركه بأن لم يكن الزمن متسما لاصلاحه فلا ضمان عليه (وجاز دفع
صائل) مكلف أو صبي أو مجنون أو بهيمة أي أراد الصول على نفس أو مال أو حریم (بعد الانذار)
ندبا قياسا على مناشدة المحارب أي التخويف (الفاهم) من إنسان بوعظه وزجره وشهاد الله عليه لعله ينكف
فإن أبى إلا الصول دفعه ولو بالقتل مما قصده من قتل أو هتك حرمة لزابيل (وإن عن مال) وبالغ عليه لثلا
يتوهم أن مقاتلة المعصوم لمعظمها لا تباح إلا للدفع عن النفس أو الحریم (أو) جاز (قصد قتله) ابتداء (ب) إن
علم (المصول عليه) أنه لا يندفع إلا به وثبت ذلك ببينة لا بمجرد قول المصول عليه إلا أن يحضره أحد
فيقبل قوله بيمينه (لا جرح) أي لا يجوز المصول عليه فعله في الصائل (ب) قدر على الحرب (ب) نفسه

بلا مضرة وما أتلفته البهائم ليلا فعلى ربها وإن زاد على قيمتها بقيمته على الرجاء والخوف لأنها
 أن لم يكن معها راع وسرحت بعد المزارع والافعل الراعى (باب) .

وأهله وماله من الصائل (بلا مضرة) منه (وما أتلفته البهائم ليلا) من زرع وحوائط وهي غير معروفة
 بالعداء ولم تربط ولم يقفل عليها بما يمنعها منها كلها وكانت مما يمكن التحرز منها كدجاج لا يطير (فعلى
 ربها) واحد أو متعدد على عدد الرؤوس أو على عدد المواشى قاله الأقفهسي (وإن زاد) ما أتلفته من
 زرع أو حوائط (على قيمتها بقيمته) أى ما أتلفته على البت إن بد صلاحه فإن لم يبد صلاحه (على
 الرجاء والخوف) أى يقوم مرتين مرة على فرض تمامه ومرة على فرض عدم تمامه ويجعل له قيمة بين
 القيمتين فيقال لو بقي حتى تم فقيمه دينار فإن لم يتم ورعى فنصف دينار فاللزام ثلاثة أرباع دينار هذا
 ما أشبه في معناه لا ما يقتضيه ظاهر اللفظ من غرم قيمته على خوف أن لا يتم بجائحة تصيبه قبل البيع
 قاله ابن مرزوق (لا) ما أتلفت غير العادية (نهارا) فليس على ربها بشرطين (إن لم يكن معها راع)
 أو كان وعجز عن دفعها (وسرحت بعد المزارع) بأن يخرجها عن الزرع إلى موضع يغلب على الظن أنها
 لا ترجع لذلك الزرع (وإلا) بأن كان معها راع أو سرحها ربها قرب المزارع بحيث يغلب على الظن
 عودها لها (فعلى الراعى) مكافأ أو صبيبا ميمزا يقدر على منعها قيمة ما أتلفته على الرجاء والخوف إذا
 فرط في حفظها وإلا فلا شئ عليه وإذا سرحت قرب المزارع بالاراع فعلى ربها وكذا إن كانت عادية
 فعلى ربها ما أتلفته نهارا أو ليلا أيضا بالاراع مكافأ قادر على منعها فعليه حيث فرط فإن ربطت أو قفل
 عليها ما يمنعها منها كلها لم يضمن ربها ما أتلفته ليلا أو نهارا عادية أم لا كما إذا سرحت بعد المزارع بلا
 راع فإن كانت مما لا يمكن التحرز منه كحمام ونحل ففي منع ربها من اتخاذها إن أذى الناس وعدم
 منعهم وعلى أرباب الزرع والشجر حفظها قولان الأول لمطرف والثاني لابن القاسم ومحل التفصيل
 المتقدم إذا كانت المزارع والمرعى بموضع واحد أما إن انفردت المزارع بموضع فلا يجوز إرسال المواشى
 فيه وإلا أغرموا ما أفسدت ليلا ونهارا كما أن موضع المواشى التي جرت العادة بإرسالها فيه إذا أحدث
 فيه رجل زرعاً بلا إذن إمام لا ضمان على أهل المواشى فيه مطلقاً قاله الباجي

﴿ باب ﴾

يذكر فيه العتق وأحكامه وما يتعلق به من تدبير وكتابة واستيلاد وولاء وبعض مسائل من الوصية
 والعتق مصدر عتق يعتق من باب ضرب ودخل ولا يستعمل متعديا فلا يقال عتق العبد عبده بل اعتقه
 ولا يقال عتق الغلام بضم العين بغير همز في أوله بل أعتق مبنيا للفاعل أو للمفعول وقيل سمع عتق
 العبد ثلاثيا متعديا وهو لغة الكرم والجمال والنجابة والشرف والحرية وشرعا حده ابن عرفة بقوله رفع
 ملك حقيق لا بسبب محرم عن آدمى حتى يخرج بملك رفع الحكم بالفسخ ووصفه بقوله حقيق ليخرج
 به استحقاق العبد بحرية لا المستحق من يده بحرية لم يكن ملكا حقيقة ظاهراً وباطناً . وقوله لا بسبب

عتق المكلف غير المحجور عاياه والمحيط بماله الدين رقيقه الذي لم يتعاق به حق لازم مندوب
ويعتق على الشخص بمجرد الملك أصوله وفروعه وحاشيته القريبة وإن بهبة أو صدقة أو وصية
إن علم المعطى

عطف على مقدر أى بغير سبب لا بسبب ، ليخرج به فداء المسلم من حربى سباه . وقوله عن ادعى متعلق
بقوله رفع ، خرج به غير الأذى . وقوله حتى ، خرج به من ارتفع عنه الملك بالموت . وأركانه ثلاثة :
المعتق بالكسر والفتح والصبغة ، فأشار إلى المعتق بالكسر بإضافه المصدر إليه بقوله (عتق المكلف)
المسلم ولو سكران على المشهور ، لأن يكون بحلال فكالمجنون فلا ينزله عتقه كالصبي والكافر (غير
المحجور عليه) فيمن يعتق ، خرج السفينة في غير أم ولده ، ولزوجة والمريض فيما زاد على الثلث (و)
غير (المحيط بماله الدين) خرج به من أحاط الدين بماله أى ولم يحجر عليه بالمعنى الأخص والأعم لئلا
يتكرر مع ما قبله فأحدهما لا يغنى عن الآخر ، وللغريم رد عتق من أحاط الدين بماله إلا أن يعلم ويرضى
به أو يطول زمن العتق وإن لم يعلم ، أو يحصل للسيد مال فإن العتق يصح . والطول أن يشتر بالحرية
ويثبت له أحكامها . بخلاف هبة المدين وصدقه فيردان ولو طال أمرهما لتشوف الشارع للحرية . وذكر
الركن الثانى وهو المعتق بالفتح جاءه مفعول المصدر بقوله (رقيقه) لاغير الرقيق من الحيوانات
ولا رقيق غيره فلا يصح ، ووصفه بقوله (لذى لم يتعلق به) أى بعينه (حق لازم) فيصدق بما إذا لم
يتعلق بذمته حق أصلاً ، أو تعلق بذمته حق للسيد إسقاطه فانه غير مضر ، ومفهومه أنه إن تعلق بعينه
حق قبل عتقه ولا يكون إلا لازماً فهو وصف كاشف فلا يتم عتقه ككون ربه مديناً أو رهنه وهو معسر
فيهما أو جنى العبد على غيره عهداً وكذا خطأ حيث حلف سيده أنه لم يعتقه راضياً بتحمل الجنابة فيرد
عتقه . وقوله (مندوب) خبر المبتدأ الذى هو عتق ، وترك الصيغة لظهورها ، وحاصلها أن صريحها
ما فيه لفظ العتق والتحرير وفك الرقبة ، ويلزم بها وإن لم ينوه إلا القرينة تصرفه عنه كمصيانته له أو قاله
لمكاس خوف أخذ المكس . وغير ذلك كناية يلزم بها إن نواه وإلا فلا . ثم أشار لثلاث مسائل : العتق
بالقرابة وبالشين وبالسراية ، ورتبها هكذا فقال (ويعتق على الشخص) ذكرها أو أنشئ (بمجرد الملك)
بشراء صحيح بت من غير توقف على حكمه (أصوله) أى أبوه وإن علا وأمه وإن علت نسباً لا رضاعاً
(وفروعه) أى ابنه وإن نزل ، وبنته وإن نزلت نسباً أيضاً ، (وحاشيته القريبة) وهى الأخ والأخت
نسباً أيضاً مطلقاً شقيقين أو لأب أو لأم أو مختلفين ، وأما أولاد الأخ أو الأخت والأعمام والعلمات
والأخوال والخالات فلا يعتق أحد منهم بالملك . ومحل عتق ما تقدم إذا كان المالك رشيداً وكان هو
والرقيق مسلمين أو أحدهما ، فإن كانا كافرين لم يعتق وينبغى إلا أن يترافعا إلينا . وخرج بالشراء
الصحيح الفاسد إلا أن يفوت ، وبالبت بيع الخيار إلا بعد مضيه ولما لم يشترط فى حصول الملك كونه
بمعرض بالغ عليه بقوله (وإن بهبة أو صدقة أو وصية) فانه يعتق ولا يباع فى دين (إن علم المعطى) بالكسر
بأنه يعتق على المعطى بالفتح ، ولا يكفي علمه بالقرابة فقط على المعتمد ، بخلاف باب القراض والوكالة

وولأؤه له ولو لم يقبل ومن مثل برقيقه أو رقيق رقيقه أو محجوره مكافأ مسلماً حرار شيدا غير
مدن عتق عليه بالحكم وكذلك بائع معتق جزؤه إن كن المعتق أو غيره بعد تقويته إن أيسر المعتق

والصدق . نفوت المعاوضة فيها بخلاف ماها (وولأؤه) أي المعتق بالفتح (له) أي للمعطي بالفتح
(ولو لم يقبل) المعنى بالفتح فقوله : ولو لم يقبل مبالغة في العتق والولاء مع علم المعطي ولم يبيع في دين
على المعطي بالفتح نظراً إلى حصول العتق بمجرد هبة الواهب ، ومفهوم إن علم المعطي أنه إن لم يعلم فإن
قبل المعطي بالفتح عتق عليه إن لم يكن عليه دين ولا يبيع فيه وإن لم يقبل لم يعتق عليه ، ولم يبيع في
دين لعدم دحوله في ملكه ومن ملك من يعتق عليه بارت أو شراء وعليه دين يستغرق قيمته فلا يعتق
ويباع في الدين . وأشار لاعتق بالشين وهو المثلة بقوله (ومن مثل) أي فعل عمداً ما يوجب العقوبة
(برقيقه) ويعلم أنه قصد المثلة بالقرائن كانت العقوبة حسية كقطع بعض جسده أو أذن أو قلع ظفر
أو سن أو حرم أنف أو معنوية كخلق شعر أمة رقيقه أو حلية تاجر ، ولا فرق بين أن يكون الرقيق
فتاً أو أم ولد أو مدبراً أو مكاتباً ورجع على سيده بما يزيد أرش الجنابة على الكتابة ، فإن زادت
الكتابة على أرش الجنابة سقط الزائد لعتق المكاتب على سيده (أو رقيق رقيقه) الذي ينتزع ماله
فإن مثل برقيق من لم ينتزع ماله كمد مكاتبه لم يعتق عليه ولزمه أرش جنابته إلا أن تكون مثله مفسدة
فيضمن قيمته ويعتق عليه (أو) مثل برقيق (محجوره) غير رقيقه من ولد صغير أو سفينة لارشيد ولا
بفعل شيئاً مما تقدم خطأ أو عمداً لمداواة أو علاج أو أدب فلا عتق ويغرم للابن الرشيد أرش الجنابة
إلا أن يبطل منافعه فيعتق على الأب ويغرم قيمته إلا أن يكون على الأب دين فلا يعتق عليه . وقوله
(مكافأ) حال من ضمير مثل خرج به الصبي والمجنون فلا عتق عليهما بالمثلثة اتفاقاً (مسلماً) خرج به
الكافر إذا مثل بعبدته فلا يعتق عليه لا المسلم فيعتق عليه (حرراً) خرج به العبد إذا مثل بعبدته فلا
يعتق عليه لأنه إتلاف لمال سيده (رشيداً) خرج به السفينة فلا يعتق عليه (غير مدین) خرج
المدین إذا مثل بعبدته فلا يعتق عليه ولو طار الدين بعد المثلة وقبل الحكم بالعتق ، ومثل المدین المريض
والزوجة إذا مثلا بعبدتهما فيعتق عليهما تحمل الثأث فقط لا أزيد إلا أن يجيزه الورثة ويرضى الزوج .
وقوله (عتق عليه) حسب الشارط الذي هو من مثل ولا يعتق إلا (بالحكم) عليه بالعتق على المشهور
لا بنفس المثلة والقول للسيد في أبي العميد إذا تمارع مع العبد . وأشار للمسألة الثالثة وهي العتق
بالسرابة بقوله (وكذلك) أي ومثل من مثل بعبدته في العتق عليه بالحكم من ملك جزء رقيق وأعتقه
فإنه يعتق عليه (باقى) رقيق (معتق جزؤه) وسواء كان باقيه ملكاً للمعتق أو لغيره لكن (إن كان)
الباقي (للمعتق) فالعتق عليه بالسرابة ظاهرة كان موهراً أو معسراً بالقيود المتقدمة في العتق بالمثلثة
(أو) أي وإن كان الباقي (لغيره) فلا يعتق على المعتق إلا (بعد تقويته) عليه بشروط أشار
لواحد منها بقوله (إن أيسر المعتق) بالقيمة وتعتبر يوم الحكم عليه بالعتق لا يوم العتق ، فإن أعسر فلا
عتق ، وإن أيسر بعصها عتق مقابلة فقط ، ومن الشروط أن يكون العتق باختياره ، لا إن عتق جبراً
كمملكه جزء رقيق يعتق عليه بارت فلا يعتق عليه جزء شريكه . ومنها أن يبتدى العتق لا إن كان

ولا يجوز اشتراء ولى من يعتق على ولد صغير بماله ولا عبداً غير مأذون من يعتق على سيده
ومن قال رشيداً لعبده أنت حر عن دبر منى أو دبرتك أو أنت مدبر عتق بعد موته من ثلثه
إن حمله والسيد انتزاع ماله مالم يمرض

جزء البعض وباقيه لاشئ مثلاً أعتق أحدهما نصيبه فلا يقوم عليه حصّة شريكه . ومنها أن تكون القيمة
فاضلة مما يترك للعفاس شرعاً ككسوته وعيشه الأيام . فإن لم تفضل فلا تقويم . ومنها أن يكون المعتق
مسلماً أو العبد ، فإن كان الجميع كفاراً لم يقوم إن لم يرض الشريكان بحكم الإسلام . فإن رضيا وأبان
المعتق حكمه بالتقويم وإلا فلا (ولا يجوز اشتراء ولى) أب أو غيره (من يعتق على ولد صغير) تحت
ولايته أو أكبر محجوره (بماله) لأن ذلك إتلاف لماله فإن وقع لم يتم البيع سواء علم الولي أن يعتق
على محجوره أم لا (ولا عبداً غير مأذون) له في التجارة أى لا يجوز له شراء (من يعتق على سيده)
لو ملكه لأن ذلك إتلاف لمال السيد فإن اشترى لم يعتق على سيده ولا عليه سواء علم بقرابته لسيدته
وبعتقه أم لا كان على العبد دين أم لا ، إلا أن يجزئه فيعتق على السيد فلو اشترى المأذون له في التجارة
من يعتق على سيده جاز وعتق على السيد إن عين له شراؤه من غير تفصيل لأنه كوكيل عنه ، وكذا يعتق
على السيد إن لم يعينه له واشتراه غير عالم بعتقه على سيده ، ولا دين على المأذون يحيط بماله ، فإن كان عليه
دين محيط لم يعتق على سيده لتعلق حق الغرماء بما دفع من المال في ثمنه فإن اشتراه عالماً لم يعتق أيضاً
على السيد كان على العبد دين مستغرق أم لا . ثم شرع ينسلكم على مسائل من التدبير وهو لغة التفكير في
الأمر والنظر في عواقبه ، وشرعاً عرفه ابن عرفة بقوله عقد يوجب عتق مملوك من ثلث ماله بعد
موته بعقد لازم . قوله بعد موته يخرج به الملتزم العتق في المرض المبني فيه فإنه لازم له إذا لم يموت ، وقوله
بعقد لازم يتعلق بوجوب أخرج به الوصية ، وكان الأولى حذف بعقد ويذكر لازم بعد عقد ليكون
صفة له . وأشار للركن الأول من أركانه الثلاثة للعتق بقوله (ومن قال) حالة كونه (رشيداً) فهو حال
من الضمير المستتر في قال خرج العبد والمجنون فتدبيرها باطل من حيث إنه تدبير وإن صح من العبد
المميز من حيث إنه وصية وقعت بلفظ التدبير وخرج أيضاً العبد لأنه محجور عليه بالأصالة والسفيه ،
ودخلت المرأة ولو ذات زوج فيما زاد على الثلث لأنه لا يخرج عن يدها إلا بعد موتها فلها فيه الخدمة
والنجم وكذا الزوج . وأشار للركن الثانى وهو المعلق عتقه على الموت معلقاً به قال بقوله (لعبده)
الغن ، وأشار للصيغة الصريحة بقوله (أنت حر عن دبر منى أو دبرتك أو أنت مدبر) ولم يعلقه على أن
مت من مرضى أو سفري ولم يقتصر به ما يدل على أنه وصية كلا أرجع أولاً غيره فإن علقه أو اقترن
به ما يدل على الوصية كشرطه الرجوع أو النفي فوصية ، ومثله إذا قال : أنت حر بعد موتى ولم يقيد
بتدبير ولا غيره فوصية غير لازمة وأما إن قال أنت مدبر بعد موتى فهو تدبير قطعاً وحيث كان مدبراً
بأى صفة (عتق) كله (بعد موته) أى السيد (من ثلثه إن حمله) أى حمل الثلث جميعه فإن لم يحمل
إلا بعضه عتق منه ذلك البعض (و) يجوز (للسيد انتزاع ماله) أى المدبر لقوة شبهة السيد ولهذا جاز
له وطء المدبرة . ومحل الانتزاع (مالم يمرض) السيد مرضاً مخوفاً وإلا لم يكن له نزعه لأنه حينئذ

ورهنه وكتابتته لا إخراج له لغير حرية وفسخ بيعه إن لم يعتق وله وطؤها إن كانت أمة بخلاف المعتقة لأجل ويبطل التدبير بقتل سيده عمدا وباستغراق الدين له ولترك وبعضه بمجاوزة الثلث وله حكم الرق وإن مات سيده حتى يعتق فيما وجد حينئذ ويندب لمن كان أهلا للتبرع أن يكتب رقيقه على ما تراضيا

ينتزع . للغير . (و) للسيد (رهنه) أي رهن رقبة المدبر لتباع للفرما ولو في حياة السيد حيث كان الدين سابقا على التدبير فإن تأخر عن التدبير فأنما يجوز رهنه على أن يباع للفرما بعد موت السيد حيث لا مال في حياته . (و) للسيد (كتابته) فإن أدى عتق وإن عجز بقى مدبرا (لا) يجوز (إخراج لغير حرية) كهبه وبيع ورجوع عن تدبيره لأن في ذلك إرقاقه بعد جريان شائبة الحرية والشارع متشوف للحرية (و) إذا أخرج لغير حرية ببيع (فسخ بيعه) وكذا هبته إن وهب فلو قال وفسخ ذلك (إن لم يعتق) كان أشمل وتعود الإشارة على قوله إخراج لغير حرية . فإن أعتقه من اشتراه أو وهب له ولو لأجل لم يفسخ بيعه ولا هبته ويكون الولاء لمن أعتقه لآمن دبره ولا يرجع على من دبره باليمن لأن عتقه فوت (وله وطؤها إن كانت أمة) عند مالك وهو المشهور لأنها إن حملت صارت أم ولد لعتق من رأس المال بعد موته (بخلاف المعتقة لأجل) فلا يجوز وطؤها لأن فيه نوعا من نكاح المنعة فإذا وطئها وحملت صارت أم ولد وسقط عنها خدمتها بذلك فيعجل عتقها حينئذ (ويبطل التدبير بقتل سيده) أي بقتل العبد سيده (عمدا) عدوانا ويقتل به لافي باغية فإن قتله خطأ عتق في مال سيده ولم يعتق في دية سيده التي تؤخذ منه وليس على ثلثه منها شيء لأنه قتل وهو عبد (وباستغراق الدين له) أي للمدبر أي لقيمتيه (ولتركته) ويبطل الدين السابق واللاحق إن مات السيد ، وأما في حياته فيبطله السابق فقط (و) إن لم يستغرق الدين جميع ذلك بطل (بعضه) أي التدبير (بمجاوزة الثلث) لأنه إنما يخرج منه (وله) أي المدبر (حكم الرق) في خدمته وحدوده وعدم حد قاذفه وعليه نصف العقوبة فيما فيه التنصيف ولا يقتل قاتله الحر ويستمر هذا الحكم (وإن مات سيده حتى يعتق فيما وجد) من ماله (حينئذ) أي حين العتق الذي يكون بعد التقويم ومعرفة مقدار مال السيد وما ينوب المدبر من ذلك فلو تاف بعض مال السيد بعد موته وقبل العتق فأنما يعتق فيما بقى ولا ينظر لما هلك قبل . ثم شرع بذكر شيئا من مسائل الكتابة وهي مشتقة من الأجل المضروب لقوله تعالى « إلا ولها كتاب معلوم » أي أجل مقدر ، أو من الأوامر لقوله تعالى « كتب ربكم على نفسه الرحمة » والعبد ألزم نفسه المال . وشرعا عرفها ابن عرفة بقوله : عتق على مال مؤجل من العبد موقوف على أدائه خرج عتقه على غير مال أو مال معجل أو مؤجل على غير العبد أو عتقه معجلا على مال مؤجل على العبد فإن ذلك كله ليس بكتابة . وأشار إلى حكمها بقوله (ويندب لمن كان أهلا للتبرع) وهو الرشيد الطائع (أن يكتب رقيقه) إن طلب الرقيق ذلك وإلا فلا تندب . ومفهومه أن غير أهل التبرع لا تندب مكاتبته وما وراء ذلك شيء آخر فإن كان صبيا أو مجنونا كانت مكاتبته باطلة وإن كان سفيها محجورا عليه أو زوجة أو مريضا في زائد الثلث كانت صحيحة متوقفة وليست باطلة كما في العتق لأنها بعوض . وتكون الكتابة (على ما تراضيا)

عليه من المال منجما وتجاوز بالفرر ومكاتبه ولى ما لمجوره بالمصاحه ومكاتبه أمة وصغير وإن
بلا مال وكسب ويبيع كتابه أو جزء لانجم فان وفى فالولاء الأول وإلا رق المشتري والمكاتب
أن يتصرف بعوض بلا إذن وأن يعجز نفسه إن اتفقا ولم يظهر له مال فيرق ولو

أى السيد والعبد (عليه من المال) قليلا أو كثيرا من غير جبر على واحد منهما على المشهور حالة كون
ما تراضيا عليه (منجما) إن تراضيا على التنجيم ولو نجما واحدا فان لم يتراضيا عليه بأن وقعت بغير
تنجيم صححت وتنجم (وتجاوز) الكتابة أى عقدها (بالفرر) أى عليه كالأبق والبعير الشارد والجنين
ونحو ذلك لأن العتق يكون مجانا فلا يضر كونه على شئ مقرب الوجود ولا بد أن يكون فى ملك
المكاتب وإلا لم تجز (و) تجاوز (مكاتبه ولى) أب أو وصى أو مقدم قاض (ما) أى رقيقا (لمجوره) صبي
أو سفيه أو مجنون (بالمصلحة) المستوية فى الكتابة وعدمها فان انفردت فى أحدهما وجب (و) تجاوز
للسيد (مكاتبه أمة) بالغة برضاها (و) رقيق (صغير) ذكر أو أنثى بالغ كل عشر سنين (وإن بلا مال) لهما (و)
بلا (كسب) لهما بالفعل ولكن لا بد من القدرة على قوته وهذا مبني على أن العبد يجبر على الكتابة وأما على
مقابله فلا بد من رضا العبد ورضا الصغير غير معتبر (و) يجوز للسيد (بيع كتابه أو جزء) منها معين
كربعها ولا بد من حضور المكاتب لأن ذاته مبيعة على تقدير عجزه فلا بد من معرفتها (لا) بيع (نجم)
معين من الكتابة فلا يجوز لكثرة الفرر وهذا حيث لم يعلم قدره أو علم وجهات نسبته لباقي النجوم
فان علم قدره ونسبته لباقيها جاز بيعه لأن الشراء وقع على معلوم وهو النجم أو ما يقابله من الرقبة
وحيث جاز بيع كل من الكتابة أو جزئها (فان وفى) المكاتب ذلك للمشتري (فالولاء للأول) وهو
البائع لان عقاده له والمشتري استوفى ما اشتراه (وإلا) بأن عجز قبل الوفاء (رق للمشتري) إن اشترى
الكتابة كلها وقدر ما يقابل ما اشترى إن اشترى بعضها ولو النجم الأخير . ولما كانت تصرفات المكاتب
كالحر لأنه أحرز نفسه وماله إلا فى النبرع والمحابة التى تؤدى إلى عجزه فيمنع منها لأن الكتابة عقد
يرقب به عتق العبد فما كان بعوض جاز ومالا فلا . قال (والمكاتب أن يتصرف بعوض) كبيع واشتراه
ومشاركة ومقارضة واستخلاف من يعقد لأمته وإسلامها أو فداؤها إن جنت بالنظر فى جميع المذكورات
وهو محمول عليه فى الجميع إلا فى تزويج أمته فلا بد من اثباته لأن الشكاح ينقصها (بلا إذن) من سيد
لابغير عوض فيمنع منه كعتق وهبة وصدقة (و) له (أن يعجز نفسه) بعد حلول الكتابة كلها بدليل
قوله كان عجز عن شئ بشرطين (إن اتفقا) أى تراضيا هو وسيده المسلم عليه (ولم يظهر له مال) بين
الناس والسيد لأن حق الله قد ارتفع بالمذرو وهو ظهور العجز ولا يحتاج فى ذلك لرفع إلى سلطان ومحل
مالم يكن معه ولد فى الكتابة وإلا فلا تعجز له ويؤخذ بالسعى عليهم صاغرا وإن تبين لده عوقب
وإن اختلفا فليس لمن أراد تعجز وإنما ينظر الحاكم قاله صاحب المختصر فى توضيحه وفصل ابن رشد
بين أن يريد العبد فله ذلك من غير حاكم أو يريد السيد فلا بد من الحاكم وهو الذى عول عليه الاتقانى
فان ظهر له مال قبل التعجز منع . ولو اتفقا عليه لحق الله وإذا عجز نفسه بالشرطين المذكورين (فيرق)
أى يستمر رقيقا قنا لاشائبة فيه وذكره وإن استفيد من قوله وله تعجز نفسه ليرتب عليه قوله (ولو

ظهر له مال كان عجز عن شيء أو غاب عند المحلل ولا مال له وفسخ الحاكم وتلوم لمن يرجوه وقبض إن غاب سيده وإن قبل محلها وفسخت إن مات وإن عن مال إلا لولد أو غيره دخل معه بشرط أو غيره فتؤدى حالة ورثته من معه في الكتابة ممن يعتق عليه ويؤدب السيد إن وطئها

ظهر له (بعد التعجير) مال (أخفاه عن السيد أو لم يعلم به ، وظاهره ولو ثبت ببينة بعد ذلك أنه كان أخفاه لأنه لم يظهر لأحد حين اتفاقهما . (كان عجز عن شيء) من النجوم فيرق لأن عجزه عن البعض كمجزه عن جميع نجومها (أو غاب) بغير إذن سيده (عند المحلل) أى الحلول للكتابة فليس المراد به المكان (و) الحال أنه (لا مال له) ظاهراً تؤخذ منه الكتابة ثم قدم فإن ذلك تعجير . وحذف عند المحلل من التي قبلها لدلالة هذه عليه ، وظاهره قربت غيبته أو بعدت كان ملياً هناك أم لا لاحتمال تلف ما بيده قبل مجيئه فإن غاب بأذنه لم يعجزه بذلك (وفسخ الحاكم) كتابته في مسألتي عجزه عن أداء شيء وغيبته عند المحلل حيث أبى المكاتب من التعجير وإبابة الحاضر ظاهرة وإبابة الغائب إنما تكون بعد قدومه وقبل الحكم بتمجيذه فإن رضى كل بالتعجير ولا مال له ظاهراً لم يحتاج لحكم (وتلوم) الحاكم (لمن يرجوه) أى يرجو يسره في عجز الحاضر عن شيء . وأما الغائب فلا يتلوم له (وقبض) الحاكم الكتابة أى لزمه قبضها من المكاتب (إن غاب سيده) ولا وكيل له خاص إذ الحاكم وكيل من لا وكيل له ويخرج حراً (وإن) أراد المكاتب تمجيلها (قبل محلها) أى حلولها كانت النجوم عيناً أو عرضاً لأن الأجل من حق المكاتب (وفسخت) الكتابة (إن مات) العبد قبل الحكم على السيد بقبضها أو قبل الأشهاد به عليه بأن أتى بها ولم يقبلها في بلد لاحاكم به (وإن عن مال) يني بكتابته وأخذه السيد بالرقبة لأنه مات قبل حصول الحرية له (إلا لولد أو غيره) كأجنبي (دخل) الولد (معه) في الكتابة (بشرط) ككونه موجوداً يوم عقدها ببطن أمه التي هي أمة للعبد الحاملة منه وقت عقد الكتابة فإن حملها لا يدخل في الكتابة إلا بالشرط أو أجنبي دخل بشرط (أو غيره) كولد حدث بعد الكتابة وكأجنبي يعتق على المكاتب اشتراه حال كتابته بأذن سيده فلا يفسخ . وإذا لم تفسخ (فتؤدى حالة) مما خلفه يني بالنجوم لأنه يحل بالموت ما أجل فإن كان لا يني بالنجوم أو لم يخلف شيئاً فإن قوى من معه في الكتابة من ولد أو أجنبي على السعى سمعوا وأدوها بنجوماً ، وإن كانوا صغاراً لا قوة لهم على السعى رقوا وأخذ السيد المال حالاً إذ لا فائدة في الانتظار ، وإذا أدبت حالة وفضل بعد أدائها شيء من ماله (ورثته من معه في الكتابة) فقط (ممن يعتق عليه) ولو بعد عن غيره كأخ معه دون ولد ليس معه وإن كان في كتابة أخرى فإن كانا معه في كتابة واحدة فالأثر على فرائض الله فيقدم الابن على الأخ والبنان في الثلثين والباقي لعمهما . فإن لم يكن معهما في كتابة واحدة كان الثلث للسيد وإنما لم يرثه من في كتابة أخرى لأن شأن المنوارئين التساوى في الحرية حال الموت وهو هنا غير محقق لاحتمال كون أصحاب إحدى الكتابتين أقوى على الأداء من أصحاب الكتابة الأخرى وتأديتهم قبلهم وأما من لا يعتق عليه كزوجته التي من معه في الكتابة فلا ترثه (ويؤدب السيد إن وطئها) أى المكاتبه زمن

بلا مهر وعليه نقص المكرهه وإن حملت خيرت في البقاء وأمومة الولد وإن قُتل فالقيمة للسيد وإن اشترى من يعتق على سيده صح وعتق إن عجز ومن أقر بوطء أمته ثم ألت علقه ففوق ولو بشهادة امرأتين فإنها تعتق هي وولدها من غيره من رأس المال ولا يردده دين سبق كاشتراء زوجته حاملا لا بولد سبق أو ولد من وطء شبهة

الكتابة (بلا مهر) إلا أن يعذر بجهل فلا أدب عليه ولا حد عليها للشبهة القوية مخبر « المكاتب عبد مابقي عليه شيء » (وعليه نقص المكرهه) إن كانت بكرأ لاثيبا فلا شيء عليه في إكراهها كان طاوغته ولو بكرأ. فقوله بلا مهر ليس منعلقا بيؤدب ولا بوطئ بل مستأنف لبيان الحكم بعد الوقوع كأن قائلًا قال ما حكمه بعد الأدب ؟ فقال : حكمه لا مهر (وإن حملت خيرت في البقاء) على كتابتها وتصير مستولدة ومكاتبه ونفقته لأجل الحمل زمن الكتابة على السيد فإن أدت نجومها قبل الوضع عتقت وتستمر نفقتها للوضع كالبائن وإن عجزت عتقت بموت سيدها من رأس المال وله وطؤها عند عجزها (و) في تعجير نفسها وانتقالها من الكتابة إلى (أمومة الولد . وإن قتل) المكاتب ووجبت قيمته لبطان كتابته (فالقيمة للسيد) يختص بها ولا تحسب لمن معه في الكتابة . وهل يقوم قنا أو مكاتب قولان . وأما لو كانت الجناية على طرف فالأرش على أنه مكاتب قطعا (وإن اشترى) المكاتب (من يعتق على سيده صح) وله بيعه ووطؤها إن كانت أمة ولا تعتق عليه ولو اشتراه عالما ولا على السيد لأنه أحرز نفسه وماله (وعتق) على السيد (إن عجز) المكاتب عن أداء الكتابة . ثم شرع يذكر شيئا من أحكام أم الولد فقال (ومن) أي والسيد الحر إن (أقر) في صحته أو مرضه (بوطء أمته) مع إزاله لامع عدمه وتسمى بعد الوطء سرية حيث لم تحمل فإن حملت فأم ولد وقبل الوطء تسمى أمة خدمة (ثم) بعد الإقرار ثبت أنها (ألت علقه ففوق) مضغة مختلفة أم لا حيا أو ميتا وأراد بالعلقة هنا الدم المجتمع الذي إذا صب عليه الماء الحار لا يذوب (ولو بشهادة امرأتين) ولا ولد معها أو معها وأنكر الوطء وقامت بينة على إقراره به فإن لم يثبت إلقاؤها بامرأتين لم تكن بالقائم أم ولد إلا أن يكون معها ولد والسيد مستمر على إقراره بالوطء فلا يحتاج لثبوت إقامتها . وذكر جواب من فقال (فإنها تعتق هي) بموت سيدها (وولدها) الحاصل (من غيره) أي غير السيد بعد ثبوت أمومتها بولدها من سيدها لأن كل ذات رحم فولدها من سيدها (من رأس المال) وإن قتلته همدأ وتقتل به (ولا يردده) أي عتقها بأمومة الولد (دين سبق) استيلادها حيث وطئها قبل قيام الغرماء ونشأ عنه حمل وأولى الدين اللاحق وشبهه في عتقها من رأس المال لصيرورتها أم ولد قوله (كاشتراء زوجته حاملا) منه ولو أعنتقه سيدها إلا أن يعتق عليه كمتزوج أمة جده وحملت ثم اشتراها منه حاملا فلا تكون به أم ولد . والفرق أن حملها لما كان يدخل معها في البيع وليس له استثناءؤه كان عتقه عليه كلا عتق بخلاف أمة الجذ فليس له بيعها حاملا لغير زوجها لتخلفه على الحرية (لا بولد) من الزوج (سبق) الشراء فلا تكون أم ولد (أو ولد من وطء شبهة) كغلط وكذا إكراه واشتراؤها وهي حامل من الوطء المذكور فلا تكون به أم ولد والولد لاحق به لا أنه اشتراها بعد وضعها من حمل الشبهة كما يوهمه التعبير بولد

إلا أمة مكاتبه أو ولده وله فيها قليل الخدمة وكثيرها في ولدها من غيره وأرش جنابة عليهما ويكره تزويجها برضاها ومصيبتها إن بيعت من بائعها ورد عتقها والولاء لمن أعتق أو أعتق عنه إلا كافراً أعتق مسلماً .

دون حمل للاستغناء عنه بقوله لا يولد سبق ولا يهامه أنه لو اشتراها حاملاً من وطء شبهة تكون به أم ولد وليس كذلك وإيهامه أيضاً أن الاستغناء في قوله (إلا أمة مكاتبه أو) أمة (ولده) صغيراً أو كبيراً ذكراً أو أنثى بعد ما ولدت وليس كذلك بل معناه يطؤها سيد المكاتب أو الولد فتحمّل فتقوم عليه يوم الحل في أمة المكاتب وتكون به أم ولد وإن حمّلت كما قل هنا ويفرم قيمتها يوم الوطء مؤسراً أو معسراً ولا قيمة عليه لولدها ولا يملك أمة المكاتب إلا إذا حمّلت (وله) أي للسيد (فيها) أي في أم الولد (قليل الخدمة) وهو فوق ما يلزم الزوجة دون ما يلزم الأمة لا كثيرها ولو دنية (و) له (كثيرها في ولدها) الحادث (من غيره) بعد ثبوت أمومة الولد لها وله غلته لأنها لما حرم عليه وطؤها إن كانت أمة لأنها بمنزلة الربيبة أبيح له كثير الخدمة فيه دون أمه لحل وطئها له (و) له (أرش جنابة عليهما) بضمير التثنية أي على أم الولد وولدها الحادث من غيره بعد إيلادها فإذا قتلت لزم القاتل قيمتها قنا عند ابن القاسم (ويكره) للسيد (تزويجها) من غيره (برضاها) لأنه ليس من مكارم الأخلاق وأما بغير رضاها فيحرم لأنه لا يجبرها على النكاح (ومصيبتها إن بيعت) وماتت عند المشتري وإن حرم عليه بيعها (من بائعها) لأن الملك فيها لم ينتقل فبرد ثمنها إن قبضه ولا يطالب به إن لم يكن قبضه وهذا إذا ثبت لها أمومة الولد بغير إقرار المشتري وإلا فصيبتها منه لا من البائع (و) إن أعتقها المشتري لها معتقداً أنها قن أو عالماً أنها أم ولد (رد عتقها) حيث لم يشترها على أنها حرة بالشراء ولا بشرط العتق فإن اشتراها على أنها حرة بالشراء تحررت بمجرد علم أنها أم ولد حين الشراء أم لا والتمن للسيد في الوجهين . وإن اشتراها بشرط العتق وأعتقها لم يرد عتقها لكن إن علم حين الشراء أنها أم ولد استحق سيدها ثمنها أيضاً لأن المشتري كأنه فكها والولاء لسيدها الأول . وإن اعتقد أنها قن فالتمن له لا للبائع والولاء للبائع في الصور كلها . ثم شرع في شيء من مسائل الولاء فقال (والولاء) ثابت (لمن أعتق) لما صح في الحديث عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : « الولاء لحمه كالحمه النسب لا يباع ولا يوهب » واللحم بالضم وأما لحمه الثوب فتضم وتفصح . ومعنى الحديث أن بين المعتق والمعتق نسبة تشبه النسب ووجه الشبه أن العبد لما كان عليه رق فهو كالمعدوم في نفسه والعتق صيره موجوداً كما أن الولد كان معدوماً والاب تسبب في وجوده . ولا فرق في العتق بين أن يكون تنجيذاً أو تعليقاً أو تدبيراً أو استيلاً أو عتقاً في فرض ككفارة أو عتق عليه بقرابة أو سرابة أو مثله كان المعتق ذكراً أو أنثى بشرط أن يكون مسلماً حراً وسواء كان معتقاً حقيقة أو حكماً كما أشار له بقوله (أو أعتق) أي أعتق غيره (عنه) بلا إذن وأولى بأذن فالولاء للمعتق عنه إن كان حراً وإلا فلسيده ولا يعود بعتق العبد . واستثنى من قوله الولاء لمعتق قوله (إلا كافراً أعتق) عبداً (مسلماً) سواء ملكه مسلماً أو أسلم عنده ثم أعتقه فيها عتقاً ناجزاً أو غيره أو أعتق عنه فالولاء للمسلمين لا للمعتق الكافر لقوله تعالى « ولن يجعل الله للكافرين على

ورقيقا ان كان ينتزع ماله وعن المسلمين الولاء لهم كسائبة وجر ولد المعتق كأولاد المعتقة ان لم يكن لهم نسب من حر ومعتقهما ولا ولاء لأنثى الاعلى من بشرته أو جره بولادة أو عتق ويقدم عاصب النسب

المؤمنين سبيلا ، ولو أسلم بعد ذلك لا يرجع له الولاء وعكسه إذا أعتق المسلم كافراً الولاء لبیت مال المسلمين إن لم يكن للمسلم قرابة على دينه فان كان فالولاء لهم . فان أسلم العبد الكافر عاد الولاء للمسلم (و) إلا (رقيقاً) قنأ أو ذا سائبة أعتق رقيقه فلا يكون الولاء له بل لسيدته ولو عتق بعد حيث كان باذن سيده أو بغير إذنه وأجازته فلو كان بغير إذنه ولم يعلم حتى عتق كان ولاء الأسفل للعبد المعتق بالكسر حيث لم يستثنه السيد الاعلى فان استثناه فالولاء له إن رضى بعنته فان رده بطل العتق وكان الأسفل من جملة مال السيد وهذا كله (إن كان) السيد الاعلى (ينتزع ماله) أى مال عبده المعتق بالكسر كمدير ومعتق لأجل لم يقرب الأجل ولم يمرض السيد، فان كان ممن لا ينتزع ماله فالولاء للمعتق بالكسر لا لسيدته (و) من قال لرقيقه أنت حر (عن المسلمين) جاز عتقه اتفاقاً ويكون (الولاء لهم) فيكون لبیت المال لانه بمنابة من أعتق عن الغير (كسائبة) أى قال لعبده أنت سائبة يريد العتق وإلا لم يعتق وكذا أنت حر سائبة فخر وولاء للمسلمين وإن لم يرد العتق (و) الولاء أى سحب (ولد) العبد (المعتق) بفتح التاء ذكوراً وإناثاً وأولاده وأولاد أولاده الذكور وفي الثنائى ذكرهم وإناثهم (كأولاد المعتقة) بالفتح وأولاد أولادها فن أعتق أمة فها ولدته بعد العتق ينجر ولاؤه لمعتقها (إن لم يكن لهم نسب من حر) بأن كانوا من زنا أو غصب أو حصل فيهم لعان أو أمروهم أرقاء أو الأب حر يبأدار الحرب وإن لم يمت بها ومفهومه أنه إن كان لهم نسب من حر محقق الحرية ولو كافراً لم يجز عتقها ولا هم والشرط لما قبل الكاف أيضاً ومحل الانجرار فى الصورتين إذا لم يمس الولد رق وإلا فلا كن زوج عبده أمة آخر ثم أعتقه والأمة حامل ثم أعتقها سيدها فولدت لأقل من سنة أشهر من عتقها فان الأب لايجز ولاء ولده لسيدته لانه قد مسه الرق فى بطن أمه لا آخر ، وكذا إن لم يعتقها سيدها لأن ماثلده الزوجة التى هى أمة آخر لسيدتها لا لسيد الأب الزوج . ومثل مس الرق ما إذا مسه عتق لا آخر لمن أعتق عبداً أو أعتق آخر ولد هذا العبد فان العبد لايجز ولاء ولده لمعتقه . وعطف على ولد المعمول الحر قوله (و) جر الولاء (معتقهما) بالفتح أى العبد والأمة اللذين وقع عليهما العتق أى من أعتق عبداً أو أمة ثم أعتق الاعلى وكذا أولاده وإن سفلوا ومعتق معتقهما (ولا ولاء لأنثى) أى لا تستحقه اتفاقاً، سحنون إجماعاً فان ترك المعتق ابناً وبنتاً وورث الابن الولاء دونها . وكذا أخا وأخناً ، ولو انفردت الأنثى فى الصورتين فالولاء لعاصب أسفل منها لا لها (إلا على من) أى من رقيق (بشرته) أى باشرت عتقه فيكون لها الولاء عليه (أو) أى والاعلى من (جره) أى الولاء إليها (بولادة أو عتق) كان يكون ولداً أو معتقاً لمن أعتقته وإن سفل (ويقدم) فى إرث المعتق إذا مات (عاصب النسب) كابن العتيق وأبيه وأخيه وعمه وابنائهما على عاصب الولاء وهو المعتق بالكسر وعصبته وأما عصبة عاصب النسب فلا حق لهم فى الولاء كمعتقة عبداً ماتت قبل موت ابنها من زوج لا يقرب لها وانتقل ولاء العبد له فاذا مات الابن فان أباه لا يرث العتيق بل ولاؤه

ثم المعتق ثم عصبته ثم معتق معتقه والوصية صحيحة من الحر المميز المالك لمن يصح تملكه كمن سيكون ان استهل بلفظ أو إشارة مفهومة وقبول المميز شرط بعد الموت فالمالك له بالموت وتصح للمسجد وتصرف في مصالحه وليت علم بموته

للمسلمين . وذكر العاصب ولم يذكر أصحاب الفروض لأنه لا يتوهم دخول المعتق معهم لتقديعهم على العصبية والمعتق من العصبية (ثم) إن لم يكن عاصب نسب ورثه (المعتق) بالولاء (ثم) إن لم يكن له مولى ورثه (عصبته) أى عصبية المعتق بالكسر والضمير فى قوله (ثم معتق معتقه) يرجع للذى وقع عليه أى فان لم يكن للمعتق بالفنح عصبية ورثه حينئذ معتق معتقه ثم عصبية فاذا اجتمع معتق أبى المعتق بفنح التاء ومعتق المعتق كان معتق المعتق أولى بالارث لان معتق المعتق يدلى بنفسه ومعتق أبيه يدلى بواسطة . ثم شرع فى شئ من مسائل الوصية فقال (والوصية) مشقة من وصيت الشئ بالشئ اذا وصلته كان الموصى لما أوصى بها وصل ما بعد الموت بما قبله فى نفوذ التصرف . وعرفها ابن عرفة بقوله عقد يوجب حقاً فى ثلث عاقده يلزم بموته أو نيابة عنه بعده . قوله أو نيابة عطف على حقاً أى يوجب نيابة عن عاقده بعد موته زاده لادخال الايصاء بشخص نائب عنه . وأشار للركن الاول من أركانها الأربعة الموصى والموصى له والموصى به والصيغة بقوله ولا تكون (صحيحة) الا (من الحر) لا الرقيق ولو بشائبة (المميز) لا المجنون والصبي الغير المميز والسكران الذى لم يميز حين الايصاء (المالك) للموصى به ملكاً تاماً . فغير المالك ومستغرق الذمة لا تصح وصيتهما . ودخل السفينة البالغ الحر والصغير المميز كابن عشر سنين لان الحجر عليهما لحق أنفسهما فلو منعا من الوصية لكان الحجر عليهما لحق غيرهما . وأشار للركن الثانى وهو الموصى له بقوله (لمن يصح تملكه) للموصى به شرعاً بالغا أو صبياً أو مجنوناً مسلماً أو كافراً . وأشار الى أن المراد تملكه ولو فى ثانى حال بأن كان غير موجود أو غير ظاهر حين الوصية بقوله (كمن سيكون) من حمل فلان أو سيوجد فيؤخر الموصى به للحمل والوضع أو الوضع ، وحمل الصحة والاستحقاق (ان استهل) صار خافى فى الصورتين أو أكثر رضعه ونحوه مما يدل على تحقق حياته والا فلا وغلّة الموصى به لمن سيكون مع استهلاله قبل وجوده تكون لورثة الموصى اذ الولد لا يملك الا بعد وضعه وتحقق الحياة فيه . وذكر الركن الثالث وهى الصيغة بقوله (بلفظ) صريح كوصيت (أو إشارة مفهومة) ولو من قادر على النطق والركن الرابع وهو الموصى به بما يصح تملكه شرعاً فتصح بالمجهول كالحمل (وقبول) الموصى له البالغ الرشيد وأولى غيره (المميز) أى الذى عينه الموصى وحده أو عينه مع وصيته الى فقراء (شرط) فى وجوبها ولزومها (بعد الموت) للموصى فان كانت لغير معين كالفقراء لم يشترط قبول لتعذرهم . واحتريز بعد الموت مما لو قبل فى حياة الموصى فلا يفيد إذ للموصى أن يرجع فى وصيته مادام حياً لأن عقدها غير لازم حتى لو رد الموصى له قبل موت الموصى فله أن يقبل بعد موته ، وإذا تأخر القبول عن موت الموصى (فالمالك له) أى للموصى له (بالموت) لأن بقوله تبين أنها ملكه من حين الموت (وتصح) الوصية (لمسجد) وقنطرة وسور وإن لم يكن أهلاً للملك لأنه كانه أوصى للمنتفعين ولذا قال (وتصرف) الوصية (فى مصالحه) من مرته وحصره وزينه وخدمته (و) تصح أيضاً (وليت علم) الموصى (بموته) حين الوصية ، وحيث قلنا بالصحة

ففي دينه أو وارثه وتبطل بالردة والمعصية ولو اوث كغيره بزائد الثالث وإن أجز فعطية وبرجوع فيها وإن بمرض بقول أو تصرف بكبيع لأبوطء أو رهن ويدخل الفقير في المسكين وعكسه ويلزم تعميم كقراءة وإن أوصى بنصيب ابنه أو مثله فالجميع لا أجعلوه وارثاً معه أو الحقوه به

(ففي دينه) تصرف إن كان عليه دين (أو) تدفع (وارثه) الخاص إن لم يكن عليه دين فأو للتنويع لا للتخيير فإن لم يكن له وارث خاص بل بيت المال بطلت كما إذا لم يعلم بموته (وتبطل) الوصية (بالردة) أي ردة الموصى ومات عليها فإن رجع للإسلام فقال أصبح إن كانت مكتوبة جازت وإلا فلا ولا ينفيه ما تقدم من إبطال الردة للوصية لأن السقوط عند الردة لا ينافي العود بعد الإسلام . ومثل ردة الموصى في البطلان ردة الموصى له لاردة الموصى به كعبد فلا ارث (و) تبطل (المعصية) كأصائه لشربة الخمر أو لمن يقتل شخصاً عدواناً ويرجع المال للوارث (و) تبطل أيضاً (لوارث) ولو بقليل بأن يوصى بما يخالف أرثهم شرعاً ، أو لبعض دون بعض لخبر « إن الله أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث » . (كغيره) أي كما تبطل إذا أوصى لغير وارث (بزائد الثالث) ويعتبر الزائد يوم التنفيذ لا يوم الموت (وإن أجز) أي أجاز الورثة ما أوصى به الموصى لبعض الورثة أو ما زاد على الثلث لغير وارث (فعطية) أي يكون ابتداء عطية منهم لأنه تنفيذ لوصية الموصى فلا بد فيها من القبول ولا تتم إلا بالحيازة قبل حصول مانع المحيز (و) تبطل أيضاً (برجوع فيها) سواء كانت بعنق أو غيره وسواء عقدها في سفر أو حضر أو صحة أو مرض (وإن) كان رجوعه (بمرض) أي فيه لأن عقدها غير لازم له ويكون الرجوع عنها صريحاً (بقول) كإبطالها أو رجعت عنها أو لا تنفذوها (أو) بفعل مثل (تصرف) في الموصى به (بكبيع) له ولم يشتره بعد أو عنق أو كتابة أو إيلاد أو ذبح شاة (لا) تبطل (بوطء) من الموصى كجارية موصى بها من غير حمل وله وطؤها لأن الإيضاء سبب ضعيف لا يعارض الملك المتقدم ولا سيما والحمل محتمل وتوقف بعد موت الموصى فإن ظهر بها حمل بطلت والا فتمطى للموصى له بها (أو رهن) لذات الموصى بها فلا تبطل لأن الملك لم ينتقل وخلاصها على الورثة (و) إن أوصى لمسكين بوصية فانه (يدخل الفقير في) قوله (المسكين وعكسه) كذلك أي أوصى لفقير فيدخل المسكين . والمراد الدخول في اللفظ فتشملهما الوصية ويشرك بينهما فيها (و) إذا أوصى بثلته لمجهول غير محصور كقبيلة كثيرة فلا (يلزم تعميم كقراء) أو فقراء أو مساكين أو بني تميم أو زهرة مما لا يمكن الإحاطة بهم فيجتهد الموصى في القسم بين من حضر منهم لا غير فلا شيء له (وإن أوصى) لشخص (بنصيب ابنه أو مثله) أي مثل نصيب ابنه وأجاز الابن الوصية (فالجميع) أي يأخذ الموصى له جميع نصيب الابن وهو كل المال أو الباقي بعد ذوى الفروض إن كان الابن واحداً أو نصف المال أو نصف الباقي إن كان اثنين وأجاز ذلك . فإن لم يحز الواحد أو الاثنان كان له ثلثه وإن كانوا ثلاثة فقد أوصى له بثلث ماله فوصية جائزة فإن كانوا أربعة فقد أوصى له أو خمسة فالوصية بالخمس وهكذا وقد علمت أن ما زاد على الثلث يتوقف على الإجازة بخلاف الثلث فدون (لا) إن قال (أجعلوه وارثاً معه) أي مع ابني (أو الحقوه به) أي أجعلوه من

فزائد وإن بنصيب أحد ورثته فجزء من عددهم ويحجزه أو سهم فبسهم من فريضته ووصى فقط
يعم وعلى كذا يخص به كوصى حتى يقدم فلان أو إلى أن يتزوج زوجتي وإنما يوصى على المحجور
عليه أب ووصيه كأم إن قل ولا ولي وورث عنها يوصى لمكاف مسلم عدل كاف وإن

عداد ولدى أو نزله منزلة ابني وأجاز الابن الوصية (فزائد) أى يقدر الموصى له زائداً وتكون التركة
بينهما نصفين فإن كان البنون ثلاثة فهو كبن رابع وهكذا . ولو كان له ثلاثة ذكور وثلاث إناث لكان
كرابع مع المذكور . ولو كانت الوصية لأنثى لكانت كرابعة من الإناث ، فقوله فزائد أى على مماثلة (وإن)
أوصى (بنصيب أحد ورثته) أو بمنزل نصيب أحدهم وترك ذكوراً وإناثاً أو إناثاً (فبجزء) أى حاسب
بجزء (من عددهم) فإن كان عدد ورثته عشرة فله العشر أو خمسة فله الخمس فالمنظور إليه العدد بقطع النظر
عن جعل الذكر برأسين بل برأس (و) (إن أوصى (بجزء) من ماله (أو سهم) منه (فبسهم) أى حاسب
بسهم (من) أصل (فريضته) ولو عائلة فاذا كان أصلها من أربعة وعشرين مثلاً وعالت لسبعة وعشرين
فله سهم من سبعة وعشرين وهكذا فإن لم يكن له فريضة بأن لم يكن له وارث حين الموت فهل له سهم
من ستة وهو قول ابن القاسم لأنه أدنى ما تقوم منه الفرائض ، أو من ثمانية وهو قول أشهب واستقر به
ابن عبد السلام لأنه أقل سهم فرضه الله ؟ قولان (و) (إن قال الموصى فلان (وصى فقط) وأشهد على ذلك ولم
يعين الموصى عليه (يعم) جميع الأشياء حتى إنكاح بناته البالغات باذنه من غير جبر قطعاً لأن التعميم
لا يقتضيه وإنما يجبر إن أمره به أو عين الزوج والإنخلاف تقدم في النكاح (و) إذا وصى (على كذا) لشيء
عينه (يخص به) ولا يتعمده إلى غيره (كوصى حتى يقدم فلان) فإنه يكون وصياله في جميع الأشياء إلى أن
يقدم فلان فاذا قدم انزل بمجرد قدومه ولو لم يقبل القادم الوصية إلا القرينة فإن مات قبل قدومه استمرت
الوصية على حالها (أو) قال زيد وصى (إلى) أو (أن يتزوج) بمنزلة تحتية (زوجتي) فلا حق له مما بذلك
وكذا زوجتي وصيتي إلى أو إلا أن تتزوج بمنزلة فوقية فلا حق لها فيعمل به (وإنما يوصى على المحجور
عليه) لصغر أو سفه (أب) رشيد إذا لا نظر لغيره على ولده وكذا لو بلغ الصغير رشيداً ثم حصل له
السفه فليس للاب الإيصاء عليه وإنما ينظر له الحاكم (و) أى وكذا يوصى على المحجور عليه (وصيه)
أى الأب ووصى وصيه ، وأما مقدم القاضى فلا والحصر مخرج للاخوة والأعمام وبنهم فلا ينافى
قوله (كأم) لها أن توصى على أولادها بشروط ثلاثة (إن قل) المال كسنتين ديناراً (ولا ولي) للأولاد
ولا وصى (وورث) المال المذكور (عنها) لا يقال الام ليس لها التصرف في مال الولد ولو كان المال
منها فلم كان لها الإيصاء بالتصرف مع أن المتصرف قائم مقامها ؟ لانا نقول الفرق أن الشرع لما حفظ عنه
شروط في الموصى جعل لها الإيصاء المستوفى للشروط المحفوظة عن الشرع فليس فيه تضييع للمال لأنه
لم يستند إلا إلى حافظ بخلاف تصرفها هي بنفسها لعدم معرفتها بالتصرف . وذكر شروط الموصى على
أيتام وهي أربعة والحصر منصب عليها أيضاً فقال معلماً للجار بقوله (يوصى) أى إنما يسند الوصية
(لمكاف) فلا تسند لصبي ولا للمجنون (مسلم) فلا تسند لكافر (عدل) فيما ولي عليه أى أميناً مرضياً فلا
يقال العدل يغنى عن الاسلام لا ننالم نرد به عدل الشهادة (كاف) أى قادر على القيام بالموصى عليه (وإن)

أنهى أو امرأة أو عبداً وتصرف بأذن سيده وطروا الفسق بعزله وينفق عليه بالمعروف ويخرج زكاته ويرفع للحاكم إن كان حنفى ويدفع ماله قراضاً وبضاعة ولا يعمل هو به ويقبل قوله في قدر النفقة لا في دفع ماله بعد بلوغه ولا يجوز إقرار المريض لوارثه بدين أو بقبضه لدين .

كان الوصى (أنهى أو امرأة) أجنبية أو زوجة الموصى أو مستولدة أو مدبرته (أو عبداً وتصرف) العبد (بأذن سيده) متعلق بتصرف إذا وقعت الوصية بغير أذنه ويقبل مقدراً إذا وقعت بأذن سيده ابتداء وليس لسيده بعد أدنه في القبول لعبده رجوع بعد ذلك (وطروا الفسق) بمعنى عدم العدالة فيماولى فيه (يعزله) إذ تشترط عدالته ابتداءً ودواماً أى يكون موجبا لعزله عن الوصية فلا ينمزل بمجرد حصوله فإن تصرف بعد طرده وقبل عزله بالعمل مضى (وينفق) الوصى (عليه) أى على المحجور عليه أصغر أو سفيه (بالمعروف) بحسب قلة المال وكثرته فلا يضيق على صاحب المال الكثير دون نفقة مثله ولا يسرف ولا يوسع على قليله (ويخرج زكاته) فطرته وزكاة ماله من عين وماشية لاساعى لها غير معلوفة وعاملة ، ومن حرث بأرض غير خراجية (ويرفع) الوصى المالكى (للحكم) المالكى ليحكم بأخراجها من مال صبي في عين ومعلوفة وعاملة وفي حرث بأرض خراجية (إن كان) أى وجد (حنفى) يرى سقوطها عنه فيما ذكره في العين والمراد وجد بالعمل أو يخشى توليته لاحتمال رفع الصبي بعد بلوغه للحنفى وتضمن الوصى فإن لم يوجد ولم يخش توليته كبعض بلاد الغرب أخرج زكاته من غير رفع إلى من يرى الوجوب (ويدفع ماله) لمن يعمل به (قراضاً وبضاعة) وله عدم دفعه إذ لا تجب عليه تنمية على المذهب . وقول عائشة : انجروا في أموال اليتامى لئلا تأكلها الزكاة ، حملة ابن رشد على اللدب (ولا يعمل هو به) لئلا يحابى من نفسه والنهي للكرامة كما فسره به ابن رشد ، وظاهره ولو أخذ الوصى بجزء من الربح يشبه قراض مثله لغيره وهو كذلك للعلة السابقة ، ولكن إن وقع مضى كما قال ابن رشد (ويقبل قوله) أى الوصى وكذا وصيه ، ويقدم القاضى والحاضن والكافل كما فى ابن عمر (في قدر النفقة) إذا تنازع فيها مع المحجور وهو في حضانته وأشبهه وحلف ، أو تنازعا في أصل الاتفاق أو فهما معاً لأنه أمين مع وجود الشروط الثلاثة المذكورة فإن كان في حضانته غيره أو لم يشبهه أو لم يحلف فلا يقبل قوله إلا ببينة (لا) يقبل قول الموصى (في دفع ماله) إليه (بعد بلوغه) ورشده خلافاً لعبد الملك ومنشأ الخلاف اختلافهم في قوله تعالى : « فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم » هل لثلاث غرموا وهو المشهور ، وقول مالك وابن القاسم ، أو لثلاث خلفوا وهو قول ابن الماجشون وابن عبد الحكم (ولا يجوز إقرار المريض) مرضاً مخوفاً (لوارثه) الذى يتهم عليه (بدين) كإقراره لأحد ولديه أو أخويه أو صميه دون الآخر فيقول له على كذا وكذا ديناراً مثلاً ، وكذا لا يجوز إقراره لوارثه الأقرب مع وجود الابد كابنته مع وجود أخيه . وأما لو كان لا يتهم عليه فيجوز إقراره له كإخيه مع وجود ابنته (أو أى) ولا يجوز إقرار المريض (بقبضه لدين) كان له على وارثه المتهم عليه كان يقول قمضت ما كان لى عايه ، ويطلب ما ذكر من الإقرار بالدين للوارث المذكور أو بقبضه منه واحتراز بالمريض عن الصحيح ، فإن كان غير محجور عليه صح إقراره للمتاھل للملك الذى لم يكذبه ، فدخل في المتأهل الحلل والمسجد والقنطرة ، وخرج به إقراره للحجر

﴿ باب ﴾

الوارثون من الرجال عشرة الابن وابنه وإن نزل والاب والجد له وإن علا والاخ مطلقا
وإن الاخ للأب وإن بمدد العم للأب وابنه وإن بعد والزوج والمعتق

أو دابة فيبطل ، وخرج بالذي لم يكذب به المكذب المعتر حقيقة كليس لي عليه شيء أو حكما كقوله لا علم لي بذلك فإنه يبطل . وإن كان محجورا عليه كالرفيق والسفيه والصغير والزوجة في زائد الثلث فيبطل إلا أن يجيزه الزوج في إقرار الزوجة . ولما كان المتعلق بالمكلف إما أن يكون للأحياء وإما للاموات وإما لما بينهما ، وفرغ من الكلام على ما يتعلق بالأحياء ، وعلى ما يتعلق بما بين الأحياء والاموات وهي الوصايا أخذ يتكلم على ما يتعلق بالاموات وهو علم الموارث فقال : -

﴿ باب ﴾

يذكر فيه من يرث ومن لا يرث ومقدار المال كل وغير ذلك وعلم الموارث علم قرآني عظيم القدر جزيل الاجر فقد روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن الله تعالى لم يكل قسمة موارثكم إلى ملك مقرب ولا إلى نبي مرسل ، ولكن تولى قسمتها أمين قسمة ، لا وصية لوارث » وقد حض رسول الله صلى الله عليه وسلم على تعلمه وتعليمه فقال : « تعلموا الفرائض وعلموها الناس فاني امرؤ مقبوض وإن العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف الاثنان في الفريضة ولا يجدان من يفصل بينهما » . رواه عبد الله بن مسعود . وقال صلى الله عليه وسلم : « من قطع ميراثا فرضه الله قطع الله ميراثه من الجنة » . يريد بذلك الذين يفتنون بالظن . ابن حبيب : قطعه بجمله . بعلم الفرائض أو بالتعمد لقطعه . وروى أبو هريرة : « تعلموا الفرائض فانها من دينكم . وهي أول ما ينسى ، وهو نصف العلم وهو أول علم يتزعج من أمي وينسى » . وله حد وموضوع وغاية حده علم يوصل لمعرفة قدر ما يجب لكل ذي حق في التركة . وموضوعه التركات لأن موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية ، والتركات يبحث فيها عن عوارضها الذاتية كحق الميراث بالتركة من مؤن تجهيز وقضاء ديونه ، وحق الوارث والموصى له وغير ذلك خلافا للصوري القائل بأن موضوعه العدد . وغايته حصول ملكة للإنسان توجب سرعة الجواب على وجه الصحة والصواب . وابتدأ بعد من يرث على سبيل الاختصار فقال : (الوارثون من الرجال عشرة الابن وابنه) أي ابن الابن (وإن نزل والاب والجد له) أي الاب أي من جهة الاب (وإن علا والاخ مطلقا) شقيقا كان أو لأب أو لأم (وابن الاخ للأب) أي فقط أو والام وهو الشقيق (وإن بمدد والعم للأب) أي فقط أو والام وهو الشقيق (وابنه) أي ابن العم الشقيق أو لأب (وإن بعد والزوج والمعتق) وأما من عداهم فلا يرث كالجد للام وابن الاخ للام وابن العم للام والخال وابن الاخت وابن البنت وغيرهم ممن هو من ذوات الارحام فظهر مما قررنا أنه يندرج في العشرة خمسة فيندرج في الاخ اثنان وفي ابنه واحد وفي العم

والوارثات من النساء سبع البنت وبنت الابن والام والجدة والاخت مطلقا والزوجة والمعتقة والفروض ستة النصف والرابع والثلث والثلثان والسادس فالنصف للزوج مع عدم الفرع الوارث وللبنات ولبنات الابن بان لم تكن بنت وللأخت الشقيقة أو لأب إن لم تكن شقيقة ويعصب كل واحدة منهن أخ يساويها والأوليان الآخرين ولعمددهن الثلثان وللثانية

واحد وفي ابنه واحد فتكون على طريقة البسط خمسة عشر . وكلهم يرث بالتعصيب إلا الزوج والاخ للام ، وكلهم يرث بالنسب إلا الزوج ومولى النعمة ، والزوج قد يرث بالنسب أيضا إذا كان ابن عم ، وبأولاء أيضا إذا كان معتقا ومولى النعمة قد يرث بالنسب كما لو أعنت أحد الأولاد أباه أو كان واحدا (والوارثات من النساء سبع البنت وبنت الابن والام والجدة) للام أو للاب (والاخت مطلقا) شقيقة كانت أو لاب أو لام (والزوجة والمعتقة) فيندرج في السبعة ثلاثة واحدة في الجدة واثنان في الاخت فتكون عشرة على طريق البسط وكلهن يرثن بالنسب إلا الزوجة ومولاة النعمة ، وكلهن يرثن بالفرض إلا الاخوات لغير الام مع البنات أو بنات الابن ومولاة النعمة . ولما كان الوارث تارة يرث بالفرض وتارة بالتعصيب وتارة بهما ، قدم أصحاب الفروض لتقدمهم في الارث على العاصب ، واستدعى ذلك الكلام على ذكر الفروض فقدمها على أصحابها فقال : (والفروض) جمع فرض وهو اصطلاحا التعصيب المقدر للوارث شرطا لا يزيد إلا بالرد عند القائل به ولا ينقص إلا بالمول وهي (ستة النصف و) نصفه وهو (الربع و) نصف نصفه وهو (الثمن والثلثان و) نصفهما وهو (الثلث و) نصف نصفهما وهو (السادس) ولما جرت عادة الفرضيين بالبداة بالنصف لانه أول مقامات الكسور تبعهم هنا فقال : (فالنصف) فرض خمسة أشخاص يكون (للزوج) من زوجته الميتة (مع عدم الفرع الوارث) لها أي بشرط أن لا يكون لها ولد ذكر أو أنثى ولا ولداً بن ذكر أو أنثى لامنه ولا من غيره أو لها و قام به مانع من رق أو كفر أو قتل (و) يكون النصف (للبنات) إذا انفردت (و) يكون (لبنت الابن) إذا انفردت (بان لم تكن) أي توجد (بنت) للميت ولا ابن (و) يكون (للاخت الشقيقة) إن لم يكن للميت أب ولا ابن ولا ابن ابن (أو) أي ويكون النصف لاخت (لاب إن لم تكن شقيقة) للميت ولا شقيق (ويعصب كل واحدة منهن) أي من النسوة الأربع (أخ) لها في درجتها بان كان (يساويها) فيأخذ الذكر سهمين والانثى سهمًا تعصيبا ، فلو لم يساوها كالاخ للاب مع الشقيقة فلا يعصبها بل تأخذ فرضها وما بقي له تعصيبا (و) يعصب (الأوليان) وهما البنت وبنت الابن (الآخرين) وهما الأخت الشقيقة والاخت للاب أي نصير الاخت الشقيقة والاخت للاب عصبة معهما بعد أن كانتا ترثان بالفرض فيأخذان ما فضل عن فرضهما فهو اشارة للمصبة مع الغير ، ثم أشار إلى أصحاب الثلثين وهن أربعة بقوله (ولعمددهن) أي البنت وبنت الابن والاخت الشقيقة والاخت للاب إذا اجتمع اثنان من كل فأكثر فلهما أو لهن (الثلثان) ولا يدخل في قوله لعمددهن الاخت مع البنت لذكره حكمهما قبل بقوله : والأوليان الآخرين (وللثانية) بنت الابن

مع الاولى السدس وإن كثرت وحجبها ابن فوقها وبنتان فوقها إلا لابن في درجتها مطلقا أو أسفل فمعصب وأخت لأب مع الشقيقة فأكثر كذلك إلا أنه إنما يعصب الأخ والربع للزوج مع فرع وارث وللزوجة فأكثر

(مع الاولى) البنت (السدس) تكملة الثلثين (وإن كثرت) أى بنات الابن . وقد ورد أنه عليه الصلاة والسلام أعطى بنت الابن مع البنت السدس تكملة الثلثين . وروى البخارى أن هزيل بن الربيع بن شريح قال : مثل أبو موسى وهو عبد الله بن قيس الاشعري عن بنت وبنت ابن وأخت فقال للبنت النصف وللأخت النصف ولا شئ لبنت الابن وأختها ابن مسعود فسيتابعنى فأتياه وأخبراه بما قال أبو موسى فقال لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين لأقضين فيها بما قضى به النبي صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين وما بقى فلأخت ، فأتيا أبا موسى فأخبراه فقال : لا نسألونى مادام هذا الخبر فيكم . (وحجبها) أى بنت الابن عن السدس (ابن) للابن (فوقها) كبنت وابن ابن وبنت ابن ابن (و) حجبها عنه أيضا (بنتان فوقها) أى أقرب منها لميت كبنتين وبنت ابن وكبنتى ابن وبنت ابن ابن فلا شئ لها لأنها محجوبة بهما (إلا لابن) منها (في درجتها) كابن ابن مع بنت ابن وابن ابن مع بنتى ابن فمعصب (مطلقا) أى سواء لم يفضل لها شئ من الثلثين كما في المسائل المتقدمة أو فضل كبنت وبنت ابن وابن ابن وسواء كان أخاها أو ابن معها . فبأخذان مفضل عن البنت للذكر مثل خط الاثنين (أو) كان الذكر (أسفل) منها درجة (فمعصب) لها إن لم يكن لها فى الثلثين شئ والا اختصت بالسدس وأخذ هو مع من هو فى درجته أو فوقه ما عدا العليا الثلث الباقى للذكر مثل حظ الاثنين وقوله مطلقا راجع أيضا لقوله وحجبها ابن وحاصله أن لابن الابن مع بنت الابن ثلاث حالات إحداها أن يكون أعلى فيحجب من تحته الثانية أن يكون مساويا لها فيعصبها مطلقا الثالثة أن يكون أسفل فيعصب من ليس لها شئ من الثلثين (وأخت لأب) واحدة فأكثر (مع الشقيقة) واحدة (فأكثر كذلك) أى لها أو لها أولهن ما لبنت الابن مع بنت الصلب فيما سبق فتأخذ التى للاب وأحدة فأكثر مع الشقيقة الواحدة السدس من غير زيادة . ويحجب الأخت للاب الواحدة فأكثر من السدس أخ فوقها شقيق أو أختان شقيقتان إلا أن يكون معها أخ لأب فيأخذ الثلث معها فى الأخيرة . والنصف فى الاولى للذكر مثل حظ الاثنين واستثنى من قوله كذلك دفعا لما يتوهم من التشبيه من أن ابن الأخ يعصب كابن الابن قوله (إلا أنه) بفتح الهجزة لانه معمول لما قبله وهو إلا والمعمولة لعامل غير قول يجب فتح همزتها (إنما يعصب الاخ) للابن لا ابنه فلا يعصب عماته ولا أخواته من بنات الاخ بل يأخذ ما بقى دون عماته بخلاف ابن الابن فيعصب من مثله أو فوقه كما مر لان باب البنوة أقوى . ثم أشار إلى أصحاب الربع بقوله (والربع) فرض اثنين يكون (للزوج) من زوجته (مع) وجود (فرع) للزوجة ذكرا أو أنثى كان من الزوج أو من غيره ولو من زنا (وارث) لا غيره كما إذا قام به مانع رق أو كفر أو قتل كما تقدم (و) يكون الربع أيضا (للزوجة فأكثر) مع عدم الولد ولا ولد الابن ويشترط

والثمن لها أولهن مع فرع وارث والثلث للأم وولديها فأكثر ويحجبها للسدس ولد وإن سفل وأخوان وأختان مطلقا ولها ثلث الباقي في زوج أو زوجة وأبوين والسدس للواحد من ولد الأم ويسقط بابتن وابنه وبنت وبنت ابن وإن سفل وأب وجد والأب والأم مع ولد وإن سفل

في توارث الزوجين كونهما مسلمين حربين غير قاتل أحدهما الآخر كغيرهما كما يأتي في الموانع وأن يكون نكاحهما صحيحا أو مختلفا فيه لا متفقا على فساد فلا يتوارثان فيه . ثم أشار إلى أصحاب الثمن وهو الزوجة فأكثر بقوله (والثلث لها) أي للزوجة الواحدة من زوجها الميت (أولهن) إذا تعدد بأن زدن على الواحدة (مع) وجود (فرع) ولد أو ولد ابن للزوج منها أو من غيرها واحترز بقوله (وارث) من غيره كما إذا قام به مانع من رق أو كفر أو قتل أو لعان وأولى ابن الزنا لعدم لحوقه فان من ذكر لا يحجب لثمن فوجوده كالعدم . ثم شرع في ذكر أصحاب الثلث فقال : (والثلث) فرض اثنتين يكون (للام) عند عدم الولد وولد الابن وعدم اثنتين من الأخوة أو الأخوات (و) الثاني فرض (ولديها) أي الأم (فأكثر ويحجبها) أي الأم عن الثلث (للسدس ولد) ذكرا وأنثى (وإن سفل) فيدخل ولد الابن (و) يحجبها عن الثلث للسدس أيضا (أخوان وأختان مطلقا) أشقاء أو لأب أو لأم أو بعض وبعض كانوا ذكورا أو إناثا أو مختلفين أو خنثى وشمل الإطلاق ما إذا كانا محجوبين بالشخص كمن مات عن أمه وأخوين لأم وجد لأب فانها تأخذ السدس لوجود ولدي الأم وإن سقطا بالجسد كما يأتي فهما مستثنيان من قاعدة من لا يرث لا يحجب ولذا قال في التلمسانية : وفيهم في الحجب أمر عجب * لانهم قد حجبوا وحجبوا انتهى . وأما المحجوبان بالوصف رق أو كفر فلا يحجبانها من الثلث ، ولما ذكر أن للام حالتي ترث في إحداهما الثلث وفي الأخرى السدس ذكر لها حالة ثالثة فيها ثلث الباقي وذلك في مسألة الغراوين سميت بذلك لأن الأم غرت فيهما بإعطاء الثلث لفظا لا معنى كما ترى أشار لأحدهما بقوله (ولها ثلث الباقي في زوج) ماتت زوجته عنه وعن أبويها أصلها من اثنتين مخرج نصف الزوج ويبقى واحد بعد أخذ الزوج على ثلاثة لأنه حظ ذكر وأنثى بدليان بجهة واحدة فلذلك مثل حظ الاثنتين وهو غير منقسم على الثلاثة فتضربها في أصل المسألة تصير ستة للزوج ثلاثة وللأب اثنان ولها واحد وأشار للأخرى بقوله (أو زوجة وأبوين) مات الزوج عنهم فهي من أربعة للزوجة الربع وللأم ثلث باقية وللأب الباقي . وقال ابن عباس للام الثلث في المسألتين لعموم قوله تعالى : « فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث » . ورأى الجمهور أن أخذها الثلث فيهما يؤدي إلى مخالفة القواعد لانها إذا أخذت في مسألة الزوج الثلث من رأس المال تكون قد أخذت من الأب وليس له نظير في اجتماع ذكر وأنثى بدليان بجهة واحدة وتأخذ الانثى مثليه خص بالقاعدة عموم الآية لأن القواعد من القواطع كالقرآن ثم أشار إلى أصحاب السدس فقال (والسدس) لسبعة قدم منها اثنتين بنت الابن مع البنت وأخت لأب مع شقيقة وذكر الخمسة هنا فقال (للواحد من ولد الأم) مطلقا ذكر أو أنثى (ويسقط) ولد الأم بسنة (بابتن) للميت (وابنه) أي الابن (وبنت) للميت (وبنت ابن وإن سفل) الابن (وأب وجدو) السدس أيضا (للأب والأم مع ولد) للميت ذكرا وأنثى (وإن سفل) كولد ابن لسكن إن كان الولد

وللجدة فأكثر وأسقطها مطلقاً الأم والأب الجدة من جهته والقربى من جهة الأم البعدي من جهة الأب وإلا اشتركتا والسدس أحد فروض الجد غير المدلى بأنثى وله مع الأخوات الأشقاء أو لأب الخير من الثلث أو المقاسمة وعاد الشقيق بغيره

ذكر أولاد ابن ذكر إذا كان لكل من الأبوين السدس فقط والباقي للذكر وإن كان الولد أنثى أخذ كل واحد منهما السدس وأخذت البنت النصف والباقي للأب تعصياً (و) يكون (للجدة) أم الأم وأم الأب وإن علنا وهو مراده بقوله (فأكثر) إذ لا يرث عند مالك إلا جدتان إحداهما من ليس بينها وبين الميت ذكر أصلاً الثانية من بينها وبين الميت ذكر هو الأب فقط وأم الأب وأم أمه وإن علت ترثه، وأما أم جده لأمه فلا ترث اتفاقاً، وأما أم جده لأبيه فلا ترث عند مالك لأن بينها وبين الميت ذكرين (وأسقطها) أي الجدة (مطلقاً) كانت من قبل الأب أو الأم (الأم و) أسقط (الأب الجدة) التي (من جهته) لا التي من جهة الأم (و) أسقطت الجدة (القربى) حال كونها (من جهة الأم) كام الأم (البعدي) التي (من جهة الأب) كام أم الأب (وإلا) تكن القربى من جهة الأم بل كانت هي البعدي كام أم الأم أو استوينتا (اشتركتا) في السدس فيكون بينهما نصفين. روى عن مالك عن ابن شهاب عن عثمان بن إسحاق عن قبيصة بن ذؤيب قال: «جاءت الجدة أي التي للام إلى أبي بكر الصديق تسأله عن ميراثها فقال لها أبو بكر: مالك في كتاب الله شيء وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً فارجمي حتى أسأل الناس فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبه حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاه السدس فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقال: محمد بن سلمة الأنصاري فقال مثل المغيرة فأنقذه لها أبو بكر ثم جاءت الجدة الأخرى إلى هرب بن الخطاب تسأله عن ميراثها فقال لها: مالك في كتاب الله من شيء وما كان القضاء الذي قضى به أبو بكر إلا لغيرك وما أنا بزائد في الفرائض شيئاً ولكن هو ذلك السدس فإن اجتمعنا فهو بينكما وأيتكما خلت به فهو لها (و) السدس (أحد فروض الجد) أي للأب في بعض أحواله بأن يكون مع ابن أو ابن ابن أو مع ذي فرض مستغرق أو مع الأخوة في بعض المسائل فيرث السدس بالفرض المحض واحترز بقوله (غير المدلى بأنثى) عن المدلى بالأم وهو أبوها فلا يرث شيئاً ثم إن الجد ليس له فروض وإنما له فرضان السدس أو الثلث فأطلق الجمع على ذلك أو أراد بالفروض الأحوال وأشار لحالة ثانية من أحواله بقوله (وله مع الأخوة والأخوات الأشقاء أو لأب) في عدم الأشقاء (الخير من) أحد أمرين (الثلث) من جميع المال (أو المقاسمة) فيصير معهما كاخ أو أختين أو ثلاث أو ثلاث أخوات أو أخ وأخت وأما أخوان أو أربع أخوات أو أخ وأختان فتستوى له المقاسمة وثلاث جميع المال إذ هم مثله، فإن زاد الأخوان على اثنين والأخوات على أربع فنلت جميع المال خير له وما بقي من الأخوة بقدر ميراثهم وهذه الحالة يفترق فيها الجد من الأب لأن الأب يحجب الأخوة مطلقاً والجد إنما يحجب الأخوة للام لا الأشقاء أو لأب. وقد أشار إلى حكمه معه بقوله (وطاد) بشد الدال المهملة (الشقيق) الجد عند المقاسمة (بغيره) من الأخوة للأب واحد أو متعدد وكذا يعد الشقيق على الجد الأخت للأب لينعمه بذلك من كثرة الميراث سواء كان معهم ذو سهم أم لا كمن مات عن أخ شقيق وأخوين

ثم رجع كالشقيقة بمالهما لو لم يكن جد ولو مع ذي فرض معهما السدس أو ثلث الباقي أو المقاسمة ولا يفرض لاخت معه إلا في الأكدرية والغراء زوج وجد وأخت شقيقة أو

لاب وجد فللجد الثلث لزيادة الأخوة عن مثلية وللشقيق الثلثان كما أشار له بقوله (ثم) إذا أخذ الشقيق نصيبه (رجع) على الذي للاب فيأخذ ما صار لهم لانه يحجبهم وشبهه في الرجوع بعد المقاسمة للجد فقال (كالشقيقة) فترجع بعد عدها الأخوة للاب على الجد وإعطائه الثلث بمالهما وهو النصف للواحدة والثلثان للتمتددة . فقوله (بمالهما) راجع للشقيق والشقيقة (لو لم يكن جد) وما فضل بعد ذلك فهو للاخ أو الأخوة للاب فمعنى كلامه حسب الشقيق ذكرا وأنثى على الجد حسب الأخوة أو الأخوات للاب ، ثم بعد عدم عليه يسقط الذي للاب بالشقيقة كجد وأخت شقيقة وأخ لأب تصح من عشرة وأصلها من خمسة للجد سهمان لأن المقاسمة فيها أحظ له من الثلث تبقى ثلاثة للاخت منها نصف الجميع سهمان ونصف سهم يبقى للاخ نصف سهم فإذا ضرب مقام النصف وهو اثنان في الخمسة يحصل عشرة للجد أربعة وهي خمس المال وللأخت خمسة هي نصفه وللأخ سهم هو الفاضل بعد نصفها ، وكجد وشقيقة وأختين لأب تصح من عشرين لأن أصلها من خمسة كالتى قبلها لأن المقاسمة خير للجد فله سهمان يبقى ثلاثة أسهم للاخت سهمان ونصف فاضرب مقام النصف وهو اثنان في الخمسة يحصل عشرة للجد أربعة وللأخت النصف خمسة ويبقى واحد للاختين للاب بينهما مناصفة فاضرب اثنين عددهما في العشرة يحصل عشرون ومنها تصح . وأشار لحالة ثالثة للجد فيها الأفضل من ثلاثة أشياء وجوبا وهي أن يكون الفاضل عن الفروض أكثر من سدس جميع المال فقال : (وله مع ذي فرض معهما) أى مع الأخوة والأخوات الأشقاء أو لأب بعد أخذ صاحب الفرض فرضه الخير من أحد أمور ثلاثة (السدس) من رأس المال كبنتين وجد وأختين أو ثلاث أخوات الأولى من ستة وتصح من اثني عشر . والثانية من ستة وتصح من ثمانية عشر (أو ثلث الباقي) بعد أخذ ذوى الفروض فروضهم كام وجد وثلاثة إخوة للام السدس ومخرجه من ستة للام واحد يبقى خمسة الأفضل له ثلث الباقي ولا ثلث له صحيح فتضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر للام السدس ثلاثة وللجد ثلث الباقي خمسة ويبقى عشرة لا تنقسم على ثلاثة ولا توافق فتضرب ثلاثة في ثمانية عشر بأربعة وحسين للام السدس ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللجد ثلاثة في خمسة بخمسة عشر وللأخوة عشرة في ثلاثة بثلاثين لكل واحدة عشرة (أو المقاسمة) فيما بقى بعد الفروض كزوجة وجد وأخ أصلها من أربعة وتصح من ثمانية . ويجرى في هذه المسائل قوله وعاد الشقيق الخ وفي بنتين وجد وأخ تستوى المقاسمة والسدس وفي أم وجد وأخوين تستوى المقاسمة وثلث الباقي وفي زوج أو بنت وجد واثنين من الأخوة أو أربع أخوات أو أخ وأختين تستوى المقاسمة وسدس المال وثلث الباقي (ولا يفرض لاخت معه) أى الجد بل ترث معه تعصبا لانه مع الأخوة كاخ (إلا في) المسألة المعروفة بـ (الأكدرية و) هي (الغراء) فالعطف تفسيري ولو أسقط الواو لنوم أن الأكدرية غراء وغير غراء وكذا يقال في قوله إلا في الحارية والمشاركة ولها هاهنا صورتان أشار لاحدهما بقوله (زوج وجد وأخت شقيقة) وأشار لثانية بقوله (أو) زوج وجد وأم وأخت

لاب فيفرض لها وله ثم يجمع نصيبها ونصيب الجد ويقاسمها وإن كان محلها أخ لآب ومعه إخوة لآم سقط والمأصب من يرث المال أو الباقي بعد الفروض وهو الابن ثم ابنه ثم الآب ثم الجد

(لآب فيفرض لها) أى الشقيقة فى الأولى أو للاخت للآب فى الثمانية النصف ثلاثة (و) يفرض (له) أى الجد السدس واحد لأن أصلها من سنة لآزوج النصف ثلاثة وللآم الثلث اثنان وللجد السدس واحد وللآخت النصف ثلاثة فقد عالت إلى تسعة (ثم يجمع نصيبها ونصيب الجد) وهو أربعة (ويقاسمها) للذكر مثل حظ الأنثيين والاربعة لا تنقسم على ثلاثة ولا توافق فتضرب المسألة بعو لها تسعة فى ثلاثة عدد الرؤوس المنكسر عليها سهامها يحصل سبعة وعشرون من له شىء من تسعة أخذه مضروباً فى ثلاثة فللزوج ثلاثة فى ثلاثة بتسعة وللآم اثنان فى ثلاثة بسنة وللجد ثمانية وللآخت أربعة . ويلغز بها من وجهين أحدهما أن يقال أربعة ورثوا ميثاً أخذ أحدهم ثلث ماله وهو الزوج وأخذ الثانى ثلث الباقي وهو الأم وأخذ الثالث ثلث باقى الباقي وهو الآخت وأخذ الرابع الباقي وهو الجد . الثانى قال ابن عرفة بأن يقال ما فريضة أحر قسمها للحمل فإن كان أنثى ورثت وإن كان ذكر لم يرث وصورتها كما قد علمت تركت زوجها وجدها وأُمها والأم حامل . قال ابن حبيب وسميت أ كدرية لأن عبد الملك بن مروان ألقاها على رجل يحسن الفرائض يسمى أ كدر فأخطأ فيها فنسبت إليه ، وسمّاها مالك بالغراء لشهرتها أو لغرور الآخت فيها بفرض النصف ولم تأخذ إلا بعينه (وإن كان محلها) أى بدلها أى الآخت للآب فى لا كدرية (أخ لآب ومعه إخوة لآم) اثنان فأكثر (سقط) الأخ لآب بالجد إذ يقول له الجد لو كنت دونى لم يكن لك شىء وكان الثلث الباقي للإخوة للآم فأما أحجبهم فأخذ الثلث الذى كان لهم وليس حضوري بموجب لك شيئاً لم يكن . ولما قدم الوارث بالفرض ذكر الوارث بالتعصيب ، ثم الوارث به نارة وبالفرض أخرى ثم بمن يجمع بينهما على هذا الترتيب ، وإنما أخرج ذكر العاصب عن الذى يرث بالفرض لقوله عليه الصلاة والسلام : « ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت الورثة فلاولى رجل ذكر » وفائدة وصف الرجل بالذكورة التنبيه على سبب استحقاقه وهو الذكورة التى هى سبب العصبوبة والترجع فى الارث . ولذا جعل للذكر مثل الأنثى ، وأيضاً لو اقتصر على رجل لنوم أنه البالغ وأن الصبي ليس بمأصب . وعرف العاصب بقوله (والعاصب) بنفسه هو (من يرث المال) كله إذا انفرد (أو) يأخذ (الباقي بعد) أخذ أصحاب (الفروض) فروضها أو يسقط إذا استغرقت الفروض التركية ، فهذا التعريف للعاصب بنفسه وهو كل ذكر لا يدخل فى نسبه إلى الميت أنثى لآل العاصب مع غيره وهو كل أنثى تصير عصبية مع أنثى أخرى كآخت مع البنت أو بنت الابن ولا للعاصب بغيره وهو النسوة الاربع اللآتى فرضهن النصف إذا اجتمع كل مع أخيه . والفرق بين الآخيرين أنا إذا قلنا عاصب بغيره فالغير عصبية أو مع غيره لم يجب كونه عصبية ، وأصل العصب الشدة والقوة ومنه عصب الحيوان لأنه يعينه على الشدة والمدافعة ، فعصبية الرجل بنوه وقرابته لآبيه ، وسموا عصبية لأنهم عصبوا به ، فالآب طرف ، والابن طرف ، والآخ جانب وكذا العم ، والجمع العصبات . ولما بينه بالحد بينه بالمد فقال (وهو الابن ثم ابنه) وإن سفل عند عدم الابن والأقرب من ابن الابن يحجب الآ بعد (ثم الآب ثم الجد) وإن علا عند

والاخوة كما تقدم الشقيق ثم الأب وهو كالشقيق عند عدمه إلا في الحمازية والمشاركة زوج وأم أو جدة وأخوان فصاعداً لام وشقيق وحده أو مع غير فيشاركون الاخوة للأم الذكر كالأنثى وأسقطه أيضاً الشقيقة التي كالعاصب لبنت أو بنت ابن فأكثر ثم بنوهما ثم العم الشقيق ثم للأب ثم عم الأب ثم

عدم الأب (والاخوة كما تقدم) على الانفراد مع الجد أو راجع للاخوة فقط وهذا أحسن، ويكون قوله (الشقيق) إن انفرد (ثم) الأخ (للأب) بدلاً من الاخوة مفصلاً له وإنما صرح بقوله (وهو كالشقيق عند عدمه) وإن كان يغني عنه قوله ثم للأب لأجل قوله (إلا في الحمازية و) هي (المشاركة) فليس كالشقيق بل يسقط لانه عاصب وسقوطه مستفاد من قوله الآتي وأسقطه أيضاً. ولكونهما مشاركة أربعة شروط مأخوذة من كلامه أحدها أن يكون فيها زوج كما قال (زوج) الثاني أن يكون فيها صاحب سدس كما قال (أم أو جدة) الثالث أن يكون فيها اثنان فصاعداً من ولد الأم ليستكمل فرضهم المال كما قال (وأخوان فصاعداً لأم) فلو كان ولد الأم واحداً أخذ السدس والباقي للعاصب، الرابع أن يكون فيها شقيق ذكر وحده أو مع ذكر أو مع إناث وكلاهما في درجة كما قال (وشقيق وحده أو مع غيره) أصلها من سنة للزوج النصف ثلاثة وللأم أو الجدة واحد وللأخوة للأم الثلث اثنان (فيشاركون) أي الأشقاء (الأخوة للأم) في الثلث (الذكر كالأنثى) لاشتراكهم في ولادة الأم فيرتبون هنا بالفرض لا بالمصوبة. ويختلف التصحيح بقلنتهم وكثرتهم. وتسقط الأخوة للأب وإلى هذا رجع ممر رضى الله عنه ثانياً عام من خلافته، وقد كان قضى فيها أول عام من خلافته بأن لاشئ للأشقاء فاحتج عليه الأشقاء بقولهم: هؤلاء إنما ورثوا الثلث بأنهم وهي أمناهم أن أبانا كان حمراً أو حجراً ملقى في اليم، أليست الأم نجمة لنا؟ فأشرك بينهم فقليل له: إنك قضيت في عام أول بخلاف هذا، فقال: تلك على ما قضينا وهذه على ما قضينا. ولم ينقض أحد الاجتهادين بالآخر ولذا لقبتم بالحمازية والحجرية واليمنية والمشاركة لاشتراكهم فيها وبالمنازلة لأن ممر سئل عنها وهو على المنبر وقيل إن زيدا هو القائل لعمر: هب أن أباهم كان حمراً ما زادهم الأب إلا قرماً. ولو كان مكان الشقيق شقيقة. فقط لم تكن مشاركة وفرض لها النصف وعالت لتسعة. أو اثنين فالثلثان وعالت لعشرة وتسمى بالاجاء بالجيم فإن كان فيها جسد سقط جميع الاخوة وكان ما بقى بعد فرض الزوج والام للجد وحده وهو الثلث لسقوط الاخوة للأم به والأشقاء إنما يرتبون فيها بالام والجد يسقط كل من يرث بالام. وتلقب هذه بشبه الملكية (أسقطه) أي الأخ للأب (أيضا) كما سقط في الحمازية الأخت (الشقيقة التي) صارت (كالعاصب لبنت) أي مع بنت وأخت شقيقة وأخ لأب فاللام بمعنى مع (أو بنت ابن) وقوله (فأكثر) راجع للشقيتين قبله أي يسقط الأخ للأب أيضاً مع البنات وبنتي الابن وبنات الابن مع الأخت الشقيقة التي كالعاصب لمن ذكرن (ثم) إلى الأخ الشقيق ثم للأب (بنوهما) وينزلون منزلة آبائهم، فإذا مات شقيقان مثلاً أو لأب أحدهما عن ولد واحد والآخر عن خمسة ثم مات جدهم عن مال قسموه على ستة أسهم بالسواء رتبهم ولا يرث كل فريق منهما ما كان يرثه أبوه لانهما إنما يرثان بأنفسهما لا بأبائهما (ثم العم الشقيق ثم للأب ثم عم الأب ثم

عم الجد الاقرب فالاقرب وان غير شقيق ثم المعتق كما تقدم ثم بيت المال ولا يدفع لذوي الارحام ويرث بفرض وعصوبة الاب ثم الجد مع بنت وان سفلت كابن عم أخ لام وورث ذو فرضين بالاقوى

عم الجد (ويقدم) (الاقرب) منهم (فالاقرب) فيقدم الابن على ابن الابن وهكذا والاخ على ابن الاخ ، وعصبة الابن على عصبة الاب وعصبة الاب على عصبة الجد (و) يقدم الاقرب (إن) كان (غير شقيق) فالاخ للاب يقدم على ابن الاخ الشقيق وابن الاخ على ابن ابن الاخ (ثم) إن عدت عصبة القرابة قدم الشخص (المعتق) ذكر أو أنثى (كما تقدم) في باب الولاء من تأخيره عن عصبة القرابة إن عدم المعتق فعصبة فان عدت فمعتقه فان عدم فعصبة معتق المعتق (ثم) إن لم يوجد شيء من ذلك ورث بالعصوبة (بيت المال) فكلامه ظاهر في أنه عاصب وهو المشهور منتظماً أو غير منتظم فيأخذ الجميع أو الباقي بعد ذوى الفروض أو الفرض على ذوى السهام عند فقد عاصب بل يدفع الباقي لبيت المال لما مر من أنه من جملة العصبة ، وقيل يرد على كل وارث بقدر ما ورث سوى الزوج والزوجة فلا يرد عليهما إجماعاً (ولا يدفع) عند فقد عصبة القرابة والولاء أو ما فضل عن السهام (لذوى الارحام) خلافاً لأبي حنيفة وذكر البحيرى في شرح الارشاد عن عيون المسائل أنه حكى اتفاق شيوخ المذهب بعد المائتين على توريث ذوى الارحام والرد على ذوى السهام انتهى أى لعدم انتظام بيت المال ، ونحوه قول الأستاذ أبى بكر الطرطوشى ينبغي تقييد الأمرين بما إذا كان الامام عدلاً . ولما ذكر من يرث بالفرض فقط وبالتمصيب فقط ذكر من يرث بهما فقال (ويرث بفرض وعصوبة) أشخاص الأول (الأب) مع بنت أو بنت ابن أو ابنتين فصاعداً . وأشار للثانى بقوله (ثم الجد مع بنت وإن سفلت) أى أو ابنتين أو بنتى ابن فصاعداً فثم للترتيب الاخبارى للرد على من ينوهم الاشتراك ، وإلا فالاحكام لالترتيب فيها . وأشار للثالث بقوله (كابن عم أخ لام) بجر أخ بدل من ابن عم ويصح رفعه خبر مبتدأ محذوف أى هو أخ لام فيرث بعد السدس ببنة الأم مابق بالتمصيب فلو كان ابنى عم أحدهما أخ لام فالسدس للاخ للام ثم يقسم مابقى نصفين بينهما . وأدخلت الكاف ابن عم زوج ومعتق زوج (وورث ذو فرضين بالاقوى) منهما أى أن من اجتمع له جثمان يرث بكل منهما فرضاً وأحدهما أقوى كام أو بنت هى أخت وهذا يتفق فى المسلمين على وجه الغلط تزوجاً أو وطناً وفى المجوسى على وجه العمد والقوة تكون بأحد أمور ثلاثة الأول أن تكون إحداها لا تحجب بخلاف الاخرى كان يتزوج مجوسى بابنته صمداً فولدت منه ابنة ثم أسلم ومات فهذه الابنة تكون أختاً لامها لايبها وهى أيضاً بنت لها فاذا ماتت الكبرى بعد موت أبيها ورثتها الصغرى بأقوى السببين وهو البنوة لانها لا تسقط بحال والاخوة قد تسقط فلها النصف بالبنوة ولا شيء لها بالاخوة . ومن ورث بالجهنين قال لها النصف فرضاً والباقي بالتمصيب . وإن ماتت الصغرى أولاً فالكبرى أم وأخت لاب فترث بالامومة لانها لا تسقط والاخ لأب قد تسقط فلها الثلث بالامومة الثانى أن تحجب إحداها الاخرى فالحاجة أقوى كان يطاء مجوسى أمه فنلدولدا فهى أمه وجدته فترث بالامومة اتفاقاً . الثالث أن تكون إحداها أقل حججاً من الاخرى كام أم هى أخت لاب كان يطاء مجوسى

ومال الكتابي الحر المؤدى للجزية لاهل دينه والأصول اثنان وأربعة وثمانية وثلاثة وستة واثنا عشر وأربعة وعشرون فالنصف من اثنين والرابع من أربعة

بنته فتلد بنتا ثم يطأ الثانية فتلد بنتا ثم تموت الصغرى عن العليا بعد موت الوسطى والاب فهي أم أمها وأختها من أبيها فترث بالجدودة دون الاختية لان أم الام تحجبها الام فقط والاختية تحجبها جماعة . وإذا كانت القوية محجوبة ورثت بالضعيفة كان تموت الصغرى في هذا المثال عن الوسطى والعليا فترث الوسطى بالامومة الثلث والعليا بالاختية النصف . ومثل صاحب الفرضين العاصب بجهنين فإنه يرث بأقواهما كاخ شقيق أو لاب هو معتق لاختيه وكهم هو معتق فأقوى المصوبتين الاخوة والعمومة لان النسب أقوى من العتق (ومال الكتابي) وغيره (الحر) بغير عتق سلم (المؤدى للجزية) الصلحية المجملة على الارض والرقاب الميت عندنا بلا وارث (لاهل دينه) المؤدى معهم الجزية أو قريته المؤدى بها معهم أو أهل إقليمه احتمالات . واحترز بالكتابي عن الحربى فلامسلمين وبالحر عن العبد ولو معه وارث فليسيدته مسلم أو كافر ملكا لا إرثا ، وبالمؤدى للجزية عن المستأمن فإنه لو ارثه إن كان معه ، أو دخل على التجهيز ولم تطل إقامته فيرسل مع دينه لو ارثه كما تقدم في الجهاد (والأصول) لمسائل الفرائض المبينة على الفروض الستة المتقدمة سبعة (اثنان و) ضعفها (أربعة و) ضعفها (ثمانية وثلاثة و) ضعفها (ستة) وكانت خمسة لا ستة كالقراض لا اتحاد يخرج الثلث والثلثين وكلها مشتقة من الفاظ عددها الا الاول لانه لو اشتق لقل ثنى بضم أوله وفتح ثانيه مكبرا لا مصغرا وزيد عليها شيان أحدهما قوله (و) ضعف السنة (اثنا عشر) لانه قد يجتمع في المسألة ربع وثلث وثانيها بقوله (و) ضعفها (أربعة وعشرون) لانه قد يجتمع في المسألة ثمن وسدس ولذا كانت الأصول سبعة لا ستة كاصلها والمراد بالأصول هنا العدد الذى يخرج منه سهام الفريضة ومقصود الفرضيين بتحديد هذه الخارج شيان أحدهما قسمة السهام على أعداد صحاح بغير كسر والثانى أقل عدد يصح منه فيعملون عليه وزاد المحققون ومنهم إمام الحرمين والنووى في باب الجد والأخوة أصليين آخرين زيادة على السبعة وهما ثمانية عشر وستة وثلاثون مثال الاول أم وجد وأربعة إخوة لغير أم للام السدس مقامه من ستة والباقي خمسة للجد والأخوة الأفضل للجد ثلث الباقي ولا ثلث له فتضرب المسألة في ثلاثة مقام الثلث الذى للجد بثمانية عشرون من له شئ من ستة يضرب في ثلاثة ومثال الثانى أم وزوجة وجد وأربعة إخوة أصلها من اثني عشر للام السدس اثنان وللزوجة الربع ثلاثة والباقي سبعة للجد ثلث الباقي ولا ثلث له فتضرب الثلاثة في اثني عشر أصل المسألة بستة وثلاثين ومن له شئ من اثني عشر يضرب في ثلاثة وقال الجمهور هما نشأ من أصل السنة وضعفها فها تصحيح لا تأصيل ثم إنه أتى بفاء فصبيحة وهى الواقعة في جواب شرط مقدر أى إذا أردت معرفة هذه الأصول وتفصيلها (فالنصف) مخرجه مقامه (من اثنين) فهما أصل لكل فريضة اشتملت على نصف ونصف كزوج وأخت فأقل عدد له نصف ونصف اثنان لتمام مخرجهما وتسمى هاتان بالنصيفتين وبالتيمتين . أو نصف وما بقى كزوج وأخ لغير أم (والرابع من أربعة) فهى أصل لكل فريضة

والثمن من ثمانية والثلاث من ثلاثة والسدس من ستة والرابع والثالث أو السدس من اثني عشر
والثمن والثالث أو السدس من أربعة وعشرين وما لا فرض فيها فأصلها عدد عصبتها وضعف الذكر
على الاثني وان زادت الفروض أعيلت فالمائل الستة لسبعة وثمانية وتسعة وعشرة

اشتملت على ربع ومابقي كزوج وابن أو ربع ونصف ومابقي كزوج وبنت وأخ لغير أم أو ربع وثلاث
ومابقي كزوج وأبوين (والثمن من ثمانية) أي هي أصل لكل فريضة فيها ثمن ومابقي كزوجة وابن أو
ثمن ونصف ومابقي كزوجة وبنت وأخ (والثالث من ثلاثة) هي أصل لكل فريضة فيها ثلث وثلثان
كأخوة لأم وأخوات لأب أو ثلث ومابقي كأم وأخ أو ثلثان ومابقي كبنتين وعم (والسدس من ستة)
أي هي أصل لكل فريضة فيها سدس ومابقي كجد وابن أو سدس وثلث ومابقي كجدة وأخوين لأم
وأخ لأب أو سدس وثلثان ومابقي كأم أو ابنتين وأخ أو نصف وثلث ومابقي كاخت وأم وابن أخ
(والربع والثالث) ومابقي كزوجة وأم وأخ أو الربع والثلثان ومابقي كزوج وبنتين وأخ (أو) الربع
و (السدس) ومابقي كزوج وأم وابن (من اثني عشر) أي هي أصل للمساكين المتقدمين (والثمن
والثالث) أراد به ثلثين ومابقي كزوجة وابنتين وأخ (أو) الثمن و (السدس) . ومابقي كزوجة وأم وابن
(من أربعة وعشرين) ويقول أراد به ثلثين سقط إشكال وإيضاحه أن يقال استشكل قوله والثمن
والثالث بأنه لا يمكن في صورة الأربعة وعشرين اجتماع ثمن وثلث لأن الثمن لا يكون إلا للزوجة أو
الزوجة مع الولد وإذا وجد الولد لا يوجد ثلث لأنه إنما هو للام أو للأخوة للام وإنما ترث الأم مع
الولد السدس وتسقط الأخوة للام به ذكر أو أنثى (وما) أي والمسألة التي (لا فرض فيها فأصلها عدد)
رهوس (عصبتها) حيث تعددت وكانوا كلهم ذكورا كاربعة أولاد أو إناثا أعتنق رقبة بالسوية (و) إذا كان
الوارث ذكورا وإناثا (ضعف للذكر على الأنثى) فيجعل برأسين لأنه في التعصيب باثنتين ولما كانت المسائل
ثلاثة «مادلة» وهي التي ساوت فروضها أصلها كزوج وأم وأخ لأم و «نافصة» وهي التي نقصت فروضها عن
أصلها كزوج وأم و «عائلة» وهي التي زادت فروضها على أصلها كزوج وأخت شقيقة ولأب وأم ترك الأولين
لظهورهما وذكر الثالث بقوله (وإن زادت الفروض) وهي سهام الورثة على سهام المسألة (أعليت) بأن تجعل
الفريضة على قدر السهام ويدخل النقص على كل منهم من عدد الذكور والانات فالمول زيادة في السهام نقص في
الانصباء ولم يقع في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا في زمن الصديق وأول من نزل به عمر بن الخطاب
في زوج وأختين لغير أم العائلة لسبعة كما يأتي قريبا فقال لا أدري من آخره الكتاب فأؤخره ولا من
قدمه فأقدمه ولكن قد رأيت رأيا فأن يكن صوابا فمن الله وإن يكن خطأ فمن صر وهو أن يدخل
الضرر على جميعهم وينقص كل واحد من سهمه (فالمائل) من الأصول المتقدمة ثلاثة فقط الستة والاثنا
عشر والأربعة والعشرون (الستة لسبعة) بمثل سدسها كزوج وأختين لغير أم وهي أول فريضة طالت
في الإسلام زمن صر كما مر (وثمانية) بمثل ثلثها كمن ذكر مع أم للزوج النصف وللأم السدس وللأختين
لغير أم أربعة (وتسعة) بمثل نصفهما كمن ذكر مع أخ لأم (وعشرة) بمثل ثلثها كمن ذكر مع أخوين

والاثنا عشر لثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر والأربعة والعشرون لسبعة وعشرين وهي المنبرية زوجة وابوان وابنتان

لأم (والاثنا عشر) تعول ثلاث عولات أفراداً إلى سبعة عشر (لثلاثة عشر) بمثل نصف سدسها كزوجة وأختين لغير أم وأم (وخمسة عشر) بمثل ربعها كن ذكر مع أخ لأب (وسبعة عشر) بمثل ربعها وسدسها ومن امتلتها أم الأرامل والفروج بحجم ثلاث زوجات وجدتان وأربع أخوات لأم وثمان أخوات لأب والتركة سبعة عشر ديناراً لكل واحدة دينار (والأربعة والعشرون) تعول عولة واحدة (لسبعة وعشرين) ولا يمكن أن تعول لها إلا والميت فيها ذكر كما في التتائي (وهي المنبرية) سميت بذلك لكون على رضى الله عنه سئل عنها وهو على المنبر فأجاب بقوله صار ثمنها تسعاً موافقاً للسبع قبلها (زوجة وابوان وابنتان) أصلها من أربعة وعشرين لاجتماع الثمن والثلثين فيها وعالت لسبعة وعشرين فللزوجة الثمن ثلاثة وللبنين الثلثان ستة عشر ولكل واحدة من الابوين السدس عيل فيها بمثل ثمنها ونقص كل واحد تسع مائة لأنه إذا أريد معرفة ما عالت به ينسب للفريضة بلا عول وإن أريد معرفة النقص من كل وارث ينسب لها بعد العول وهذا معنى قول الأجهوري . وعلمك قدر النقص عن كل وارث . بنسبة عول للفريضة عائله . ومقدار ما عالت نسبة لها . بلا عولها فارحم بفضلك قائله ثم شرع في ذكر موانع الميراث فقال (ولا يرث ملاعن) من ملاعنته إذا التعتت بعده فإن مات قبل التعتانها ورثها (و) لا ترث (ملاعنة) من زوجها الملتعن قبلها فإن بدأت هي ومات قبل التعتانها ورثته قطعا فإن مات بعد التعتانها الواقع بعد التعتانها فعلى القول بإعادتها ترثه وعلى عدمها لا ترثه كذا يظهر فعلم أنه إن حصل اللعان من كل على الوجه الشرعى لم يرث أحدهما الآخر وإن التعن أحدهما فقط توارثا ولا توارث بينه وبين ولده الذى لا عن فيه سواء التعتت أم لا وأما أمه فترثه على كل حال (وتوأمها) من الحمل الذى لا عنت فيه (شقيقان) أى يتوارثان على أنهما أشقاء على المشهور كسنانة ومسبية لا توأما زانية ومغتصبة فاخوان لأم على المشهور ولعل صورة المستامنة أن تستامن وهي حامل ولا يدري هل من زوج أو من زنا فتلد ابنين وفهم من قوله توأمها أن ولديها غير التوأمين ليسا بشقيقين وهو كذلك وانما هما أخوان لأم فقط ولو كان اللعان من أبيهما فقط لأن لعانه يقطع نسبه وذكر المانع الثانى بقوله (ولا) يرث (رقيق) قن أو بشائبة حرة من قريبه الحر (ولسيد المعتق بعضه جميع إرثه) أى ماله بالملك للبعض وإطلاق الارث عليه تجوز وشمل كلامه تعدد السيد للمعتق بعضه ففى التهذيب إن مات العبد وترك مالا ولرجل فيه الثلث ولا آخر فيه السدس ونصفه حر فالمال بينهما بقدر ما لهم فيه من الرق فإن كان العبد بين ثلاثة وأعتق أحدهم نصفه وكاتبه الثانى وتمسك الثالث بالرق ومات العبد فإراثه بين الذى تمسك بالرق وبين المكاتب على أن يرد ما أخذ من كتابته قبل موته وقاله ربيعة انتهى وقوله فالمال بينهما بقدر ما لهما فيه من الرق أى المال الخلف عنه جميعه لصاحب الثلث ثلثاه ولصاحب السدس ثلثه هذا هو المراد وليس المراد أن لصاحب الثلث ثلثا ولصاحب السدس سدسا وباقيه لو ارثه أو بيت لمال فإن هذا توهم فاسد وفهم من كلام المصنف أن مال القن الخالص لسيد

ولا يرث مالا عن وملا عنه وتوأما ما بشقيقتان ولا رقيق ولا سيد المعتق بعضه جميع إرثه ولا يرث إلا المكاتب ولا قاتل عمدا عدوانا وإن أتى بشبهة كمخطئ من الديّة ولا يخالف في دين كسلم مع مرتد أو غيره وكيهودي مع نصراني وسواهما ملة ولا يرث من جهل تأخر موته ووقف القسم للحمل

﴿ باب ﴾

يجب على كل مكلف

بالأولى إن كان السيد مسلما والعبد كافر أو مسلم فإن كان السيد كافرا والعبد كافر فكذلك إن قال أهل دينه أنه لسيدته والا فللمسلمين (ولا يرث) الرقيق بقراءة لأن ماله لسيدته واستثنى من هذا الثاني قوله (إلا المكاتب) يموت ويترك ما فيه وفاء كتابته وزيادة على ذلك فإن الزيادة تورث عنه ويرثه من معه في الكتابة ممن يعتق عليه وإنما استثناءه مع أنه ترك وفاءها لأن موته قبل أداء النجوم لا يوجب حرثه بل مات وهو باق على الكتابة ولذا كان وارثه نوطا خامسا ولو كان إرثه بالحرية لورثه كل من ورث الحر وذكر المانع الثالث بقوله (ولا يرث) قاتل (لمورثه ولو معتقا لعقيقه أو صبيا أو مجنونا تسبيا أو مباشرة) عمدا عدوانا وإن أتى بشبهة (تدرأ عنه القتل كرمى الوالد ولده بحديدة فالضمير في أتى للقاتل لا بقيد العدوان إذ مع الشبهة لا عدوان (كمخطئ) لا يرث (من الديّة) ويرث من المال وذكر المانع الرابع بقوله (ولا يخالف في دين كسلم مع مرتد أو غيره) من يهودي أو نصراني أو مجوسي ولا يدخل في غيره الزنديق لما تقدم أن ماله لوارثه المسلم (وكيهودي مع نصراني) فلا توارث بينهما إذ كل ملة مستقلة (وسواهما ملة) عند مالك فيقع التوارث بين مجوسي وعابدون أو شمس أو قر أو نار أو نحو ذلك . وذكر المانع الخامس بقوله (ولا يرث من جهل تأخر موته) عن مورثه كفرق أقارب أو حرقهم أو موتهم تحت هدم فيقدر أن كل واحد لم يخلف صاحبه وإنما خلف الأحياء من ورثته فلو مات رجل وزوجته وثلاثة بنين له منها تحت هدم مثلا وجهل موت السابق منهم وترك الأب زوجة أخرى وترك الزوجة الميئة ابنا لها من غير زوجها الميت معها فللزوجة الربع من مال زوجها وما بقي للعاصب ومال الزوجة الميئة مع زوجها لولدها الحي وسدس مال البنين الميئين لأخيهام لأمه وباقيه للعاصب واعلم أن موجب هدم الميراث هنا هو حصول الشك في الشرط الذي هو التقدم بالموت فاطلاق المانع عليه فيه تجوز وشمل قوله ولا من جهل تأخر موته ما إذا ماتا معا أو مترتبين وجهل السابق منهما (ووقف القسم) للتركة بين الورثة وفيهم حمل من زوجة ولو أخا لام أو من أمة (للحمل) أي لاجله أو لوضعه وما قام مقامه كاللباس منه بمضى أقصى أمد الحمل بخلاف قضاء الدين فلا يؤخر لوضعه ولما جرت عادة كثير من المصنفين بختم كتبهم بشئ من الواجبات جرى على عادتهم فقال

﴿ باب ﴾

يشتمل على حمل من الفرائض وبدأ منها بما يجب لله لأن الصحيح أن أول الواجبات على المكلف معرفة الله تعالى فقال (يجب) بالشرع فيناب عليه ويأثم بتركه لا بالعقل لأنه لاحكم قبل الشرع أصلا عند

أن يعلم أن لجميع الموجودات خالقاً هو واجب الوجود واحد قديم باق قائم بنفسه مخالف للحوادث

الإشاعة (على كل مكلف) من الثقلين وهو البالغ العاقل الذي بلغته ديمومة النبي صلى الله عليه وسلم
فن لم تبلغه دعوة لا يجب عليه شيء ولا يعذب على الأصح لقوله تعالى « وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا »
(أن يعلم) ما يجب عقلا في حقه تعالى وهو ما لا يتصور في العقل عدمه بأن يعتقد اعتقاداً جازماً مستنداً
للدلائل (أن لجميع الموجودات) الذي هو أي المكلف من جملة (خالقها) لأنها مصنوعة وكل مصنوع
لابد له من صانع لأنه يستحيل وجود مصنوع من غير صانع وليس الصانع إلا الله تعالى والكون
المعرفة أمر الواجبات وجب النظر بوجوبها لأنه لا يتوصل لها إلا به فيجب على المكلف أن ينظر في
أحوال نفسه لأنها أقرب الأشياء إليه لقوله تعالى « وفي أنفسكم أفلا تبصرون ولقد خلقنا الإنسان
من سلاله من طين الآية » فيجدها مشتملة على سمع وبصر وكلام وطول وغرض وصدق ورضا وغضب
وبياض وسواد وحمرة وعلم وجهل ولذة وألم وغير ذلك في أحوال العالم العلوي وهو ما ارتفع من
الفلكيات من سموات وكواكب وغيرها فيجده مشمولاً لجهات مخصوصة وأمكنة معينة وبعضه
متحرك وبعضه ساكن وبعضه نورانيا وبعضه ظلمانيا وفي أحوال العالم السفلي وهو ما نزل عن الفلكيات
إلى منقطع العالم كالهواء والسحاب وما فيها فيجد جميع ما ذكر مشتملاً على صنعة متقنة وتجدد خارجاً
من العدم إلى الوجود ومن الوجود إلى العدم وذلك كله دليل الحدوث والافتقار إلى صانع حكيم
قال الله تعالى « إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب » وقال
تعالى « ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم » والذي يجب على المكلف
معرفة في حقه تعالى عشرون صفة أشار إليها بقوله (هو واجب الوجود) الذاتي بمعنى أنه وجد
لذاته لا لعل فلا يقبل العدم لا أزلاً ولا أبداً لوجوب افتقار العالم إليه وكل من وجب افتقار العالم
إليه لا يكون وجوده إلا واجباً (واحد) في ذاته فلا تكثر في ذاته أي ليست ذاته مركبة من أشياء ويسمى
الكم المنصل ولا نظير له في ذاته أو صفة من صفاته ويسمى الكم المنفصل ولا معين له في أفعاله فهو المنفرد
بالإيجاد والتدبير العام قال تعالى « أنا كل شيء خلقناه بقدر » (قديم) أي لا أول لوجوده أو عبارة
عن سلب العدم السابق على الوجود أو عبارة عن عدم افتتاح الوجود والثلاثة معناها واحد (باق)
أي لا آخر لوجوده أو عبارة عن سلب العدم اللاحق للوجود لأنه لو سبقه عدم أو لحقه عدم لا افتقر إلى
محدث يوجد ثم محدثه إلى محدث ثم محدث محدثه وهلم جرا لا تنفاه المماثلة بين الكل ويترتب على ذلك
الدور وهو توقف أحد الطرفين على الآخر أو التسلسل وهو وجود حوادث لأول لها وما مستحيلان فإحدى
الهما من سبق العدم أو لحق العدم له تعالى مستحيل (قائم بنفسه) أي لا يفتقر إلى محل ولا يخص أي
فاعل لأنه لو افتقر إلى محل لكان صفة فيستحيل أن يقوم به صفات المعاني ولو افتقر إلى فاعل لكان حادثاً
وقد علمت استحالة الحدوث عليه تعالى (مخالف للحوادث) أي لا يماثله تعالى شيء منها مطلقاً لا في الذات
ولا في الصفات قال تعالى « ليس كمثل شيء » وهو السميع البصير لأنه لو ماثله شيء منها لكان حادثاً مثلها

له حياة وقدرة وإرادة وكلام وسمع وبصر حتى بحياته قادر بقدرته مريد بإرادته عالم بعلمه متكلم بكلامه سميع بسمعه بصير ببصره وأن صفاته قديمة متعلقة بجميع الجزئيات والكليات وأنه يستحيل في حقه تعالى أضداد هذه الصفات

وقد علمت استحالة الحدوث عليه تعالى ثم ذكر صفات المعاني السبعة بقوله (له حياة) وهي صفة أزلية قائمة بذاته تعالى تصحح لمن قامت به أن ينصف بالعلم ، والحياة الحادثة كيفية يلزمها قبول الحس والحركة الإرادية (وقدرة) وهي صفة أزلية قائمة بذاته تعالى يتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه على وفق الإرادة (وإرادة) وهي صفة أزلية قائمة بذاته تعالى تنكشف بها المعلومات عند تعلقها بها فتأثير القدرة فرع تأثير الإرادة فلا يوجد تعالى ولا يعدم من الممكنات إلا ما أراد إيجاده أو إعدامه وتأثير الإرادة على وفق تأثير العلم فكل ما علم الله تعالى أن يكون من الممكنات فذلك مراده (وكلام) وهو صفة أزلية قائمة بذاته تعالى ليس بحرف ولا صوت منافية للسكوت والآفة هو بها أمرناه مخبر إلى غير ذلك (وسمع) وهو صفة أزلية قائمة بذاته تعالى تتعلق بالمسموعات أو بالموجودات فتدرك إدراكا تاما لا على طريق التخيل والنوهم ولا على طريق تأثر حاسة ووصول هواء (وبصر) وهو صفة أزلية تتعلق بالمسموعات أو بالموجودات فتدرك إدراكا تاما لا على طريق التخيل والنوهم ولا على طريق تأثر حاسة ووصول شعاع وحيث وجبت له الحياة وما بعدها فهو (حتى بحياته قادر بقدرته مريد بإرادته عالم بعلمه متكلم بكلامه سميع بسمعه بصير ببصره) فهذه سبع صفات ملازمة لصفات المعاني السبع المنقذة فظهر بما تقدم العشرون صفة التي تجب على المكلف معرفتها واحدة نفسية وهي الوجود وسميت بذلك لأنها تدل على نفس الذات ولا تدل على معنى زائد عليها على مذهب الأشعرى وإنما عدت من الصفات وإن كان فيها تسامح نظرا إلى أن الذات توصف بها في اللفظ فيقال ذات مولانا موجودة وأما على مذهب الرازي الذي يجعله زائدا على الذات فلا تسامح في عده من الصفات وخمسة سلبية وهي الوحدةانية والقدم والبقاء والقيام بالنفس والمخالفة للحوادث سميت سلبية لأن كل واحدة منها تدل على سلب أمر لا يليق به تعالى وسبعة معان وهي الحياة والقدرة والإرادة والعلم والكلام والسمع والبصر سميت بذلك لأن كل واحدة منها تدل على ثبوت معنى قديم قائم بذاته تعالى فهي ليست بعين الذات ولا غيرها وسبعة معنوية وهي كونه تعالى حيا قادرا مريدا عالما متكلم سميعا بصيرا سميت بذلك لأنها منسوبة للمعاني للازمتها لها (و) يجب على المكلف أن يعلم (أن صفاته) أي صفات الذات السبع وهي صفات المعاني (قديمة) بقديم ذاته بمعنى عدم مسبوقيتها بالعدم أي فليست من وضع الخلق له لأنها لو لم تكن قديمة لكانت حادثة فيلزم قيام الحوادث بذاته تعالى ويلزم كونه تعالى عاريا عنهما في الأزل ويلزم افتقارها إلى مخصص وهو ينافي الغناء المطلق الذي يثبت له ويعلم أنها (متعلقة بجميع الجزئيات والكليات) على تفصيل في ذلك فالقدرة والإرادة إنما يتعلقان بالممكنات دون الواجبات والمستحيلات والعلم والكلام يتعلقان بالثلاثة لكن تعلق العلم بتعلق إحاطة بمعنى أن علمه محيط بها فتعلق الكلام بتعلق دلالة بمعنى أنه دال عليها والسمع والبصر بجميع الموجودات والحياة لا تتعلق بشئ (و) يجب على المكلف أيضا أن يعلم (أنه يستحيل في حقه

ويجوز في حقه فعل كل ممكن وتركه وأن جميع رسله عليهم الصلاة والسلام صادقون فيما جاؤا به وأنهم أمناء وأنهم بلغوا جميع ما أمروا بتبليغه ويستحيل في حقهم

تعالى أضداد هذه الصفات (فالمستحيل مالا يتصور في العقل وجوده فأضدادها العدم وأن لا يكون واحدا بأن يكون مركبا في ذاته أو يكون له مماثل في ذاته أو صفاته أو يكون معه مؤثر في فعل من الأفعال والحدوث وطرو العدم وهو الفناء وأن لا يكون قائما بذاته بأن يكون صفة تقوم بمحل أو يحتاج الى مخصص والمماثلة لحوادث بأن يكون جرما تأخذ ذاته العلية قدرا من الفراغ أو يكون عرضا يقوم بالجرم أو يكون في جهة للجرم أوله هو جهة أو يتقيد بمكان أو زمان أو تنصف ذاته المقدسة بالصغر أو بالكبر أو تنصف بالأغراض في الأفعال أو الأحكام والمسوت والعجز عن ممكن ما وإيجاد شيء من العالم مع كراهته لوجوده أي عدم ارادته له أو مع الذهول أو الغفلة أو التعميل أو الطبع والجهل وما في معناه من الظن والشك والوهم والفسيان والنوم وكون العلم نظريا والبكم والصمم والعمى (و) يعلم أيضا أنه (يجوز) عقلا (في حقه) تعالى (فعل كل ممكن وتركه) والممكن هو الجائز العقلي وهو ما يصح في نظر العقل وجوده وعدمه فيدخل فيه الثواب والعقاب وبعثة الرسل فلا يجب عليه تعالى شيء من ذلك ولا يستحيل ولما تكلم على ما يجب في حقه تعالى وما يستحيل وما يجوز شرع ينسلكم على ما يجب عقلا في حق الرسل وما يستحيل وما يجوز فقال (و) يجب شرعا على المكلف أيضا أن يعتقد (أن جميع رسله) أي الله تعالى (عليهم الصلاة والسلام صادقون فيما جاؤا به) من عند الله سبحانه وتعالى أي الأحكام التي أخبروا بها كلها مطابقة للواقع إيجابا أو سلبا لقوله تعالى وصدق الله ورسوله ولأنه لو جاز عليهم الكذب لجاز الكذب في خبره تعالى لتصديقه لهم بالمعجزة النازلة منزلة قوله تعالى . صدق عبدي في كل ما يبلغ عني . وتصدق الكاذب من العالم محض كذب وهو محال عليه تعالى فلزومه وهو جواز الكذب عليهم محال أيضا (وأنهم أمناء) أي متصفون بالأمانة التي حفظ الله سبحانه وتعالى ظواهرهم وبواطنهم ولو في حال الصغر من التلبس بمنهى عنه ولو نهى كراهة أي لا يتصور أن يكونوا عند الله إلا كذلك لأنه لو جاز عليهم أن يخونوا الله بفعل محرم أو مكروه لجاز أن يكون ذلك النهى عنه مأمورا به لأن الله تعالى أمرنا باتباعهم في أقوالهم وأفعالهم وأحوالهم من غير تفصيل وهو لا يأمر بمحرم ولا مكروه فلا تكون أفعالهم شرمة ولا مكروهة ولا خلاف الأولى (وأنهم بلغوا) الخاق (جميع ما أمروا بتبليغه) لهم من عند الله تعالى اعتقاديا كان أو عمليا للاجماع على عصمتهم من كتمان الرسالة والتقصير في التبليغ ولوى قوة خوف ولأنه لو حذر عليهم كتمان شيء لكانت رؤسهم الاعظم صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين قوله تعالى «ونخفي في نفسك ما الله مبديه وتحشى الناس والله أحق أن نخشاه» كيف وقد أنزل الله عليه «يأبها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك الآية» «رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل» وكتمان البعض مفوت لاقامة الحجة وما ذكره شروط عقلية للنبوة وشروطها الشرعية العادية البشرية والحرية والذكورية وكال العقل والذكاء وقوة الرأي وكونه أعلم من جميع من بعث إليهم بأحكام الشريعة المبعوث بها أصلية وفرعية (ويستحيل) أي لا يتصور في العقل (في حقهم) وجود

ضدها ويجوز في حقهم من الاعراض البشرية مالا ينقص من مرتبتهم كالأعراض والأكل والشرب والجماع وأن محمدا صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله وأن جميع ما جاء به حق من عذاب القبر وأحواله والبعث والقيام والميزان والصحف

(ضدها) أي الأوصاف الثلاثة المتقدمة ف ضد الصدق الكذب وضد الأمانة الخيانة وضد التبليغ الكتمان لشيء مما أمروا بتبليغه (ويجوز في حقهم) عليهم الصلاة والسلام (من الاعراض البشرية) أي التي تقوم بالبشر (مالا ينقص من مرتبتهم) ولا يخل بمقامهم وذلك (كالأعراض) لأنها لا تحمل إلا بظاهرها فقط وأما قلوبهم باعتبار ما فيها من المعارف والانوار التي لا يعلم قدرها إلا الله تعالى الذي من عليهم بها فلا يخل المرض ونحوه بشيء منها ولا يكدر صفوها ولا يوجب لهم ضجرا ولا انحرافا ولا ضعفا لقوامهم الباطنة كحصول ذلك لغيرهم وكذلك الجوع والنوم لا يستولي على شيء من قلوبهم ولهذا تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم وفائدة إصابة ظواهرهم بتلك الأعراض تعظيم أجرهم عند الله تعالى أو التشريع أو التسلية عن الدنيا (والأكل والشرب والجماع) الحلال كل منها فلا يجوز عليهم من الأعراض البشرية ما هو محرم أو مكروه أو مباح مزر بهم أو مز من لهم أو تعافه النفس أو يؤدي إلى النفرة منهم (و) يجب على المكلف أن يعتقد (أن محمدا صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله) إلى الخلق كافة وأنه أفضل الخلق على الإطلاق (وأن جميع ما جاء به حق) خصه بالذكر وإن دخل في صوم الرسل لشرفه صلى الله عليه وسلم ولاخباره بعالم يخبرنا به غيره من المعصيات وغيرها (من عذاب القبر وأحواله) وضعته وحياته وعقابه ومن أنه روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار وسؤال الملاكين (والبعث) أي إحياء الله تعالى جميع العباد وإعادتهم بجميع أجزائهم الأصلية إلى من شأنها البقاء من أول العمر إلى آخره وسوقهم إلى الحشر لفصل القضاء بينهم فيجب على المكلف اعتقاد حقيقة ثبوتها بالكتاب والسنة وإجماع السلف مع كونه من الممكنات التي أخبر بها الشارع وكل ما هو كذلك فهو ثابت قل تعالى « من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي أنشأها أول مرة كما بدأنا أول خلق نعيده » والنشور هو البعث وأول من تنشق عنه الأرض نبينا صلى الله عليه وسلم فهو أول من يبعث وأول وارد المحشر وأول من يدخل الجنة (والقيام) وهو من وقت الحشر إلى أن يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار (والميزان) لوزن أعمال العباد والصحف أنه ميزان واحد لجميع الأمم ولجميع العباد وجمع في قوله تعالى « ونضع الموازين » للتعظيم ووقع خلاف فيما يوزن قيل الصحف التي اشتملت على أعمال العباد وقيل أعيان الأعمال فتصور الأعمال الحسنة بصورة حسنة نورانية وتطرح في كفة النور وهي الميزان المسمى بالحسنات فتثقل بفضل الله تعالى وتصور الأعمال السيئة بصورة قبيحة ظلمانية ثم تطرح في كفة الظلمة وهي الميزان المسمى بالسيئات فتخف بعديل الله ولا يمنع قلب الحقائق خرقا للعادة وفائدة الميزان امتحان العباد بالإيمان بالغيب في الدنيا وجعل ذلك علامة لأصل السعادة والشقاوة (والصحف) جمع صحيفة والمراد بها الكتب التي كتبت الملائكة فيها ما فعلوه في الدنيا تكون في خزانة تحت العرش فتأتي ريح في الموقف نظيرها من تلك الخزانة فلا تخطئ صحيفة عنق صاحبها وبدعي كل واحد فيعطى كتابه وجمع ريح بأن الملائكة تأخذها من الأعناق وتضعها في الأيدي وقيل صحف يكتبها العبد في قبره يناديه

والصراط والجنة والنار وأن الإيمان اعتقاد بالقلب ونطق باللسان وعمل بالجوارح وأن الله تعالى يراه المؤمنون في الآخرة .

ملك اسمه رومان يقول يا عبد الله أكتب عمالك فيقول ليس معي قرطاس ولا دواة فيقول هيهات هيهات كفنك قرطاسك ومدادك ريقك وقلبك إصبعك فيقطع له قطعة من كفنه فيكتب وإن كان غير كاتب في الدنيا ويذكر حينئذ حسناته وسيئاته كيوم واحد ثم يطوى الملك تلك الرقعة ويجعلها في عنقه أي عمله الحديث بطوله رواد البزار والدليل على حقيقة الصحف قوله تعالى « فأما من أتى كتابه يمينه فيقول هاؤم اقرأ كتابه إني ظننت أني ملاق حسابه . وأما من أتى كتابه بشماله فيقول ياليتني لم أت كتابه ولم أدر ما حسابه » دلت الآية بحسب أولها على أن المؤمن الطائع يأخذ كتابه بيمينه وبحسب آخرها على أن من أخذه بشماله هو الكافر وأما المؤمن الفاسق فحزم الماوردي بأنه يأخذه بيمينه قال وهو المشهور فيأخذه قبل دخول النار ويكون ذلك علامة على عدم الخلود وأول من يعطى كتابه بيمينه مطلقا عمر بن الخطاب رضي الله عنه وبعده أبو سلمة عبد الله بن عبد الأسد وأخوه الأسود بن عبد الأسد أول من يأخذه بشماله (والصراط) وهو لغة الطريق الواضح لانه يبلغ المادة وشرعا جسر ممدود على متن جهنم برده الأولون والآخرين ذاهبين إلى الجنة لأن جهنم بين الموقف والجنة أرق من الشعرة وأحد من السيف . ومذهب أهل السنة إبقاؤه على ظاهره مع تفويض علم حقيقته إليه تعالى . ودليل حقيقته ووجوب الإيمان به أنه من الأمور الممكنة التي ورد بها الكتاب كقوله تعالى « فاستبقوا الصراط » وفي السنة ويضرب الصراط بين ظهراني جهنم فأكون أنا وأمتي أول من يجوز . واتفقت الكلمة عليه في الجملة وكما هو كذلك فالإيمان به واجب وطوله ثلاثة آلاف سنة ألف صعود وألف هبوط وألف استواء وجبريل في أوله وميكائيل في وسطه يسألان الناس عن عمرهم فيما أفنوه وعن شبابهم فيما أبلوه وعن عملهم ماذا عملوا به وفي حافتيه كلاب معلقة مأمورة بأخذ من أمرت به (والجنة) وهي لغة البستان والمراد بها عرفادار الثواب بجميع أنواعها والدليل على نبوتها قصة آدم وحواء عليهما السلام واسكانهما الجنة على ما جاء به القرآن والسنة وانمقد عليه الاجماع (والنار) والمراد بها دار العذاب بجميع طباقها السبع التي أعلاها جهنم وتحتها لظى ثم الحطمة ثم السمير ثم سقر ثم الجحيم ثم الهاوية وباب كل واحدة من داخل الاخرى على الاستواء بين أعلا جهنم وأسفلها خمس وسبع مائة سنة وحرها هو المحترق ولا حبر لها سوى بني آدم والاحجار المتخذة آلهة من دون الله وذكر ابن العربي أن هذه النار التي في الدنيا ما أخرجها الله تعالى إلى الناس من جهنم حتى غسلت في البحر مرتين ولولا ذلك لم ينتفع من حرها وكفى بها زاجرا (و) يجب على المكلف اعتقاد (أن الإيمان اعتقاد) أي تصديق (بالقلب) أن الله إله واحد وأن محمدا عبده ورسوله (ونطق باللسان) كذلك قال عياض إن وجد الاعتقاد والنطق فؤمن اتفاقا أو فقد كفر اتفاقا وإن وجد النطق وحده فنافق في الزمن الأول وزنديق الآن وإن وجد الاعتقاد فقط ومنعه من النطق مانع فؤمن على المشهور وإن لم يمنعه منه مانع فالجهور أنه غير مؤمن (وهمل بالجوارح) واختلف فيه فقيل شرط كمال وهو الصحيح وقيل شرط صحة (و) يجب على المكلف أن يعتقد (أن الله تعالى يراه المؤمنون في الآخرة) بلا كيف ولا انحصار بمعنى أنه ينكشف للابصار انكشافا تاما عند

وأن خير القرون الذين رأوا النبي صلى الله عليه وسلم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وأن
أفضلهم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي وأن لا يذكر أحد منهم إلا بخير ويجب غض البصر
عن المحارم

الرأي بلا إحاطة عنده لاستحالة الحدود والنهايات والوقوف على حقيقة كما هو مجمل النفي في آية « لا تدركه
الابصار » فالادراك المنفي في الآية أخص من الرؤية فلا يلزم من نفي الادراك نفي الرؤية ودليل ذلك قوله
تعالى « وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة » وورد أنه كلمهم ليس بينهم وبينه حجاب ويضع كنفه على
عبده ويكلمه ليس بينهم وبينه ترجمان فيقرره بكلام قديم فيقول ألم تعمل كذا في يوم كذا فيقول بلى
يا رب فيقول إني سترتها عليك في الدنيا وأغفرها لك اليوم قال الغزالي والقرطبي وتبعهما السيوطي هذا
ليس لكل الناس بل لمن يستر عيوب الناس وينحمل مكارههم (و) يجب أن يمتدح (أن خير) أي أفضل
(القرون القرن الذين رأوا النبي صلى الله عليه وسلم) وآمنوا به لقوله تعالى « كنتم خير أمة أخرجت
للناس » قبل مخاطبتهم خطاب مشافهة أي أنتم وقيل المراد بذلك جميع الأمة أي كنتم في الأزل وللخير
الآتي (ثم الذين يلونهم) وهم التابعون (ثم الذين يلونهم) وهم تابعوا التابعين لخبر الصحيحين « خيركم
قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » رواه عمران بن حصين قال فلا أدري أقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم بعد قرنه مرتين أو ثلاثا (وأن أفضلهم أبو بكر) الصديق الذي صدق رسول الله صلى الله عليه
وسلم في النبوة بغير تلثم وفي المعراج بلا تردد (ثم عمر) الفاروق الذي فرق بين الحق والباطل (ثم
عثمان) ذو النورين لأن النبي صلى الله عليه وسلم زوجه رقية ولما ماتت رقية زوجه أم كلثوم ولما ماتت
قال لو كان عندي ثلاثة لزوجتكما (ثم علي) المرتضى من عباد الله وكات خلافتهم بعد رسول الله صلى
الله عليه وسلم على هذا الترتيب رضى الله عنهم أجمعين (وأن لا يذكر أحد منهم إلا بخير) خبر إذا ذكر
أصحابي فأمسكوا قيل معناه لا يذكر إلا باحسن ذكر ونحن مأمورون بذلك إما وجوبا أو ندبا ومطلوبون
بمحبتهم لما ورد « الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضا بعدى فن أحبهم فبحبي أحبهم ومن أبغضهم فببغضي
أبغضهم ومن أذاهم فقد أذاني ومن أذاني فقد أذى الله ومن أذى الله يوشك أن يأخذه » وقال أبوب السخنياني
من أحب أبا بكر فقد أقام الدين ومن أحب عمر فقد أوضح السبيل ومن أحب عثمان فقد استضاء بنور الله
ومن أحب عليا فقد استمسك بالعروة الوثقى ومن أحسن الثناء على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقد برى من النفاق ومن انتقص واحدا منهم فهو مبتدع مخالف للسنة وأخاف أن لا يصعد له عمل إلى السماء
حتى يحبهم ويكون قلبه سليما ويحب الامساك مما وقع بينهم من القتال وأن يلتمس لهم أحسن الطرق
المتبعة في الدين لأنهم مجتهدون فمن أصاب منهم فله أجران ومن أخطأ فله أجر واحد وقاتلهم ومقتولهم
في الجنة (ويجب غض البصر عن المحارم) أي كيف بصره عنها في القرآن « قل للمؤمنين يغضوا من
أبصارهم ويحفظوا فروجهم » فدخل في المحارم النساء غير الزوجية والأمة والصورة الجميلة كالامرء قاله
يوسف بن عمر ولعله بلذة والنظر للعين على وجه الاحتقار ولما يكره المالك النظر إليه من كتاب أو غيره وفي
الحديث ثلاثة أعين لن تسمهن النار فذكر عينا غضت عن محارم الله وعينا باتت تحرس في سبيل الله وعينا

وصون اللسان عن الكذب والغيبة والنميمة ، والسمع عن سماع مالا يحل من

بكت من خشية الله وليس في النظر الأولى إلى المحارم بغير تعمد جرح أى لائمه فيها (و) يجب (صون اللسان عن الكذب) قال تعالى «لعنة الله على الكاذبين» وقال «يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين» وقال «هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم» والخبر «لا خير في الكذب» ومن وقاه الله شر اثنين وج الجنة قالها ثلاثا ثم قال ما بين لحية ورجليه وثلاث من كن فيه فهو منافق وذكر الكذب وخلف الوعد وخيانة المؤتمن وقسمه ابن رشد وغيره خمسة أقسام واجب والصدق فيه ممنوع وهو انقاذ المظلوم من الظالم أو مال المسلم من ظالم كسؤال عن مظلوم سلك ميسرة فيقول قد سلك ميمنة مثلا أو عن ماله فكذب عليه في ذلك ولو حلف على ذلك فلا كفارة عليه إن خاف حصول مؤلم له إن لم يحلف وإلا لزمته . وحرام . وهو قسمان قسم يكفره التوبة كالأخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه لغير ضرورة والثاني أن يقطع بكذبه حق امرئ مسلم فيجب منه التوبة ويستحله من قطع حقه بكذبه والقسم الثالث مندوب كان يخبر الكفار بأن المسلمين لهم قوة الإيقاع في قلوبهم والقسم الرابع الكذب بين المسلمين للصالح قيل مندوب وقيل مباح والقسم الخامس الكذب للزوجة مكروه وقال ابن رشد مباح لتطمئن به نفسها (و) يجب صون اللسان عن (الغيبة) وهي ذكر الإنسان المسلم في غيبته بما يكرهه لو سمعه قال تعالى «أحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا» فقرن تحريم غيبته بأكل لحم ميتا لما فيه من الأذية له الداعية للبغض والمقاطعة وتأكيد الحق والمداوة ضد المأمور به من الألفة في كتاب الله وفي الخبر أتدرون ما الغيبة؟ قالوا الله ورسوله أعلم قال أن تذكر أخاك بما يكره قيل أريت إن كان في أخى ما أقوله قال إن كان فيه ما نقوله فقد أغتبته وإن لم يكن فيه ما نقوله فقد بهته قال النووي سواء ذكرته بلفظك أو كتابك أو رمزت أو أشرت إليه بعينك أو يدك أو رأسك وضابطه كلما أفهمت به غيرك نقصان مسلم ففيه غيبة محرمة ومن ذلك المحاكات بأن يمشى متعارجا أو مطاطنا أو على غير ذلك من الهيئات مريدا حكاية هيئة من تنقيصه بذلك فحرام بلا خلاف والمستمع للغيبة كقائلها وشريك له في الحرمة فيجب عليه عند سماعه أن يقوم من ذلك المجلس إن أمكن وإلا نهاهم عن ذلك بقول غليظ مظهر ذلك أما إن قال لهم دعوا غيبة الناس وهو يقول ذلك غير كاره وإنما غرضه أن يعرف بالورع فلا يخرج به ذلك عن الغيبة فهو المطلوب وإلا فبغضه بقلبه ويكذبهم لأنهم فساق يستحقون تكذيب المسلم المذكور بالغيبة مستحق باحسان الظن به وخرج بالمسلم الكافر فلا يحرم غيبته ويستثنى من تحريم الغيبة مسائل انظرها في النكاح فقد ذكرتها عند جواز مساوى الزوجين (و) يجب صون اللسان عن (النميمة) وهي نقل الكلام من المتكلم به لغيره على وجه الفساد بين الناس كأن يقول فلان يقول فيك كذا قال الغزالي وليست مخصوصة بذلك بل حدها كشف ما يكره كشفه سواء كرهه المنقول عنه أو إليه أو ثالث وسواء كان الكشف بالقول أو بالكتابة أو الرمز وسواء كان المنقول من الأقوال أو الأفعال وسواء كان عيبا أو غيره لحقيقتها إفشاء السر وهتك الستر مما يكره كشفه (و) يجب صون (السمع عن سماع مالا يحل) سمعه وهو كل ما كان باطلا (من) ذلك

كلام اجنبية يتلذذ به هو الملاحى والغناء وترك الحسد والهجران أكثر من ثلاثة أيام وأكل أموال الناس بالباطل ، ويجب الاستئذان عند دخول بيت الغير ثلاثا

(كلام اجنبية يتلذذ به) لأنه نوع من الاستمتاع فيجزم كالنظر أو اللبس ومفهومه أن السماع من غير تلذذ جائز كما يجوز سماع كلام من يحل له كزوجته وأخته (و) من ذلك أيضا (الملاحى) كالعود والطنبور والمزمار وغيرها ويستثنى الدف في النكاح والغربال والزمار والبوق وفي الكبر والمزهر أقوال نالها يجوز الكبر (و) من ذلك أيضا (الغناء) بالمد وهو مد ما يقصر وقصر ما يمد لتحسين الصوت بكلام طيب يفهم معناه محرك للقلب طلبا للطرب سواء كان بالة أو غيرها (و) يجب (ترك الحسد) وهو تمنى زوال نعمة الغير سواء تمنى وصولها لنفسه أم لا وأما إن تمنى نعمة مثله فخاثر دنيوية لا يتعلق بها معصية أو أخروية فخير « لأحسد إلا في اثنتين رجل أتاه الله مالا فسلطه علىهلكته في الخير ورجل أتاه الله علما يعمل به ويعلمه للناس » أو كما قال ومعناه لا غبطة (و) يجب على المسلم ترك (الهجران) لآخيه المسلم ولو ولده أو والده أو زوجته أو ابن عمه (أكثر من ثلاثة أيام) بلياليها الحديث « تفتح أبواب الجنة يوم الاثنين ويوم الخميس فيغفر لكل عبد مسلم لا يشرك بالله شيئا إلا رجلا كان بينه وبين رجل شحنة فيقال انظروا هذين حتى يصطلحا » انتهى ثم هذا إن كان الهجر لغرض دنيوى فهو حظ نفسانى فإن لم يكن لدنيوى بل كان لدينى أما على جهة الادب كهجر الزوج لزوجته فيجوز الى شهر وكذا الوالد مع ولده والشيخ مع تلميذه وكهجر أهل المعصية إذا كان يحصل به ردعهم وإقلاعهم عما هم عليه إذا كانوا متجاهرين بالمعصية وكهجر أهل البدع المحرمة دعوا إليها أم لا وهذا ما لم يخف من هجر أهل المعصية وإلا لم يهجره بل يطالب بالسلام عليه وبمخالطته وتكون مداراة فى الخبر « إن الله أمرنى بمدارة الناس كما أمرنى بأداء الفرائض » وفيه أيضا « مداراة الناس صدقة » عياض هى إعطاء المال ليسلم الدين والدنيا والمداهنة حرام قطعا وهى إعطاء الدين ليسلم ماله ودمه وقال ابن بطال المداراة أن يبسط له وجهه ويخالقه بخلق حسن لعله يرجع عما هو عليه من القبيح . والمداهنة مخالطته لأهل المعاصى وتحسينه لهم أفعالهم ومدحهم والسلام يخرج من الهجران إن نوى بذلك ولم يكن بينهما صداقة ولا فلا حتى يرجع لما كان عليه من المحبة والمخالطة وإذا رد الآخر خرجا من الهجران والآخرج المسلم دون الآخر ومفهوم أكثر من ثلاثة أيام جوازه ثلاثة أيام (و) يجب ترك (أكل أموال الناس بالباطل) قال تعالى « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » بالحرام كالرشوة على الحكم وما يأخذه الشاهد على شهادته الا قدر ركوبه وما يأخذه صاحب الجاه على جاهه وكل ما أخذ من أموال الناس بغير سبب كسؤال التكثير الأقفهسى وكالمفتى إذا تعينت عليه الفتوى ومنهم من حكى الخلاف إذا لم يتعين ويستثنى من ذلك من يشغله ذلك عن تكسبه فله أن يأخذ بقدر حاجته لا ازيد من ذلك (ويجب الاستئذان عند دخول بيت الغير ثلاثا) مغلوفا كان أو مفتوحا كان ذلك الغير محرما أو غيره فلا يحل النظر الى عورته بخلاف الزوجة والأمة والأصل فيه قوله تعالى « لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا

فإن أذن وإلا رجع ويجب رد السلام كفاية وابتدأؤه على غير أهل الذمة والأهواء سنة كفاية
وإذا بدؤا به رد عليهم ،

وتسلموا على أهلها « والاستثناس الاستئذان وخرج بقوله بيت الغير المسجد والحمام والفندق لأنها
مباحة لجميع الناس وكذلك دار العالم والقاضي والطبيب وإنما كان الاستئذان ثلاثاً لأن الأولى للاسماع
والثاني ليصلح أهل البيت بينهم ويستروا ما يكره النظر إليه والثالث للاذن والتنحج قائم مقام الاستئذان
وكذا قرع الباب ثلاثاً مفتوحاً أو مغلقاً لأنه وإن كان مفتوحاً حساً فهو مغلق شراً (فإن أذن) له
بالدخول بعد الثلاث ولو من امرأة أو عبد أو صبي يميز لضرورة الناس إلى ذلك دخل (وإلا) يحصل إذن
(رجع) بخلاف ما إذا قدم له صبي أو عبد طعاماً فلا يأكله لأنهما محجوران واختلف فيمن أرسل إليه
ف قيل لا يدخل إلا بأذن وقيل لا يستأذن وقيل بالفرق بين أن يأتي عن قرب فالثاني والأول واختلف
هل يخاطب الأعمى بالاستئذان أم لا ويستأذن الأجني في كل وقت والعبيد والصبيان في الثلاثة الاوقات
التي ذكرها الله تعالى « من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة ومن بعده صلاة العشاء »
وإذا استأذن ف قيل له من هذا فليسم نفسه باسمه أو بما يعرف به من كنية ويكره أن يقول أنا لأنها
لا تفيد شيئاً فقد روى أن جابراً قال جئت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فدعوته فقال من هذا فقلت أنا
فخرج وهو يقول أنا على معنى الإنكار (ويجب رد السلام كفاية) إذا قام به البعض سقط عن الباقي
(وابتدأؤه على غير أهل الذمة والأهواء) كالمعتزلة والروافض (سنة كفاية) وأما على أهل الذمة والأهواء
فيكره لأن السلام تحية والكافر ليس من أهلها فقال الأجهوري يحرم السلام على أهل الملل وحال تلبسهم
به كاللاعب بالشطرنج وكذلك أهل المعاصي لا يسلم عليهم حال عصانهم (وإذا بدؤا به رد عليهم)
وجوباً حيث تحقق نطقهم به مفتوح السين مع لام مفتوحة كما هو ظاهر الرسالة فإن تحقق أنهم قالوا السلام
عليك وهو الموت أو السلام بكسر السين وهي الحجارة فإن شئت قلت وعليك بالواو لأنه يستجاب لنا
فيهم ولا يستجاب لهم فينا . وإن لم تتحقق ذلك قلت وعليك بالواو لأنك إن قلت بغير واو وكان هو
قد قال السلام عليكم كنت نفيت السلام عن نفسك ورددته عليه انتهى قاله أبو الحسن في كفاية الطالب
واستفيد منه أنه لا يجيبه بقوله عليك السلام بكسر السين أو السلام أي الموت مع تحقق نطق الكافر
بأحد هذين الأمرين وصفة السلام أن يقول المبتدئ السلام عليكم أو سلام عليكم ويقول الراد وعليكم
السلام بالواو أو السلام عليكم وإن كان الأول أولى وحاصله أنه يجوز الابتداء بلفظ الرد والرد بلفظ السلام
ويجوز فيه التعريف والتذكير ومعنى الرد بلفظ الابتداء مع نية الرد وأما إذا ابتدأ اثنان بلفظ الابتداء
فالظاهر وجوب الرد على كل منهما وصرح في التلقين والمعونة بجواز اقتصار الرد على عليكم السلام
ولو زاد المبتدئ ورحمة الله وبركاته . وظاهر مختصر القواعد عدم الجواز ففيها اختلف العلماء في قوله
تعالى « وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها » فقيل أو للتوزيع لا للتخيير وقيل للتخيير
ومعناه أن الإنسان مخير في أن يرد أحسن أو يقتصر على لفظ المبتدئ إن كان قد وقف دون البركة
وإلا بطل التخيير وقيل لا بد من الانتهاء للفظ البركة مطلقاً وحينئذ يتنوع الرد إلى المثل إن كان

وتشميت العاطس كرد السلام وهو القول للعاطس يرحمك الله بعد أن يحمد الله وجوابه مستحب بأن يقول له يرحمكم الله ويصالح بالكم أو يغفر الله لنا ولكم ويجب على المكاف أن لا يأكل ولا يشرب.

المبتدئ انتهى إلى البركة وإلى الأحسن إن كان المبتدئ اقتصر دون البركة فهذا معنى التخيير والتنويع انتهى وحاصله أنه يظهر الفرق بين القولين فيما إذا لم يصل المبتدئ للفظ البركة فعلى القول بالتخيير له أن يرد عليه بمثل ما ابتدأ به ولا يصل للبركة وعلى القول بالتنويع ليس له ذلك ولا بد أن يزيد على ما ذكره واعلم أنه على التنويع يكون قوله « خيروا بأحسن منها » حيث لم يصل المبتدئ للبركة وقوله « أو ردوها » حيث وصل للبركة وأما على التخيير فالمعنى أنه إذا لم يصل للبركة يخير بين أن يرد مثلها أو يأتي بأحسن منها بآتي يصل للبركة فحل التخيير حيث لم يصل المبتدئ للبركة ثم اعلم أنه إذا ابتدأ بالسلام عليكم فقط فهل يكتفى أن يزيد في الرد ورحمة الله فقط على القول بأن أو للتنويع ويكون من الرد بالأحسن أم لا يكتفى بذلك حتى يأتي بلفظ البركة وهو المستفاد من القرافي وقال التتائي جاء أن من قال سلام عليكم كتب الله له عشر حسنات فإذا قال ورحمة الله كتب له عشرين حسنة فإذا قال وبركاته كتب الله له ثلاثين حسنة ومن سنن السلام أن يسلم على من لقيه عرفه أو لم يعرفه انتهى ويكره السلام على المصلي وقاضي الحاجة والمجامع والمؤذن والمقيم والملي والنائم والمجنون والشابة مخافة الفتنة بمخاطبتها وسماع كلامها الامتناع وأكل وشرب وقاري قرآن وداع وذاكر ووجب ردكم كما يجب رد سلامهم بخلاف من يكره عليه فلا يجب عليه رد إلا المصلي فبالإشارة فقط (وتشميت العاطس) واجب كفاية (كرد السلام) على المشهور وقيل عينا وقيل سنة عين وقيل كفاية وقيل مندوب وهو بالمعجمة والمهملة فالاول معناه أبعد الله عنك الشماتة وجنبك مما يشمت بك عليه أي من تغيير أعضائك والثاني جمالك الله على سميت حسن (وهو القول للعاطس يرحمك الله) بالأفراد ولو كان عظيما إذ هو الوارد الذي يتأدى به المطلوب ولا يشمت العاطس إلا (بعد أن يحمد الله) ندبا جهررا إن لم يكن في صلاة فإن كان فيها منع من الحمد إلا في نفسه وورد أن من سبق العاطس بالحمد يأمن من شوص ولوص وعلوص فالاول وجع الضرس والثاني وجع الأذن والثالث وجع البطن والتشميت ينتهي إلا ثلاث فإذا عطس رابعة قال له أنت مضنوك أي مزكوم عافاك الله ولا يلزمه تسميته (وجوابه مستحب بأن يقول له يهديكم الله ويصلح بالكم) أي حالكم أو قلوبكم قولان كما في الأجهوري (أو يغفر الله لنا ولكم) والجمع بينهما أفضل قال المناوي واعترض الدعاء بالهداية للمسلم بأن فيها تحصيل الحاصل وهو محال ومنع بانه ليس تفاصيل أجزائه وإعانتة على أعماله وكل مؤمن محتاج إلى ذلك في كل طرفة عين ومن ثم أمر الله أن يسأل الهداية في كل راحة من الصلاة بقوله « إهدنا الصراط المستقيم » (ويجب على المكاف أن لا يأكل ولا يشرب) إلا طيبا لقوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم » وفسر سحنون الطيب بالحلال والحلال ما انحلت عنه التبعات فلم يتعلق به حق لأحد وهو ما جهل أصله وهو الأرجح إذ هو الاشبه ليسر الدين وأما

ولا ينكح ولا يلبس ولا يركب ولا يسكن الاطيبا ويحترس من نفسه ويقف عند ما أشكل عليه

ما علم أصله أو ما علم أصله وأصله خلاف وقدم الاكل لانه أكد من غيره فقد أخبر سحنون عن عبد الرحمن بن القاسم عن عبد الله بن عبد العزيز الزاهد برفع الحديث إلى عائشة أنها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله من المؤمن الذي إذا أمسى سأل من أين فرصاه قلت يا رسول الله لو علمه الناس لشكفوه فقال قد علموه ولكنهم غشوا المعيشة غشا قال الشيخ أبو محمد تعسفوا عسفا قال بعض الشيوخ أصول الحلال صيد البر وصيد البحر وتجارة صدق وإجارة بنصح ومغرم قسم بعدل وميراث عن قريب وماء من غدير ونبات من أرض غير مستملكة وهدية من صالح وسؤال عن حاجة . (ولا ينكح) الا طيبا أى حلالا من زوجة أو أمة فلا يجوز أن يطأ أجنبية ولا محرمة مطلقا ولا زوجة أو أمة في دبرها أو في حال حيضها أو نفاسها (ولا يلبس ولا يركب ولا يسكن الا طيبا) أى حلالا أيضا لا مغصوبا ولا مشترى من مال حرام فقله الا طيبا تنازعه الافعال قبله ومن وراء الحلال مشبهات اختلف فيها بالنحلل والتحرير وقيل ما توقف فيه العلماء كخزير الماء من تركها سالم ومن أخذها كان كالراعي حول الحمى بوشك أن يقع فيه كما قال صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات لا يعلمن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى بوشك أن يقع فيه ألا وإن لكل ملك حمى وإن حمى الله محارمه ألا وإن في الجسد مضغة إذا فسدت فسد الجسد كله وإذا صلحت صلح الجسد كله ألا وهي القلب قال بعضهم يجب على المكلف طلب الحلال والمتفق عليه عند أهل العلم فإن لم يجد فالمتفق عليه عند أهل المذهب فإن لم يجد فالمتخلف فيه في غيره فإن لم يجد فليجتهد في معرفة أصل ما يشتري فإن تعذر فشر الخبز أولى من شر الدقيق وشر الدقيق أولى من شر القمح المحبوب عن قرب وهو أولى من شرائه على بعد ومن كان عنده حلال ومتشابه أكل الحلال واستعمل لسائر أعماله الباقى وقال الفاكهاني لا ينبغي اليوم أن تسأل عن أصل شيء فالأصول فيه قد فسدت واستحكم فسادها بل يأخذ الشيء على ظاهر الشرع أولى له من أن يسأل عن شيء فيتعين تحريره ثم هو الأرفق بالناس لا قول من قال الحلال ما عرف أصله والذي عندي في هذا الزمان أن من أخذ قدر الضرورة لنفسه وعياله من غير سرف ولا زيادة على ما يحتاج اليه لم يكن حراما ولا شبهة وقد قال القاسم بن محمد لو كانت الدنيا حراما لما كان بد للعيش ألا ترى أنه يحل أكل الميتة ومال الغير للمضطر على تفصيل تقدم فما بالك بما ظاهره الإباحة هذا لا يكاد يختلف فيه اليوم (ويحترس من نفسه) ويستعين عليها بمخالفتها فانها لا تأمر بخير أبدا إلا ولها فيه دسيسه لما وقع لبعضهم أنه أمرته نفسه بالجهاد لما فيه من الثواب خصوصا اذا قتل في المعركة لتستريح بالقتل مرة من قتلك كل يوم لها بمخالفتها قال صاحب البردة وخالف النفس الخ وظاهر قوله من نفسه سواء كانت أماراة أو لوامة أو مطمئنة والأولى هي التي تأمر بالسوء دائما والثانية الفاعلة ثم تلوم صاحبها والثالثة الملازمة على الخير التاركة للشر لكنها غير معصومة وفي الخبر « اللهم إني أسألك تقسام مطمئنة تؤمن بلفائك وترضى بقضائك وتقنع بعطائك » (ويقف عند ما أشكل عليه) من أمور دينه فما علم أنه مواقف للشرع فعلمه وما علم مخالفته أو اشكل عليه بأن لم يعلم حكمه

• وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

فلا يقدم عليه وهو معنى الوقوف عنده للخبر المتقدم وهو الحلال بين الخ ويجذب مجالسة الناس ولا يجالسهم إلا بقدر الحاجة (وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم) ختم كتابه بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لما روى في كتاب الشفاء وغيره أن الدعاء محبوب حتى يصلى الداعي على النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابن مسعود إذا أراد أحدكم أن يسأل الله شيئاً فليبدأ بمدحه والثناء عليه بما هو أهله ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يسأل الله فإنه أجدر أن ينتج وعن جابر « قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجعلوني كقدح الراكب يملأ قدحه ثم يضعه ويرفع مناءه فإن احتاج إلى شراب شرب أولوضوء نوضاً والا أهراقه ولا تكن اجعلوني في أول الدعاء وأوسطه وآخره » والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب هذا آخر ما جمعه الفقير إلى رحمة الله تعالى على بن خضر بن أحمد العمروس المالكي غفر الله له ولوالديه ومشايخه وإخوانه وجميع المسلمين والحمد لله رب العالمين

وقد قوبلت هذه النسخة على النسخة الخطية الموجودة بالمكتبة الأزهرية تحت رقم ٤٩٧ وجاء في آخر صفحة منها وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة المباركة يوم الخميس سابع عشر محرم الحرام الذي هو من شهور سنة ست وخمسين ومائة وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام على يد كاتبها الفقير محمد بن غياشي بن سلامة خميس السواحلي بلدا المالكي مذهبها الرافعي خرقة غفر الله له ولوالديه ومشايخه ولمن نظر فيها ودعاه بالمغفرة آمين والحمد لله رب العالمين وقد عني بتصحيحها ومراجعتها على كتب المذهب فضيلة الأستاذ الشيخ محمد على سلامة الرقائي المالكي غفر الله له ولوالديه وتم طبعها على هذا الوجه في ربيع الأول من شهور سنة ست وخمسين وثلاثمائة وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

فهرست الجزء الثانى من شرح العلامة على بن خضر البغروسى
المالكى على مقدمته فى فقه الامام مالك رضى الله عنه

صفحة	
٢	باب الايلاء
١٥	باب عدة الحرة الخ
٢٨	باب نفقة الزوجة
٣٧	باب . البيع مباح
٦١	فصل . الخيار جائز بشرط
٦٨	فصل يتناول البناء والشجر الارض
٧٣	باب . السلم جائز
٨٠	باب . الرهن ممن له البيع جائز
٩٣	باب . الصلح جائز
١٠٢	باب . الشركة تصح من أهل التوكيل
١٠٩	باب . الوكالة جائزة
١٢٠	باب . الغاصب من يأخذ المال قهرا
١٢٤	باب . الشفعة بين الشركاء
١٣٤	باب . الاجارة جائزة
١٤٢	باب . الوقف مندوب فى المملوك
١٤٩	باب الشهادة
١٦١	باب يذكر فيه الجنايات السبعة
١٨٢	باب يذكر فيه العتق
١٩٦	باب يذكر فيه من يرث ومن لا يرث
٢٠٨	باب . يشتمل على جمل من الفرائض

سطر	صحيفة	خطأ	صواب
١٣	٨	الفنیا	الفتوى
٢١	٩	ولا يكتفى	ولا يكفر
٧	٢٤	لا ليكتفها	لا ليكتفلها
١٦	٣٢	أولة	أوقلة
٥	٣٣	يقب	يقبل
٦	٣٣	مجانا	مجانا
٨	٣٣	أشهر	أشهر
١١	٣٣	ومؤنة طعامه	ومؤن إطعامه
١٤	٣٣	وتستمر	وتستمر
١٤	٣٤	بائع	بالغ
١٩	٣٣	للمكتب	للمكتب
٤	٣٧	المتزجة	المتزوجة
٤	٤٠	لأنه يكتفى	لأنه لا يكتفى
١	٥٨	معنى	مضى
٧	٥٨	معنى	مضى
٨	٦٧	أى الوزن	أى أو الوزن
٦	٧١	اشترأها	اشتراها
٢	٧٨	اقرض	القرض
١٢	٧٨	السنى	السن
١١	٨٣	عقد الشروط الرهن	عقد الرهن
١٣	٨٣	إد طوعه	إذ تطوعه
١٠	٨٤	لأنه يجمع	لأنه لا يجمع
١٦	٨٤	إذا	وإذا
٧	٩٤	دنانير بعضه	دنانير بعضها
٢٢	٩٧	فهو كل	فهو يوكل
١٠	٩٩	شينا	شاء
٨	١٠٠	زئدا	زيدا
٦	١٠٤	ولو لا ثلقابه	ولو لم يكن لا ثلقابه
٦	١٠٤	يا جيد	بأجود
١٤	١٤٧	أى شرط	أى شرطه